

فله من الارشاد فيضها طل
وله التأليف التي تفحاتها
وله المعارف والعوارف ينتهي
والسنة الفخاء قد سطعت
اما المكارم فهو جاتم جودها
واذا تحدث عن تقاة فانه
وله الايادي البيض ^{وهي طويلة}
وله على الاجمال كل مدحة
حدث عن المولى الاجل بما تشا
وادرج على الاسماع في جان الصفا
وافرع سر الاصل لا عجب اذا
قد ساد نخل الفضل حيث بدله
قد سار مصباح الفواضل يقتفي
قد سار بطوى في الفضائل قد فلا
قد سار ذاك الالمعي وحسنا
باع طويل في المعارف باهر
لله ذاك النخل فيما يقتفي
لله اوضح سبله واناره
لله هذا الازهري فانه
مولى له استى السنا فخصاله
تلك الما شرتك غايات العلا
واذا تشاهد ما يشيد ضعه
حل العوص وبين اصعب الداء
وابان عن تلك الدقائق بعد
فضل اللائ في مساق مسائل
ولجاد فيما قد افاد ولا مل
الحل سحر والبحوث بديقه
برد على منوالها لم يشجوا
في خير وضع قد اتى تاريخه

وسع الانام سخنة المشكور
مدد سري في الحافقين فزير
اسنادها الرفوع والماثور
انوارها وعلا به التصير
او غشها او بجرها الموفور
حقا جند زماننا المشهور
وله المساعي الغر وهو نصير
تفصيلها مما يكن تقصير
والطل مديحك فالحنا كبير
سر له في نخله تنوير
اضحى على سير الاصول يسير
فهم ذكي بالعلوم خبير
اشتراله المجد الاثيل سيمير
بجواد فكر حل وهو جدير
بحلو المسير وشرف التحرير
تقول في المشكلات صدور
لله يد في مالا يد نفور
من بعد ما مرت عليه دهور
يز هو ^{بهم} الايراد والتقدير
هي في سموات الشناء بدور
تلك المفان والعيان بشير
ايقتان الملح فيه قصور
يا طالماسدلت عليه ستور
است خبايا والمقام خطير
واقي بحسن الوضع هو منير
وكذلك التحقيق والتعبير
وكذلك النقية والتنظير
واليوم ازهر طبعها الميسور
در البيان اياه التفرير

٢٠٤ ٩٤ ٥٩ ٩٤١

والصلاة والسلام على خير الانام محمد المبعوث رحمة لكافة الخلق
فاكرو به من نفع وعلى آله واصحابه الاعلام الذين بذلوا انفسهم
في رضا الملك العلام فرادى وجمع وبعد فقد اطلقت على ما حرره
قدوة البلغاء حقاً وشيخ العلماء صدقاً الاسناد الشيخ ابراهيم السقا
لازال في اوج الكمال يرقى تطرعا على تفسيرات الفاضل كذا
المقام الابهرى الشيخ محمد الازهرى بجل حضرة الاستاذ الشيخ
حسن العدوى على حاشية الامام الحنفى على شرح الرسالة الوضعية
فوجدته قد جهاد وما ابقى وبقوله اقول بلغنا الله جميعاً والمسلمين
الماثول وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام
المتقين وعلى آله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين
والعاقبة للمتقين آمين ما غاية ربيع اول سنة ١٢٩١
عبد الله محمد عيسى
مفتي
الملك
عمر

وقد انده ايضا الاستاذ الاوطى والملاذ المفرد قاموس البلاغة
في هذا العصر السيد بكرى الصديق مفتي بيت مال مصر فقال

واجل معنى ثمنه سطور
كزنى مسك فاح منه عبير
سجع البلايل عرفه زهور
كندى روض ظل وهو نصير
من دونه المنظوم والمنثور
فعلى حجرته الفنون تدور
عصيدة اوضاعها الكسير
ميدانها وحيادها التجرير
حفنى الفضائل بيته البعور
هو الازهرى العالم العزير
جمع المحامد سعيه المبرور
عم البرايا من علاه خبور
وسمت بر الركان وهي شير

العلم ابراهيم طهوتيه جد وري
وشدى الطروس طرسيه وخفي
وصريف تريف البرام كانته
وفنون حيث ازدهت افانها
وبديع مناه ورائق لفظه
والوضع طبعاً اصله وامامه
واجل تأليف حوته رسالة
فلذا تراها والفوارس تهمت
ومن الاولى قد لحزوا منها
وشي حواشيه الهام محمد
بخل الامام محقق الدنيا الذي
حسن المزايه النوحى العدوى من
عم المشارق والمغار بفضله

النَّاصِرُ كُلِّ حَقٍّ يُحَقِّقُ وَأَنَّ النِّعَامَ آتَيْنَاهَا الْكَرَى فِي الْقَرَى وَالْبَعَا
بَارِضَنَا لَا يَكُونُ مُشْتَبَهًا كَيْفَ وَابْعُذْهَا أَبَوَاتُ الْحَكَّةِ
الْوَقَادَةُ وَالْفَهْمُ الْمُصَوَّبُ وَهُوَ جَذْبُهَا الْحَكْمَ وَعَزْهَا
الْمُرْتَبِ شِبْلُ الْأَسَدِ الْمُقَدِّفِ وَعُضْنُ الدَّوْحِ الْعَدْوَى الَّذِي
بِهِ الذِّكَا وَالزَّكَاةُ تَعْرِفُ رَوْضَ الْفَضْلِ الْأَرْهَى وَالسَّرَى
ابْنُ السَّرَى فَمَنْ أَمَّا أَقْبَا أَصْ أَرَامَ الْحَقِّقِ فَلَيْتَ شَبَّ
بَاهُذَابَهَا يَهْدِي بِهَا فِي مَهَامِهِ الْحَرَّةَ إِلَى أَفْوَمِ طَرَفِ
وَلِبَعْضِ عَقْرِ خَنَاهَا الشَّرَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَذُوقَ خِلَافَةَ النِّعَمِ
الزَّهَى وَلْيَحْذِ الْأَمَّ عَلَى الظُّفْرِ بِهَذَا الْوَضْعِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْتَحَ
فَرَسَهُ يَحْتَقِ عِلْمُ الْوَضْعِ فَلَقَدْ وَضَعْتُ بِمُخْرُوبِ الْأَفْكَارِ لَوْنَهَا
وَرَفَعْتُ بِهَا لِمَا سَلَفَ قَبِيلَهُ ضَرْبُ الشَّقِيقِ مَنَارَهَا وَذَنُ
طَلَبِي ذَلِكَ الْفَنِّ الْيَا نَعْمَ أَفَانَهُ بَحْيَ عَلَى الْفَلَاحِ وَأَشْعَرْتُ
الْمُطْلَعِينَ عَلَى الْمَوَالِجِ مَطَالِجَ كَوَاكِبِهَا الْمَرْهَرَةَ بِكَمَالِ النَّجَاحِ تَنْفَعُ اللَّهُ
بِهَا عَوْمَ الْإِنَانِ بِجَاهِ خَاتِمِ الرُّسُلِ الْكَرَامِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
سَلَامَةً تَلِيهِ أَنْ يَهْدِيَ إِلَيْهِ وَعَلَى الْوَصِيِّ الَّذِينَ بَايَعْتَهُمْ هَذَا
الْأَمَّا الْكَوْكَبُ السَّلَامِيُّ وَغُفِرَ اللَّهُ لِرَأْفَةِ الْفَقِيرِ عَبْدِ الْهَادِي نَجَا

الابن في السبابة
(٢) من يوم الاثنين
١٢٠٠ هـ

وهذا ما كتبه أمام المحققين وخاتمة العلماء الهادين المهديين
نعمه الله على عباده وسراج المنير في سماءه وبلاذه وصراطه
المستقيم الواصل ماله إلى سبيل رشاده غرق هذا الزمان
وجهة هذا الآن سدا العصاة للجهنم الإلحيد مولانا
وأستاذنا الشيخ محمد عليش مفتي السادة المالكية متفنا الله
بطول حياته وأعاد علينا من بركاته آمين
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الذي وضع
محبة العلماء العاملين في قلوب عباده الأخيار فاصطلم به من وضع

وَمَا أَطْلَع عَلَى هَذَا النَّفَرِ بَرَّالْهَى بَلِ الرُّوحُ الرَّاهِرُ الشَّيْ خَصَّةُ أَنْسَانٍ لَعَنَ
وَعَنَ الْأَنْسَانُ قَامُوا لِلْبَلَاغَةِ وَمُصْلِحِ الْأَكْوَانِ مَا لَكَ أَرْمَهُ
الْحَكِيمُ الْبَوَانِغِ وَرَافِعِ الْوَيْتِ الْحَكِيمِ الْبَوَالِغِ مَنَازِرِي لِسَحَابٍ وَكُلِّ وَبِهِ
سُحْبِ نِيْلِ الْأَنْسَانِ عَلَى الْأَوَائِلِ ذِي الْمَلَكِ الطَّارِفِ وَالْثَلِيدِ وَالْفَضِيلِ
لِخَصْمِ الْوَاوِ الْمَدِيدِ وَالْكَافِ الْوَالِي تَوَرَّدَ عَلَى الْأَكْوَانِ سَارِي أَسَادِنَا
الْعَلَامَةِ السَّيِّدِ عَبْدِ الْهَادِي تَحَا الْإِنْبَارِي قَالَ * وَأَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَيْثُ لَمْ يَخْشَ كُلَّ شَيْءٍ وَضَعَهُ وَأَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ
خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَاهُ اللَّهُ صُنْعًا وَتَارَكَ مَنْ اشْتَخَصَ أَنْصَارَ بَصَارِ الْجَهَادَةِ
إِلَى أَشْرَاقِ شَرْقِ الْحَقِيقَاتِ وَوَجَّهَ أَوَّجَهُ عَيْنَهُ إِلَى سَائِدَةِ الْوَيْتِ
إِبْرَاقِ رُوقَةِ الْمَذْقِقَاتِ فَغَنَوْا بِتَقْوَاهَا وَغَنَوُا عَنْ كُلِّ تَعَمُّقٍ
بِنِعْمَتِهَا وَصَلَاةٍ وَسَلَامٍ عَلَى مَنْ تَشَرَّفَ الْأَكْوَانُ بِأَوْضَاعِ الْخَصِيصَةِ
وَالنُّوعِيَّةِ وَتَشَكَّلَتْ الْأَشْجَاعُ بِحُجُومِ كُلِّهِ الدَّرَجَةِ وَتَوَلَّى
حِكْمَهُ الْإِزْهَارُ فِي الدَّرَجَةِ سَيِّدُ نَاخِجٍ الَّذِي أَشْتَقُّ لَهُ مَنْ اسْمُ اللَّهِ
الْحَمِيدِ أَحْمَدُ اسْمُ وَأَتَقَى لِحَبَابَةِ الْكَرِيمِ مِنْ أَقْسَامِ الْعَرَبِ
أَرْخَاقِ قِسْمٍ وَجَعَلَ مَنَعَتِ الْمَقَامِ الْمُخَوِّدِ بِهِ خَاصًّا وَبَعِيَّةً عَامًّا
وَسَمَّيْتُ لِمَنْتَهُ نَعْمَتَهُ وَجَعَلَ دِينَهُ كَامِلًا وَشَرْعَهُ تَامًّا وَعِلْمُهُ
الْمُخْصُوسِينَ بِالْكَرَامَةِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ كَرَّمَهُ اللَّهُ أَكْثَرَ كَرَامَةٍ
وَقَدْ فَدَى شَرَحَ طَرْفِي فِي مَرْجِ هَذِهِ الْحَاشِيَةِ الْأَنْفَقَةِ وَجَلَّتْ
بِطَرْفِي فِكْرِي فِي بَرْجِ بَرَاغَةِ عِبَارَتِهَا الرِّفْقَةِ الْكَلِمَةِ الْفَيْقَةِ فَأَسْتَهْأَ
أَنْسَ كُلِّ نَفْسٍ تَغَشَّقُ عَلَى نَسْرِ الدَّقَائِقِ وَتَتَغَشَّقُ بِفَاقِشِ
مَشْقَا نَقَرِ قَانِوْنِ الْحَقَائِقِ وَالْقِسْمِ مَوْضُوعَةٍ بِالْوَضْعِ الْخَاصِ
مَكْشُوفِ نِقَابِ الْغَضَلَاتِ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٌ بِالسَّعْيِ فِي حَاجِدِ
الْحَقِيقَاتِ مَحَبَّةِ الْعِبَارَةِ الْأَعْيُنِ مِنْ اسْتِعْدَادِ الْفِكْرِ وَالْعَمَلِ
الدَّخْلِ مَحَبَّةِ الرَّاعَةِ الْإِلَافِي نَظَرٍ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ حَوْلًا مِنْ الْمَسَدِ
وَالْحَسْلِ قَائِلَةٌ مَنْ حَكَمَ لَوْ الْعَارِفُ فِي ظِلِّ دَوْجٍ مِنَ الْأَعْرَابِ
وَالْأَعْرَابِ قَائِلَةٌ لَمْ يَسْهَبْ أَنْ يَرَوْهَا بِهَيْئَانِ *
لَا تَحْسَبَنَّ ذَلِكَ خَبْرًا لَكَ بَلْ شَرِّ مِحْيَاكَ إِلَى ثَلَاثِ مَرَضِكَ مِنْ كُلِّ أَنْسَانٍ
وَلَيْسَ الْعَالَمُ بِالْأَعْيُنِ الْمُسْتَقِيمَةِ بَلِ النَّظَرُ بِعَيْنٍ مُتَامِلٍ

بيان ما فيها بقريرات وافية لطيفة بهية الامام الفاضل والهام
الكامل التوفعي الاديب والامير الاديب الشيخ محمد الازهرى
مجل العلامة الاستاذ الشيخ حسن العدوى الخجواوى عفو الله عنهما
والمسلمين جميع المساوى وغيرنا جميعا بل حسنة ومنته وجا طنا كما
في البدء في الختم بحفظه وكلاءته آمين آمين بجاه النبي وآله
املأه الفقير الى الله سبحانه ابراهيم

السقا الشافعي خادم

العلم الشريف

بالجامع الازهر

عفي الله عنه

آمين



ولما ان أن فصاله وطبعه وبدا بذره الزاهر موقن القلوب باجتهاده
أراهيره وينعه انطلق يقرظه أذهه البراع مؤرخا عام
ختامه منطه ما اشتعل عليه من حشش الابداع فقال

اشفرت فازدريت بدور التمام
هزمت سمره بجوش الظلام
فكسرت الخوزا بدع النظام
فزهلت فسطو على الاقوام
وازاحت عن اسوار الغمام
بذخر غمر القرية سام
صنع حاذق وليست همام
يضع الصف في رؤس الثمام
وقت تاج الانام والاسلام
والمعالي وفاق كل الانام
ضمة هذا النقر بكل المدام
عنهد كما يروق بالافهام
دائما لذى مذاق النخام
عنبريا يذكي عقول الكرام
فدا تبحر بحسن القوام
لحن حشش به بهج النخام

غادة بضة بكشف اللثام
أرشموس اندت حين حيا
أمدد رار نمر فزدت في الثريا
أرسطود غر نذت بطرود
بل حواش حلت رسالة وقع
ولا الى القواص قد نظمتها
وحلت وشيها بجان خبير
المعجزة مهذب جهندي
هو ذا الازهرى نجل فريديال
الامام العدوى سيد من حيا
فدع الطرف سارجا تلق في
تلق زهر الالفاظ غضا ندبا
تلق فيه جن المعاني شريفا
واقا حى التحقيق طان شذاها
وكساه الطبع الهني جمالا
واذا ما استعتم طبعها فارخ

بسم الله الرحمن الرحيم
 مجد ذي الجلال بكل وضع النعم وبشكر ذي الفضل تستد راحة الكرم
 فالحمد لله اولا وآخرا باطنا وظاهرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد
 بكتاب استسنت قواعد على حكم الاوضاع العربية قيدت فخراته بحلى على منسنة
 العرايس البليانية وشهرت صوارف بلاغية اليمانية وفقرت رماح فصاحته
 الشهيرة فمقت الطغاة وداخت النفوس الابية ومنت لهيبته الوجوه
 المدوية والجهاد الاجمية وعلى له واصحابه وآل بيته واصحابه امامه يقول كسر
 الخناح كثير الخناح المفقرة لهما شيد من اركان معاينه وايد الحسيني محمد بن
 محمد بن محمد سرتت النظر في مرجع هذا الكتاب عذب المنهل المستطاب فاذا هو
 روض تحقيق انف اريض وغيضة تنيق وترقيق غناء يشفي عليل نسيمها اللب
 الرريض يروق الخاطر حسنا ويسر الناظر فيجبر عظه الميضر وهما فله
 ما دمج وشي الانظار الصائبة من سند رديم وكل وللى الافهار الثاقبة بلاى
 اللدقيق عنقري رقيه تشرح خوده مائسة في خلل البهاء وترد انهار نيره
 وعذب زلاله يحمل الظباء يكشف عن وجوه المحدثات في مقاصير الرسالة
 الوضعية النقباء ويقرب عويص عباراتها لذوى الالباب ويبرز ذخائر
 الحواشي الحفيدة لمن له بها استحقاق والكام ويميط عن نقائشها غياهب
 الشكوك والاهوار ولعمري الجدير بما قال فيه علامة الانام وقابضة
 الاسلام من زنى الادبا والظرفاء وملك المغلاء والنبلاء سيدنا واستاذنا
 الشيخ ابراهيم السقاء منع الله الانام بطول حياته وامتدنا من هني نفحاته

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله واضع الاشياء في موضعها والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى
 احكام شريعته كلها واقعة في مواقعها وعلى آله واصحابه ومجبره ولجابه
 * رسالة الوضع ماست في ترجمها
 * قد زينت بحواشي الازهرى كما
 * وعتها نور لغزى اقد بما
 * به اقتضى قد علم الوضع ان سطفت
 * فليس به طالع العرفان متوقفا
 * تحنالى في حلة صيفت من الدرر
 * قد زينت روضة الانوار بالزهر
 * له من الفضل اهل الفضل والنظر
 * انوار بحجة في دارة القمد
 * بفضل ان من ثاقب الفكر
 ولعمري ان تلك الرسالة السنية حذرة بتشرح الناظر في رايضاها
 العنقدية * وكثيرا ما تباقت في اقتنائها المتنافسون * وبذل
 كفا نشر الانصار في فتح كنوز حواشي العارفين * ومن تغلق
 بها واعتنى * وادخر خرفها واقتنى * فكتب على حواشيه الحفيدة

كالدليل للتنبية السابق فافضى
ايها الناظر بما ذكرناه من ضراب
مزيد فان فيه الكفاية لمن كان له
قلب او الى السمع وهو شهيد و
جذب في رياض مانيه واقتطف
اذا هار معانيه واجعل عرائس
ابكار بكاته ان كنت من اكفائها
والا فليقلل منها وبين اهلها العاقبة
بطرق انبائها واسلاك في مطالعتها
مسبل الانصاف ولا تبادر ان
توهت خلا لا لاتلاف بل اصل
بعد التامل اهل يسع التامل
واجعل ان اعترضت في هذا القام
لايحل التفصيل والحمد لله الموفق
للضوابط والصلوة والسلام
على سيدنا محمد وال والاوصياء
واثنان مثله من الائمة الطاهرة

Digitized by Google

والدافع الخامس هو جعل قوله الآخرين بمعنى ما هو
بمعزلتها بناء على ان المعبر في الكلية والجزئية هو الوضع
الافرادى والاستعمال في الجزئى بواسطة الوضع الزمى
لا يعبر جزئيا علة للتخصيص وإنما حصرا ههنا
في الجزئى في الاستعمال لاجل الاضافة العارضة لهما
لاجل التوصل بهما للموصف بالمتضاف اليه وفيه على
ما يؤخذ من العلامة العصام كاعلم مما تقدم ان
عروض الاضافة لا يثبت انهما لا يستعملان الاخرين
حقيقيين لانا الاضافة لا تستلزم تشخص المتضاف
لا يصح ما ذكرى من حمل قول المص وان كانا
لا يستعملان الا في جزئين على الجزئى الحقيقى
لاقتضائه عدم استعمالهما في الجزئى الاضافى
غير الحقيقى مع انه ليس كذلك والحاصل ان ذو
وقوع كما يستعملان في الجزئين الحقيقين كان
تقول زيد ذوقى وزيد فوق السطح لان زيدا
المتصف بالذوق والعلو على السطح جزئى اضافى
لا ندراجه تحت الانسان وهو في ذاته جزئى حقيقى
يستعملان في الجزئين الاضافيين الذين هما
كليان كان تقول الانسان ذو ذوق الانسان
فوق الارض لان صاحب النطق اخص من مطلق
صاحب والعلو فوق الارض اخص من مطلق
علو وصاحب النطق والمستعلى على الارض
هو الانسان وهو جزئى اضافى لا ندراجه تحت
الحيوان وهو في ذاته كلى واعلم انه لما كان في كتب
العربية مشبهة مشهورة وهي ان من الاسماء الملازمة

لعروض الاضافه لجلسه المحضر
المذكور فلا يكونان جزئين
في بعض النسخ الوصف بتجديده
ولا وجه له بالنظر لما ذكره ولذا
اي ولتحقق استعمالهما في الخريف
الاضافي الذي هو علم من المقتضى
لا يصح ما ذكر لاقتضائهما عدم
استعمالهما في الجزئي الاضافي غير
الحقيق مع انه ليس كذلك اذ
يقال الانسان ذو نطق كما مثل
به الشئ (التبنيه الثاني عشر)
تناوب بعضها اشارته الى ان
لفظ بعض في كلام المصنف يجوز
قراءته بالجاء الى انه بدل من
الالفاظ بدل بعض من كل
على ان الجملة حال مؤكدة اي لما
فهم من تعاور الالفاظ لانه
يعلى تناوب بعضها مكان
بعض اي وقوعه موقعا
اذ المعتبر الوضع اي المنظور
اليه في الحكم بالكلية والجزئية
وغيرهما ما تقدم الحال الوضعية
لا الاستعمالي فامل قال الامام
العصام وهذا التبنيه

٧٦٢ فقرہ

Digitized by Google

الا جزئين يتأق قوله فلا يكونان جزئين بمقتضى ظاهر
 السوق بمعنى فلا يكون ذو وفوق جزئين لكن هذا
 انما يكون ملائما لو وضعها سابقا بالكلمة لكن وصف
 مفهومها بها وكأنه اعتمد في هذا التفرع على استظهار
 ان اتصاف البعض بالكلمة يستلزم اتصاف اللفظ
 ثانيا وبالعرض اه فتقوله وبما قدرنا لك كلامه
 الى اخره اى حيث قلنا في تفسير قوله وان كانا
 لا يستعملان الا جزئين وان كانا لا يستعملان
 في بعض الاوقات الا جزئين حقيقتين اخذت
 عن المصنف امور اى بخلاف بقدر الشايع السمرقندي
 فانه مع كونه مستغنى عنه في دفع ما ورد على المصنف
 من ان ذو قد يستعمل في الكل نحو جاءني رجل ذو مال
 بقولنا في بعض الاوقات بعيد عن الفهم لان المتبادر
 من الجزئ الجزئ الحقيقي سيما وقد قيل به الكل
 الحقيقي ومع ذلك يرد عليه ان استعمالها جزئين
 لا يوجب عدم كليتها لان استعمالها جزئين في بعض
 الاوقات لا في جميعها عارض لا بالوضع الا فرادى
 والكلمة انما هي بحسب الوضع الا فرادى ولا يخفى
 اندفاعهما للشايع السمرقندي وقاية ما فيه
 فوات المقابلة والدافع الامر الثاني ما ذكره من ان
 ذو وفوق يستعملان في الجزئ حين جعل الاضافة
 للعهد مع ان المستعمل في العهد ايضاً موضوع له واللفظ
 الامر الثالث التقيد بقوله في بعض الاوقات ويجعل
 الجزئين بمعنى ما هو بمنزلة لهما والدافع للمربع قيد
 في بعض الاوقات ايضا مع جعل الاضافة للعهد

والدافع

لان المختبر في الكلية والجزئية الوضع الافرادي وهما
 محسبه كلياً ابدية ولما كان حصراً استعمالها في الجزئي مستلزماً
 لنقد تركب الاوقات لاستعمالها فيه قالوا الظاهر ان
 يقول الجزئي ان الظاهر ان يقول وان كانا يستعملان
 جزئين مجذوف اداة الاستثنا للاستحاج الى جعل
 الجزئي بمعنى ما هو بمنزلة ومحتاج الى نقد في بعض
 الاوقات لكنه ترك الظاهر واتى بما يحتاج الى الجمل
 المذكور للتنبيه على ان المستعمل لا يكون الا جزئياً وان
 كان محسب الوضع الافرادي كلياً ابدية فالمصنف
 شبه بالحصص على انا مستعمل جزئياً لا يكون الا جزئياً
 وتولم يذكره بطريق الحصر لتوهم الجمع بين الكلمة
 والجزئية في حاله الاستعمال في الجزئي هذا وقد قال
 بعد ما تقدم وما قررنا لك كلامه اندفع امور ليدها
 ان ذو قد يستعمل في كل نحو جاءني رجل ذو مال واستغنى
 في دفعه عما قبل المراد بالجزئي الجزئي الاضافي مع بعده
 عن الغرض سيما وقد قيل بذلك الحقيقي يرد عليه ان استعمالها
 جزئين لا توهم عدم كليتها حتى يدفع ذلك الوهم وثانها
 ما ذكر انها لا يستعملان جزئين اصلاً لان استعمالهما
 ابدية في الموضوع عماله وهو ككل وفيه علة
 منها من الاضافة وثالثها ما افيد ان علة استعمالها
 الا جزئين يستلزم كونهما محاذين في الحقيقة لها فينبغي
 ان لا يشبه وجود المحاذ بدون الحقيقة فكذلك
 اشتراكها وداعيها ان قوله لم يرض الاضافة لا يثبت
 انها لا يستعملان الا جزئين حقيقيين لان الاضافة
 لا تستلزم تشخص المضاف وخامسها ان قوله لا يستعملان

أي وهو سلك الشخص أن القول بالتعوز أي عند
 استعماله في الكلمات أهون من فوت رعاية الطرد الذي قل
 أن يتجاوز علم المعنوية فعمل من ههنا وجه كون ضمير الغائب
 جزئيا بسبب وضع الضائر للشخصيات مع كثرة وقوع ضمير
 الغائب إلى الكلمات المحقق إلى اعتبار التعوز فيها وذلك
 الوجه رعاية الطرد هذا أن بما يفيد الخ وذلك
 لأنه قصر وجه النظر على كنيته وقوله لما تقدم أي عن
 العصام من قوله أي في تحقيق مفهومه الخ فإنه أشار به
 إلى أن النظر في تحقيق مفهومه وفي كنيته لافي كنيته فقط
 وقد صرح بذلك العلامة العصام حيث قال بعد قوله أهون
 من فوت رعاية الطرد فعمل وجه كونه جزئيا في مقام
 التقسيم بوضع الضائر للشخصيات مع كثرة استعمال
 الغائب منها في الكلمات هذا هو التحقيق الدقيق الذي
 سبق بيانه الوعد وأفاد لك أن قول المص في ضمير
 الغائب وفي كنيته نظر إشارة إلى أمرين لافي كنيته فقط
 فيكون وكله عطف على سبيل التفسير فتقوله وأفاد لك أي
 أفاد التحقيق المذكور أن النظر في كلام المص ليس في
 خصوص الكلمة حتى يكون العطف تفسيري بل في مجرى
 الأمرين وهما تحقيق مفهومه وكنيته ثم عطف على أفاد
 قوله ودفع عن كلام المص ما أفيد أنه إذا كان كنيته
 ضمير الغائب وجزئيه محل تردد يكون التقسيم السابق
 محل تردد لأنه إذا كان كلياً انحلت حصر ما مدلوله جزء
 فيما ذكره من وجه ضمير الغائب عن التقسيم ووجه دفع ذلك
 بالتحقيق المذكور أن المقصود جعله جزئياً برعاية
 الطرد وأن كان كثيراً ما يستعمل في الجزئيات مجازاً

وفي كنيته أي الحكم بها
 في الجملة وهو ما إذا كان
 لا يمكنه باعتبار توهم وضعه
 لما ذكره فتأمل قال العصام
 حتى يظهر لك أن القول
 بالتعوز أهون من فوت
 رعاية الطرد أي طرد الباب
 وجعل الكل جزئيات
 وجه النظر هذا وما يفيد
 أن العطف في كلام المص
 للتفسير وليس كذلك
 لما تقدم لك إنما عده
 جزئياً قال المحقق أي حقيقة
 ثم أورد أن عدم المعارف

فإنه لا بد من أن يكون
الفاعل في الجملة
مفعولاً في الجملة
وغيره من ذلك

هذا يفيد أن الشارح يدعي
أن الفعل موضوع بوضع
واحد باعتبار مجموع معناه
لما ذكره وهو مخالفاً لما
من أن وضع المشتقات
باعتبار ما دلتها نوعي ولما
باعتبار هيئتها فافهموا
لشخصات وضعا عامافان
هذا يفيد أنها موضوعة
بوضعين وقد مرت حقيقة
فارجع اليه غير مستقيم
إلى ما ذهب إليه إما على أنها
تقدير فهو مستقيم بالنظر
للأداة كالمثلث ولما كان الخ
قال المحقق هكذا وجدنا أكثر
الفهم التي وقفنا عليها والحق
فيها إذ أبدل المالات الفاء لا
تقع في جوابها أقول في كلامه
تظهر من وجهين الأول أن
قوله والحق فيها إذ أبدل الما
تقتضي أن الفاء يقع في بها
جواب إذ ولو كان غير
جملة اسمية وليس كذلك
الثاني أن التعليل بقوله لأن
الفاء الخ ممنوع بما نص عليه
الرضي وصاربه لما ظرف
بمعنى إذ وينبغي بعده للماضي
لفظاً أو معنى وجوابه أيضاً
وجملة اسمية مقرونة بأذا
الجمالية

المطابق وحاصل إيراد الشر الآتي أن جعل الفعل
من أقسام اللفظ الموضوع لعني كلي غير مستقيم لأنه
باعتبار تمام معناه وهو الحدث وتنبه في زمان
نعين إلى موضوع كالحرف فكأن لفظاً من مثلاً موضوعاً
وضعا عاماً لكل ابتدأ بخصوصه كذلك لفظ ضرب
موضوعه وضعا عاماً لكل بسببه للحدث إلى فاعل ما
مخصوصها والكتاب من ثلاث أوجه الأول أن مراد
المصر بالفعل الفعل اللغوي أعني الحدث لا الفعل
الاصطلاحي بمدلوله جزئياته الثاني أن مراده بالفعل
الفعل الاصطلاحي ومدلوله مدلوله التضمني الثالث
تقدير مضاف في كلامه أي جزء مدلوله أي الحدث وهذه
الاجوبة مبنية على أن قوله الفعل مبتدا ومدلوله مبتدا
ثان وكل خبر للمبتدا الثاني والجملة خبر الأول
والمراد بالفعل الاصطلاحي ومدلوله مدلوله المطابق
والجواب بل هو الاجبة المذكورة ويحتمل أن الفعل مبتدا
ومدلوله خبر أول وكل خبر ثان ويسكن الاستخدام
في إيراد بالفعل الفعل اللغوي أعني الحدث والخبر
في مدلوله للفعل الاصطلاحي وفي فقيه آخر عن
الحدث بشئين الأول أنه مدلول الفعل الاصطلاحي
أي مدلوله التضمني والثاني أنه كلي فكانه يقول
أخبرك بأن الفعل اللغوي مدلول للفعل الاصطلاحي
وأنه أي الفعل اللغوي كلي وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض
الشارح أيضاً هذا يفيد أن الشر الخ وجه الافادة
أن الشر الحق بالحرف في كونه موضوعاً للشخصات بوضع
عام كما بينه بعد بقوله فكأن لفظاً من الخ من أن

على طريق الاستحسان او اهل الد
منه وجم لا يرد الاعتراض
الآتي في الشك كالحرف

معنى عار عن هذا الاعتبار وفيه الزمان فليخبر عنه
ولا يخصه عنه الا بان ترك ما هو المتبادر من العبارة
من رجوع ضميره في قوله لا يثبت له الى المعنى المذكور
وتحمل العبارة على انه في هذه الجهة لا يثبت له لولها
الغير ويتبين ذلك بانه في الحرف ظاهر ووجه في الفعل
انه لا يمكن الاثبات للمعنى ولا لتمام معناه الداخل
فيه ذلك المعنى من غير متراج كما في مفهوم اسم الفاعل
ولا للحدث وللزمان لان اعتبار كون الشيء ثابتا للغير
اذا كان مقصودا بالافادة يمنع في هذه الحالة اثبات
شيء آخر له وراعى ان الاسناد اليها متمنع ولا ينقص
الاعتناء بالاختيار فلا وجه لتخصيص المص وليس ذلك ان
تريد بالخبر عنها مطلق الاسناد اذ لا يثبت امتناع
انه لا يثبت له شيء الا ان تريد بالاثبات ايضا مطلق
النسبة فنكون في ارتكاب التكلف متجاوزا لحد التقصيف
وخامسها الاولى ان يقال ومن هذه الجهة يثبت امتناع
الخبر عنها اذ الخبر عنها لا يخص في اثبات الشيء
لمعناها بل يمكن بنفي شيء عنها الا ان يراد بقوله
ومن هذه الجهة لا يثبت لم الغير اي لا يثبت له نفيا
واثباتا وسادسها ان الدليل لا يثبت الا امتناع
الحكم على مدلولها ومع ذلك جاز اخبر عنها باثبات
شيء لانفسها بان يقال ضرب فعل ما ض او ثلث
ومن حرف جر الى غير ذلك انتهى على طريق الاستحسان
لاحاقه لازتكاك الاستحسان على هذا الاحتمال فان
ايراد الشارح الآتي على المصنف في محل المدلول
في كلامه على المدلول التضمن لا يثبت على المدلول المدلول

[illegible]

معنی

وذلك لا يصلح دلالة له لان ذلك لو اقتضى الوضع لا يقتضى كون المهلات موضوعات
لا نفسها اذ اوجد فيها ذلك المعنى كما في قولك جئت من بلد كذا في قولك جئت من بلد كذا
اللفظ والتحقيق انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص صرح به في اللفظ بل يكتفى بحضوره

واللفظ به ويستغنى
بدل ذلك عن الدال فحينئذ
اي حين اذ لم يوضع لنفسه
على ما اراده السيد
ولا ياتي في الكلام هذا مقول
قول النحاة كالاسم اي
قائم مقامه في تاتي الكلام به
وزكته منه من اعتبار
هذا التاويل وهو كون
المراد اسمين او ما يقوم
مقامها على هذا التقدير
اي تقدير عدم وضع
الالفاظ لانفسها لشك
يشكل ذلك للحصر
المستفاد من قوله ولا
يأتي الخ وتعريف
الكلام اي لانهم عرفوه
بما تضمن من الكلام اسنادا
مفيدا مقصودا لذاته
والكلم واحد كلمة وهي
لفظ وضع لمعنى مفرد
والمبتدأ اي وتعريف المبتدأ
وهو اسم جرد عن العوامل
اللفظية للاسناد عليه
اللهم الا ان الخ حاصله ان
ما ذكر من منظور فيه للغال
وهو الشائع في الاستعمال

لان مقتضى كونها مهلة انها غير موضوعة ومقتضى
كونها موضوعة انها غير مهلة وقد تقدم ان الوضع
لنفسه غير منظورة وحينئذ فلان في الالهام كما انه
لا يقتضى الاشتراك قال العلامة العصام فهو وضع
مفني غير مقصود بالذات كالوضع للعاني ولهذا لم يثبت
هذا الوضع لاحتماله كما ذكره الحق النفاذ في
حيث لم يثبت ولم يجعل الدلالة بهذا الوضع مطابقة
والتزاما وتضمنا كما اشار اليه في حاشي شرح المختصر
مكافئة في قواعد اللغة المكافئة عن عتق عن
منع البداهات وقد تطلق على المنازعة بالزام الخصم
واظهار الفضل والتحقيق انه اذا اريد الخ
كانه قبل اذ لم يثبت الوضع القصر القصدى كيف
تخصر الالفاظ حين الحكم عليها فاجاب بقوله بالتحقيق
الخ وقد مر توضيح ذلك التحقيق وضع لمعنى مفرد
اي في اما اسم او فعل او حرف وامنوا خارج عن ذلك
اما خروجه عن كونه اسما فلا تنفاد وضعه لنفسه
واما خروجه عن كونه فعلا فلا ان المراد به لفظه
واذا كان كذلك لا يكون للدلالة على حدث منسوب
الى فاعل في زمن معين واذا لم يقصد به ذلك لم يكن فعلا
واما خروجه عن كونه حرفا فهو ظاهر وحيث فلا يكون
قوله تعالى واذا قل لهم آمنوا كلاما مع انه كلام
قطعا هذا وقد قال ابو البقاء فيكون المراد به اللفظ
في الآخرة محل بحث وهو اسم جرد عن العوامل
الخ وحي لا يشمل ضرب فعل ماض ومن حرف جرد هو غير
جامع يخرج ما ذكر منه ان ما ذكر اي من الحصر منظور

فقد ذكر الضرب وأراد نفسه
 وبذلك الإرادة سار متعبنا
 لنفسه قال العلامة الغمام
 وفيه نظر لا يلزم أن لا يكون
 الموضوع بالوضع النوعي
 موضوعا لنفسه لأنه لم يقع
 إطلاقا وإرادة نفسه حين
 الوضع فلا يكون ضربا
 موضوعا للوضع الضمني
 فالوجه أن الوضع الضمني
 هو الوضع المتفعل وهو
 وضع الألفاظ لأنفسها
 بعد وضعها المعاني اليك
 حضارها حين البحث عنها
 والتفتيش عن أحوالها وانما
 قبل بعد الوضع لا نه لولاه
 بالوضع للمعاني لم يفتقد
 الألفاظ ولم يعين بشأنها
 ومعنى كون الوضع ضميا
 أنه غير مقصود بالذات
 المزمع عليهم ضمن الزم معنى أو
 فعلاه يعلى والمزمر هو السيد
 السيد قدس سره وحاصل
 الكلام أن هذا القول وهو
 السعد لا دليل له على إيجاب
 من الوضع الضمني لا ذكر
 اللفظ وإرادة نفسه حال
 الحكم عليها في من حرف

يعني أن قول أئمة العربية بوضعه للمفهوم الكلي ضير
 معتد به لعدم موافقه موارد الاستعمال وقوله انظر
 إلى من قال أراد نفسه وقوله ولمن قال أراد به السيد
 وقوله لما قال أي وقوله أراد به ما ذهب إليه الفناء وفي
 ويحتمل أن تكون كلمة ما عبارة عن العلامة بنفسه وخ
 فالقبحر بالمذموم من إشارة إلى أن ما ذهب إليه
 بلغ مبلغا لا يقول به العلامة وقوله على الحكمة أي الخط
 وقوله هذا القول هو ما قاله العلامة السعد تدبر
 فقد ذكر الضرب الخ أي أن الواضع حين الوضع
 قال وضعت ضرب للمعنى الخلفي أي عينت هذا اللفظ
 للحدث والنسبة والزمان فجعله عملا على نفسه في ضمن
 ذلك المعنى وحكم عليه لأنه لم يقع إطلاقا أي لم يوجد
 شيء من أفراد الموضوع له بالوضع النوعي لأن الواضع
 لا يذكر في الوضع النوعي اللفظ الموضوع بل يذكر قاعدة
 كلية فيها اللفظ الموضوع مثلا إذا أراد الواضع وضع
 ضارب يقول كل ما هو على صفة فاعل موضوع لمن قام
 به الحدث فالموضوع في هذا الوضع ضارب وقيل مثلا
 ولم يذكرها صراحة ووضع الأفعال نوعي فلزم أن
 لا يكون ضربا موضوعا بالوضع الضمني لأن الموضوع
 بالوضع الضمني يجب أن يكون مذكورا ضمن الوضع
 المتفعل أي التابع لوضع الألفاظ بالقاعدة
 الكلية إذ بعد الوضع بالقاعدة يبحث عن أفرادها مثل
 أن يقال ضرب فعل ماض أو مبنى وضارب اسم فاعل أو
 مفعول أو معرض إلى غير ذلك لا يقتضي كون
 المهمات موضوعات أي وهو ما لا تأل به لتناقضه

ان يقال لا ساعد عقل ولا نقل الا يرى ان ائمة العربية كلهم صرحوا بات
 اسم الاشارة موضوع المفهوم كلي متروك ابدا للاستعمال في جزئيات
 هذا المفهوم ومع ذلك يقبل عن المصراة موضوع لكل من الجزئيات ولا
 يجعل النقل عن الاثمة حجة عليه مع ان عددهم اكثر من عدد القائلين
 باسمه هذه الالفاظ وبعد وضوح الحال انظر من قال وما قال ولز قال
 في رد ما قال واجد الله على الحماية عن مثل هذا المقال والهداية في مقام
 الضلال انتهى وما صرح به التحقيق الذي نقله عن الحق الشريف
 بايضاح انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص كان يقال ضرب موضوع
 او مبني او فعل او غير ذلك لم يحتاج الى وضع ولا الى دال على الوضع للاستغناء
 بحضوره في ذهن السامع عن الوضع لنفسه فلا يحتاج في الافادة ولا في الحكم
 عليه الى الوضع لنفسه فان ذكر ضرب مثلا بفيد حضوره في ذهن السامع بنفسه
 ولا يحتاج في الافادة ولا في الحكم عليه الى الوضع لنفسه ولا الى لفظ دال عليه
 لانه لفظ مخالف لمطلوب زيد فانه يحتاج حين الحكم عليه الى لفظ يدل عليه
 يرشدك الى ذلك الاستغناء انك حين تفيد باللفظ تخضع من غير دال
 فانظر حين الحكم عليه هل يوجد ما يحوجك الى دال حتى يفرق بين مقادير
 الحكم عليه بان يكون في مقام الحكم عليه كان يقال ضرب مبني مثلا محناجا الى
 الدال على الحكم ومقام الافادة بان يكون في مقام الافادة اي التلظظ به
 فقط من حيث ليسمع السامعون انه تلفظ به غير محناجا الى دال الافادة لا اذنك
 في شك في عدم وجود ما يحوج الى دال الحكم ايضا كالافادة فعلم الاحتياج
 ايضا كالافادة مما ينبغي ان لا يشك فيه وقوله وما ذكر في تزييف قوله مبتدا
 خبره قوله بعد ليس بشئ والضمير في قوله الشريف قايس سره وقوله وقد صرح كثير منهم بالخ
 من ثمة التزييف وقوله ذكره سيد المحققين صفة ثاويلا ومحصل ذلك التاويل
 ان يقال ان المراد بقوله لا يكون الاسم الاموضوعا الاسم الحقيقي لا الحكمي
 وقوله ولعوده اليه اي الى عدم ابطاله وقوله فصم تفرع على ما اظهره وقوله
 فلا يساعده القول بالوضع معناه انه اذا كان المراد بالنقل النقل من الوضع
 فلا يحصل مساعدة النقل للوضع الضمني بالقول بالوضع المنقول عن الاثمة
 او من الوضع وقوله اذ ما ثبت ان النقل لعدم هذا الحصول يعني اذا استعملوا
 موارد الحكم على الالفاظ انفسها اتبعت الوضع الضمني وحكموا بان الوضع
 وضعها لنفسها ومحصله ان الوضع الذي يقال من الوضع انما ثبت بتسبع
 موارد الاستعمال ومعرفة لان الوضع لم يشاهد حين الوضع حتى يعلم
 الوضع بدون التبع وقوله الا يرى ان ائمة العربية كلهم صرحوا بالاف

بالاعتبار واللفظ من حيث انه صالح لان يفاد به شيء مغاير له من حيث
 انه صالح لان يفاد بشيء فيصح وضعه لنفسه وعن الثالث بان التنافي
 بين الاقسام الثلاثة انما هو بالقياس الى وضع واحد وانما يكون اللفظ
 الواحد اسما بالنظر الى وضعه الغير القصدى لنفسه وفعل او حرفا بالنظر
 الى وضعه القصدى لغناه فلان منافاة بينهما وقد علمت مما تقرر ان مادرج
 عليه المحقق الشريف هو الحق ولذلك قال العلامة العصار في شرحه
 ما نصه قال السيد المحققين الوضع الضمني للالفاظ بناء على الحكم على نفسها
 لو اقتصرت الوضع لكانت المهلات موضوعات لان نفسها لا تشمل ذلك الحكم
 بين المهلات والمستعملات والتزام ذلك فيها كما برة في قولنا لفظ
 على ان اثبات وضع غير قصدى لا يساعده عقل ولا نقل والتحقيق انه
 اذا اريد اجمال حكم على لفظ مخصوص فان تلفظ به نفسه لم يحجر هناك
 الى وضع ولا الى دال الاستغناء بتلفظه وحضوره بذلك في ذهن
 السامع عايدل عليه ويحضر فيه ثم قال اقول يرشدك الى ذلك الاستغناء
 انك حين تفيد باللفظ تحضر من غير دال فانظر هل من الحكم عليه
 ما خرجك الى دال واكثر في مقام الحكم عليه ومقام الافادة لا اظنك
 فمررت من ذلك ثم قال وما ذكر في تزييف قوله لا يساعده عقل ولا نقل
 من ضرب فعل باض كلام وكذا من حرف جمر وقد صرحوا بان الكلام لا يأتى
 الا من اسمين او فعل واسم وان المبتدأ لا يكون الا اسما وقد صرح كثير
 منهم بنجم الائمة الرضى باسمية هذه الالفاظ مع ان الاسم لا يكون
 الا موضوعا ليس بشئ اذ علمه مساعدة العقل قد بلغ مما ذكرنا مبلغا
 لا يمكن انكاره واما عدم مساعدة النقل بعد تسليم نصح كلام الائمة
 وعدم قول كلامهم تاويل ذكره سيد المحققين من ان مرادهم بكونها
 اسما انها قائمة مقام الاعلام في تحصيل المرام بنا على ما نقل
 منهم ليس بشئ يعتد به اذا ما بطله صريح العقل لا يلتفت اليه ولو ذهب
 اليه جماهير الناس فصم انه لا يساعده نقل لان نقله يرد على عقل كيف
 يساعد شيئا على ان الراد بالنقل النقل عن الواضع فلا يساعده القول
 بالوضع بل من الواضع اذ ما ثبت من طريق النقل عن الواضع يتبع
 موارد الاستعمال ومعرفة الوضع من مشاهدة الاستعمال واستعمال
 الالفاظ في مقام الحكم على نفسها لا يرشدك الى الوضع الى الحكم من غير
 اعتبار الوضع فلو فرضنا ان ائمة العزمية كلهم يقولون ان الالفاظ
 موضوعة لانفسها بناء على الحكم عليها الصح بناء على تحقيقه قد من سره

مستلزم للاسمية فلو لم يكن هناك وضع اصلا لا يكون هذا اللفظ اسما فلا
 يصلح ان يكون محكوما عليه نحويا وكيف لا يكون ممنوعا وانه لو صح لزوم
 جواز ان يكون كل صوت صدر من شخص كيف كان سواء كان لفظا
 ومعتمدا على مخارج اول او وسطى او قاصدا به معنى او لنفسه او لم يقصد شيئا اصلا
 بل كل ما اشير اليه من غير لفظ ولا صوت كما اذا اشترت الى زيد باليد او الحجاب
 مثلا محكوما عليه بحسب النحوى من غير فرق بينه وبين اللفظ الموضوع الذى
 ذكر وريد به نفسه لانه كما يكون هذا اللفظ معلوما وحاضرا بذاته عند السامع
 يكون كل صوت صدر كيف ما اتفق بل كل ما اشير اليه كذلك فلو صح كون الاول
 محكوما عليه نحويا بنا على ذلك الحضور والمعلومية يصح كون الاخرين كذلك
 بلا فرق وقد اعترف هو بالفرق بينها حيث قال في تحقيقه السابق ان المحكوم
 عليه ان كان لفظا تلفظ به نفسه يصح الحكم عليه من غير حاجة الى وضع
 ولا الى دال وانه لم يكن لفظا او كان ولم يتلفظ به نفسه يحتاج في صحة
 الحكم عليه الى ذلك كما عرفت ويمكن ان يقال نحن نلزم صحة وقوع الصوت
 الذى صدر كيف كان محكوما عليه نحويا بحضوره بذاته في سمع السامع كالموضوع
 المتلفظ به بنفسها وقول الحق الشريف ان لم يكن لفظا يحتاج في صحة الحكم
 عليه الى ذلك معناه انه ينبغي ان يكون الكلام واجزاؤه مما يحضر في سمع السامع
 فاذا اريد الحكم على شيء لم يكن من قبيل الاصوات التى كان الحضور في السمع
 من خواصها يحتاج الى ما يدل عليه ويحضر في سمع السامع وبهذا اندفع
 ايضا قوله بل كل ما اشير اليه الخ لان تجمع حضور الشيء في ذهن السامع
 لا يكفي في صحة وقوع محكوما عليه نحويا بل لابد من حضوره في السمع
 هذا وقد اورد ايضا على ما ذهب اليه العلامة التفناني من ان الالفاظ
 موضوعات لنفسها ضمنا وتبعاً لوضعها لمعانيها امور الاول عدم صحة الحكم
 على المهملات لانه اثبت الوضع لنفس بالضم والتبع لمعانيها والوضع للمعنى
 في المهملات منفي فليست الوضع التبعي والحكم انما يكون على موضوع الثانى
 ان الوضع نسبة تقتضى تغاير الطرفين الى الموضوع والموضوع له فكيف
 يوضع اللفظ لنفسه الثالث انه يلزم على ما ذهب اليه ان يكون اللفظ
 الواحد فعلا واسما او حرفا واسما مع ان هذه الثلاثة اقسام متقاطعة
 متنافية واجيب عن الاول بانه لا يلزم من نفي الوضع للمعنى في المهملات
 نفي الوضع التبعي لان الوضع لنفس في ضمن الحكم عليها بما حكم به
 لا في ضمن المعنى بخلاف المستعمل منها فان الوضع لنفس في ضمن
 الوضع للمعنى وعن الثانى بانه يكفي في صحة الوضع تغاير الطرفين

محكوم عليه غير المفاعل والمستد لانها من اقسام الاسم وذلك امر لا يساعده
عقل ولا نقل فلزم ان يكون اسما حتى يدخل في احدها نعم قول المحقق الشريف
في هذا الاعتراض لان الكلمات متساوية الاقدام الخ مما لا دخل له في تأييد المنع
لان المحقق الثغنا زاني لا ينافي في ذلك بل يعترف بتساوي جميع الكلمات
في صحة الحكم عليها الا انه يقول جميعها اسما لا نفسها بهذا الاعتبار فالاولى
له الاقتصار على قوله بل هو جار في المهلات لانها ليست اسما لا نفسها
بالاتفاق لما يلزم على صنعه من اشتغال السند على ما لا دخل له في تأييد المنع
وردا للاعتراض الثالث اتنى قول المحقق الشريف على ان اثبات وضع غير قصدى
امر لا يساعده عقل ولا نقل بان اثبات ذلك الوضع امر بمقتضى قواعد اللغة
لان في اثباته حفظا لوقوع اللفظ المنفرد الذي هو من قواعد اللغة فيساعده
النقل والنقل وذلك لان كونها موضوعات لانفسها قصدا او اصالا كالوضع
لمعانيها يوجب القول بكون جميع الكلمات الموضوعات مشتركة اذ ما من كلمة
الا ولها نقد الموضوع بالوضع القصدى واقله اثبات نفسه وواحد
من المعاني فلا يوجد لفظ منفرد اصلا مع ان المنفردات كثيرة في اللغة
كالشركات فالعلامة الثغنا زاني اضطر الى القول بوضع غير قصدى
لا يصير به اللفظ مشتركا لسند دفع ذلك فعلى هذا الاضطرار لاس اثباته اثبات
امر لا يساعده نقل ولا عقل كما زعم المحقق الشريف وهذا الزعم مردود
بان هذا انما يتم لو كان هناك ادلة لوضع الكلمات لانفسها هذا وقيل
اعتراض ايضا ما ذكره المحقق الشريف في مقام التحقيق بعد ان رد اعتراضا
على زعمه حيث قال وقوله اذا اريد الحكم على لفظ تالفظ به نفسه لم يحتج هناك
الى وضع الخ ان اراد بقوله لم يحتج هناك الى وضع والا الى دال على المحكوم عليه
وبقوله فتشارك الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند التلغظ بها
انفسها عدم الاحتياج والتشارك من حيث العقل بناء على ان المحكوم عليه
حينئذ معلوم وحاضر بذاته عند السامع ويستفيد هو من الحكم عليه
فائدة كالاستفادة من الحكم على شئ يعبر عنه بلفظ فسلم ولكن لا يتحد
نفسا اذ اللزوم منه انه لا يحتاج الى الوضع الغير القصدى عند التكلم
على قانون العقل وهو ليس بمطلوب انما المطلوب ان لا يحتاج اليه
عند التكلم على قانون العربية وهو ليس بلازم وان اراد عدم الاحتياج
وتشارك الالفاظ في صحة الحكم عليه من حيث المطابقة للقواعد العربية
حتى يصير اللفظ الذي ذكره اراد به نفسه من غير وضع ولا دال محكوما
عليه نحويا فمنع لان المحكوم عليه الخوى اما فاعل او مبتدأ وكل منهما

انه كثيرا ما تقع المعرفة صفة للفظ المعبر به عن نفسه كقولك زيد الثلاث
 اسم وضرب الفعل الماضي يدل على الزمان مثلا وموصوف المعرفة يجب ان يكون
 معرفة بالاتفاق لان التعريف من الامور التي يجب المطابقة فيها بين الصفة
 والموصوف فلزم ان يكون اللفظ المذكور معرفة وقد عرفوا المعرفة بما وضع لشي
 بعينه فلزم ان يكون ذلك اللفظ موضوعا لنفسه وهذا الدليل مردودا انه
 يجوز ان يكون توصيف بالمعرفة بتاويله بهذا اللفظ كما في لاهل الدليل
 الثالث ان اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون منحصر في الحقيقة
 والمجاز المقابل للحقيقة اعني اللفظ المستعمل في غير ما وضع له سواء كانت
 قوسية مانعة او غير مانعة وهما مقتضيات للوضع لان الحقيقة اللفظ
 المستعمل في الموضوع له فهي مستلزمة للوضع لما استعمل فيه ولا شك
 في ان استعمال مثل خرج زيد ومن في امثال هذه التراكيب اعني خرج
 فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر استعمال صحيح مقبول عند الكل
 فهذه الالفاظ اما حقايق او مجازات لكنها ليست بمجازات فتعين
 ان تكون حقايق فلزم ان يكون لها وضع لما استعملت هي فيه اعني
 انفسها وخلاصة الاستدلال بان الموضوعات المستعملة في انفسها
 الفاظ مستعملة استعمالا صحيحا جاريا على قانون اللفظ وكل ما كان
 كذلك فهو اما حقيقة او مجازا بالاتفاق فذلك الالفاظ اما حقايق
 او مجازات لكنها ليست بمجازات بالاتفاق فتعين ان تكون حقايق
 وكل حقيقة فهي موضوعة لما استعملت فيه وما استعملت هي فيه
 انفسها فهي موضوعة لانفسها وهو المطلوب وهذا الدليل مردود ايضا
 بانرا نمايتهم لو كان مرادهم باللفظ المستعمل في الحصر المذكور هو اللفظ
 المستعمل في شيء مطلقا واما اذا كان المراد هو اللفظ المستعمل في معنى
 بغيره كما هو الظاهر من كلامهم فلا كف وقد صرح العلامة النقاش في
 نفسه في حاشية الكثاف بان اللفظ المستعمل في نفسه ليس بحقيقة ولا مجاز
 ورد الاعتراض الثاني ايضا اعني منع كبرى دليل الاسمية وهي كل ما يوضح
 ان يكون محكوما عليه فهو اسم حيث قال اعني المحقق الشريف جعلها
 محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما الى آخر الدليل المتقدم في كلامه بان
 اثبات محكوم عليه غير الفاعل والمبتدأ المستلزم من الاسمية امر لا يساعد
 عقل ولا نقل اذ المحكوم عليه بثبوت شيء له او انتفاء عنه منحصر
 في الفاعل والمبتدأ بالاتفاق وحاصل الدفع ان اثبات للمقدمة المنوعة
 بانرا لو لم يقتض جعل الشيء محكوما عليه كونه اسما لزم ان يوجد في الكلام

اصطلاحهم مصرحون بان الكلام لا يتأخر الى الامن اسمان مثل زيد قائم
او اسم وفعل مثل ضرب زيد ولا شك ان زيدا في ذلك القول ليس بفعل فقين
ان يكون اسما ولا شك ان الاسمية مستلزمة للموضع فثبت ان تلك الالفاظ
موضوعة لانفسها الثاني انه لا يخلو اما ان يكون زيد في ذلك القول مبتدا
اولا فان كان مبتدا لزم ان يكون اسما لان الاسم ما خوذ في تعريف المبتدا
عندهم حيث قالوا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية وان لم يكن مبتدا لم
يكن لرفعه ولا رفع ثلاثي وجه مع انها مرفوعة فبطل الشق الثاني فقين
الاول ولزم كون زيد اسما ولا شك ان الاسمية مستلزمة للموضع فثبت ان تلك
الالفاظ موضوعة لانفسها وانما قال لم يكن لرفعها وجه لانها مخ لا يكونان
شيئا من المرفوعات المذكورة في كتب النحويين اما الاول فظاهر ولما الثاني فلان
ثلاثي في هذا التركيب لو كان شيئا من المرفوعات لكان خيرا ولا يصلح غيره مع ان
تحقق الخبر مشروط بتحقيق المبتدا فاذا لم يكن الاول مبتدا لا يكون الثاني
خبرا الوجه الثالث انهم مصرحون في مواضع من كلامهم بان ضرب من ولفظاتها
من ساثر الافعال والحروف اسما للالفاظ الدالة على معانيها واعلامها وتلك
الالفاظ هي انفسها بعينها كما قال المحقق الرضوي في بحث العلم من شرح
الكافية اعلم انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كقولك ان كلمة استغنم
وضرب فعل ماض فمعلوم انفسها لان مثل هذا اللفظ موضوع لشيء بعينه غير
متنا وغيره بوضع واحد وما هو كذلك فهو علم لانهم عرفوه بهذا التعريف
فثبت هذا اللفظ علم لنفسه ولا شك ان العلمية مستلزمة للموضع فثبت ان تلك
الافعال موضوعة لانفسها وهذا الوجه نقلي والوجهان قبله عقليان وكل
منها مردود اما الاول وهو كون زيد في قولنا زيد ثلاثي ليس بفعل وانما يتبين
ان يكون اسما لان القول المذكور كلام وهم مصرحون بان الكلام الخ فردود
بان ذلك انما يتم لو كان مرادهم بالاسم في ذلك التصريح الاسم الحقيقي وهو
نموص كيف وقد صرحوا بان المراد بالكلمة في تعريف الكلام اعم من ان تكون
كلمة خفيفة او حكا وادرجوا فيه جسط مهمل لكون جسط في حكم هذا اللفظ
ايما اذا اريد بالاسم ما هو اعم من الحقيقي والحكمي بان يقوم مقامه
في تحصيل التام فلا اذ يجوز ان يكون زيد في القول المذكور مثالا
سما حكا بمثل ذلك التاويل وهو ليس بمفيد في اثبات المدعى واما الثاني
وهو كون زيد في القول المذكور لا يخلو الخ فردود ايضا بالرد المذكور
ايما الثالث فردود بان يجوز ان يكون مرادهم بالعلمية العلمية حكا مع انه
ذا دل العقل على عدم العلمية فلا يعيبا بقصر علم القوم بها الدليل الثاني

يشع بينهما استعمالها كذلك فلو وقع شيء من المهملات في كلام من يوثق به ويعتمد
 عليه من اهل اللسان نؤوله بهذا اللفظ ونقول ان جسق مهمل ودخ مقلوب
 زيد في قوة هذا اللفظ لا يقال اذا كان المهمل مؤولا بالناويل المذكور يلزم
 ان يكون الموضوع كذلك اذ لا فرق بينهما في ان يقصد لشيء منهما معنى لا نأ
 نقول لا يلزم من وجوب الناويل في شيء قليل الوقوع كقبض المهملات
 ضرورة صيرورتها موافقا لما صدر عن الواضع وجوب الناويل فيها هو شائع
 موافق لما صدر عنه كالموضوعات وحاصله ان اللفظ المهمل قليل الاستعمال
 وغير موافق لما صدر عن الواضع اذ الموافقة له ان يطلق الموضوع ويراد به
 معنى او نفسه والمهمل ليس كذلك فوجب تاويله فيما وقع بهذا اللفظ
 ليكون بمنزلة ان يذكر اللفظ ويراد به معنى فيصير موافقا لما صدر عنه ولما
 اللفظ للموضوع فهو كغير الاستعمال وموافق لما صدر عن الواضع فلا يلزم
 من ان كتاب الناويل في المهمل ان كتابه فيه بل هو عديمنا وضائعا فيه
 فلهذا استلزم كونه الثاني محكوما عليه وضعه لنفسه وكونه اسما لها دون
 الاول وهو مردود باننا نأيت لم نؤول الواضع ضرب حين قال ضرب
 عينته لكن بهذا اللفظ وهو محل نظر كما ان كون الواضع وقع منه يقين
 اللفظ لنفسه في ضمن تعيينه لمعناه بمجرد اطلاقه واردة لنفسه كذلك
 اذ بمجرد الاطلاق والآرادة للحصول الوضع كانت الالفاظ موضوعة
 لمعانيها المجازية على انه يلزم منه ان يكون الموضوع بالوضع النوعي
 موضوعا لنفسه اذ لم يقع اطلاقه واردة لنفسه حين الوضع فلا يكون
 ضرب مثلا موضوعا بالوضع الضمني ولذا قال العلامة العصامي في شرحه
 هنا ما نصه اخيار العلامة الثاني المحقق القنازاني قدس سره
 ان الالفاظ الموضوعة للمعاني موضوعات لانفسها وضعا ضمينا ولم
 يفصل معنى الوضع الضمني غيره فذكر في شرحه ان الواضع حين قال
 عينت ضرب للمعنى القلاني فقد ذكر ضرب واراد لنفسه وبذلك الآرادة
 صار تعيينا لنفسه وفيه نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع
 النوعي موضوعا لنفسه اذ لم يقع اطلاقه واردة لنفسه حين الوضع
 فلا يكون ضرب موضوعا بالوضع الضمني هذا وقد رد ايضا الاعتراض
 الاول اعني المعارضة باشارات المدعي بادلة ثلاثة الاول ان الالفاظ
 الموضوعة للمعاني اسما لا نفسها وما كان كذلك فهو موضوع لنفسه
 واشت صغرى هذا الدليل بوجه ثلاثة الاول انه لا نزاع لاحد من ارباب
 العربية ان مثل قولنا زيد ثلاثي مما حكم فيه على لفظ تلفظ به كلام

انه ان اراد الحكم بشئ على شئ مطلقا فلا بد من احضار المحكوم عليه بوجه
 في ذهن السامع حتى يصح الافادة له فاذا اريد الحكم على لفظ تلفظ به وذلك
 بان نذكر اللفظ ويراد نفسه كان تقول خرج فقل ماض وزيد ثلاثي لم يخرج
 هناك الى وضع شئ للمحكوم عليه اعني ذلك اللفظ اصلا لا الى وضع قصدي
 ولا غير قصدي ولا الى دال على المحكوم عليه مطلقا ولو من غير وضع كالالفاظ
 المحارية والكثائية لاستغناء المحكوم عليه بتلفظ نفسه وحضوره
 بذلك في ذهن السامع مما يدل عليه ويحصر فيه فمثل ذلك الالفاظ كلها
 موضوعات كانت او مهلات في صحة الحكم عليها عند التلفظ بها انفسها وارادتها
 بها انفسها وارادتها بها تشارك جميعها في ذلك الاستغناء فكما تقول زيد
 ثلاثي تقول زيد مقلوب ديز من غير وضع ولا دال انما الاحتياج الى
 الوضع والدال اذا كان المحكوم عليه معنى كما في زيد قائم لان المتصف بالقيام
 معنى زيد لا لفظه فعلى هذا التحقيق لا وضع للموضوعات لانفسها وحيث
 فلا يلزم الزم المحقق الثنا لاني من كون المهلات موضوعات لانفسها وكونها
 اسما لها واشبات ما لا يساعد عقل ولا نقل واعلم انه لما كان مبنى اعتراضات
 المحقق الشريف على انه لا فرق بين الموضوعات والمهلات في صحة الحكم عليها
 فكما ان تلك الصحة لم تقتض وضع المهلات لانفسها لا لتقتضى ايضا وضع
 الموضوعات لانفسها تصدى بعض المحققين لرد تلك الاعتراضات فردد
 ما اقتضاه قوله ان دلالة الالفاظ الحرة من عدم الفرق بينهما بتفصيل الفرق
 بينهما حيث قال الفرق بين المهلات وبين الموضوعات يتبين بتحقيق معنى
 الوضع الغير القصدي فنقول اذا قال بالواضع ضرب مثلا حسنة لكذا
 فلا شك ان قصده في هذه الحالة الى تعيين ضرب لعناه على ان يكون كذا عبا
 عن المعنى فلهذا كان مثل هذا الوضع وضعا قصديا لكن وقع من الواضع الملاءمة
 وارادة نفسه منه ضرورة ان الموضوع لمعنى كذا هو لفظ ضرب لا لعناه
 وبهذه الارادة صار متعينا لنفسه فوقع منه في ضمن ذلك التعيين المقصود
 لتعيينه لنفسه كتحسينه لعناه قصدا فلهذا كان وضع الموضوعات
 لانفسها وضعا ضمنا وهو معنى كونه وضعا غير قصدي فقد وجد من
 الواضع التعيين الضمني في الموضوعات ولم يوجد منه مثل ذلك التعيين
 في المهلات اذ لم يعين هي لجان ولم يبحث عن احوالها حتى تعين وتوضع
 لانفسها في ضمن ذلك التعيين والواجب علينا عند التكلم على القانوت
 العربي ان نتبع ما وقع من الواضع وقد شاع بين اهل اللسان استعمال
 الموضوعات بطريق اطلاق اللفظ وارادة نفسه دون المهلات فانه لم

ومن حرف جر مرید بهذه الالفاظ انفسها اذ الفعلية وقسمها من احوال
الالفاظ لا يصح اثباتها للعاني فيجعل كلام من هذه الالفاظ الثلاثة اى خرج
وزيد ومن محكوم عليه الاول بالفعلية والثاني بالاسمية والثالث بالحرفية
وظلاصة الاستدلال ان كل لفظ وضع لعنى مطلقا فهو موضوع لنفسه
لانه لما كان اسما لنفسه كان موضوعا لها لكن المقدم حق فالثاني مثله اما
الملازمة فظاهرة اذ الاسم من اقسام اللفظ الموضوع واما حققة المقدم فلان كلام
من الالفاظ الثلاثة في قولك في خرج زيد خرج فعل ماضى المحكوم عليه وتقدير
الاستدلال ان كل لفظ وضع لعنى مطلقا فهو يصح ان يكون محكوما عليه وكل ما هو
كذلك فهو اسم لنفسه ينتج ان كل لفظ كذلك فهو اسم لنفسه اما الصغرى فلما
تقدم من قولنا في خرج زيد خرج فعل ماضى لان قولنا خرج فعلا ماضى مثلا حكم على اللفظ
خرج بالفعلية الماضوية واما الكبرى فلان شيئا من الفعل والحرف لكون معناه غير
مستقل بالمفهومية لا يصح ان يحكم عليه بشئ ولا ان يحكم به على شئ واما كون الفعل
محكوما به فانما هو باعتبار خبرته الكدثي هذا وقد انكر المحقق الشريف على العلماء
الفنأرا ان ذلك التقسيم قائلان دلالة الالفاظ الموضوعية للعاني على انفسها
ليست مستقلة الى وضع اصلا لا الى وضع قصدى ولا الى غير قصدى لوجود
تلك الدلالة في المبهلات من غير تفاوت ولا فرق بينها وبين الموضوعات فيها
لان لفظ جسقى او ديز مثالا يدل على نفسه كلفظ خرج وزيد فلو كانت
تلك الدلالة في الموضوعات مستندة الى وضع لكانت في المبهلات كذلك
فيلزم القول بوجود الوضع الغير القصدى فيها مع انه لا وضع فيها اصلا
بالتفاق فعمل انه ليس في الموضوعات وضع لا لنفسها وهذا من المحقق
المذكور معا رضه للدليل المحقق الفنأرا ان اثبات نقيض مدعاه ثم منع
كبرى دليل الاسمية اعنى كل ما يصح ان يكون محكوما عليه فهو اسم مستندا بالسند
المذكور حيث قال وجعل الالفاظ الموضوعية محكوما عليها لا يقضى كونها اسما
لا نفسها حتى يلزم منه وضعها لانفسها لان جميع الكلمات اسما كانت او فعلا
او حرفا متساوية الاقدام والدرجات في جواز الحكم على الفاظها بشئ بان ذلك
الحكم جار في الالفاظ المبهلة كقولنا جسقى مهمل وديز مقلوب زيد فلو اقتضى
الحكم المذكور كون الالفاظ الموضوعية اسما لانفسها لا يقضى كون المبهلات
موضوعية لانفسها ودعوى ان الواضع وضع المبهلات بازا انفسها وضعا
غير قصدى وانها اسما باعتبار وضعها لانفسها وان لم تكن شيئا من اقسام
الكلمة باعتبار الوضع لعنى خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة
على ان اثبات وضع غير قصدى لا يساعد عقل ولا نقل ثم قال والتحقيق

وكان الأولى حذفها بالشمل اللفظ
المعاني الحقيقية والمجازية كما
يدل عليه قوله انفسها افا ذلك
المحشى متساوية الاقدام
الاضافة لادنى ملائسة وقوله
صحة متعلق بمساوية
اي متساوية فيما ذكر من حيث
الاقدام عليه ويحتمل ان الاضافة
على معنى في وفي ذلك اخذ على
صحة بمعنى على اي متساوية
في الاقدام على ما ذكرنا مل
منهم من قال الخ الواقع في صحة
المحشى ومن قال باسقاط
منهم وعليها فمن اسم شرط
وضرب مبتدأ خبره اسم والمادة
مفعول القول وخبره الشرط
فحذف الادليل الخ لانه
للمشحة التي فيها السقاط ما ذكر
نما قول حيث بالفا وهذا
اولى ما ذكره المحشى لاختصاصه
لكل كلمة في صحة مثلا لا
صحة لان المذكور في تلك
لصورة ضرب ومن لا غير
لمعان متعلق بالموضوع
وقوله لانفسها وفي ضمن
تعلقا بوضع ورجع اسم
للاشارة في قوله ذلك الوضع
لستفاد من موضوعه و
هذا اشارة للوضع الصنفى
الذى ذكره التقاراني
بين ذلك بالوضع حين قال
شئت ضرب مثلا للعلم الفلا

قوله من هذه الجهة في حيز النفي وبان يكون النفي راجعا
الى القيد وهو قوله من هذه الجهة ويكون المعلوم باقيا
على حاله من الثبوت حتى يصير المعنى يثبت الغير للمعنى
المذكور لان هذه الجهة بل من جهة اخرى مع انه لا يثبت
له الغير اصلا فيحتاج الى تكلف انه لما لم يثبت اصلا
لان هذه الجهة وهي الثبوت للغير لازمة للمدلول
الفعل والحر في لانه ليس لهما مقام عري عن الثبوت للغير
وهي مانعة من اثبات الغير لهما وكان الاولى ان
حل العلامة الدسوقي الوضع في كلامه على ملهواعم من الوضع الاطلاق
والثانوي وحينئذ فلا اولوية ومعارضة المراد بالموضوعة
ولو في ثاني حال فمثل المعاني المجازية ومع فلا تصور في
فان دفع ما قيل الاولى للتنازع حذف قوله الموضوعة هي
ليكون كلامه شاملا للمعاني الحقيقية والمجازية ام
في الاقدام على ما ذكر اى من صحة الحكم عليها او
لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما انصح الحكم عليها
وبها ولو كانت تلك الكلمة فعلا او حرفا وعلى هذا فالحكم
على اللفظ لا يتوقف على كونه موضوعا وهذا اشارة
للموضع الضمى الذى ذكره الثغرا زانى اعلم ان العلامة
النفيا زانى اخترع تقسيما آخر للموضع وهو ان الموضع
اما قصدي اى مقصود في نفسه كما في الوضع الشخصى
والنوعى والموضع الخاص والعام واما غير قصدي اى
غير مقصود في نفسه بل مقصود في ضمن غيره تابع له
وهو وضع كل لفظ وضع بمعنى اسما كان او فعلا او حرفا
لنفس ذلك اللفظ والدليل على ثبوت هذا الوضع انك
تقول في خرج زيد من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم

فومن

الباض مثلاً ثابت للغير ومع ذلك يصح الحكم عليه بشئ
لأنه ليس ثابتاً للغير بالوجه المتقدم إلى أن العلة
المذكورة هي كون كل من الفعل والحرف امر غير ثابت في نفسه
بعضاً أن التماساً بالاختراب إلى أن كلا من الفعل والحرف
كما لا يحكم عليه بشئ للعلة المذكورة لا يحكم به على شئ
للعلة المذكورة أيضاً فإن كلام المصير بما يؤم جواز ثباتها
للغير والاختبار بها عنه هذا وفي شرح العلامة العصام
أن المراد بالغير في قول المصير لا ثبت له الغير غير هذا
المعنى وأن المراد تغليل النفي لا نفي التغليل حيث قال
حاضه المراد بالغير غير هذا المعنى لا الغير المذكور
على ما يستفاد من إعادة معرّفه ووجهه غير خفي
وقد حصل العلامة الثاني المحقق الثبوت في أمثاله
الاتقان بالاسم الظاهر دون الضمير تنبيه على أن المراد
غير ما سبق ولو قال لا ثبت له شئ لكان أظهر
والمراد تغليل النفي لا نفي التغليل لأنه يحتاج إلى
التكلف الغير التغليل وهو حاصل ما أشار إليه أن
المراد بالغير في قول المصير لا ثبت له الغير أعم من
معنى الفعل والحرف وذلك لأن المقصود أنهما
لا يكونان محكوماً عليهما من الجهة المذكورة بشئ
من الأشياء إلا أنها لا يكونان محكوماً عليهما بالغير
الذي يتوقف تغليلها على تغليله فقط وأن المراد
تغليل النفي بأن يكون قوله من هذه الجهة على لقوله
لا ثبت له فتكون من جهة لا نفي التغليل بأن يكون
قوله من هذه الجهة على النفي وهو قوله ثبت له الغير
وتكون كلمة لا دخلت على العلول والعلة جميعاً فيكون

إلى أن العلة المذكورة كما ثبتت
طبيها ما ذكره المصير ذلك
ثبت عليها أمر آخر وهو عدم
ثبوتها بشئ إذا كانا
في معناها أي في تمام معناها
أو جزئياً الذي لا يستقل
بالنسبة للفعل واحداً
بذلك عما إذا كانا مستعملين
في انفسهما بل يريد بهما القضية
واللفظ المستقل بالنسبة
للفعل فانهما في الأول يجبر
بهما وعنه والفعل في الثاني
يجبر به أشار الشارح إلى
الأول بقوله وإنما قد بنا
إلى فإنا لا نفاذ علة محنة
نقدّم وإنما صح الحكم فيها
ذكر لأن اللفظ الخ الموضوع
هو لها صفة جرت على غير
من هي له لأنها لا لفظ وقد
جرت على المعاني ولذا ابرز
الضمير

وإنما قد بنا
إلى فإنا لا نفاذ
علة محنة
نقدّم وإنما صح
الحكم فيها
ذكر لأن اللفظ
الخ الموضوع
هو لها صفة
جرت على غير
من هي له
لأنها لا لفظ
وقد جرت
على المعاني
ولذا ابرز
الضمير

و ان معنی تلم الجنس او اولدالان و هزه ان مکسوریه معلوم ای دین القوم و شهرته بینم اغتصب
ذکره فکانه ذکر فیما سبق کما یسبق الدال علی معنی الفرق ای مع ضمیمه ما هو معلوم مشهور کما حرفت
لا من معنی الفرق ای ما یشتبه فی ذکر معناها معالای معنی اسم الجنس فقط کما هو واضح التنبیه البانی

أريد بمدخول ال الجنس ما يشترك في الحصة غير معينة
من الأفراد والد فيه لتقيف العهد الذهني فإن النجاة
قد يعبرون عن آل هذه بال الجنسية كما قال ابن قاسم
بحوا دخل السوق فذفع أيضا بأن المراد بمدخولها
فرد غير معين لأنه في معنى النكرة لا الماهية أصلا
وأما الثاني فلأن المراد بالنكرة في مقام الحصر
النكرة بالمعنى الشامل لاسم الجنس لا بالمعنى المقابل له
وهو ما وضع لفرع بهم لأن اسم الجنس يقبل ال المذكور
فلو أريد بالنكرة النكرة بالمعنى الثاني لزم أن يكون
التعريف أحمد من المعرف الواو والحال أي مسانف
لأنه متطوفا على مدخول على من قوله فلما دل التقسيم على
أن الخ لأن التقسيم لم يدل على أن علم الجنس موضوع للعقبة
باعتبار التعيين وقضيته إذ لا يصح العطف وقد ناقش
يصح العطف أيضا لأنه وإن لم يدل عليه صريحاً فقد دل
عليه ضمناً كما هو حاصل جواب الشرح عن ذلك الاعتراض على
الحصر المشار إليه بقوله سابقاً ولا يخفى أن علم الجنس الخ
نعم يلزم على العطف استدراك قوله معلوم أنه متعلق
بمبهم المؤيد قوله وإنما قيدنا الإبهام بكونه عند السامع
بل لو جهل نفسه بالصلة أي بأف يكون مضمون الصلة
عنده وعلم المخاطب ذلك بأن كان منحصراً فيه عنده ويعلم
المستكم التحصين فندهم لضم أن يذكر الموصول بهذه الصلة
وتعقل الخ مبتدأ خبره يتوقف على تعقل الموصول وقوله
التوقف أن الربط نسبة بين المربوط والمربوط به
فتعقله يتوقف على تعقل كل منهما من حيث أنها صلة
أي لاسم حيث أنها جملة لاسم حيث أنه معين بالصلة

صريحاً استقلال المعنى أي في الموصولة
وعدمه أي عدم استقلال المعنى
في الحرف وبیان كون الحرف
للمذكور هنا مفهوماً التزاماً من
ذلك أن استقلال المعنى معناه
عدم توقف فهم المعنى على
انضمام شيء آخر وهذا يلزم
أن معنى الموصولة بهم عند
السامع يتعين بفهم الصلة
الذي هو معنى في الموصول لأن
بواسطة انضمام امر آخر
معلوم ما سبق وهو الموصول
لوصفه بالمتخضات وضعا
أما يحتاج في إقادة المعنى
من تلك الشخصيات إلى القرينة
لمراجعة المعاني وأن عدم
استقلال المعنى معناه أن
فهم المعنى على انضمام شيء آخر
وهذا يلزم أن الحرف لا يخل
معناه ولا يوجد الاضطرار
شيء وهو التعلق الذي معنى لائق
معنى فيه أي حاصل باعتبار
متعلقه كما سبق غير مرة
عند السامع متعلق بهم أي بما
بعد وهو لفظ يتعين قبله
عليه للإشارة إلى أن التعلق بمعنى
فيه قصور على السامع أو المتكلم
يجب أن يتعين في نفسه الصلة
بل لو حصل يقيناً بالصلة وحدها
ذلك لزم أن نذكر الموصول قبلها

بهذه الصلة إذ الوصول موضوع لما عليه الخاطب بالصلة كما أفادة العصام هو معنى فيه ليس المراد أنه حاصل في الوصول وقائمه ولا كإكراه المراد في المقابل لك وليس كذلك بل المراد أنه حاصل باعتبارها وتوقف بقوله على تعقله وذلك إذ الصلة إنما تتم ربطها بالموصول وهذا معنى اشتراط العاقل وتعقل ذلك الربط يتم فقط على تعقل الوصول فالصلة من حيث انتزاعه معنى غير مستقلة المعنوية لأنها إنما يتعقل بتعقل الوصول لكن من حيث انتزاعه

۷۰۲ تقریر

في حواشي الاشعري في فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير
 كونه موضوعا للحقيقة يلزم ان يكون معرفة لان الحقيقة
 من حيث هي متحدة في الذهن فتكون معينة وعلا اعتبارا قيدا
 المحصور معها لا يخرجها عن التعيين وح فالفرق المذكور
 من جهة المعنى لا يجدي نفعا في اجراء احكام المعارف على
 علم الجنس وناسبه يدل على ما قلناه حكمه على مدخول ال
 الجنسية في قولك الرجل خير من المرأة بان معرفة مع
 ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي فالذي عناه
 العقل ونعمل اليه ما تضمنه الفرق من كون اسم الجنس
 موضوعا للفرد المسمى والا كانت تفرقه الواضع بينهما
 حكما على ان جعله نسبا للتكره فيما ذكره من التحقيق
 بنا في حصر الجمهور الاسم في التكره والمعرفة لان اسم
 الجنس على هذا القول ليس بمعرفة ولا تكره اهو عليه يكون
 اسم الجنس مرادفا للتكره وتكون تفرقه الواضع بينه
 وبين علم الجنس في الاحكام اللفظية وحصر الاسم في المعرفة
 والتكره في غايته الظهور ويكون القول بان اسم الجنس
 موضوع للماهية من حيث هي لا وجه له وقوله يلزم
 ان يكون معرفة ممنوع لان التبيين الحاصل في الماهية
 الموضوع لها اسم الجنس لا يوجب كونه معرفة لان الفرق
 تقتضي اعتبار التبيين عند الواضع لا حصوله عند
 من غير اعتبار وملاحظة كما هو كذلك في وضع اسم
 الجنس وما استدل به من الامرين مدفع اما الاول فلان
 المراد بمدخول الجنسية الحقيقة المعينة في الذهن
 لا الحقيقة من حيث هي كالرجل خير من المرأة فالإدالة
 فيه لتعريف الجنس ومدخولها في معنى علم الجنس وان

اريد

معتبراً جزاً من الموضوع له ولا قيداً في الوضع فهو حاصل غير مقصود
 بخلافه في علم الجنس فانه معتبر فيه على انه جزاً وقد على
 الخلاف فقول المصوبل وضع لغير المعين معناه بل وضع
 للماهية التي لم يعتبر تعيينها رده المولى عصام الدين
 اي حيث قال والكراد بالوضع لمعين انه يوضع لشيء باعتبار
 تعيينه وعلى وجه يستفاد منه تقبله من اللفظ نقول
 التعيين واما ان التعيين داخل في مفهوم اللفظ او جزء
 منه فغير معلوم فما قيل ان التعيين جزء مفهوم علم الجنس
 لا بد له من دليل كما ان ما قيل انه خارج عن المدلول لمعتبر
 منه لا بد له من دليل اهر ومحصله ان معنى الوضع لمعين
 انه يوضع لشيء باعتبار تعيينه بان يكون التعيين
 شرطاً اعم من ان يكون التعيين داخلاً او خارجاً فلا
 يقرض خصوصية الدخول ولا خصوصية الخروج كما قاله
 الشارح من ان التعيين جزء علم الجنس لا بد له من دليل
 وقد يقال ليله النقل عن ائمة اللغة وهم ثقافة هذا
 والاتحسن في الفرقان يقال ان الحقيقة المعينة في الذهن
 طابعتان جهة نفسها واتحادها في الذهن وجهة عموماً
 وشبهها لا افرادها فال موضوع لها ملحوظا فيه الجهة الاولى
 علم الجنس والموضوع لها ملحوظا فيه الجهة الثانية اسم
 الجنس واما الفرق المشهور الذي ذكره اكثر المحققين
 من ان الحقيقة لها جهة عموماً وهي الماخوذة لا باعتبار
 شيء فمن الجهة الاولى وضع لها اسم الجنس ومن الجهة
 الثانية وضع لها علم الجنس وهذا معنى ما قالوه من
 ان علم الجنس موضوع الحقيقة باعتبار حضورها الذهني
 بمعنى ان الحضور جزء مفهوم فقد قال العلامة الحفي

ورده المولى عصام الدين بان
 هذا لا بد منه من دليل ولا
 دليل عليه اقول وجبت للاختلاف
 في الفرق ما اشار اليه بعض
 المحققين وهو انه اسم الجنس
 موضوع للماهية الكلية
 وعلم الجنس موضوع للماهية
 الجزئية وهي الخاصة في نفس
 الواضع ان وضعه وهي فرد
 من افراد الماهية الكلية
 التي هي مدلول اسم الجنس
 مثلاً ان اسم الجنس الواضع
 الماهية في نفسه فلا وضع
 اللفظ لتلك الماهية الجزئية
 الخاصة كان اللفظ علم الجنس
 وان وضعه للماهية الكلية
 التي تلك الماهية الخاصة
 في النفس فرد من افرادها
 كان اللفظ اسم الجنس وهو
 فرق ظاهر حقيق بالاعتقاد
 عليه والميل اليه تام

وذا كان
 العلم بالجنس
 هو العلم
 بالماهية
 الكلية
 والفرق
 بين
 العلم
 بالجنس
 والعلم
 بالماهية
 الكلية
 هو
 العلم
 بالفرق
 بين
 الماهية
 الكلية
 والماهية
 الجزئية
 والفرق
 بين
 العلم
 بالجنس
 والعلم
 بالماهية
 الكلية
 هو
 العلم
 بالفرق
 بين
 الماهية
 الكلية
 والماهية
 الجزئية

هذا الكلام في تعريف الجنس لا ينافي مع ما تقدم في تعريف النوع بل هو مكمّل له
ولا يخفى ان المقصود منه الإشارة الى الفرق على المصداق كغيره من شئ الى ما سبق مع ان علم الجنس
غير مذكور في التقسيم فلا بد من تأويل هذا الكلام اي المقصود بتسمية علم الفرق الى التقسيم بان يقال
وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين أغنت عن ذكره في التقسيم كانه ذكر فيه وبني الفرق عليه
وبذلك يعلم ان قوله وهو الجنس بياناً للآويل بل لما دل عليه الكلام بعد التأويل معنى

من غير دلالة على قلّة ولا كثرة واعلم ان بين الماهية
والفرد المنتشر عمومًا وخصوصًا مطلقًا يجتمعان
في قولك هذا اسد فان اعتبار دلالة على الماهية
بلا قيد وحدة وغيرها سمي اسم جنس ومطلقاً مع قيد
الوحدة الشائعة سمي نكرة ويتفرد اسم الجنس فيما اذا
كان بلفظ المعرفة كقولهم الرجل خير من المرأة قاله في
لتعريف الجنس اي حقيقة الرجل الحاضرة في
الذهن من غير اعتبار شئ مما صدق عليه من الافراد
غير مذكور في التقسيم اي وعلم الفرق بينهما منه
يقضي ذكرهما معاً بان يقال شجرة الفرق الخ
فيه نظير ما تقدم فقطن اي بذاته محصله ان علم
الجنس كما سطر اسما للصورة سبع علمه المخاطب يدل
بجوهره اي بذاته على المعين لا بما مر خارج عنه كالام
فليس المراد بجوهره حروفه فقط بل المراد به الحروف مع
الهيئة لدفع ما يتوهم الخ الذي يتوهم منه ان عدم
التعيين معتبر في مفهوم اسم الجنس ووجه دفع التوهم
ان قوله من غير معين مأخوذ مع وصف التعيين فالنفي
المستفاد من غير راجع الى كونه مأخوذاً بتلك الهيئة
فاسم الجنس موضوع حقيقة معينة في نفس الامر وحسنه
فذا الفرق حقيقة على اعتبار التعيين وعدمه في الوضع
والحاصل ان الشارح اشار بقوله وهو معين غير لدفع
ما ردد على قوله بل وضع لغير معين من ان الواضع
لا يضع لفظا شئ الا بعد بعينه عنده اذ لا يتأتى
الوضع لغير معين ووجه الدفع بان الماهية التي وضع لها
اسم الجنس معينة عند الواضع لكن ذلك التعيين ليس

على قول المأفاد العلامة
الجنس ان هذا التخصص حكم
اذ الفرق الذي ذكره المص
حاصل بين اسم الجنس وبين
وبين علم الجنس لا يخفى
كان علم الجنس كذلك اي
موضوع للماهية فالشبه
بالنظر الى ذلك وليس المراد
بقوله كذلك انه موضوع
للماهية من حيث هي كالتفصيل
ظاهر التشبيه لفساده اذ
هو مناف لما سياتي هذا ان
الريد بالحيثية عدم التقييد
مطلقا اما اذ الريدها علم
التقييد بالوحدة المتقنة
فهي موجودة فيها وبقي
التشبيه على ظاهره محتمل
صحتها بجوهره اي بذاته
لا بما مر خارج عنه كاللام
لغير معين اي لحد الذات
يقطع النظر عن التعيين وان
كان موجودا حال الوضع
وليس المراد انه موضوع للذات
المعتدة بعدم التعيين حتى
يكون معتبرا في مفهوم
كأنه على ذلك العصام
من تلك الحقيقة بيان لغير
معين وهو جار على ما تقدم

وقية فصورها علمت وهو اي التعيين معنى فيه اي معنى ثابت في الموضوع له ووصفه
به توصل الى وضع اللفظ للمعنى وأشار بذلك لدفع ما يتوهم من ظاهر متبنا قوله وضع
لغير معين بالآلة الباء للتصوير وقوله من نحو اللام بيان للآلة ودخل تحت الأضافة فانها كاللام
في إفادة التعيين فالمتعين جزء مفهوم علم الجنس

هذا الكلام في تعريف الجنس لا ينافي مع ما تقدم في تعريف النوع بل هو مكمّل له
ولا يخفى ان المقصود منه الإشارة الى الفرق على المصداق كغيره من شئ الى ما سبق مع ان علم الجنس
غير مذكور في التقسيم فلا بد من تأويل هذا الكلام اي المقصود بتسمية علم الفرق الى التقسيم بان يقال
وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين أغنت عن ذكره في التقسيم كانه ذكر فيه وبني الفرق عليه
وبذلك يعلم ان قوله وهو الجنس بياناً للآويل بل لما دل عليه الكلام بعد التأويل معنى

سمى وليس نفعه ونش والافعال الواقعة في التعاريف
 فانها فيها لا تدل على زمن وانما تدل على مطلق الوجود
 ولهذا راجح المصراعين لاجل ان الفاعلة ان ما لنفي الحال هو
 قد ادخلها على الماضي راجح فيما نسب اليه كونها موصولة
 ويرجح ايضا ان ذكر زمانها يكون لغوا على احتمال
 انها نافية بخلافه على احتمال كونها موصولة والاولى ان
 تكون موصولة لان احتمال كونها موصولة يلزم عليه الاقتصار
 على الفصل في التعريف لان الموصول مع صلته بمنزلة شيء
 واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل
 الثاني لاخراج الاسم والجنس غير مذكور في كل واحد بخلاف
 ما اذا جعلت موصولة حيث تكون كلمة ما جنسا وما بعده
 فصلا فيكون احدا تاما مقام الوصل اي العطف وذلك
 لان قوله السادس جملة اسمية وهذا جملة فعلية فالوصل بينهما
 منقطع هذا وفي حاشية العلامة الدسوقي احتمال استثنائيتها
 حيث كتب على قول الآخر ويعلم من الحماضه العوا
 للاستثنا في كما هو الغالب عليها اذا وقعت بعد الخراج
 انتهى وفيه ان واو الاستثنا في هي الواقعة بعدها مضارع
 مرفوع على ان خبر المحذوف قد تقدم ذلك المضارع
 منصوب او محذوف كقوله تعالى ونفتر في الارحام بعد
 لبنين ثم وكقوله لا تأكل السهم وتشرب اللبن
 اعتما د على اشتها مفعول فيه ان احالة ما ذكر على الاشها
 ثاني كونها معلوما بما سبق اي لا بقيد الوحده الى اخره
 بيان ان الضمير من عايدان معا على الماهية لكن الاول
 باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها اي من حيث ان
 الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية

والسابع في النفي بدلا ولا
 بدل ولهذا راجح المصراعين
 متوصولة على جعلها نافية
 نسب اليه من اللواش
 (التنبية السادس)
 ومنه تعلم معطوف على
 محذوف اي يبين ومنه يعلم
 وليس معطوفا على قوله قد
 عرفت في التنبية السابق
 الفصل بالترجيه بينه وبينه
 ولا على قوله السادس هذا القدم
 وجود مقام الوصل ولا على قد
 هو منه يعلم امور سبق
 ومنه يعلم ان لا وجه لاعتبار
 ذلك المقادير في هذه التنبية
 بين اسم الجنس اي نوع منه
 وهو موضوع الذات لانه
 المذكور فيها سبق وقد يقال
 اذا اطر الفرق بين هذا النوع
 وبين كل الجنس من الفرق بين
 النوع الثاني وبينه بالقياس
 عليه او يقال كما قال المولى
 عصام المراد مطلق اسم الجنس
 وان لم يسبق اعتماد العمل
 اشتها مفعول وهو لا يشها
 اي شهرة بين القوم وهي
 اي المذكور من الماهية مع
 قيد الوحده المذكورة
 من حيث هي اي لا بقيد الوحد
 المتقدم ولا بقيد التيقن لاني

التنبية السادس
 ومنه يعلم معطوف على
 محذوف اي يبين ومنه يعلم
 وليس معطوفا على قوله قد
 عرفت في التنبية السابق
 الفصل بالترجيه بينه وبينه
 ولا على قوله السادس هذا القدم
 وجود مقام الوصل ولا على قد
 هو منه يعلم امور سبق
 ومنه يعلم ان لا وجه لاعتبار
 ذلك المقادير في هذه التنبية
 بين اسم الجنس اي نوع منه
 وهو موضوع الذات لانه
 المذكور فيها سبق وقد يقال
 اذا اطر الفرق بين هذا النوع
 وبين كل الجنس من الفرق بين
 النوع الثاني وبينه بالقياس
 عليه او يقال كما قال المولى
 عصام المراد مطلق اسم الجنس
 وان لم يسبق اعتماد العمل
 اشتها مفعول وهو لا يشها
 اي شهرة بين القوم وهي
 اي المذكور من الماهية مع
 قيد الوحده المذكورة
 من حيث هي اي لا بقيد الوحد
 المتقدم ولا بقيد التيقن لاني

وأما استعمال ذلك مع ما ذكره لصيرورة قام أبوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافي الارتباط
 (التبعية للخاص) قوله أن ضاربا لا يراد إلا النسب أن يقول أحد الفعل لا يراد عليه ضارب ومع ذلك فالأولى
 أن يقول أنه بالضمير العائد على المشتق لأن ما ذكره لا يخص ضاربا على أحد الفعل بمقتضى أن يراد به الحد
 أي المستفاد من التقسيم

غير المنشأه وإنما استعمال ذلك حاصله أن جعل
 زيد متدا وأراد الضمير دليل على أنه مقصود بالبحث عنه
 وحينئذ فلا يمكن أن يكون المقصود بالبحث هو الأب
 فصان قام أبوه ليس بينهما نسب بل هي بين زيد وقام
 الأب لأنه لا يتحقق توجه النفس إلى قصد الأمرين
 في آن واحد فالأولى أن يقول أي لأن الفرض
 عدم انتفاضه بالمشتق لا بخصوص هذا الفرد وقد
 يقال أنه لما كان الانتفاض بافراذ المفهوم لا ينسب
 المفهوم عبر بضارب ولم يعبر بالمشتق يعني أن أفراد
 المشتق كضارب يصدق عليها أحد الفعل فمما تقسم من
 الفرق بينهما علم أن أحد الفعل مانع
 أي من تقسيم المعص اللفظ الذي مدلوله كل إلى اسم جنس
 ومصدر ومشتق وفعل حيث قال فيه وذلك أما أن تعتبر
 فأنه يستفاد من أن الفعل مادل على حدث ونسبة اعتبارية من طرف
 الحدث وأن المشتق مادل على الحدث والنسبة الاعتبارية من جانب
 الذات فباعتبار الحدث في مفهومه أو لا على أن ضارب يكون
 شابه من كل مشتق لا يراد على أحد الفعل لأن المشتق يدل على
 ذات وحدث منسوب إليها فالمعتبر في مفهومه أولا الذات
 ظاهر صنيع الش أي حيث قال الضمير مادل على الحدث
 الخ لأن هذا القيد يخرج الخ إنما كان هذا القيد
 محرجا للمشتق لأن دلالة على أحد الأزمنة باللاتزام لأن
 أحد شيء مفهوم وهو الحدث يستلزم من ضارب فيه
 وقوله اسم الفاعل حقيقة في الحال معناه أي حقيقة في الحال
 الواقع في الحال ويجاز في الحدث الواقع في المستقبل وليس
 المراد أنه حقيقة في الزمن للحال لخصوصي وليس نحو

ويحتمل أن يراد به الحد فهو
 بين الخاتمة وهو ظاهر صنيع
 الضمير نحوون حد واللام
 أن عمر ضربه بيان ما عليه
 الأبراد ويعتقد الفعل الذي
 في كتب الخاتمة المسموع منهم
 فراد فيه قيد وضعا حيث قالوا
 مادل على معنى في نفسة مقترن
 بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا
 وحينئذ لا يراد ما ذكره لأن هذا
 القيد يخرج له كما أنه مداخل
 صبي وليس الخ يصدق عليه
 هذا الحد ما أولا فلا يصح
 الأصوليون أن اسم الفاعل
 حقيقة في الحال مجاز في الاستعمال
 وهو يدل على أن الزمن الحاضر
 مفهومه وأما فاعلا النظر
 لاستعماله في أحد الأزمنة مادل
 الحال مجازا ومع فمما تقسم في ضمير
 إلى كلفه كما قاله القيد فالحد
 ليس مانع أي من دخول الغير
 المشتق علم أنه لا يراد إلا
 ما سبق في التقسيم يدل على
 مراد بفهم معنى في نفسه لا
 ينسبته إلى الموضوع ما فأنه
 بل مادل على حدث منسوب إلى
 أصل ما مقترنا الزم اعتبار
 مفهومه أو لا ندفع أي يراد المشتق
 أن أشار إلى ذلك المص بقوله
 أنه الخ طان للحدث على قولية

ي وإنما كان ما ذكره مقتضى عدم الوجود لأن الحدث أول ما أي شيء اعتبر في مفهومه أي الفعل فضارب ليس
 ذلك تفريع على التعليل المذكور أي ليس الحدث أول ما اعتبر في مفهومه لأن زيد على ذات (عبي) الخ أي أول
 اعتبر في مفهومه الذات ونسبة الحدث للأولى أن يقول حدث منسوب إليه إذ النسبة ليست
 من مفهوم اللفظ بل هي التقييد فقط كما تقدم في التبعية الرابع وتكون كلمة ما فاعلا أي في قول المعص مادل وهذا
 محتمل لأن كان ظاهر أن التقسيم لا يقتضي كل السوء في مفهوم الضارب إلا أن نشأ عن ذلك كدثرة الموصول
 في قوله لا يراد به الضمير العائد على المشتق لأن ما ذكره لا يخص ضاربا على أحد الفعل بمقتضى أن يراد به الحد
 في الفعل لا في الضمير بالضمير العائد على المشتق لأن ما ذكره لا يخص ضاربا على أحد الفعل بمقتضى أن يراد به الحد

مقارضا لما قلناه من ان الجملة لا يصلح الحكم بها
اول ربه العلامة الدسوقي حيث قال بان المقصود بها
اي من التركيب المذكور ان الذي يمكن قصده على سبيل
البديل هو ان ما يقع ما يقال كان الاولي ان يعبر بالقصود
بذلك المقصود لما سبق لم من ان المقصود من التركيب
حكم واحد اخر ولا يخفى ان تاويل المقصود بالذي يمكن
قصده على سبيل البديل خلاف الظاهر منه ولا شك ان
ما لا يرجع الى التاويل اولى مما يرجع للتاويل ولا مكان
التاويل بما ذكر غير بالاولى ولم يعبر بالصواب
وهو الثاني اي لا نه المدلول المطابق لذلك التركيب
وهو الاب اي ان المقصد الحكم بان الاب القريب بالقياس
والذي يزيد تعيين الاب هو حيث كان زيد غير ملحوظ بانه
محمول عليه كذا المحكوم به في هذا التركيب ليس جملة من
من فعل وفاعل بل هو القيام المقيد بالاب وشرح بالنسبة
في قام ابو تقيديه والركبة التقيديه من قيل المفردة
قال المحقق السيد في شرح المفاتيح وفي اطلاق فهو الخبرية
على جملة الصلة يجوز لفتدان الحكم المجهول فيها ان يوجد
فها هو الحكم المشار اليه بما مر فتسميتها خبرية محار
من تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه وكذا الكلام
في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للتبعا وصفة للتكملة
او حالا فانها جملة وليست خبرا اي كلاما مقابلا
لطلب ود لك خروج نسبتها عن كونها مقصودة
بالذات فاذا قلت زيدا فهو مطلق كان المقصد
الى اثبات انطلاقي الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق
لا يبره فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة

لكان أولى لان المقصود حكم
 واحد كما سيصح به ليس
 بمفهومين كان الاولى ان
 يعبر بمقصودين كالانحياز
 بل المقصود الاصل احدا
 اى وهو الثانى لتعين
 المحكوم عليه اى وهو الاب
 فاذا اوقت النسبة
 بينهما اى بين قام ابى زيد
 لم ترتبط بغيره اى غير
 ابى زيد وهو زيد مثلاً
 كذلك اى مثل قام ابو
 زيد فى ايقاع النسبة
 بين قام والاب لم
 ترتبط بزيد اى مع ان الحكم
 ليس كذلك بل الذى قصد
 النجاة انما هو الحكم على زيد
 بقيام الاب وليس المقصود
 فى مثل ذلك التركيب لاذلك
 الحكم والمعتزض فمخارن فى
 الكلام حكمين احدهما الحكم
 على الاب بالقيام والثانى
 الحكم على زيد بتلك الجملة
 التى هى الفعل والفاعل
 لتجريد اى قام ابوه
 وقوله الذى يستحيل صفة
 للارتباط مع ابقاء
 النسبة اى بين قام الاب

Digitized by Google

الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالزهر ولاجل كون نسبة
 الصفة غير مقصودة بالافادة جازان يلاحظ فيها
 جانب الذات فتجعل محكوما عليها كما اذا قلت القائم زيد
 فقد لاحظت من القائم الذات ولهذا حكمت عليه بأنه
 زيد وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها كما اذا قلت
 زيد قائم فقد لاحظت من قائم الحدث فلذلك حكمت
 به على زيد لا يقال هذا مناف لما مر في قوله وذلك
 اما لتبصر من طرف الذات الخ من ان المعبر في المشتق
 اول الذات لانا نقول لامنا فاة وذلك لان معنى
 اعتبار الوصف هنا اعتباره بالنسبة لما يقع هو
 خبر عنه ومحكوما به لا بالنسبة الى الذات الدال عليها
 الصفة وهذا لا ينافي ان يكون المعبر في الصفة
 والمشتق اول الذات على ان الذات في هذه الحالة
 مقطوع عنها النظر فضلا عن ملاحظتها اولا
 اذا عرفت ان النسبة الخ حاصله ان الصفة تارة يحكم
 عليها باعتبار ملاحظة الذات فيها وتارة يحكم بها
 باعتبار ملاحظة الحدث فيها ولا يحكم عليها ولا بها
 باعتبار ملاحظة ما فيها من النسبة وذلك لان النسبة
 غير داخلية في مدلول الصفة وضعا بل الغرض منها
 محيد التقييد وحي فلا يكون ملاحظتها سببا في صلاحية
 الحكم على الصفة او بها وهذا بخلاف الذات والحدث فان
 كلامهما داخل في مدلول الصفة وضعا فلذا كان ملاحظة
 الذات فيها سببا في صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث
 فيها سببا في صلاحية الحكم بها حاصل السؤال الخ
 اي حاصل السؤال الوارد على ما ذكره بحسب مفهومه ولا

فلهذا اي لكون النسبة غير
 مقصودة بالافادة ويحتل
 رجوع اسم الاشارة له ولما قلنا
 فلا تصلح الحكم اي لمصلحة الحكم
 والضمير ان في طيها هو الصفة
 اي اذا عرفت ان النسبة في الصفة
 غير داخلية في مدلولها وضعا بل
 الغرض منها محيد التقييد فلا
 يصلح الخ وكلام المحم يقتضي
 ان ضميري عليها وبها للنسبة
 وذلك يشهد بان النسبة
 الداخلة في مفهوم الفصل يصلح
 الحكم وليس كذلك بل الصالح
 الحكم في مفهومه انما هو الحدث
 والفرق بين النسبتين انما
 هو كون احدهما تقييدية
 والاخرى تامة ونص كلام الفرق
 ولما النسبة فيها فلا تصلح
 عليها ولا بها لانها غير ملحوظة
 بالذات بل التبع لتعرف حال
 الذات والحدث والحكم به
 وعليه لا بد ان يكون قصده
 لان صحة الحكم على الشيء وبه
 فرع قصده انتهى فان قلت
 قال المحم ما معناه حاصل الاشكال
 معارضة الدليل المتقدم وهو
 قوله اجيب الخ فكانه قال ما
 ذكرته من الدليل

فانما جازان
 ان يلاحظ فيها
 جانب الذات
 فتجعل محكوما
 عليها كما اذا
 قلت القائم زيد
 فقد لاحظت من
 القائم الذات
 ولهذا حكمت
 عليه بأنه زيد
 وتارة جانب
 الوصف فتجعل
 محكوما بها
 كما اذا قلت
 زيد قائم
 فقد لاحظت من
 قائم الحدث
 فلذلك حكمت
 به على زيد
 لا يقال هذا
 مناف لما مر
 في قوله وذلك
 اما لتبصر من
 طرف الذات
 الخ من ان
 المعبر في
 المشتق اول
 الذات لانا
 نقول لامنا
 فاة وذلك لان
 معنى اعتبار
 الوصف هنا
 اعتباره
 بالنسبة لما
 يقع هو خبر
 عنه ومحكوما
 به لا بالنسبة
 الى الذات
 الدال عليها
 الصفة وهذا
 لا ينافي ان
 يكون المعبر
 في الصفة
 والمشتق اول
 الذات على ان
 الذات في
 هذه الحالة
 مقطوع عنها
 النظر فضلا
 عن ملاحظتها
 اولا اذا عرفت
 ان النسبة الخ
 حاصله ان
 الصفة تارة
 يحكم عليها
 باعتبار
 ملاحظة الذات
 فيها وتارة
 يحكم بها
 باعتبار
 ملاحظة الحدث
 فيها ولا يحكم
 عليها ولا بها
 باعتبار
 ملاحظة ما
 فيها من النسبة
 وذلك لان
 النسبة غير
 داخلية في
 مدلول الصفة
 وضعا بل
 الغرض منها
 محيد التقييد
 وحي فلا يكون
 ملاحظتها
 سببا في
 صلاحية الحكم
 على الصفة
 او بها وهذا
 بخلاف الذات
 والحدث فان
 كلامهما داخل
 في مدلول
 الصفة وضعا
 فلذا كان
 ملاحظة الذات
 فيها سببا في
 صلاحية الحكم
 عليها وملاحظة
 الحدث فيها
 سببا في
 صلاحية الحكم
 بها حاصل
 السؤال الخ اي
 حاصل السؤال
 الوارد على ما
 ذكره بحسب
 مفهومه ولا

علة لكونها جزئية الازمة لكونها غير مستقلة بالمضمومية او علة لحدوف تقديره وهي غير مستقلة
الان احدهما مستثنى من محذوف تقديره وهذا ان الامر لا يختلفان في حالة من الحالات الا في هذه
الحالة متعينا في نفسه بوجه هو كون كل حدث لا بد له من محدث ولمحوظا بذلك الوجه اى

متعلقا به لم يكن تقبل النسبة
بينه وبين المحدث لكن اللفظ
لا يدل عليه اى على الآخر وهو
الفاعل اى لا يدل عليه وضعا
بل يدل عليه التزاما وهذا
صريح في مخالفة المعنى اذ ظاهر
كلامه في التقسيم انه يدل عليه
وضعا والمراد فاعل ثانيا للفظ
بالتفاق المعنى والخاتمة لا يدل
على فاعل مخصوص وضعا
وانما يدل على حدث وذات ثانيا
وقع منها المحدث ويستبدل على
خصوصية الفاعل بذكره
هذا الخ جزء وهو المحدث فلا
بد من ذكره كما هو حال متعلق
الحرف الا ان ذكر متعلق الحرف
للا دلالة على حصول اصل معنى
الحرف فهنا وخارجا حتى لو لم
يذكر لم يستفد معنى الحرف
اصلا وذكر الفاعل للدلالة
على الخصوص حتى لو لم يذكر فاعلم
استفاد حدث منسوب الى
فاعل فافصل الفرق بين الحرف
والفعل من هذه الناحية كما اننا
الى ذلك ان المعنى تأمل فلا
يصح تفرع على كون المجموع خبر
مستقل ان يحكم عليه بنحو
اى كالاصل ان يحكم به ولم
يبلغ الحال للقاء لانه مفرغ على
قبله وقد ضمن يبلغ معنى يرتفع
فعده بالى ولم تقم النسبة
اليه اى وهو الفاعل وقوله
كذلك اى بان يجعل لفظ
هو الفاعل غير سديد الا بناء المقام عن تأمل قال المحرر لا يذهب عليك ان هذا السؤال (قائم) انما يدل على
ما زعم من ان مدلول الفعل هو الحدث والنسبة فقط دون الفاعل مخصوصا كان او غير وقد عطف عليه
مع انها اى النسبة حالة بينهما اى المنسوب والمنسوب اليه متعلق بالمنسوب اليه من جهة ان ما قامت
به لا يوجد الا به ومعنى الفاعل لما قام به الحق من ضمير ما له به نوع تعلقي

الحديث لا مفهوم له علة لكونها جزئية اى علة
لما يفيد قوله الجزئية من عدم استقلالها ونما
يشترى الى عدم استقلالها قوله ايضا بينه وبين فاعله
او علة لمحذوف تقديره وهي غير مستقلة لا بد
له من محدث اى وليس متعينا بالحققة ومن قول المصنف
الجزئية ومن قوله توجه ما يعلم ان المراد الفاعل
المعين الجزئى لا الكلى والا كانت النسبة كلية وكان
الفاعل متعينا بالحققة تقبل النسبة الخ اى انه لو لم
يتعين بوجه لما امكن تقبل النسبة المخصوصة لاستدعائها
منسوبا معلوما وهو الحدث ومنسوبا اليه كذلك بل
يدل عليه التزاما انه ان الفعل لا يدل على الفاعل للمعين اصلا
لامطابقة ولا تضمنيا ولا التزاما وانما يدل على الفاعل الكلى
التراما وهو الحدث المناسب وهو النسبة وذلك لان
قوله فلا يتحصل مفرغ على قوله لما امكن اتفاق تلك النسبة
اى واذا لم يمكن اتفاق تلك النسبة الا بالفاعل فلا
يتحصل هذا الجزء اى النسبة الجزئية لذيقها الحدث
بخلاف ما اذا اريد بالجزء الحدث فانه لا يتجه هذا
التفريع من جهة ان ما قامت به الخ حاصل السؤال
ان النسبة حالة بين الحدث والذات فلم صحت الى
الحدث وبعبارة مدلول الفعل ولم نعم الى الذات ويجعل
المجموع مدلول الفاعل بحيث يصير مدلول الفاعل
الذات ونسبة لا نه بحيث كانت حالة بينهما ولا اختصار
لها باحدهما جعلها مضمومة لاحدهما بعينه تحكما حاصل
الجواب ان النسبة قائمة بالمنسوب لا بهم يقولون
ثبت الحدث فيجفون الثبوت وصفا للحدث والوصف

والفعل وان كان الخ لا
يظهر موافقته للعربية الا
يخذف قوله وان كان ليكون
خبر للمستند تمام معناه او حذف
قوله الا ان يكون ما بعده
خبره وتكون الجملة الواقعة
بين المستند والخبر جالية وان
وصلية تامل غير مستقل
بالمفهومية وذلك لعدم
استقلال خبره الذي هو
النسبة اذا المركب من المستقل
وغیره غير مستقل تامل
الا ان خبره معناه الخ فان قلت
ما تقول في الزمان قلت هو
كالنسبة في انه اعتبار في معنى
الفعل على انه قيد للحدث فهو
غير مستقل بالمفهومية
بتدل على حدث اي وضعا ذلك
على الزمان لنصرح الخاة فانه من
مدلوله واما على القاطل فالتراب
كما صرح به غير واحد وضما
بناء على ظاهر كلام المصنف في
التقسيم فانها ملحوظة
للخ

وبان لا نسلم كون الاسماء المتضمنة لمعاني الحروف اعتبارا
بل هي افراد اعتبارية وبان نحو اسامة وان كان خبره معناه
غير مستقل بالمفهومية لكن لما لم يكن احتياجه الى امر
خارج عن مفهومه كان تمام معناه مستقلا بالمفهومية
والمستباعد من عدم الاستقلال الاحتياج الى امر
خارج عن المفهوم لا يظهر موافقته الخ اعلاه
يخبر عليه ثلاثة اسئلة الاول اين خبر المستند الذي هو
الفعل الثاني اين جواب الشرط الذي هو وان كان
الثالث اين المستندك عليه بقوله الا ان خبره الخ
والجواب عن الاول ان الخبر مخدوف وعن الثاني ان
ان وصلية والواو الحال لا شرطية وعن الثالث ان
المستند ركة عليه وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية
لا يهاجم ان خبره كذلك والتقدير والفعل في تلك الحالة
انصح حاله وانه غير مستقل الا انه باعتبار خبره معناه
اعني للحدث مستقل وخ فهو موافق للعربية من غير
احتياج الى حذف في كلام الشارح ان قلت ما تقول
في الزمان اي فانه خبره معنى الفعل ايضا فهل هو مستقل
كالحدث او غير مستقل كالنسبة قلت هو
كالنسبة في انه اعتبار في معنى الفعل هذا صريح في ان
النسبة داخلية في مفهوم الفعل وفيه انها مدلول الترامي
له لان الاقوال المشهورة في معنى الفعل للتخوين انه
نفس الحدث والزمان لازم لمفهومه لا خبره وقيل ان
الزمان خبر مفهومه وقيل وهو غريب الا قول ان الزما
مدلوله ولم ينقل القول بان النسبة داخلية في مفهومه
وكذا على الزمان يؤخذ منه ان قول الشريف ما تقدم اعني

والفعل وان كان الخ لا يظهر موافقته للعربية الا يخذف قوله وان كان ليكون خبر للمستند تمام معناه او حذف قوله الا ان يكون ما بعده خبره وتكون الجملة الواقعة بين المستند والخبر جالية وان وصلية تامل غير مستقل بالمفهومية وذلك لعدم استقلال خبره الذي هو النسبة اذا المركب من المستقل وغیره غير مستقل تامل الا ان خبره معناه الخ فان قلت ما تقول في الزمان قلت هو كالنسبة في انه اعتبار في معنى الفعل على انه قيد للحدث فهو غير مستقل بالمفهومية بتدل على حدث اي وضعا ذلك على الزمان لنصرح الخاة فانه من مدلوله واما على القاطل فالتراب كما صرح به غير واحد وضما بناء على ظاهر كلام المصنف في التقسيم فانها ملحوظة للخر

وقوله بل المستفاد الخ حاصله ان ما يكون معناه
 في غيره حال كونه من جملة ما وضع للشخصيات بالوضع
 الكلي لا يكون الا حرفا ففعله من جملة ما وضع
 حال من قوله ليس ما الخ والاو لي ان يقول بل المستفاد
 انه ليس ما يكون معناه في غيره من جملة ما وضع
 للشخص بالوضع الكلي الا الحرف بتقدير لم
 مع منفيه على قوله من جملة وقوله تأمل وجه
 الامر به ان المحصار ما وضع للشخص بالوضع
 الكلي وكان معناه في غيره في الحرف بواسطة ان
 معناه في غيره لان من البين ان الوضع للشخص
 ما الوضع الكلي لا يخص في الحرف والحاصل ان العلاقة
 العصار ناقش في صحة المفهوم من تفريغ ذلك
 لان قول المصنف خلاف الاسم والفعل حال من الضمير
 في لا يستقل لقائه الى الحرف والماء للملابسة والغني
 حال ترون الحرف ملتبسا بخلاف الاسم والفعل وهذا
 نصريح من المصنف يقتضي انفكاك التفسير ما هنا
 وهو قولنا كل حرف فهو غير مستقل بالمفهومية
 فيقتضي بطريق عكس التقتضي قولنا كلما ليس
 غير مستقل فهو غير حرف فقال بان الفعل ايضا
 يدل على معنى لا يستقل بالمفهومية وهو تمام معناه
 والنسبة التي هي جزء معناه والاسماء التضمنية لمعاني الحرف
 وكذلك بعض الاسماء كاسامة الدالة بحورها على ما يدل
 عليه حرف التعريف وحاصل الجواب ان المراد بعدم الاستقلال
 عدم الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال بمعنى الفعل
 لجزئه وكذا المراد بالمعنى المعنى المطابق وخ لا يراد الفعل

الاستقلال يعني ان عدم الاستقلال في الحرف مخالف لعدم
 استقلال كل الفعل وعدم استقلال بعض الاسماء الذي معناه
 غير مستقل ومعنى انه لم يوجد عدم الاستقلال في البعض
 الذي معناه مستقل لان مدلول الحرف غير مستقل من حيث انه
 غير مستقل بخلاف مدلول بعض الاسماء وكل الافعال فانه غير
 مستقل لان حيث انه غير مستقل بل من حيث انه معر عن هذه
 الحشية فلا يدل ما هنا على ان مدلول الفعل مستقل حتى يكون
 منافيا لما في التنبيه الثامن وقوله بخلاف الاسم والفعل
 اي عدم استقلاله مخالف لعدم استقلالهما يجوز ان يكون
 عدم الاستقلال في احدهما باعتبار المعنى المطابق والتضمني
 وفي الاخر باعتبار المعنى المطابق فقط لان الحرف غير
 مستقل وهما مستقلان وقوله وهذا ايضا قض الحكم الخاي
 يجوز ان يكون عدم الاستقلال مخالفا لعدم استقلالهما
 لانه باعتبار المطابق واما باعتبار التضمن فيستقل ايضا
 وقوله الا ان يقال ان الحرف يكون في حيز التبيين وحاصل هذا
 الجواب انه لما انحصر هذا الكون في الحرف كما انه تعالى
 بمعونة المفهوم الخالف ان الاسم والفعل يستقلان
 بالمفهومية وقوله بما لا يستفاد اي في حيز قول المص
 ان معنى قول الخاة الحرف مادل الخ والحاصل ان قوله
 بخلاف الاسم والفعل ليس في حيز التبيين المستفاد
 من قوله تبين حتى يرد عليه ما افيد في حيز قول
 الخاة وقوله مما لا يستفاد اي في حيز ان يكون
 الحرف معناه في غيره لكن لا يكون من جملة ما
 وضع للشخصات بالوضع الكلي فلا يكون اللفظ
 بحيث يكون معناه في غيره مختصا بالحرف

انه في حين معنى قولهم كما عرفت لا انه في حين البتين
ثم ان كون اللفظ بحيث يكون معناه في غير مختصا
بالحرف مما لا يستفاد من التقسيم بل المستفاد انه من
جمله ما وضع للشخص بالنوع الكلي ليس ما يكون معناه
في غيره الا الحرف تأمل انه فقوله واستفادة مبتدأ اول
وقوله وجهها مبتدأ ثان وقوله ان هذا القيد اي في
غيره في تعريف الحرف خبر المبتدأ الاول وقوله من
قولهم متعلق باستفادة وقوله من سوق الكلام
اي لان ظاهر العبارة ان قول المصنف بخلاف الاسم
والفعل في حين معنى قول النحاة لا في حين البتين
والظاهر ان المراد تبيين ما ذكر في التقسيم ان قولهم
الحرف الحر انه لا يستقل بالمفهومية وان القفل والاسم
ليس كذلك بل يستقل كل واحد منهما بالمفهومية فيكون
قوله بخلاف الاسم والفعل في حين البتين وقوله
وان انعكاس التعريف اي جامعته وقوله والاسماء
المتضمنة اي كما وها فان تلك الاسماء تدل على معانيها
الضمنية حال كون تلك المعاني غير مستقلة بالمفهومية
وقوله لو تسر الإشارة الى انه اذا كان المعنى المطابق غير
مستقل بالمفهومية فالمتضمن ايضا غير مستقل وقوله
الى اجل التعريف اي تعريف الاسم والفعل على ما لا يحتمل
في ان يقال الفعل ما دل على معنى في غير ما اعتبار تمام
المعنى وقوله وبما قررنا لك اي من النظر في تعريف
الاسم والفعل يظهر ان الاكفا الح من ضيق الطعن
اي الذهن وقوله ففيه ان المفهوم هنا اي في التبيين
الرابع ان الحرف ملتبس بخلاف الاسم والفعل في عدم

الاستقلال

كل ما ليس غير مستقل بالمفهومية غير معرف فيكون
اسما او فعلا لكن في صحة هذا المفهوم من تعريفه نظر
اذ الفعل ايضا يدل على معنى لا يستقل بالمفهومية هو تمام
معناه والنسبة التي هي جزء معناه وكذلك الاسماء
كاسامة الدالة بجوهرها على ما يدل عليه بحرف التعريف
كاسيات والاسماء المتضمنة لبقا في الحرف والقول بان
معنى من معاني الفعل وهو الحدث او معنى من معاني
الاسماء وهو الذات يستقل بخلاف الحرف فانه لا يستقل
معنى من معانيه لوسم صحته مفضل الى حمل التعريف على
ما لا يحتمله وبما قررنا ان ظهورا الاكتفا في بعض تعريف
الحرف بالفعل كما اشتهر من ضبط الطعن وبما اقتدات
ما ذكر في التنبيه الثامن ان الفعل والحرف يشتركان
في انها يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير بعينه
ان معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فيناقض ما فهم
من قوله بخلاف الاسم والفعل ففيه ان المفهوم
هنا ان معنى قولهم ان الحرف في عدم الاستقلال
بخلاف الاسم والفعل وهو لا يناقض الحكم بان لفعل
ما يستقل بالمفهومية ولا يذهب عليك ان الاولى ان
يقول بخلاف قولهم في تعريف الاسم والفعل ما دل
على معنى في نفسه ليعلم من تعريفهم مع معرفة حال
الاسم والفعل وقد افيد ان قوله بخلاف الاسم
والفعل في حيز التبيين ولم يبين مما سبق في
التقسيم ان الاسم والفعل يستقلان بالمفهومية الا
ان يقال كون اللفظ بحيث ان يكون معناه في غيره
ليس الامعنى الحرف هذا وفيه ان المستفاد من العبارة

وإنما العلامة ابن الحاجب

ثبت ذلك من عند نفسه
خذا من نفع موارد الاستعمال
واذا كان كذلك فكل من الحرف
والاسماء الملازمة للانصاف
قد تعرضها ذكر المتعلق في الاول
المضاف اليه في الثاني فالحكم
مذكوره في الاول لاشتراط الوضوح
في الثاني لتيسر وصل اليها ذكر الاول
لا لاشتراط تحكم بحث اي صرف
واما بيان الخ مصطوف على
بحدوف اي اما كون معنى الحرف
غير مستقل بالمفهومية فقد
عرفته وامايان عموم الخ
تختلف الخ حال من الضمير في لا
يستقل العاشر الحرف اي حاله
بونه ملتبسا بخلاف الخ

فيه فاذا اتج الدليل حدوث العالم فلا ينتج قدمه وبالعكس ودلالة
لا من الحجب على ان الواضع اشترط في دلالة الحرف على معناه
ذكر متعلقة الالتزام ذكر المتعلق في استعنا لانهم لا ي
الواضع لم يصرح ببيان لك الاشتراط وقد وجدنا هذا
الدليل في الاسماء الملازمة للاضافة كما ان الحرف كذلك فالدليل
واحد ومقتضاه متعدد لان ذكر المتعلق بالنسبة للحرف لا يشترط
الواضع ذكره للدلالة على المعنى وذكره في الاسماء الملازمة
للاضافة للتوصل للوصفية باسم الاخراس ولا شك
ان هذا يحكم اذ مقتضى كون الدليل واحدا ان يكون
المقتضى بالفتح واحدا اما من القبيل الاول فيهما او
من القبيل الثاني فيهما قال العلامة الذوق قال شيخنا
ولا يخفى عليك ان هذا المعترض بالحكم يذهب الى ان
معنى الحرف كن مستقل بالمفهومية كذوق فئات
الاعتراض بان هذه التفرقة في المتعلق حكم اما لو كان
يذهب الى ان معنى الحرف جزئي ومعنى ذو كلى فانه مستقل
بالمفهومية والتفرقة ظاهرة ولا يخفى فيها امر كلامه
فأمله امر ومحصله انه ليس في الفرق حكم لان معنى ذو كلى
فلا يكون المتعلق لتحصيل المعنى واما قولهم لا بد ان يكون
مقتضى الدليل ونتيجته شيئا واحدا فسلم لكن محله مالم
يمنع منه مانع والمانع هنا كون معنى الحرف جزئي ومعنى
الاسم كلى اى حال كونه ملتبسا بخلاف الخ قال
العلامة العصام واستفادة ان الحرف ملتبس بخلاف
الاسم والفعل من قولهم كما يستفاد من شوق الكلام
ان هذا الكلام للاحتراز عن الاسم والفعل فيكون
الحرف فيه بخلا فها وان العكاس التعريف يقتضى ان

[illegible]

١٥

هذا هو الوجه الاول ان الاشكال مبني على ان المراد بالغير المتعلق وليس كذلك بل المراد به ربط معنى العامل بمعنى المجزوء ولا شك انه لا يتحقق اتصال معنى السر الى البصرة وربه به الا بواسطة معنى الحرف الثاني ان كونه وسيلة والة بالنسبة للتكم وعدم وجوده ذهنا وخارجا لا بالمعنى بالنسبة للسامع وح لا منافاة وهذا الوجه مبني على تسليم ان المراد بالغير المتعلق الثالث ان في كلام الشارح حذف مضاف والاصل وعلى انه وسيلة للملاحظة حال ووصف غيره وهو المتعلق بمعنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق وحاله تتوقف ملاحظته على معنى الحرف فمعنى من من قولك سرت من البصرة وهو الابتداء الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة للملاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة للملاحظة ذات السير وحاصل هذا الوجه ان معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب تعلقه عليه ذهنا وخارجا وسيلة للملاحظة وصفه وهذا لا يتنافى بتقدم ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج رد ما قاله ابن الحاجب حاصل ما لا من الحاجب انه انما وجب ذكر متعلق الحرف لكون الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه ولو لم يشترط الواضع ذلك لا يمكن فهم معنى الحرف فيه بدون المتعلق بخلاف الاسماء الملازمة للاضافه كذوقان الواضع لم يشترط في دلالتها ذكر المتعلق وهو المضاف اليه بل التزم ذكره لاجل التوصل

وهذا ان يكون النسبة قد تكون ملحوظة قصد وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كان المبصر ككون المبصر كما يمكن لك اي كاسوخ لك الحكم للصورة اعم من ان يكون عليها او بها حينئذ فالمتعبير باللام اولى من المتعبير بعلى والباء الايهامه المقصود معنى الابتداء الاضافه بزيائيه مثلا تقدم توجيحه الجمع بين الكاف ومثلا فارجم اليه ويلزم منه الخ انما لم يزد ذلك لان الابتداء معنى نسبي لا يتعين

الا بالنسب اليه الذي هو متعلقه فاذا لم يلاحظ لم يحصل فرد من ماصدقات الابداء يكون مدلوله تبعا في مقابلة قوله قصد وقوله وبالعرض في مقابلة قوله وبالذات ومؤدى الشئين هنا وفيما تقدم واحداتنا كان ادراك المتعلق تبعا بالعرض لانه شرط في التعيين لا في التحقيق اجمالا اي بان تتعمل مبتدأ منه لا بقصد كونه البصرة مثلا ههنا انتظام الاضافه بزيائيه وهذا الاشارة لقوله معنى الابتداء معنى له تعلق بالغير الخ ما ذكره ابن الحاجب اي ما يحصل ما ذكره اذ ليس ما ذكره الش من ما ذكره ابن الحاجب اذ لا يمكن ان يكون صلة لللة اي انما حصل معناه بذكر المتعلق لانه لا يمكن المراد لان الواضع عطف على شئ يتخصل ومعناه ليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف المعطية والمقصود رد ما قاله ابن الحاجب من ان معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية ان الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه بخلاف الاسماء الملازمة للاضافه كذوقان الواضع لم يشترط

في دلالتها ذكر المتعلق بل التزم ذكره ليحصل المقصود من وضعها وهو التوصل بحمل اسماء الاحناس صفات وحاصل الرد ان ذكر المتعلق للاشتراط لا بقصد نفع ولا يرجع الى المائل في عدم استقلال الحرف بالمفهومية لانه يقتضي انه لو لم يشترط ذلك لحصلت الدلالة ووجد الفهم في ذلك مناف لعمد الاستقلال لان معناه ان الحرف لا يستفاد منه معنى اصلا الا بذكر المتعلق

هذا هو الوجه الثاني ان الاشكال مبني على ان المراد بالغير المتعلق وليس كذلك بل المراد به ربط معنى العامل بمعنى المجزوء ولا شك انه لا يتحقق اتصال معنى السر الى البصرة وربه به الا بواسطة معنى الحرف الثاني ان كونه وسيلة والة بالنسبة للتكم وعدم وجوده ذهنا وخارجا لا بالمعنى بالنسبة للسامع وح لا منافاة وهذا الوجه مبني على تسليم ان المراد بالغير المتعلق الثالث ان في كلام الشارح حذف مضاف والاصل وعلى انه وسيلة للملاحظة حال ووصف غيره وهو المتعلق بمعنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق وحاله تتوقف ملاحظته على معنى الحرف فمعنى من من قولك سرت من البصرة وهو الابتداء الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة للملاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة للملاحظة ذات السير وحاصل هذا الوجه ان معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب تعلقه عليه ذهنا وخارجا وسيلة للملاحظة وصفه وهذا لا يتنافى بتقدم ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج رد ما قاله ابن الحاجب حاصل ما لا من الحاجب انه انما وجب ذكر متعلق الحرف لكون الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه ولو لم يشترط الواضع ذلك لا يمكن فهم معنى الحرف فيه بدون المتعلق بخلاف الاسماء الملازمة للاضافه كذوقان الواضع لم يشترط في دلالتها ذكر المتعلق وهو المضاف اليه بل التزم ذكره لاجل التوصل

ليتوصل بها الى جعل الاجناس صفات فلهذا التزم
 اضافتها لاشتراط دلالتها بذكر المضاف اليه
 ورده المص في شرحه فقال لا يخفى ما في هذا من
 التحمل والتحكم وتفصيله ان الواضع لم يصرح بشئ
 من ذلك وانما حكم به المص لما افاده نفع موارد
 الاستعمال فالحكم يكون ذو ما يحجب كرسائله تتم
 الغرض والحرف مما يجب ذلك فيه لتفصيل الدلالة مع
 عدم استقلال المعنى فيها بالمفهومية تحكم وورد
 عليه سيد المحققين انه اذا كان معنى من معناه معنى
 الابدأ فلا معنى لاشتراط احدهما بذكر المتعلق وان كان
 النسبة المخصوصة فاحتاج الى الدلالة الى ذكر المتعلق
 كذلك لا لاشتراط المذكور وبمكران يقال لم يصرح المص
 لتفسير عدم الاستقلال بالمفهومية اشارة الى ان معناه
 بين مما لا ينبغي ان يكون خفيا على من يكون ذكرا له وقوله
 اذ لا يرفع الغاية الى الاشكال من تعريف المص وقوله
 الايزي بنويرة وايضا لبقاء الغيار له وقوله من
 التحمل الحرام التحمل فلهذا ظهر ان معنى الكافي في زيد
 كعمرو وجاء الذي كعمرو واحد فيكون الحكم بان الاول
 مستقل بالمفهومية ولما غير مستقيم واما الحكم فانا قاطعون
 بان ذكر المتعلق شرط بحسب الاستعمال ولا دليل
 على ذلك في احدهما بحسب الوضع ليكون حرفا وفي
 الاخر بحسب الاستعمال ليكون اسما وقوله وتفصيله
 اي تفصيل ما فيه التحمل والتحكم لصدق ما قبله
 الخ وذلك لان المعنى اذا توجه الى مقيد بقيد احتمل
 الكلام معه نفى للمقيد مع قيده ونفى القيد فقط قلنا الخ

بل يكون لما احتاج لذلك مع فهمه ما قبله اصدق ما قبله بان لا يكون على ظاهره مطلقا وهو غير
 مراد وطى انه اي ويطى على ان معنى الحرف وسيلة الى الملاحظة خبره وهو المتعلق ان قبل كيف يكون
 معنى الحرف وسيلة والى المتعلق مع ان معناه لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق كما صرح بذلك في
 في التقسيم لعنى الحرف متاخر عن المتعلق والوسيلة والى المتعلق ان يكون متقدما عليه فليس
 ليس المراد بالغير المتعلق حتى
 يترجم ما ذكرت وانما المراد به
 ربط معنى لتعامل بمعنى المورد
 بفرضه قوله فيما سياتي وخفي
 آلة لتعرف حالها ومراة لتأخذ
 على هيئة الانضمام والارتباط
 ولا شك انه لا يحقق اتصال
 معنى السيل الى البصرة وربطه
 به الا بواسطة معنى الحرف
 او يقال ان قوله لا يوجد ذهنا
 ولا خارجا الا بالمتعلق اي بالنسبة
 للسامع وكونه وسيلة وآلة
 بالنسبة للتكلم فلا منافاة
 او يقال المراد انه وسيلة وآلة
 للملاحظة حال المتعلق بوجه
 والموقوف عليه وجود معنى
 الحرف ذهنا وخارجا انما هو
 ذات المتعلق واستوعب
 ذلك اي اطلب وصنوح
 ما ذكر وآلة التعرف
 حالها اي حال زيد والقيام
 فيه نظير ما تقدم فان النسبة
 لا توجد الا بهما فكيف يكون
 آلة مع ان الآلة لا يدل كون
 متقدما واجب بان الموقوف
 عليه وجودها ذاتها والآلة
 هي آلة له حالها اي وصفها
 يكون الاول مشبوه والثاني
 منسوب اليه قابل لا يمكن
 ان يكون لا يسوغ لك غضن
 يمكن معنى يسوغ ان الحكم

عليها او بها وذلك لان صحة الحكم على الشئ او به فرع قصده كما ذكره المحرر وهي في تلك الحالة غير
 مقصودة بانها من باب النسبة الى تصور الاجراء الاحكام بان تقول نسبة القيام الى زيد
 اضافية وكذا اجراء الحكم بها بان تقول ما يجب هذه نسبة القيام الى زيد

على ان يكون لما احتاج لذلك مع فهمه ما قبله اصدق ما قبله بان لا يكون على ظاهره مطلقا وهو غير
 مراد وطى انه اي ويطى على ان معنى الحرف وسيلة الى الملاحظة خبره وهو المتعلق ان قبل كيف يكون
 معنى الحرف وسيلة والى المتعلق مع ان معناه لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق كما صرح بذلك في
 في التقسيم لعنى الحرف متاخر عن المتعلق والوسيلة والى المتعلق ان يكون متقدما عليه فليس
 ليس المراد بالغير المتعلق حتى
 يترجم ما ذكرت وانما المراد به
 ربط معنى لتعامل بمعنى المورد
 بفرضه قوله فيما سياتي وخفي
 آلة لتعرف حالها ومراة لتأخذ
 على هيئة الانضمام والارتباط
 ولا شك انه لا يحقق اتصال
 معنى السيل الى البصرة وربطه
 به الا بواسطة معنى الحرف
 او يقال ان قوله لا يوجد ذهنا
 ولا خارجا الا بالمتعلق اي بالنسبة
 للسامع وكونه وسيلة وآلة
 بالنسبة للتكلم فلا منافاة
 او يقال المراد انه وسيلة وآلة
 للملاحظة حال المتعلق بوجه
 والموقوف عليه وجود معنى
 الحرف ذهنا وخارجا انما هو
 ذات المتعلق واستوعب
 ذلك اي اطلب وصنوح
 ما ذكر وآلة التعرف
 حالها اي حال زيد والقيام
 فيه نظير ما تقدم فان النسبة
 لا توجد الا بهما فكيف يكون
 آلة مع ان الآلة لا يدل كون
 متقدما واجب بان الموقوف
 عليه وجودها ذاتها والآلة
 هي آلة له حالها اي وصفها
 يكون الاول مشبوه والثاني
 منسوب اليه قابل لا يمكن
 ان يكون لا يسوغ لك غضن
 يمكن معنى يسوغ ان الحكم

على ان يكون لما احتاج لذلك مع فهمه ما قبله اصدق ما قبله بان لا يكون على ظاهره مطلقا وهو غير
 مراد وطى انه اي ويطى على ان معنى الحرف وسيلة الى الملاحظة خبره وهو المتعلق ان قبل كيف يكون
 معنى الحرف وسيلة والى المتعلق مع ان معناه لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق كما صرح بذلك في
 في التقسيم لعنى الحرف متاخر عن المتعلق والوسيلة والى المتعلق ان يكون متقدما عليه فليس
 ليس المراد بالغير المتعلق حتى
 يترجم ما ذكرت وانما المراد به
 ربط معنى لتعامل بمعنى المورد
 بفرضه قوله فيما سياتي وخفي
 آلة لتعرف حالها ومراة لتأخذ
 على هيئة الانضمام والارتباط
 ولا شك انه لا يحقق اتصال
 معنى السيل الى البصرة وربطه
 به الا بواسطة معنى الحرف
 او يقال ان قوله لا يوجد ذهنا
 ولا خارجا الا بالمتعلق اي بالنسبة
 للسامع وكونه وسيلة وآلة
 بالنسبة للتكلم فلا منافاة
 او يقال المراد انه وسيلة وآلة
 للملاحظة حال المتعلق بوجه
 والموقوف عليه وجود معنى
 الحرف ذهنا وخارجا انما هو
 ذات المتعلق واستوعب
 ذلك اي اطلب وصنوح
 ما ذكر وآلة التعرف
 حالها اي حال زيد والقيام
 فيه نظير ما تقدم فان النسبة
 لا توجد الا بهما فكيف يكون
 آلة مع ان الآلة لا يدل كون
 متقدما واجب بان الموقوف
 عليه وجودها ذاتها والآلة
 هي آلة له حالها اي وصفها
 يكون الاول مشبوه والثاني
 منسوب اليه قابل لا يمكن
 ان يكون لا يسوغ لك غضن
 يمكن معنى يسوغ ان الحكم

فكان الأولى أن يقول أن
معنى قول النحاة معنى
غيره الخ أنه لا يستقل
بالمفهومية أي لا يستقل
معناه بفهمه من لفظ
الحرف الموضوع له بل
لا بد من انضمام المنطق
أي وليس معناه أي الحرف
ثابت في الغير الذي هو
المتعلق كما هو ظاهر العبارة

أنه تعدد به كما قاله في بعض تصانيفه
الأولى أن يقول الخ لا أولوية لأن ما ذكره مبين
لذلك المقول بتمامه أي أن معنى الحرف لا يستقل
بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من
انضمام المتعلق إليه ولا شك أن هذا مبين لقول
النحاة الحرف يدل على معنى في غيره كما يدل لشرح
قوله في تفسير عدم الاستقلال بالمفهومية أي
لا يستقل معناه بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له
كما هو ظاهر العبارة أي ظاهرها أن معنى
الحرف ثابت في غيره بأن يكون معنى الحرف مظهروفا
في غيره وكونه مستقلا بالمفهومية أو غير مستقلا
شئ آخر وإنما لم يكن هذا الظاهر مراداً لأن كون الشئ
مظهراً للشئ لا ينافي استقلاله بالمفهومية فإن الماء
إذا كان في الكوز مثلاً كان مظهروفاً فيه ومع ذلك
هو مستقل بالمفهومية وفي شرح العلامة العصار
بيان عدم الاستقلال بمعنى الحرف بالمفهومية مانعه
بحسب في هذا المقام الكشف عن معنى عدم الاستقلال
بالمفهومية إذ لا يرفع العنا مجرد التفسير بعلم
الاستقلال بالمفهومية إذ في معنى ذلك العبارة في تحقيق
التعريف لا يرى إلى ما قاله الشيخ أن الحرف في محضه
معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية أن الواضع
شرط في دلالة اللفظ على معناه الأفراد في ذكر متعلقه
بخلاف الأسماء التي لم تترك من غير متعلق فإن لم
يشرط فيها ذكر المتعلق في الدلالة بل التزام المتعلق
فيها التحصيل الفرض من وضعها فإن كلمة ذو مثلاً وضعت

ليقول

الاولى وقوله وان لم تعتبر للصورة الثانية ظاهر اى واما فى نفس الامر فالمعتبر ما ذكر
مع الاختصار الحار جى مثلا (التقية الثالث) الفرق بين العلم والمضمود يقال علم ناسخ
بما الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر على ما
ذكر فان اوجب بان وجه التخصيص علم افادة تقسيم غيره للفرق بين غيرها لكونه ليزكر فى

مبارته والا فلا يستقيم كلامها والابان قلنا انه علة
كلما نظر الى كونه كليا حقيقة في الواقع فلا يستقيم كلامه
في التفريق لانك اذا التفت الى القرينة المفيدة للشخص
المتنازع لها في التعيين كان الجميع متشخصا فيبطل كون الموصول
كلها ويكون مثل الضمير واسم الاشابة في ان كلامها
جزئي وان لم تنظر للقرينة المفيدة للشخص كان
الجميع كليات فقولك والا دخل تحته صوته واحدة وقوله
فلا يستقيم كلامه اي في التفريق بين الموصول وبين الضمير
واسم الاشابة حيث جعل الاول كليا والاخرين جزئيين
انتهى
كما عرفت بين العلم والمضمر علم بينه وبين اسم الإشارة
يلين الثلاثة الا انه خضع ذلك الفرق بالتقصير لما ان
تقسم غيره مقوت لهذا الفرق بين العلم واسم الإشارة
وبين الثلاثة حيث لم يذكر اسم الإشارة في التقسيم
فيكون القصور في تقسيمه عند ذكر الإشارة دون علمه
حصول الفرق اعترض بان هذا الحجة هذا الاعتراض
للعلامة العصار فان ارد ما للشر حيث قال علم ان الوضع
في احدهما شخص وفي الآخر كلى واما الفرق بان الموضوع
له في احدهما متعدد دون الآخر كما قيل فليس شاملا
للعلم المشترك الذي هو اخرج الاعلام الى الفرق بينه وبين
المضمر اه وقد اجاب عنه بقوله واجب الخ وحاصل
الجواب الاول ان الضمير معناه متعدد ووضعته متحدة
بخلاف المشترك فان تعدد معناه بسبب تعدد وضعه
وهو افقد تميز عن الضمير وحاصل الجواب الثاني ان
يراد بخصوص المعنى والوضع وحدة المعنى بالنظر الى خصوص

تقسيمها الا ما قبل طيه
ان المصطلح يستعمل الفرق
الى تقسيم الغير وانما السمة
الى تقسيمه ولا شك ان الفرق
بين العلم والثلاثة فهم منه
وان اجب بان وجهه
استقامة مرجع الضمير
الآتي في قوله اليها قبل عليه
انه كان يمكنه ان يظهر فقوله
الى الضمير والعلم وقد حجب
بانه لما كانت الاربع متشعبة
في الوضع للخرجات باعتبار
امر علم كان الفرق بين
احدها والعلم فرق بينه
وبين بقيتها حيث صح
تخصيص الحق في اعتبار
بان هذا ظاهر بالنسبة
للعلم الغير المشتك اما هو
فلم يحصل الفرق بينه وبين
الضمير بالنسبة للحق مع
انه اخرج الاصطلاح للفرق
واجب بان ليس المراد
مخصوص المعنى وحدته
كما هو الظاهر بل المراد
وتنزه سواء انجد او قل
او يبقى على ظاهره والمراد
بالنظر الى خصوص الموضوع
له وحده فمع المشتك
كما افاده الحديث
الاشارة كان عليه ان يفهم
والموصول لان كاطم قسما
بالنسبة لاجراء اسم الاشياء
علم فساد به بالنسبة لاجراء
كل و عليه فلا يكون التقيد

الموضع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المعنى الجزئى لا العالم والحاصل ان المصرا دعى كلية
 الموصول لان علمه فهم السامع المعنى الجزئى يقتضى ذلك
 فيجئ فيه الشربان علمه فهم السامع المعنى لا يوجب
 الكلية اى لا يقتضيه الا ترى الاعلام المشتركة
 فان السامع تلفظ زيدا مثلاً مع وجود اشخاص
 متعددة هو اسم كل واحد منهم لا يفهم منه معيناً
 منهم مع ان مدلوله جزئى اتفاقاً وافاد العلماء
 المحشر حاصلها المحشر ان جعل الموصول كلياً على سبيل
 المجاز باعتبار بعض ملاحظاته يقتضى عدم الفرق
 بين الموصول واسم الإشارة والضهير فلم قلتم بـكلية
 الموصول مجازاً باعتبار بعض الملاحظات ولم تقولوا
 بمثل ذلك في الضهير واسم الإشارة فانها باعتبار بعض
 الملاحظات وهو عند علم النظر الى قرينتها كذلك
 على ان قرينة الموصول لو اعتبرت بتامها لم تكن
 مفيدة للجزئية دائماً لما بينه وحرر لانتافي بين كلاميه
 لان عدم جزئية ما سبقوا لاعتبار الاول وعده كلياً
 هنا بالاعتبار الثاني فيكون قوله هنا الإشارة
 العقلية لا تفيد الشخص قضية مطلقة لا تقتضى
 سلب المحمول عن الموضوع دائماً وحرر فيبحث الشارح
 بالانتافي بين كلاميه مد فوع وقد يقال ان تسمية
 الموصول كلياً بالنظر للقرينة التى هي مجرد الصلة وهي
 لا تقين وحده فالجارية فيه ظاهرة بخلاف قرينة
 الضهير والإشارة فانها معينة فلا يلحق للتعبير بالكلية
 مجازاً صادق بصورتين الظاهر والعلامة
 ما لدسوق هنا من ان قوله والا لم يدخل تحت الصورة فقط

لا يجوز الحكم عليه بالكلية
 هذا ان خص المعنى ما ذكر
 اما اذا اريد العموم فالعبارة
 على ظاهرها اللهم الا
 ان يقال حاصله ان المصرا
 انما جعل الموصول كلياً على
 سبيل المجاز باعتبار بعض
 ملاحظاته وهو ملاحظة
 الصلة مع قطع النظر عن
 الاختصاص الخارجى لانه
 جعله كلياً حقيقة حتى
 يقتضى عدم استقامة
 كلامه وافاد العلامة المحشر
 ان ما ذكره يقتضى ارتفاع
 الفرق لان الباب مفتوح
 في اكل فانها باعتبار بعض
 ملاحظاتها كلية على ان
 قرينة الموصول لو اعتبرت
 بتامها وهي مضمون الصلة
 مع الاختصاص الخارجى لم
 تكن مفيدة للجزئية دائماً
 كما يفيد كلامه بل تارة
 تفيد للجزئية كما اذا استعمل
 الموصول في جزئى محولة
 جاء من بعد زيدا وتارة
 تفيد الكلية كما اذا استعمل
 الموصول في كلي هو جزئى
 اضافى نحو الذى جاء من
 بعد زيدا رجل وحده فلا مانع
 من عدم جزئى ما نظر الاول

وكلما نظر الثاني وطبعه على كلام المصرا في الموضوعين فعلى هذا قوله الإشارة العقلية لا تفيد الشخص قضية
 مطلقة اى حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل لا دائماً اى حكم فيها بدوام السلب والإشارة
 العقلية مطلقاً بنفسه مع قطع لوانى باقى قبل مع لكان اوضح لان ما ذكر بيان لما جرئت عنه القرينة
 والا فلا يستقيم كلامه اى لا ينظر الى الموصول مع عدم قرينة الصلة وذلك صادق بصورتين الاولى
 ان ينظر اليه بمجرى القرينة الثانية ان ينظر اليه بمجرى القرينة اصلاً اذ القرينة المجرى للصورة

المعنى الجزئى لا العالم
 الموصول لان علمه فهم السامع
 المعنى لا يوجب
 الكلية اى لا يقتضيه
 فان السامع تلفظ
 زيدا مثلاً مع وجود
 اشخاص
 متعددة هو اسم
 كل واحد منهم
 لا يفهم منه
 معيناً منهم
 مع ان مدلوله
 جزئى اتفاقاً
 وافاد العلماء
 المحشر حاصلها
 المحشر ان جعل
 الموصول كلياً
 على سبيل
 المجاز باعتبار
 بعض ملاحظاته
 يقتضى عدم
 الفرق بين
 الموصول واسم
 الإشارة والضهير
 فلم قلتم بـكلية
 الموصول مجازاً
 باعتبار بعض
 الملاحظات ولم
 تقولوا بمثل ذلك
 في الضهير واسم
 الإشارة فانها
 باعتبار بعض
 الملاحظات وهو
 عند علم النظر
 الى قرينتها
 كذلك على ان
 قرينة الموصول
 لو اعتبرت
 بتامها لم تكن
 مفيدة للجزئية
 دائماً لما بينه
 وحرر لانتافي
 بين كلاميه لان
 عدم جزئية ما
 سبقوا لاعتبار
 الاول وعده كلياً
 هنا بالاعتبار
 الثاني فيكون
 قوله هنا الإشارة
 العقلية لا تفيد
 الشخص قضية
 مطلقة لا تقتضى
 سلب المحمول
 عن الموضوع
 دائماً وحرر في
 بحث الشارح
 بالانتافي بين
 كلاميه مد فوع
 وقد يقال ان
 تسمية الموصول
 كلياً بالنظر
 للقرينة التى
 هي مجرد الصلة
 وهي لا تقين
 وحده فالجارية
 فيه ظاهرة
 بخلاف قرينة
 الضهير والإشارة
 فانها معينة
 فلا يلحق
 للتعبير بالكلية
 مجازاً صادق
 بصورتين
 الظاهر والعلامة
 ما لدسوق هنا
 من ان قوله
 والا لم يدخل
 تحت الصورة فقط

فان قيل ان المفهوم للعالم بالوضع الخ قال المحشي فيه بحث اذ لا نسلم ان المفهوم الامر الكلي
 لان العلم بالوضع يقتضي فهم المعنى الذي وضع له اللفظ اه واقول الذي يقتضيه العلم
 بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئ ولا كلام فيه انما الكلام في المعنى الذي يدرك
 من اللفظ عند سماعه
 ويكون اللفظ دالا عليه
 بالنظر لذاته ولا يرت
 في ان المدرك من لفظ
 الذي من غير تقييد بصلته
 يقتضي تعيين المراد منه
 انما هو الكلي وان علم له
 تلك الحالة ان الموضوع
 الجزئي لكن لم يتعين
 ذلك الجزئ بعد لعل
 لزوم الصلة نشأ قبل
 وحده احاطة كون
 الموصول منفردا عن
 الاشارة العقلية التي
 هي الصلة فيس الا
 اي وهو المفهوم الكلي
 الصادق على الافراد
 بخلاف الخاضعة لقيمة
 لما بعد ما بيانه
 فلذلك الخ في وصف
 اللفظ بالجزئية والكلية
 يجوز من وصف المدلول
 بوصف الدال اذ لا يوصف
 بها حقيقة الا المعنى
 وفيه اي في كون
 الموصول كليا بحث حاصل
 ان المصنف قد مر له في
 التقسيم ان الموصول
 موضوع لمستحق كيف
 يجعله هنا كليا وعلا
 فهم الخ اي ان كانت
 شبهة علم فهم السامع
 المعنى الجزئي وقعت ان
 ذلك لا يقتضي الكلية
 كما في الاعداد المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة اشياء من مثله هو اسم لكل واحد منهم
 لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئي اتفاقا لا يوجب الكلية كان اللفظ لا يسوغ لان علم
 الوجوب يصدق بالاجواز مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه
 المعنى

فان قيل ان المفهوم للعالم بالوضع الخ قال المحشي فيه بحث اذ لا نسلم ان المفهوم الامر الكلي
 لان العلم بالوضع يقتضي فهم المعنى الذي وضع له اللفظ اه واقول الذي يقتضيه العلم
 بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئ ولا كلام فيه انما الكلام في المعنى الذي يدرك
 من اللفظ عند سماعه
 ويكون اللفظ دالا عليه
 بالنظر لذاته ولا يرت
 في ان المدرك من لفظ
 الذي من غير تقييد بصلته
 يقتضي تعيين المراد منه
 انما هو الكلي وان علم له
 تلك الحالة ان الموضوع
 الجزئي لكن لم يتعين
 ذلك الجزئ بعد لعل
 لزوم الصلة نشأ قبل
 وحده احاطة كون
 الموصول منفردا عن
 الاشارة العقلية التي
 هي الصلة فيس الا
 اي وهو المفهوم الكلي
 الصادق على الافراد
 بخلاف الخاضعة لقيمة
 لما بعد ما بيانه
 فلذلك الخ في وصف
 اللفظ بالجزئية والكلية
 يجوز من وصف المدلول
 بوصف الدال اذ لا يوصف
 بها حقيقة الا المعنى
 وفيه اي في كون
 الموصول كليا بحث حاصل
 ان المصنف قد مر له في
 التقسيم ان الموصول
 موضوع لمستحق كيف
 يجعله هنا كليا وعلا
 فهم الخ اي ان كانت
 شبهة علم فهم السامع
 المعنى الجزئي وقعت ان
 ذلك لا يقتضي الكلية
 كما في الاعداد المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة اشياء من مثله هو اسم لكل واحد منهم
 لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئي اتفاقا لا يوجب الكلية كان اللفظ لا يسوغ لان علم
 الوجوب يصدق بالاجواز مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه
 المعنى

دون الاخر تحكم وايضا القيد والمقيد فيما نحن فيه
 كالوصف والصفة من حيث انها متحدان في الخارج
 اذ الموصول مع صلته كذلك قال المحشي فيه بحث
 حاصل البحث اننا لا نسلم ان المفهوم الامر الكلي لان اذا
 كان عالما فلا يفهم منه الا الجزئي لان العلم بالوضع
 يقتضي فهم المعنى الذي وضع له اللفظ فالأولى ان
 يقول من حيث ان المفهوم للسامع بدل قوله العالم
 بالوضع وحاصل الجواب ان الذي يقتضيه العلم
 بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئي ولا كلام فيه
 وانما الكلام في المعنى الذي يدركه من اللفظ عند سماعه
 ويكون اللفظ دالا عليه بالنظر لذاته ولا يرت
 المدرك من الذي من غير تقييد بصلته يقتضي تعيين المراد
 منه انما هو الكلي وان كان عالما في تلك الحالة تات
 الموضوع له الجزئي لكنه لم يتعين لعدم الصلة وحاصله
 ان من سمع لفظ الذي ولو كان عالما بوضعه للجزئيات
 لا يفهم منه جزئيا لعدم الصلة ولا يخفى قوة البحث
 لان كون العالم بالوضع اذ سمع لفظ الموصول لا يفهم منه
 الاكلية غير ظاهر من وصف المدلول تبعه في ذلك
 العلامة الدسوقي والأولى من وصف الدال بوصف
 المدلول بدليل قوله اذ لا يوصف بها حقيقة الا المعنى
 يجعله هنا كليا اي حينئذ فين كلامه تناف
 فالغاية في ظاهرها اي ولا يضر صدق علم الوجوب
 بالحوال لان علم فهم المعنى العام يجوز الحكم عليه
 بالكلية هذا وارادة العلم بعينه مع تصريح الشر بالمعنيين
 وايضا شبهه المصنف في كونه كليا انما هي علمه فهم السامع

فان قيل ان المفهوم للعالم بالوضع الخ قال المحشي فيه بحث اذ لا نسلم ان المفهوم الامر الكلي
 لان العلم بالوضع يقتضي فهم المعنى الذي وضع له اللفظ اه واقول الذي يقتضيه العلم
 بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئ ولا كلام فيه انما الكلام في المعنى الذي يدرك
 من اللفظ عند سماعه
 ويكون اللفظ دالا عليه
 بالنظر لذاته ولا يرت
 في ان المدرك من لفظ
 الذي من غير تقييد بصلته
 يقتضي تعيين المراد منه
 انما هو الكلي وان علم له
 تلك الحالة ان الموضوع
 الجزئي لكن لم يتعين
 ذلك الجزئ بعد لعل
 لزوم الصلة نشأ قبل
 وحده احاطة كون
 الموصول منفردا عن
 الاشارة العقلية التي
 هي الصلة فيس الا
 اي وهو المفهوم الكلي
 الصادق على الافراد
 بخلاف الخاضعة لقيمة
 لما بعد ما بيانه
 فلذلك الخ في وصف
 اللفظ بالجزئية والكلية
 يجوز من وصف المدلول
 بوصف الدال اذ لا يوصف
 بها حقيقة الا المعنى
 وفيه اي في كون
 الموصول كليا بحث حاصل
 ان المصنف قد مر له في
 التقسيم ان الموصول
 موضوع لمستحق كيف
 يجعله هنا كليا وعلا
 فهم الخ اي ان كانت
 شبهة علم فهم السامع
 المعنى الجزئي وقعت ان
 ذلك لا يقتضي الكلية
 كما في الاعداد المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة اشياء من مثله هو اسم لكل واحد منهم
 لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئي اتفاقا لا يوجب الكلية كان اللفظ لا يسوغ لان علم
 الوجوب يصدق بالاجواز مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه
 المعنى

وانما
 يكونا متساويين في الافراد الخارجية لكن متساويان
 بحسب الذهن فيكون الدفاع المذكوران راجعين اليه
 وقوله الغير الوصفى بالاصاد المهله اي والمنع بالنظر
 الى جميع ما هو تقييد الكلي بالكلي وهو يصدق على كثير
 والحاصل ان الدفاعين لخص منه اذ هما لا يجريان في
 غير ما هو بطريق الصفة والموصوف وقوله بن ضعف
 في محله اي لان يصدق الجزئية عليها انما هو باعتبار
 كونها طبيعية شخصية لا باعتبار كونها مقيدة بالعموم
 فانها بذلك الاعتبار غير مفروض الجزئية والا يلزم اجتماع
 المتقابلين على شيء واحد من جهة واحدة وذا باطل
 والحاصل انه لما ورد على ما ذكره المصنف من ان تقييد
 الكلي لا يفيد الجزئية انه اذا حاز في العام ان يرتفع
 عمومها بتقييد احدها بالآخر وبمختصا بنوع واحد
 فلم لا يكون تقييد الكلي بالكلي في بعض الصور والمراتب
 مؤديا الى امتناع فرض الاشتراك اجاب العلامة
 العصار بان كلام من المضموم والمضموم اليه يجوز العقل
 صدقه على جميع ما عداه فيجوز صدق كل منهما على جميع افراد
 الآخر وذلك يستلزم تجوز اشتراك المجموع بين افراد
 كل منهما ثم قال وفيه نظر لان ذلك لا يجري في التقييد
 الاضافي اي لان الكلي المضاف الى مثله لا يعتبر فيه
 الافراد الفرضية لما تقتضي الخصوم ان اضافته للسوا
 الى المساوي غير جائزة فالمعتبر فيه هو الافراد
 المختصة لكن لك ان تقول الحق ان التقييد الاضافي
 بمنزلة الوصفى فان معنى قولنا غلام رجل غلام منسوب
 الى رجل فالفرق بينهما باعتبار الافراد الفرضية في احدها

الموضوع للأفراد المتعددة كما في الصلة والموضوع
 مفيد للشخص وقوله على جميع ما عداه أي لا على نفسه
 فإن الشيء لا يصدق على نفسه وصدق على جميع ما عداه
 مبني على ما قالوا من أن جميع الكليات باعتبار نفس الصور
 متساوية حتى أنه ما من كلي إلا وهو صادق على ذوى
 عقول متكررة بهذا الاعتبار وإن كان مناسبا لها
 بحسب نفس الأمر ولهذا فسر الكل بالصديق
 على كثيرين وقوله وذلك يستلزم تجوز اشتراك
 المجموع بين كل منها أي وكل ما يجوز اشتراكه بين أفراد
 فهو كلي أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلازما كان
 كل منها صادقا على جميع الأفراد الآخر والمجموع ليس إلا
 عبارة عنهما فلا جرم يكون المجموع مشتركا بين
 أفراد كل منهما وفيه نظرا إذ يجوز أن تكون الهيئة
 الاجتماعية مانعة عن وقوع اشتراك فيه وعلته
 لهذا أمر بالتأمل أن في ذلك إعطاء الكل للمجموع
 حكم الكل للأفراد وهذا الحكم قد يختلف
 نويحتمك أن وجه التأمل أن الاستلزام
 ممنوع إذ المجموع لا يصدق على نفس كل واحد من
 المفهومين مع أن كلا منهما فرد الآخر وقوله متساوية
 في الأفراد القضية يعني أن كل واحد كلي له أفراد
 فرضية فيكون كل الكليات متساوية بخلاف الأفراد
 الخارجية فإنه لا مساواة حينئذ وقوله وكلما الدفعين
 متظورة فيه أي لأن محصل الدفعين تساوى الكليتين
 في الأفراد وهو يكون بين الصفة والموصوف فأنهما
 متحدان خارجا بخلاف المضاف والمضاف إليه فأنهما

وإنه يكونا

صدق على جميع ما عداه وذلك يستلزم اشتراك المجموع بين
 كل منها تامل ويمكن الدفع بأن جميع الكليات متساوية
 في الأفراد الغرضية وضم أحد المتساويين إلى الآخر
 لا يوجب خروج شئ من الأفراد لاختصاصه ببعض فقييد
 الكلي بالكل لا يقلل أفراد الغرضية فضلا عن جعله
 متخصا وكلا الدفعين مظلور فيه فان شيئا منهما
 لا يصدق القيد الغير الوصفي لا يقال ما قيل من الطبيعية
 المقيدة بالعموم جزئي حقيقي حتى جعل بعض الميزانيات
 التقضية الطبيعية داخلة في الشخصية فيقيد ان تقيد
 الكلي بالكل فيقيد الشخصية لانا نقول هذا كلام يرب
 ضعه في محله هذا وفي استلزام الدليل المذكور تكون
 الاشارة غير مفيدة للشخص نظر لان تقيد الكلي بالكل
 لا يقيد الشخص بمعنى لا يصير المقيد مجرد ذلك
 التقيد متخصا لانه لا يحصل الشخص بذلك القيد
 لولا انتم الانتقال الى شخص منضم مع هذا الكلي المقيد
 فلم لا يجوز ان ينقل من التقيد بالصلة الى شخص
 لدلول الموصول بناء على العلم باختصار الصلة فيه الى غير
 ذلك فتقيد تلك الاشارة بالشخص وكيف لا واذا
 كان الموصول موضوعا للشخص فلا بد ان يقيد الشخص
 والامر يقيد وضعه له الا ان يقال يريد ان يحدد الاشارة
 العقلية لا تقيد الشخص من غير تحقق ما يصاحبه ام
 فتقوله بحيث يقتصر في فرد مقصوده به هو انه اذا كان
 يقيد الكلي بالكل الذين افرادها بحسب الخارج متحصرة
 في فرد واحد كالشمس فانه كوكب نهاري يقيد
 الاختصار في ذلك الفرد مع انه كلي فتقيد الكلي باللفظ

وكانه اختار ما اختار للاشارة
الى ان القرينة العقلية
مطلق عليها لفظ الاشارة
كما تحسية كذا افاده العصار
اما كون القيد اى الصلة
وقوله مجرد الصلة اى الصلة
على الاختصار الخارجى
لا يدل الا على انشاس الخ
اى فالمفهوم محم من الذى
ضرب تقيد مفهوم الذى
بنسبة للحدث الذى هو
الضرب اليه وهو كلى فلا
يقيد الشخص

في الاستدلال الواقع فكانه قيل والاختار بانها اسما سنده
الواقع لان الاسم في الواقع كذا افاده العصار حاصله
ان الاختار اى الاشارة العقلية الاشارة العقلية المعهودة التي
هي قرينة الموصول لا مطلق الاشارة لانه لو كان المراد
مطلق الاشارة لكان قوله لا تقيد الشخص اى التعيين
غير صحيح ولو سلم ان المراد مطلق الاشارة العقلية لم ينطبق
عليه مما ذكره من الدليل بقوله فان تقيد الكل بالكل
كجواز ان تكون الاشارة العقلية مفيدة للتقيد بالجزئى
كالاضافة العهدية فانها قد تكون عقلية مثل تقيد
البنى بالنبي المهود اللهم الا ان يقال المراد بالاشارة
العقلية الاشارة الى ما هو معقول يعرف ليس للحس
مدخل فيه اصلا ولا يخفى ان الجزئى لا يمكن ادراكه
بالعقل الا ان كان له وجه كلى ولو قال المص القرينة
العقلية يدل قوله الاشارة العقلية لكان اظهر في ارادة
المهود فكانه اختار الاشارة الى ان القرينة العقلية يطلق
عليها لفظ الاشارة كالحسية اى فالمفهوم حينئذ الخ
حاصله ان الموصول قبل قرئانه بالقرينة المفيدة للتقيد
ام كلى فاذا قرن بالصلة كان مفيدا بالحدث الكلى لا اخذ
من الصلة وتقيد لا يقيد شخصه وتقينه لكن بشكل
بقولنا الذى هو زيد والذى هو هذا اى ما هو الاختار من
جواز كون الجزئى الحقيقي محولا فلا يقيد الشخص
في شرح العلامة فما نصه ومنع ذلك بانه اذا جاز حصول
التخصيص في الكلى بانضمام الكلى اليه بحيث يتصور في فرد
فلم لا يجوز حصول المعقوب به بحيث يتصور في الشركة فيه
ودفع بان كلام المضموم والمضموم اليه يجوز العقل

القرينة العقلية
لا يقيد بالحدث
ولا يقيد بالشخص
الا ان كان
الحدث العقلية
لا يقيد بالحدث
ولا يقيد بالشخص
الا ان كان
الحدث العقلية
لا يقيد بالحدث
ولا يقيد بالشخص
الا ان كان

والزمان ونسبة الحدث للفاعل فالحدث مستقل والزمان
والنسبة غير مستقلين لان كلامها اعترف في المعنى الفاعل
على انه قيد للحدث ولم يعترف في ذاته والمركب من المستقل
وغير المستقل غير مستقل فقول المصمم مشترك في ان
مدلولاتها الخ كما يتبين انها ليست حروفاً بل هي ليست افعالا
من ان المراد بمدلولها التضمين للمطابق الذي في شرح
العلامة العصار من ان المراد بمدلولها مدلولها التضمين
والمطابق ونص عبارته وقوله فهي اسما متفرع على سابقه
من غير احتياج الى امر في السابق يدفع احتمال كونها افعالا
من ان المراد بمدلولها مدلولها التضمين والمطابق اهو اراد
بما قل قول شارحنا في ان كلامها تمامه لاجل اخراج الفعل
وانما كان متفرعا على سابقه من غير احتياج الى امر في السابق
يدفع احتمال كونها افعالا لان تلك الثلاثة داخله تحت
الموضوع المخصوص ولذلك تعين انها ليست افعالا بل هي
داخله تحت ما مدلوله كلي وبقوله ليست معانيها في غيرها
تعين انها ليست حروفاً من قبيل الاستدلال الى آخره
حاصله ان قوله ان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك فيه
مناقشة من وجهين الوجه الاول ما اقتصر عليه المتكلم
الاستدلال بالحد على الحدود لا يصح لان المقصود من ذلك
النصور ومن الدليل التصديق والثبات ان قول المصم
وهي اسما اذا كان متفرعا على ما قبله كان دليله ذلك المتفرع
عليه وحاصل الجواب عن الاول ان قوله لان الاسم الخ ليس
القصدي به التفرع بل الحكم فالمعنى لان الاسم شيء محكم عليه
بكذا الا انه متصور بكذا فهو على حد قولك زيد انسان لانه
حيوان فاطبق وحاصل الجواب عن الثاني انا نلاحظ

الى اعتبار امر فيه يرفع عنها
كونها افعالا من ان المراد
بمدلولها التضمين لا اللطفي
كما اشار اليه الشارح بقوله
تمامها ومن تاويل قوله
فهي اسما بانها ليست
حروفاً لانها عبارة عما دخل
تحت الموضوع المخصوص فاذا
لم يكن مدلولها في غيرها
تعين كونها اسما اذ الفعل
ليس بما دخل تحت الموضوع
المخصص تامل لان الاسم
الذي من قبيل الاستدلال
بالحد على الحدود هو
قال شيخنا الملوحي اي ذلك
لا يصح لان المقصود من
الحد التصديق ومن الدليل
التصديق والجواب ان
ذكره ليس على وجه التعريف
على حد قولك زيد انسان
لانه حيوان فاطبق التفسير
الثاني الاشارة للعقلية
اي المعهودة التي هي قرينة
الموصول لا مطلق الاشارة
العقلية والا لما صح انها
لا تعيد الشخص ولم ينطبق
ما ذكره من الدليل على معناه
لجواز ان تكون الاشارة
العقلية مضادة للحق بانه
يراد بها الصلة مع الاخصا
ولم قال القرينة العقلية لكان
اظهر في ازالة العهود

من الامور
كيفية قيام
معناه كقول
التفسير
الثاني
الاشارة
العقلية
لا تعيد
هذا ما ذكره
في التفسير
بني الجوامع
والاشارة
في الاشارة
بانه

بإضافة إلى الملاحظات الواردة في وثيقة
الأسانيد المتعلقة بالأسانيد الواردة في وثيقة
الأسانيد المتعلقة بالأسانيد الواردة في وثيقة

وحاصل الدفع على ما ذهب
 إليه السيد ان المراد بالضم
 بالغير تميز المعنى الجزئي به
 كما عرفت لا بتحقيقه ووجه
 هذا وخارجا كما في الحرف قال
 العصام ولقد احسن حكايا
 تحصل بالغير ولم يقل تغيد
 بالغير كما قال في الحرف فغير
 العبارة اشارة الى تفاوت
 المعنى بانضمام قرينة اليها
 اى الى المدلولات على تقدير
 مضاف اى دوالها لان الضم
 اليها لا الى المدلول كذا قيل
 وفيه ان الضم للدال يلزمه
 الضم للمدلول فلا حاجة الى
 التقدير اى اذا كانت
 اشارة الى ان الفاء في قوله
 فهي التفرع اه محسن قال
 العصام ما معناه ولا حاجة
 في التفرع على ما سبق

ما خوذ على وجه يكون ملحوظا قصدا فيجوز ان يحكم عليه
وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول الاسم ايضا فاصل ما للسيد
المحققين ان المعنى اما ان يلاحظ كليا او لا وعلى الثاني اما
ان يلاحظ قصدا او لا وهما لا يعتبران الاولين
مدلول الاسم وبالثالث فقط مدلول الحرف وحاصل
الدفع على ما ذهب اليه السيد الخاتما قال على ما ذهب اليه
السيد لانه على ما ذهب اليه العلامة العصامي كانت
ما نقلناه لك عنه ان نعقل المعنى في الحرف لا يمكن بدونه
الغير بخلاف معاني الغير واسم الاشارة والوصول
فانها في حلداتها يقطع النظر عن اللفظ يمكن تحصيلها وتعقلها
وبه يدفع الى اخره حاصل الاشكال ان تلك المعاني اذا
لم تحصل الا بالغير لزم ان تكون في غيرها كالحرف وهو مناف
لما قدم من ان تلك المعاني في غيرها وحاصل الدفع ان المراد
بالتحصيل بالغير التعيين والتميز لا التحقق والوجود لانهم
به حتى يحصل التناقض الى تفاوت المعنى لان معنى يحصل
بالغير لا انتقال من اللفظ الى المعنى بذلك الغير ومعنى
تعيين بالغير شعقل به اشارة الى ان الفاء الخ اعلم
ان لما كان التفرع في كلام المص مشکلا بحسب الظن
لان ما تقدم انما يمكن انما ليست حروفا الصادق بكونها
اسما واقعا لا اشارا اليه بقوله اي اذا كانت الخ الى دفع
اشكال التفرع ووجه الاشارة المذكورة ان المراد بالمدلول
ما يشمل المدلول التضمني والمطابق في جميعا والفعل باعتبار
معناه المطابق في معناه في غيره فهو خارج بهذا الاعتبار وانما
كان معناه في غيره باعتبار معناه المطابق لان الفعل يدل
على حدث واقع في زمن كذا من فاعل فعناه مركب من الحدث

والزمن

الغير اليه وهو الحرف بقوله ووجه عدم تعقل معنى الحرف
 الأبعد تعقل الغير على ما فصله وأوصحه كالأيضاح مسد
 المحققين في بضائفة غير مرة أن معناه من حيث هو معناه
 ما أخذ على وجه يكون قرأة لتعقل الغير والمرأة من حيث
 مرآة ملحوظة تبعاً وتطفلاً ولهذا لا يمكن أن يحكم عليه وبه
 لتوقفها على ملاحظة ما قصد به بشهادة الوجه أن الصادق
 وأنا أقول يحتمل أن يكون معنى قولهم ما دل على معنى في غيره ما دل
 على معنى حاصل في الغير من حيث أنه حاصل في الغير ولما كان
 الحرف موضوعاً للمعنى قائم بالغير من حيث أنه قائم بذلك
 وكونه قائماً بالغير لا يتعقل الأبعد ذلك الغير توقفاً تعقل
 معنى الحرف على ذلك الغير بخلاف الاسم والفعل فانهما
 لم يوصفاً للمعنى حاصل في الغير من حيث هو كذلك بل إنما
 وضعنا للمعنى قائم في نفسه أو بمعنى حاصل في الغير مع
 عن هذه الحقيقة فمن موضوعه لكل ابتداء خاص من حيث هو
 حاصل في شيء فالمراد بذكر الشيء لم يتعقل تلك الحقيقة بجملة
 لفظ لا ابتداءً فانه موضوع لذات الابتداء إلا من حيث انه حاصل
 في شيء ولما وقع في تعريف الحرف ما دل على معنى في غيره من حيث
 انه حاصل في غيره قيل في مقابلة في تعريف الاسم والفعل ما دل
 على معنى في نفسه بمعنى طلب اعتبار حقيقة الموصول في
 الغير في ذلك المعنى هذا انفسه يريد بوجه عدم دلالة
 الحرف على المعنى بلا ضمنية وتطبيق ما يقع في تعريف الاسم
 والفعل والحرف على ما هو المقصود فأحفظه أهـ وقوله
 ووجه الخ مبتدأ خبره قوله أن معناه الخ وقد بالحقيقة
 في قوله من حيث هو معناه لأن معناه لا من هذه الحقيقة
 لا يكون ما أخذ على وجه يكون مرآة لتعقل الغير بل يكون

وان كانت الواو للحال
وان زائدة كما قالوا به في مثل
هذا التركيب وفيما ان الجملة
ما صوبت فعلها متصرف
ولم تقترن بعد تتصل
اعين اللفظ وانما قد نال ذلك
لان تحصل ما ذكره وتعلقه في
حد ذاته يمكن من غير ضمنية
كما افاده العصام مما بين
الفاظ وضع بازائه اعزاء
كل من المدلولات اشار بذلك
الى ان المراد بقول المصنف
تتصل من الغير تحصلها
من اللفظ كما تقدم

شائعة لا يكاد يجتزعها اهر وبيان ما اشار له بقوله لانها
تمنع الاشتراك بينهما ان كل واحد من الضمير والموصول واسم
الاشارة ليس مشتركا في مدلول كل منهما بل في المطلق كما يقال
زيد وعمر واشتركا في ان كلا منهما شجاع فانه من البين ان
المشترك فيه ليس شجاعة كل واحد منهما بل مطلق الشجاعة
الشاملة لهما والاضافة تقتضي ان الضمير والموصول واسم
الاشارة مجموعها مشترك في كون مدلول الضمير ليس معنى
في غيره وكذا البوابة وهو باطل كطلان المعنى في تعريف
الترتيب على تقدير رجوع الضمير في مرتبته الى الكل من غير
توزيع اذ يلزم ان يجعل الشيء في مرتبته ومرتبة غيره
وهو باطل واما على تقدير عدم الاضافة فيكون المشترك فيه
الثلاثة المدلول المطلق لا مدلول كل واحد وكون المدلول
المطلق ليس معنى في غيره مشترك في غير معنى باطلا لوجوده
في كل من الضمير واسم الاشارة والموصول وفيه ان الجملة
ما صوبت الحاقه انه يكفي تقديرها حتى عند من التزم اقترانها
بقدر كما قالوا بنظيره في قوله تعالى حتى اذبحواها وفتح
البوايا اي وقد فحنت اشار به الى ان المراد الحاقه في شرح
العلامة العصام مانصه وانما قلنا من اللفظ لان محصله و
تعلقه في حد ذاته يمكن من غير ضمنية انما الاحتياج الى الضمنية
في الاشتغال من اللفظ اليه على ما حققناه وفي معرفة انه مراد
على ما استفاد من كلام سيد المحققين فلا يتجه انه لما لم
يحصل تلك المعاني الا بالغير ومعنى الحرف انما كان في
الغير لانه لا يحصل الا بالغير فكيف لا تكون معاني في غيرها
اه و اراد بقوله على ما حققناه ما ذكره في شرح قول المصنف
في الكلام على الحرف اما معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك

مشتركة بكسر الراء

ليست معاني في غيرها اي
 متصلة في غيرها وبذلك
 امتازت عن الحرف في بعض
 له في الوضع لخصائصها
 امرطام يعني معاني في
 به الى ان المشترك فيما ذكره
 انما هو المعاني لا الالفاظ كما
 هو ظاهر المتن لان ما ذكره في
 للمعاني لا الالفاظ وان كلا
 كان الاولى في انها اذ هو المشترك
 فيه تامل معنى في نفسه
 اي حاصل نفسه لا يحتاج في
 حصوله ونصوره الى انضمام
 شيء بخلاف الحرف واما الالفاظ
 المقترنة فليس تصور المعنى
 وحصوله في العقل بل التصور
 وتخييل المراد من اللفظ كما
 سيعلم مما نقله عن العصام
 تملحوظ قصد الالفاظ
 الاوصاف كاشفة كما يعلم
 بالتأمل

تقسيمه بخلاف غيره فانه يستفاد من كلام غيره ايضا اه
 وقوله او مبنا عطف على اظهارا وقوله على اختصاصه تقسيمه
 به اي تقسيم المصير بذلك بان يعلم ذلك البعض من تقسيم المصير
 فقط ولا يستفاد من كلام غيره ايضا ولا من كلام المصير في
 غيره التقسيم بخلاف غير ذلك البعض من التنبيهات
 التي لم يصرح فيها بانها علمت مما سبق فانها تستفاد من كلام
 غيره ايضا وفي تفرد تقسيم المصير بذلك البعض بحث يظهر
 عند تتبع كلام القوم كيف ومن ذلك البعض التنبيه الخامس
 وكذا التنبيه السادس ومضمون كل منهما معلوم من كلام
 القوم بل مصرح به في كلامهم بكسر الراء هذا معنى على
 ان في مشتركة ضمير عائد الى الثلاثة والمشاركة بالفتح متخول
 في على اعتبار الحذف والايصال اي في ان مدلولاتها مشتركة
 في الثلاثة ويجوز ان يكون على صيغة اسم المفعول ولا يكون
 فيه ضمير مستتر ويكون قوله في ان مدلولاتها مفعول للملام
 تيسر فاعله لقوله مشتركة كما هو ظاهر المتن حاصله
 ان ظاهر المتن ان الثلاثة اي الموصول والضمير واسم الاشارة
 مشتركة في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها مع ان
 الاشتراك وصف للمعاني لا الالفاظ فاشارة بقوله
 يعني الحرف الى ان المشتركة حقيقة فيما ذكر من الاستقلال بالمعنى
 انما هو المعاني وحيث كان الاولى للمصير ان يقول الثلاثة
 مدلولاتها مشتركة في كونها ليست معاني في غيرها واعلم انه
 كان الاولى له ايضا ان لا يضيف مدلولات لضمير الثلاثة
 كانه على ذلك العلامة العصام بقوله والاولى ان المدلولات
 من غير اضافة الى تلك الثلاثة لانها تمنع الاشتراك بينها
 الا ان مثله غير عزم في عبارات المؤلفين وهو مسامحة

اعلم ان المصحيح في
بعض التنبيهات بان ما ذكر
فيه علم من التقسيم السابق
ولم يصح بذلك في البعض
الاخر وهذا التنبيه من
ذلك البعض مع انه كما سلف
علم ما سبق فلعل المصريح
المصرح في البعض الاهتمام
بأظهار معلوميته من التقسيم
نوع خفاء في علمه منه وان
ما ذكره فيه لم يعلم الا من قسمه
لا من كلام غيره بخلاف
البعض الاخر فان ما يذكره
معلوم من كلام غيره فاعلم
علمه على تقسيمه لئلا يتوهم
انه لم يعلم الا من قسمه
العصام اي الضمير المجرى
يدون على ان مراد المصباح الثلاثة
ما ذكره الشارح قوله في ان
مدلولاتها ليست معاني
في غيرها وقوله في اسماء
لا حروف فان دفع ما صباه
بقال الثلاثة كما يحتمل ما ذكر
تحتمل اثنين منها مع الحرف

على اللفاظ الدالة على الاحكام لا انها اطلقت على الاحكام الا ان
يقال في كلام الشافعي مضاف محذوف اي اطلق التنبيهات على
دال ما فيها وذلك الدال هو اللفاظ المدلولة للفظ تنبيهات
هذا وفي شرح العلامة العصام ما نصه من التنبيهات
الحقيقة بالذكر هو انه علم مما تقدم وجه لزوم ذكر الفاعل
في الفعل وعدم لزومه في المصاوير حيث علم ان النسبة الظاهرة
للفاعل معتبرة في الفعل دونها اعلم ان المصباح لا اعلم
ايضا ان المصباح اشار بقوله اي التنبيه الاول الى ان لفظ
الاول في كلام المصباح خبر مستدرج محذوف كما سبق في مثاله
ولولا ذلك لتوهم ان قوله الثلاثة مشتركة خبر وليس كذلك
لانه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ ولان المعاني المدلول عليها
بقوله الثلاثة مشتركة الى آخره لا تكون مقصودة
بالذات بل يكون المقصود بالذات على ذلك التقدير هو
الحكم على قوله الاول بقوله الثلاثة مشتركة على الاول
ترجمه وهي مقطوعة عما بعدها ولا يصح الاخراج عما بعدها
عنها لاقتضاء اتصالها بالارتباط وان ما ذكره
الحاصل هذا التوجيه ان بعض التنبيهات التي يصح
فيه علم المذكور فيه من التقسيم لا يستفاد الا من تقسيمه
فقط بخلاف غيره ذلك البعض من التنبيهات التي لم يصح
فيها بل علمت كما سبق فانها تستفاد من كلام غيره ايضا
قلوا حال علمه على تقسيمه لتوهم انه لم يعلم الا من قسمه
افاده العصام في شرحه ما نصه اعلم انه قد يصح في بعض
التنبيهات انه علم ما سبق ولا يصح في بعض آخر مع انه علم
منه هذا التنبيه ايضا فاما ان يكون ذلك اظها را الاهتمام
بشأن معلومية البعض من التقسيم او مبتليا على اختصاص

بعينه الخ من اخر المقدمة وكذا المذكور بعد التقسيم من قوله
اللفظ مدلوله اما كل الخ من اجزاء التقسيم بخلاف قوله هنا
تشتمل على تنبيهات فانه امر خارجي له يتعلق بالخاتمة على كمال
الوجهين في اعراضها او جملة معطوفة على جملة المستد او غير
على احتمال ذكر الواو فيعتمد رغبته اي عن عدم حذف
تشتمل الحذف الخطير وهو حذف تشتمل على تنبيهات
على ان العصام منع لا اي حيث قال الخاتمة مستدا وقوله
تشتمل على تنبيهات خبره فلم يجعل على سنن اخرها للتفنن
وجعل الخبر محذوف وتشتمل حالا من المستدا او حالا من
الخبر اي الخاتمة هذه حال كونها مشتملة او هذه التي نذكر
حال كونها مشتملة حفظا لسنن السلوك في اخويه خرج
عن سنن التوجيه على ان في التوجيه الاخير حذف الوصو
مع بعض صلته والراجح منعه اه وفي قوله للتفنن شي فان
التفنن اراء المقصود بعبارات مختلفة كما هو ظاهر وقوله
خروج عن سنن التوجيه اي لان التوجيه بما يكون في
كلام غير منتظم المعنى وهنا ليس كذلك فلا حاجة الى
التوجيه وقوله غير ان التوجيه الاخير ترق في مرتبة
استظهره الشارح دفع هذا اما يقال الخ وجه
الدفع ان الغالب على كل استعمالها في الكل المجموعي وحينئذ
فلا اشتغال من اشتغال الجملة على المفصل لا من اشتغال الشيء
على نفسه لتغاير المشتمل والمشتمل عليه بالاجمال والتفصيل
اشاره الى حاصله ان الشئ اشار بقوله ولما كان الى آي
انها لمصدا اطلق التنبيهات على ما في الخاتمة من الاحكام لا
لكونها بديهية اولية كما هو احد اطلاقها بل لكونها ما
ذكرها علم من التقسيم اجالا وفيه ان لفظ التنبيهات اطلق

لانه لا يقترن بالواو وعدم
ذكرها حصوها محتمل بحمل
الجملة حاله والمراد بالنظام
مؤلفة الخاتمة المقدمة
والتقسيم في اقسامها المتفاوتة
وقد يقال مع تكلف الشارح
بما ذكره يحصل النظام لان
المذكور بعد كل منهما خبراؤه
المشتمل هو عليها والمذكور
امور خارجة لها تعلق
بالمستدا والخبر او جملة معطوفة
على جملة المستدا والخبر وخطا
منه بان المراد ببقاء النظام
لغاؤه من جهة الاعراب
وان كان تمامه لا يحصل الا
بحذف قوله وتشتمل على
فتعتمد رغبته بانه لو لوحظ
لفات التنبيه من او الامر
على ان المذكور في الخاتمة علم
ما تقدم ورعاية جانب العلم
اولى على ان لما ان نعت جملة
تشتمل خبرا كما هو الظاهر
ونعتمد رغبته ترك اصل النظام
بما ذكره اذ مرادنا النظام في
سبيل لا يقتضي تكلف هذا
الحذف الخطير على ان العصام
منع اعراب الشارح بان فيه
حذف الموصول مع الصلة
تشتمل على كل منهما دفع
بهذا ما يقال انه يلزم على
ذكر اشتغال الشيء على نفسه
ولما كان فيه الخ اشار به
التبئية الاولى

الى ان اطلاق التنبيهات على ما ذكر ليس لكونها بديهية اولية بل لما ذكره

او من ضمير الاضافة
لا دلي ملائمة لان الضمير
راجع للموصول لا للمبتدأ لكنه
لما كان معناه كان كانه راجع
اليه على ان ماذكره انما يتجه
على جعل الخاتمة مبتدأ
على جعلها خبرا فالحال من نفس
الخبر او من ضمير الموصول
الواقع صفة للمبتدأ
ولا يحتاج للواو الا انه يذكر
الواو يحصل النظام قطعاً لا
يعم كونه تشتمل خبراً حين

ان التصديقات او الملكات القائمة بنفس زيد غير القائمة
بنفس عمرو وبنفس بكر وغيرها وحاد تكون من حيث علم
الجنس لا من حيث علم الشخص لانها اعلام بانفاق القوم
فاذا لم تكن اعلام اشخاص لم يعد شخص معين
كونها اعلام اجناس على من الوضع العام للموضوع له
العام حتى لو اريد بها المسائل التي دونت بالفعل فتكون
ايضاً من اعلام الاجناس نعم اذا اريد بها جميع المسائل
التي استخرجت الى الفعل ودونت التي بقيت بالقوة
ولم تدون كانت من الوضع الخاص للموضوع له الخاص
حينئذ تكون من حيث علم الشخص لان جميع المسائل
المختصة بشخص واحد لا يمكن ان تصدق على متعده
وان كانت التصديقات القائمة بالاذها المتعددة
متعددة لان الضمير راجع للموصول اي الضمير
في نذكرها عائد على التي لا على الخاتمة والا لزم حود الضمير على
متأخر اذا جعلت الخاتمة خبراً اما على جعلها خبراً فالحال
المختص من ذلك ان الاحتمالات اربعة ذكر الشاح اشيد
منها على جعل الخاتمة مبتدأ والخبر محذوف والاشان
الاخران على جعلها خبراً وانما ترتيبها الش لعله لما يرى
ان المبتدأ لا يحذف والا ولي حذف الخبر هنا وبقي
احتمالات اخروهي ان يجعل تشتمل مستانفا والخاتمة
مبتدأ وخبر محذوف او بالعكس فالحالة حم سبع
احتمالات باحتمال جعل تشتمل خبراً على ما فرقنا بين
كل منها يبقى النظام ولا يزول الا في واحد منها وهو جعل
تشتمل خبراً بعد كل منهما اي من التقسيم والمقدمة وذلك
لان المذكور بعد المقدمة من قوله اللفظ قد يوضع لشخص

تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية الى ان قال فاسم الكتاب
موضوع لامر واحد ملحوظ بخصوصه فلا يكون موضوعا
بالامر العام اهـ فالاعتد في الاول تغليل لعدم صحة
قوله مثل تعدد زيد في اماكنه والحاصل ان المحشى الهروي
ذكر ان اسما الكت من قيل علم الشخص لا من قيل علم الجسر
لان القول بانها من قيل علم الجنس مبني على ان الشيء يتعدد
بتعدد محله وان اسم الكتاب موضوع للنوع المشترك بين
الالفاظ المتعددة لا بخصوصياتها واطلافة على تلك
الخصوصيات باعتبار تحقق النوع في ضمنها كما لا يطلق
اسما الاخصاس على افراد مفهومها وحيث يكون من الوضوح
العام للموضوع له العام وهذا القول مردود لانه مبني
على اعتبار التدقيق الفلسفي اعني تعدد الالفاظ بتعدد
التلفظ والالسة وهذا التعدد تعدد اعتباري مثل
تعدد زيد في اماكنه لا ينبغي عليه شيء فرده المحشى بان
التعدد المذكور حقيقي لا اعتباري بخلاف تعدد زيد
في اماكنه وفيه ما فيه تامل موجود في ان واحد
كونه موجودا في آن واحد لا ينافي انه اعتباري لان
الالفاظ لم يتعدد حقيقة انما الاعمى بتعدد حقيقة
هو التلفظ والالسة فقوله وهو شاهد صدق على
كونه حقيقيا غير مسلم فمن حيز علم الشخص فانه اسما
العلوم كما تطلق على المسائل تطلق على التصديقات بها
وعلى الملكية الحاصلة من التصديقات وعليها فهي من
قبل الوضع العام للموضوع له العام لان التصديقات
والملكات المتعلقة بمسائل مخصوصة ليست بشخص
لواحد بل كل منهما كلي صادق على افراد متعددة ضرورة

فان التعدد في الاول موجود
في آن واحد وهو شاهد
صدق على كونه حقيقيا
بخلافه في الثاني كما يظهر بالتأمل
واما اسماء العلوم كالفقه
والنحو فمن حيز علم الشخص اذا
عرفت ذلك فاعترض به
من هذه الامور ليس مما ينبغي
فيه فلا يضر خروجها عنه
(الخاتمة) حالاً

فان التعدد في الاول موجود
في آن واحد وهو شاهد
صدق على كونه حقيقيا
بخلافه في الثاني كما يظهر بالتأمل
واما اسماء العلوم كالفقه
والنحو فمن حيز علم الشخص اذا
عرفت ذلك فاعترض به
من هذه الامور ليس مما ينبغي
فيه فلا يضر خروجها عنه
(الخاتمة) حالاً

دالة على معان مخصوصة وتلك الافراد الالفاظ المدلولة
هذه النسخة وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كل
وهو الفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب وبجواب
عن هذا الاعتراض حاسل الجواب عن ايراد المذكورات
على القسمة المحررة المباني موضوعة للامر الكلي لا الجزئيات
مستحضرة بقانون كل حتى ينتفض الحصر بها وكذا التغير
موضوع للامر الكلي وهو كون الشيء معينا واما اسماء الكتب
فليست مما نحن فيه لانها اما من قبيل علم الشخص وعليه
فهو من الوضع الشخصي الخاص بوضع له خاص واما من
قبيل علم الجنس وعليه فهي من الوضع الشخصي العام لموضع
انه عام الكلمة مدلول علم الجنس لان الكاهية وان كانت متفردة
ذهنا لم تشخص خارجا والمعتبر في الوضع الخاص لشخص
الموضوع له خارجا على ما تقدم بيانه وان اعتبره هو فيها
تقدم الشخص الذهني وجعل العلم هناك شاملا لعلم
الجنس ويتقرر الجواب على هذا الوجه تعلم ان اسماء الكتب
لا ترد نقضا للحصر حتى لو قلنا انها من قبيل علم الشخص
وان اوهم قوله فقول المحشى في اسماء الكتب الخ و
التحقيق ما ذكرناه التحقيق ما ذكره المحشى على ما نص عليه
العلامة التفهيم في التاريخ حيث قال الحق ان القرآن
عادة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف
التلفظ للقطعيان ما يقرؤه كل احد منا هو القرآن الى
ان قال وكذا الكلام في كل كتاب وقد نص عليه العلامة
العصام هنا ايضا حيث قال اقول اسماء الكتب ليست
مما نحن فيه اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعلامات
المخصوصة لا يتعد الا بتعدد التلفظ وذلك المقعد

كالكتابة اي فانها
موضوعة لكل فرد مما
صدق عليه الفاظ مخصوصة
دالة على معان مخصوصة ونظيره
ذلك في الشافية ونظيره
عن هذا الاعتراض ان
المذكورات موضوعة للامر
الكلي لا للافراد فقول
المحشى في اسماء الكتب انها
من قبيل الوضع الخاص لخاص
مبنى على مذهب من يجعلها
من جنس علم الشخص والتحقيق
ما ذكرناه وهو انها من جنس
علم الجنس وقوله والمتعدد
اللفظي اعتباري لا ينبغي عليه
شيء مثل تعدد زيد في اماتة
غير صحيح

واسمى الكتاب
كالكتابة في
الاشياء
وتسمى الاشياء
بأسمائها
والمعاني
بأسمائها
والمعاني
بأسمائها

لفظ الموصول العلوم المتصور للسامع فانه اعم منه فمفهوم
مع انه يصدق على ذلك الاعم وكذا اسم الاشارة فان مفهوم
ذات قيثار اليها باسم الاشارة يصدق على نفسه نظرا لما
سبق في الموصول فالباء مثلا موضوعا لغيره حاصله ان
الباء مثلا اسم موضوع لكل فرد من الافراد التي استحضرها
الواضع بقانون كلي وهو حرف شقوي وتلك الافراد
هي الباء الواقعة في الكلمات المقرونة بالحركة كالباء
في يزيد وفي بسم الله وكذلك الالف اسم موضوع لكل
فرد من الافراد الواقعة في الكلمات مستحضرة بقانون
كلي وهو حرف جوفى مما يصدق عليه الخ اي من الجزئيات
التي يصدق عليها تلك المفاهيم الكلية فالتعنتين
موضوع لكل فرد مما يصدق عليه كون الشيء معينا
وتلك الافراد مثل كون زيد معينا او كون عمرو معينا
وهكذا فتلك الافراد استحضرها الواضع بقانون
كلي وهو كون الشيء معينا فكون الشيء معينا آلة الوضع
لانه الموضوع له ومثل التعيين الشخص فالشخص
موضوع لكل فرد مما يصدق عليه كون الشيء شخصا
ككون زيد شخصا او كون عمرو شخصا وهكذا
مستحضرة تلك الافراد بالقانون الكلي وهو كون
الشيء شخصا والجزئ ايضا موضوع للافراد ككون
زيد لا يصدق على كثيرين وككون عمرو لا يصدق على
كثيرين مستحضرة بقانون كلي ككون الشيء غير صادق
على كثيرين فانها موضوعة لكل فرد حاصله ان
كلاما من الكافية والشافيه موضوع لكل فرد مما
يصدق عليه الفاظ مخصوصة متشوية لابن الحاج

وان استعمال خبر الغائب
في المعلوم الكلي حقيقة باعتبار
كونه جزئيا اضافة لان خبر
الغائب موضوع للجزئيات
مطلقا حقيقة او اضافة
هذا كلامه لكن سيأتي في
الكلام على التنبيه الثاني
ان الحق ان الموصول كخبر
الغائب في هذا ذكر كما صرح به
السيد قدس سره وخبر
فاستعمله في الكل الذي هو
جزئي اضافة حقيقة كخبر
الغائب فخصص خبر
الغائب بهذا الحكم متختم
الاربعة اي الحرف
والخبر واسم الاشارة
والموصول حروف
المباني وهي الحروف التي
تبنى وتركب منها الكلمة
كالالف والباء تمثيل
للأسماء فالباء مثلا موضوع
لكل فرد مما يصدق عليه
ب ١ - وكذا اللفظ التعيين
والشخص والجزئ فانها
الفاظ متحدة بالذات
مختلفة بالاعتبار اى فانها
موضوعة لكل فرد فردا
صدق عليه كون الشيء
معينا او كون الشيء شخصا
او كون الشيء غير صادق على
كثيرين

بان كليا كالانسان المندرج تحت الحيوان اما كون الجزئ
 للحققي من افراد وجزئيات ذلك المفهوم الكلي فظاهر
 واما كون الجزئ الاعتباري من افراد وجزئياته فليس
 ذلك المفهوم الكلي عليه وكونه من افراد وجزئياته
 لا يقدح في كونه كليا لاختلاف الجهة وفيه بحث من
 وجهين الاول ان هذا الجواب مبني على ما حققه
 هو فيما ياتي من جواز استعماله تارة في الجزئ الحققي
 واخرى في المفهوم الكلي الذي هو جزء اعتباري مستلزام
 حقيقيا وحي لا يصح ان يدفع به السؤال لان السائل
 انما اورده على المطا وهو لا يجوز استعماله في الامر
 الكلي حقيقة بل لا يستعمل عند حقيقة الا في الجزئ
 المحقق فقط دون الجزئ الاعتباري والثاني ما اشار
 له المحشي بقوله هذا كلامه لكن نسي ان في التنبيه
 الثاني الخ وحي لا يحسن في الجواب ان يقال ضمير
 الغائب موضوع وضع عام الكل ما صدق عليه مفهوم
 الغائب المفرد المذكور او المفهومه ليستعمل في كل ما صدق
 عليه وكثير من المفهومات يصدق على ما هو اعلم منه
 وكذا على نفسه كمفهوم الجنس فانه يصدق على الكل الذي
 هو جنس الكليات وعلى نفسه لانه جنس لاقسامه وكذا
 مفهوم المفهوم والكل والشئ يصدق على نفسها
 وكذا الحال في الموصول فان مفهوم ذات معلومة
 الانصاف مضمون جملة يصدق على نفسه بان ذات
 اي معنى مستقل بالمفهومية معلومة الانصاف
 مضمون جملة هي قولنا وضع له لفظ الموصول وكذا
 ما يصدق عليه اي المعنى المتصرف مضمون وضع له

ما يدل عليه ولعله لكون كلامه في الوضع الافرادي و
تفريق المضاف باعتبار الوضع التركيبي ومثله المعروف
بلام العهد وهو خارج عن المحقق كقولك الرجل اكرمه
مثال لما عاده فيه ضمير على المفهوم وحاصل السؤال الذي
اشار اليه القم بقوله ولما قل ان يقول الخ ان ما ذكره المص
من ان ضمير الغائب واسم الاشارة والموصول موضوعه
للمعنى كانه الحرف وضمير الخطاب والمشكل كذلك
غير مسلم فان ضمير الغائب قد يعود الى مفهوم كلي
وذلك كما اذا قلت الانسان هو نوع والحوان هو جنس
فان هو عايد على مفهوم الانسان والحوان لا على لفظها
ومفهومها كلي لصدق على كثيرين مختلفين بالعدد فقط
في الاول وبه وبالحقيقة في الثاني بل يجوز ان يرجع
الى اعم المفهومات كالشيء والمفهوم الذي اعم من مفهوم
الغائب المفرد المذكور وكذا اسم الاشارة قد يشار به الى
الجنس وذلك كما اذا قلت هذا الحيوان جنس فان قد
اشارت به الى الجنس الذي هو مفهوم الحيوان الذي هو
كلي وكذا الذي قد يراى به كلي كقولك الذي يصدق على
كثير مفهوم الانسان مثلا حاصله ان كلام الخ
اي حاصل الجواب عن السؤال المذكور ان كلام من اسم
الاشارة والموصول في قولنا هذا الحيوان جنس وقولنا
الذي يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مستعمل في
المفهوم الكلي على سبيل المجاز والكلام في المدلول الحيواني
وان ضمير الغائب موضوع الخبزيات المندرجة تحت
مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت تلك الخبزيات
حقيقية بان كان المرجع جزئيا حقيقيا كونه اوصافه

كقولك الرجل اكرمه وقوله
قد يشار به للجنس كقولك
عند ذكر الحيوان هذا كلي
يراد به كلي كقولك الذي
يصدق على كثيرين مفهوم
الانسان مثلا وقد
اجيب حاصله كلام من
الاشارة بهذا الى الجنس
ومن ارادة الكلي بالذي
مثلا مجاز والكلام في
المدلول الحقيقي فلا إشكال

ولفظ هذا
قد يشار به
الى الجنس
وقوله الذي
يراد به
كثير
من الجنس
على سبيل
المجاز
منه
الاشارة

وانما كان هذا المضمون قرينة عقلية لانه امر معنوي يدرك بالعقل صلته اى كل هذا والضمير في اليه المراد وفي اقتزائها للصلة وفي به كل منها والمعلوم والمضود بالرفع صفتان لانتساب كما يدل عليه كلامه والغنى كما يظهر بالتأمل اما قرأتها بالجر فمخرج لتكلف عنه غنية بما ذكرنا ولا يخفى يحتمل ان يكون تحقيقا للمقال وازالة لما كان ان يتوهم او توهم من كناية الاشارة المذكورة على الوجه المتقدم بدون انضمام ما ذكر ويحتمل ان يكون اعتراضا على المصير في عدم ذكر الانحصار المذكور والظاهر الاول كما انحصار دخل تحت الكاف الاشارة والوصف وانما اتى مثلا بعد الكاف الظاهرة في التمثيل فمما التوهم كونها استقصائية كما سبقت تحقيقه اى في التنبيل لئلا من الخاتمة فقد يعود لمعناه كلى

بعض الافاضل مضمون الجملة هو المصدر الماخوذ من ملادة الكلام وهيئته من حيث دلالة على الاسناد فقط كقائم زيد من زيد قائم واتخصاص الجهد بالله من الحمد لله و استبعاد الجهد من هو اى مع الركب الله افس مصدق كاه الظم حذف ثبوت من قوله ثبوت المحي مثلا وانما كان هذا المضمون قرينة المناسبة زياد ثبوت او انتساب كما هو صريح قول الشافعي فان المعين المراد من كل منهما انتساب فيضمون صلته اليه والظاهر الاول الاظهر الثاني وحاصله ان قصد القم بقوله ولا يخفى ان هذه الاشارة الى الاعتراض على المصير بان ظاهر كلامه ان ثبوت مضمون الصلة يفيد التعيين مطلقا وليس كذلك بل لا يفيد الا اذا كان مضمون الصلة ثابتا لواحد فقط لا لاشخاص اكثر من واحد والا كان التعيين غير حاصل الاشارة والوصف مثال الاشارة جاهد الذي قام ابوه والوصف جاء الذي قام ابوه الفاضل لنوم كوا استقصائية يحتمل ايضا ان مثلا لدخول الافراد الذك والکاف لدخول الافراد الخارجية اى في التنبية الثاني من الخاتمة قال فيه هنالك الاشارة العقلية لا تفيد الشخص فان تفيد الكل بالكل لا يفيد الجزئية بل لا تد في فائدة التعيين والشخص من انضمام امر خارج عن مضمون الصلة مع تلك النسبة واعلم ان ما قرئته عقلية لا يخفى في الموصول لان المضاف قد يكون قرينة عقلية كعلم المخاطب كما في قولك جاني غلام زيد فيما اذا كان لزيد غلام متعده وكذلك المعرف بلام العهد كما نقول لدخل البيت اخلق الباب وليس في كلام المص

المعرف بلام العهد قد تكون قرينه في الخطاب كما في المثال
المذكور وذلك كما في المقصود لم يرد ان قرينه دائما في الخطاب
كما يتوهم من ظاهر قوله منه المعروف بلام العهد اذ قد لا يكون
له قرينه في الخطاب بل قد تكون القرينة شهرته وارتفاعه كما
في النبي فان لاهه يجوز ان تكون اشارة الى نبينا بناء على شهرته
امره وارتفاع قدره ولم يميل للرجع المقرر في العقول ومثله
قوله تعالى عم يتساءلون فلان مرجع الواو فيه وهم قرين ليسوا
بمذكورين حتى يكون ذكرهم قرينه له بل هم مقرررون في
العقول ففقرهم بمنزلة ذكرهم اي الاشارة للحسية
وهي الاشارة بالحسية من وطيف الشيء بوصف آتته
والا فحي من المعاني واعلم ان القرينة في اسم الاشارة لا تنحصر
في الحسية على ما يستفاد من قول نجم الائمة الرضى انما بنيت
اجزاء الاشارة لاحتياجها الى القرينة لايها ما وهي اما
الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غير موصوف
فقرينة اسم الاشارة في الحسية مما لا ينبغي الا ان يقال
قرينة اسم الاشارة في الحسية بالنظر الى الحقيقة اذ هي
موضوعة للحسوسات بالتصو وذلك لان المراد
بالحسوس الحسوس بالقوة الباصرة واما الحسوس
بالحسوس الحواس الاربعة الباقية فليس مما وضع له اسم
لاشارة بل استعمال اسم الاشارة فيه انما هو على خلاف
الوضع كما استعماله في الامور النائية عن الحواس ككتابة
الوجيزة وما ذكره المحقق الرضى بالنظر الى المستعمل فيه
مطلقا والمراد بالمضمون الخا اعلم ان مضمون الجملة هو
المصدر المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد بالفاعل
ما يشمل الفاعل المعنوي لاجل ان تدخل الجملة الاسمية فيها

اي الاشارة للحسية الذي
هو معين صفة المراد
وقوله باعتبار تعيينه منقول
بمعين وقوله بنسبة مفعول
تنازعه كل من يشار وتعيينه
والمراد بالمضمون المفعول
انتسابه شيوت الجي مثلا
في المثال الاتي

ما يشار
الى المراد
باللفظ الذي
بمعين
منقول
بمعين
بنسبة
مفعول
تنازعه
كل من
يشار
وتعيينه
والمراد
بالمضمون
المفعول
انتسابه
شيوت
الجي
مثلا
في
المثال
الاتي

نحو انت وهو لكنه يشكل بهذا التحقيق جعله داخلا في
 تعريف الكلمة اذ لا يصدق لفظ وضع بمعنى مفرد اذ ليس
 هناك وضع وجعله من اقسام الاسم لا يتم بل كان يقال
 المراد بالوضع في تعريف الكلمة اعم من الوضع حقيقة
 او حكما ويقال المستقر كما انه لفظ لكونه ملغوظا حكما
 كذلك موضوع حكمي لاجراء احكام الالفاظ الموضوع
 عليه والذي يحظر بالبال ان المنوى دال غير اللفظ وبشيء
 ان يكون التكلم في المتكلم والتخاطب في المخاطب وسبق الذكر
 في الغائب فالواضع وضع هذه الامور لهذه المعاني واجرى
 عليها احكام اللفظ فصارت الفاظا حكمية وحم القرينة
 في خبر المخاطب كون هذا المخاطب طرف المخاطب وفي
 ضمير المتكلم كون المتكلم صاحب هذا الكلام وفي ضمير
 الغائب كون هذا الشخص ما سبق ذكره والثاني ان ما هو
 قرينة في الخطاب لا يختص في الضمير بل منه المرفع بلام
 العهد كخواتنا ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسولا
 لا يقال مبدول الرسول كلى فخرج عن المضمين لانا نقول قد
 تحقق في موضعه ان المرفع بلام العهد له وضع تركيب
 لكل جزئي مفرد من جزئيات مفهومه بخصوصه وضما
 عاما فلا ريب في تحقق مادة النقص والثالث ان قرينة
 الضمير لا يجب ان يكون في الكلام اذ قد يكون ضمير غائب
 لم يذكر مرجعه لتقرره في العقول ويمكن ان يدفع
 بان استعمال الضمير في غير ما ذكر يجوز بجعله بمنزلة
 المذكور بل بان يكون القرينة في الخطاب اعم من اللفظ
 فيه حقيقة او حكما والمرجع والمقرر في العقول بمنزلة
 المقول او اراد بقوله بل منه المرفع بلام العهد ان

في شدة اختصاصها بالموصوف حتى كأنه بلغ من الانصاف
تلك الصفة ما يقع ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك
الصفة وهو اقسام منها ما يكون بمن التجريدية الداخلة على
المنتزع منه ومنها ما يكون بالبا الداخلة عليه ايضا ومنها
ما يكون بباء المعية الداخلة على المنتزع ومنها ما يكون بدخول
في على المنتزع منه ومنها ما يكون بدون توسط حرف ومنها
ما يكون بمخاطبة نفسه وما تخبر فيه من قبل ما يكون بدخول
في على المنتزع منه على حذو قوله تعالى لم فيها دار الخلد
بيان لما اى من قوله فان ما يفيد وهي اسم موصول محلها
نصب على انها اسم ان وخبرها قوله انما هو الخطاب وازافة
ارادة للمعنى من اضافة الصفة الى الموصوف والارادة بمعنى
المراد والمعنى فان الامر الذي يفيد المعنى المراد من تلك
الضمائر الذي هو القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه
الكلام الى الحاضر والعلامة العصا هنا كلام ولا باس
بارادة قال في شرحه ما نصه وها هنا ابحاث بدعية
منيفة لو حفظتها يكون لك ذريعة الى مقاصد هي عليه
رفيعة الاول ان كون الضمير موضوعا للشخص لو تم
انما يتم في غير الضمير المستتره وكذا كونه مقيد بقرينة
الخطاب اذ لا موضوع ولا مقيد هناك فضلا عن قرينة
الاخاوة وذلك لان الضمير المستتر على ما حققته بعض
المتأخرين ليس بلفظا والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف
اللفظ لا المحذوف في المستتر بل هو المعنى المراد من غير ان
يقصد بلفظ الا انه جعل في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا
ومعطوفا عليه ومؤكدا ومبدلا منه واذا اريد ان
يكشف عنه ويعبر عنه يستعار له ضمير منفصل من

بيان لما وقوله بذلك اللفظ
متعلق بمراد وقوله بعضو
متعلق ببشار منها
اى من هذا وذلك اى
وشبههما وقوله من
المعنى بيان لما انما
هذه

لما يلفظ به كون معناه
مراد في نظم الكلام مع انه
لما يقال حذو

(وان كانت
تلك القرينة
(وقد علمت
اى غير الخطاب
(فانما حذو
بان تشا الى
المحذوف ذلك
اللفظ بعضو
من الاعضاء
المحسوسة
وهو اسم
هذا وذلك
فان المعنى
لما يرد فيها
من المعنى
المعنى انما
هذه
(او عطفية)

فتناول المخاطبة اي حين ان
 اريد بالخطاب المخاطبة ووجه
 المتناول ان الخطاب توجيها
 الحاضر اعم من ان يكون
 الحاضر محققا او مقدر
 فدخل فيه الغائب لان
 تقديره باعتبار سبق ذكره
 او حصوله في العقل لكن
 يقال الغائب لم يوجه له
 فان قولك زيد ضرب مثلا
 انما توجه الى المخاطبة حقيقة
 او تقديره لاجل الاخبار
 زيد سواء كان حاضرا
 حقيقة او تقديره فالوجه في
 تفسير الخطاب ليتضمن
 ضمير الغائب ما ذكره
 فان ما يقيد بتعليل
 لصفة التمثيل بما ذكره
 يقال فيما بعد من
 القرينة

هنا ولا يخفى
 ان الكلام والغائب
 المتناول انما هو
 رتبة ما ينفرد
 منها من القرينة
 انما هو الخطاب
 الذي هو الكلام
 الحاضر

في كلام المص مع بصريحه في غير هذا المتن بما نقله عن المص
 في الفوائد الغائية وسياق له نفسه والحاصل ان
 فسر الخطاب في كلام المص بالخطابة لاجل ان يشمل ضمير
 المتكلم والغائب فاجبه على المص ان القرينة بنفس الخطاب
 لانها في الخطاب فاجبه الى تاويل الظرفية ومع ذلك
 توجيه الخطاب لا يشمل ضمير الغائب فان الغائب لم يوجه
 له كلام ما ذكره العصا في شرح العلامة العصا
 منه والقرينة في الكلام على تعيين ضمير الخطاب كون
 الكلام خطبا معه وعلى تعيين ضمير المتكلم كونه صادرا
 عنه وعلى تعيين ضمير الغائب انه ذكر في الكلام سابقا
 ما يرجع اليه التضمين وهذا التحقيق اندفع ما ذكر ان القرينة
 على تعيين المراد بضمير المتكلم والمخاطب بنفس الخطاب
 الذي هو توجيه الكلام نحو الخبر فالاولى ترك في وانه
 اراد بالقرينة الدلالة او قصد المبالغة بجعل الخطاب
 ظرفا للقرينة او ان في معنى مب أو
 ان ظرفية الخطاب للقرينة من ظرفية الخاص في العام
 واندفع ايضا ان قرينة ضمير الغائب سبق المرجع للخطاب
 كما هو ظاهر ولا يندفع بما قيل ان الخطاب هو توجيه الكلام
 الى الحاضر وهو الذي يفهم به خصوصية ما يرجع اليه
 سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب لانه فاسد ان سبق
 زيد في زيد ضرب هو الذي يفهم به معنى الضمير كل احد
 سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب الحاضر الذي يتخاطب
 به وعبره انتهى وابتدأ بقوله او قصد المبالغة بجعل
 الخطاب المخاطبة الى ان كلة في تجريدية والتجريد هو ان يتخرج
 من مرذية صفة امر اخر مثله في تلك الصفة مبالغة

نعم لو قال تصور بانضمام الغير لكان اظهر وهو لو عرف اى اللفظ الموضوع للشخص ومضاعفا
الذي مدلوله معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف واذ قد عرفت الخ اى من التنبيه
المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص الاقربيه قال في القرينة العهد المذكور
لتقدم ذكر مدخولها واذا بدلك ان التفرع على ما ذكر سابقا بواسطة انضمام امر اليه

ما ذكره العصام ان مراد المص بتعين معنى الحرف بانضمام الغير
اليه حصول ذلك المعنى بالغير لا زوال الإيهام عنه لاقتضائه
ان لذلك المعنى وجودا في نفسه ولكنه فهم مثلا اذا قلتم
من البصرة الى الكوفة فمعنى من الابتداء الجزى وهو الربط
الخاص الذي بين السير والبصرة الذي به صار السير مستمرا
والبصرة مستدما والربط المذكور على هذه الكيفية لم يوجد
له تحقق في الخارج ولا في الذهن الا بالبصرة والسير بخلاف سواد
زيد مثلا فان السواد الحاصل قبل انضمام زيد اليه مبهم وتبين
بانضمام زيد اليه وح لا ينتقض تعريف الحرف بما دل على معنى
في غيره يتعين بانضمام الغير اليه بمثل سواد زيد ما يتعين فيه
العضاف بالمضاف اليه لان التعيين في التعريف المذكور بمقتضى
انه لا يكون له تعيين في نظر العقل أصلا فيجحد التعيين بذلك
لا بمعنى انه يزول عنه الإيهام وقوله واللفظ حقيقة فيما ذكر
جواب عما يقال ان التعيين من الالفاظ المشتركة *
والالفاظ المشتركة لا يجوز اخذها في التعاريف بدون
قرينة وحاصل الجواب ان لفظ التعيين حقيقة فيما ذكره
المص وهو حدوث أصل التعيين بانضمام الغير لازيادته
واستعماله في زيادة التعيين مجاز مرسل من ذكر المطلق
وارادة المقيد وهو التعيين لازالة الإيهام وقوله لكان
اظهر اى لان التعيين ربما يستعمل في المحسوسات
يحمل ان تكون زيادة الخ المناسب لما ياتي له من اولوية
تفسير الخطاب بما للعلامة العصام وان المراد به الكلام المؤ
الى الغير للافهام عدم ارتكاب التاويل في الظرفية في كلام
المص اى وليس المراد بالخطاب الخ سائر اش في حمل
الخطاب في كلام المص على توجيه الكلام واحتاج للتاويل

حلم ما تقدم ان كانت في
الخطاب يحتمل ان تكون في
زايدة اذا القرينة نفس
الخطاب كما يؤخذ من قول الشر
فان ما يفيد الخ ومن قوله
في التنبيه الاول من الخاتمة
بانضمام قرينة من الخطاب
حيث بين القرينة بالخطاب
وان تكون من طرفية المطلق
في المقيد لان الخطاب جزئى
من جزئيات القرينة
او باعتبار ان يراد بالقرينة
مطلق الخطاب وبالخطاب
جزئياته وهي الخطاب
باعتبار تقييده بالصدد
عن التكلم بالنسبة للتكلم
وبكونه مع مخاطبة النسبة
للمخاطب وبكونه متعلقا
بقائب تقدم ذكره بالنسبة
للغائب وهذا الأخير
هو الذى اشار اليه المحقق
يعنى المخاطبة اى وليس
المراد بالخطاب ما قابل التكلم
والغنية لمقصوده وحل
العصام الخطاب على المخاطب
به على حد قولهم خطاب الله
المشتاق بفعل المكلف
اى المخاطب به ونص

عبارة الخطاب في اللغة توجه الكلام الى الغير للافهام ثم نقل الى الكلام الموجه الى الغير
لافهام كذا في التلويح والظاهر ان المراد هنا المنقول اليه ليكون على طبق كلامه في الفوائد
الغياثية حيث قال فالقرينة اما في الكلام وهو المضمهر هذا الكلام

ومن غيره منسوباً أحدهما
للاخر وذلك يشغل علم الجنس
ولا يخفى عليك ان هذا مبني
على ان علم الجنس موضوع
لما هي من حيث هي والشيء
الذي ذكره المصنف في التنبيه
السادس من الخاتمة انه
موضوع لها بقيد التعيين
والذهن وطية

في تعريف اسم الجنس مطلق الذات سواء اعتبر معه التعيين ولا
لزم دخول علم الجنس فلا يصح ان علم ما سبق الفرق بين اسم
الجنس وعلم الجنس ومنها ما ذكر في بحث اسم الجنس ان جعل المصنف
قسماً من اسم الجنس بناءً في ما سياتي من انه علم من التقسيم الفرق
بين اسم الجنس وعلم الجنس فان بيان قسم منه لا ينفق الفرق
ثم قال ايضا لا يقال تعريف العلم ينتقض باسم الافعال
فانها موضوعة للشخصيات هي الالفاظ بعينها بوضع مشعر
وجعل اللفظ كليا لتعدد بتعدد التلغظ نذيق فلسفي
لا يلتفت اليه ارباب العربية لانا نقول التحقيق ان اسماء
الافعال لا تلغظ الافعال بل هي في الاصل موضوعة
للأحداث وحم ما هو مفرد منها في اصل وضعه داخل
في اسم الجنس وما هو مركب منها خارج فما افيد ان تقسيم
اللفظ الذي مدلوله كلى الى الاقسام السابقة لا ينتقض
باسماء الافعال بعد دخولها في المقسم محل نظرها وشار
نقوله وجعل اللفظ الى رتبة الى ما عساه يقال
اللفظ الكلى بتعدد فتدخل اسماء الافعال في قسم الكلى
واراد باسم الجنس في قوله داخل في اسم الجنس اسم الجنس
باصطلاح النحاة لا بالمعنى الذي ذكره المصنف فان بعض ما
هو مفرد في اصل وضعه من اسماء الافعال موضوع للمصنف
فكيف يدخل في اسم الجنس بالمعنى الذي ذكره المصنف والمراد
به ما يقبل المصدر كما هو اصطلاح النحاة ووجه كون
ما هو مركب منها خارجا عن المقسم ان بحث المصنف
وضع المفردات لافي وضع المركبات وانما كان ما افيد
محل نظره لان اسماء الافعال لكونها موضوعة للشخصيات
بوضع مشخص لولم تدخل فيما مدلوله كلى لزمان تدخل

اد معناه كلي فان قلت علم
الجنس من اى قسم من
الاقسام حا قلت
من اسم الجنس لانه عرف
سابقا باللفظ الموضوع
للذات وتقديران المراد
بالذات ما لا يكون حدثا

ما لا يكون حدثا الخ وذلك يشمل علم الجنس هذا لمخص ما ذكره
بقوله فان قلت الخ فقله فان قلت الخ وارد على الجواب
المذكور وقد علمت جوابه والحاصل ان العلم في كلام المصنف
كان شاملا للعلم بالجنس لانهم عرفوه بما وضع لشيء بعينه
غير متناول ما اشبهه سواء كان ذلك الشيء شخصا كظلمة
او جنسا عينيا كاسامة فانها موضوعة للحقيقة المعينة في
الذهن او معنى كسبحان بمعنى التنزيه لا التسمي مصدر سم
بمعنى قال سبحان الله خصه الشارح بالعلم الشخصى ووجه
خروج العلم الحسى عن مورد التسمية قال العلامة العظام
ولا يخفى ان تخصيص البيان بالعلم الشخصى ينال في بيان العلم
انه علم عن التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس امر
ووجه منافاة التخصيص ما سياتى من انه علم الفرق بين
ان معرفة الفرق بين التسميين تتوقف على معرفتهما
واذا خص العلم بالعلم الشخصى لم يدخل فيه العلم بالجنس
وقد يقال المراد بعلم الفرق علمه بضميمة ما اشتهر من حال
علم الجنس من ان مسماه الماهية بقيد التعيين ولا شك
انه بهذه الضميمة يعلم الفرق وليس المراد انه علم من كلام المصنف
تمجده حقه متشكلا للتخصيص ثم قال واعلم ان الظن من تقيد
الاصول ان علم الجنس داخل عندهم في اسم الجنس والعلم غير
بما معناه مشخص ولو لا دلالة ما سياتى كنهه على انه لا يرضى
بداخل علم الجنس تحت اسم الجنس لمقلنا مقسمة موافقا
لما في كتب الاصول فيندفع بعض الاعتراضات فتنبه
اه والاعتراضات منها ان تعريف العلم لا يتناول اقسام
الاجناس مع ان الحاجة جعلوا لفظ العلم لغيره شاملا لها
وهو ما وضع لشيء اخر ما تقدم ومنها انه ان اريد بالذات

الاجمالي فلزوم فهم النسبة اجمالا من فهم الجزء كاف في عدم
وجود دلالة التضمن بدون المطابقة وتؤخذ من قوله
ثم لو اورد الاشكال بفهم الزمان الخ ان المعترض اورد
الاشكال بالحدث وهو كذلك حيث قال والحدث مستفاد
بدون ذكر الذات واشار بقوله ثم اقول اي في جواب
الاعتراض يفهم الزمان الى ان الفعل وحده يدل على
مجموع معناه لانه يلزم من العلم باللفظ العلم بمجموع معناه
وان لم يلزم من فهمه فهمه ولا شك في ان الدلالة انما
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وفيه
ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بدون الدلالة عليه بل هم
عرفوا الدلالة بفهم المعنى من اللفظ فلو فهم الجزء بدون
فهم المجموع لزم الدلالة على الجزء بدون الدلالة على المجموع
اما لتوهم اما الخ اي واقعة في جواب اما المقترحة
او المقدرة وتحتل ايضا انها واقعة في جواب شرط مقدرة
اي اذا اردت بها فالوضع وانها للتعليل مصدر بمعنى اسم
الفاعل اي فمعي بخصوصه ان ذات زيد مثلا لو حفظت
وتصورت ملتبسة بالامر الخاص بها من طول او قصر
الخ جواب عما يقال لفظ العلم لا حاصل السؤال ان
لفظ العلم في كلام المص يتناول العلم الجنسي والشخصي
مع ان الجنسي ليس مراد افي كلام المص اطلاقا في محل
التقسيم وهو معيب فكان عليه ان يقيد بان يقول
والاول العلم الشخصي وحاصل الجواب انه غير متناول
له هنا لخروجه عن مورد التقسيم وفيه انه حم يكون
واسطة الا ان يقال انه من قسم اسم الجنس لانه حرفه
سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات

اما لتوهم اما لكونه مقام
تفصيل اول تقديرها اي ولما
الثاني فالوضع والرابط متحد
اي الوضع له اول بدوله من
المضاف اليه والى ذلك برمز
كلام العلم بخصوصه
حال من الضمير في لوحظ اي
حال كون الشخص الواحد
مخصوصه او مع خصوصه
فالباقي للملابسة او بمعنى
الدلالة والا لا يقتضي ان الشخص
الشخص يحتاج لآلة كشمسه
مع انه ليس كذلك والحضور
مصدر بمعنى اسم الفاعل كما
يدل عليه ما بعده بها
يعني اي بخصوصات او
الخصوصات التي يقينه وبها
ذلك ان معنى زيد لوحظ
وتصور ملتبسا بتمشيطه
المميزة له عن غيره من طول
او قصر وسواد او صده
ثم وضع اللفظ بازائه
واما العلم الخ جواب عما
يقال لفظ العلم يقتضي اول
العلم الجنسي مع انه ليس
مراد او حاصل الجواب انه
غير متناول له هنا لخروجه
عن مورد التقسيم وهو
اللفظ الموضوع للشخص

معه كشي واحد قابل للحكم به وعليه كما حققه سيد
 المحققين في تصانيفه في غير مرة ودخول الذات في
 المشتق على ما هو المشهور فيما بين الجمهور وحقيقه
 سيد المحققين في بعض تصانيفه وان انكره في
 بعضها وخروجها عن الفعل ولذا لا تستفاد من الفعل
 ولا تستفاد النسبة منه مادام تريد كرمعه الذات وذكر
 ان عدم دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر الذات
 وجود دلالة التضمن بدون المطابقة الا ان يقال
 بان النسبة تفهم اجمالا للعلم بالوضع وان لم تفهم
 بخصوصها ومعنى استلزام التضمن المطابقة استلزام
 فهم الجزء لفهم الكل على وجه يقتضي وضع الواضع والعلم
 به فهم هذا انا اقول فهم الحديث لكونه المدلول بالطا
 للمادة لا يستلزم وجود التضمن بدون المطابقة كما
 ان فهم معنى زيد للعلم بوضعه حين سماع زيد قائم
 من غير فهم مجموع معناه لا يوجب ذلك نعم لو اورد
 الاشكال يفهم الزمان الذي هو جزء معنى الهيئة مدلول
 فهم تمام معناه الذي هو المركب من النسبة والزمان
 كما ان مجتمعا اقول الدلالة كونه الشيء بحيث يلزم من العلم
 به العلم بشئ آخر والدلالة بهذا المعنى على الزمان يستلزم
 الدلالة على المجموع وان لم يستلزم فهمه فهمه اهو اشار
 بقوله الا ان يقال الخ الى الجواب عن لزوم وجود دلالة
 التضمن بدون المطابقة وحاصله ان فهم الجزء من حيث
 انه جزء مستلزم لفهم الكل على وجه يقتضي وضع الواضع
 والعلم به فهم ذلك الكل ان اجمالا فاجال وان تفصيلا
 تفصيل وها هنا وضع الواضع والعلم به يقتضي فهم

آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به واما باعتبار
 مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا به اصلا فالفعل
 انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتغال معناه على ما هو مستند
 الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس معنى ولا جزء معنى يصلح
 لان يكون مستندا به او مستندا اليه وان شئت انصاح هذه
 المعاني عندك فغير عن معنى من بلفظه ثم انظر هل تقدر
 ان تحكم عليه اوبه ولا اظنك ان تكون في مرتبة من ذلك
 وكذا اصبر قن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل فيه فانك تجد
 انك جعلت الضرب مستندا الى شئ ورنما صرحت به
 او اوامات اليه واما مجموع الضرب والنسبة المعتدلة
 بينه وبين غيره فمما لا يصير محكوما عليه ولا به وكذا عبر
 عن مفهوم الانسان بلفظه فانك تجده صالحا لان يحكم
 عليه وبه صلوحا لاشبهة فيه قطعاً فظهر ان معنى الاسم
 من حيث هو معناه يصلح الانضمام للكلمة والخزنية والحكم
 بهما عليه واما معنى الفعل والحرف من حيث هو معناهما
 فلا يصلح لشئ من ذلك اصلا لكن اذا عبر عن معناهما
 فالاسم كان يقال معنى من او معنى ضرب مع ان يحكم عليهما
 بالكلمة او الخزنية وبهذا الاعتبار لا يكونان معنى الفعل
 والحرف بل معنى الاسم اهل الثاني ما ذكره المصنف من الفرق بين
 المشتق والفعل فرق من وجه واحد وهناك فرق من وجوه
 اخر نرض عليها العلامة العصام حيث قال واعلم ان بين
 المشتق والفعل فرقا من وجوه اخرها ما بالذات في
 المشتق اما في الغاية او دونها وجواز كمال تعين الذات
 في الفعل وتتمام النسبة في الفعل ونقصانها في المشتق
 وامتزاجها مع باقي ما اعتبر في مفهومه بحيث انها صار

فالوضع الفاء في مثل
هذا المقام

المصدر للدلالة على ذات متصفة بجدث فعلى الاول اسماء
الزمان والمكان والآلة مشتقة وعلى الثاني غير مشتقة
فتباح لا يدل على ذات بالفتح كفايح بل على ذات حصل
المحسوس فيها استنبهان الاول ما ذكره المصنف من ان الفعل من
اقسام الكلّي خلاف التحقيق والتحقيق ان الانقسام الى الكلّي
والجزئى من خواص الاسم ولا يجزى ذلك في الفعل والخرف
كما حققه قدس سره في جواب شئى القطب حيث قال انقسام
اللفظ الى الكلّي والجزئى انما هو بحسب انصاف معناه
بالكلية والجزئية ومعنى الاسم من حيث هو ومعناه هو
مستقل صالح لا لانصاف بهما فان معنى زيد من حيث
هو ومعناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالجزئية
ويحكم به عليه وكذا معنى الانسان يصلح لان يحكم عليه
بالكلية واما الخرف فان معناه من حيث هو ومعناه ليس
معنى مستقلا صالحا لان يكون محكوما عليه اصلا وذلك
لان معنى من مثله هو ابتدا مخصوص ملحوظ بين السيد
والبصرة مثلا على وجه يكون هوالة ومرتبة لتعرف
حاله فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يصلح
لان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه
وكذا الفعل التام كضرب مثلا لا يتصل على حدث كالضرب
وصلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة
ملحوظة بينهما على انها آلة للاختصاص على قياس معنى
للعرف وهذا المجموع اعني الحدث مع النسبة الملحوظة
بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا
يصلح لان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه اعني الحدث
وحده ما خوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شئ

او مكلتا واقع
فيه ويمنع
الكلان وهو الزمان
فيما هو
على غير
نفسه
وكل الذي
يقتسم
الزمان
فيما هو
على غير
نفسه
وكل الذي
يقتسم
الزمان
فيما هو
على غير
نفسه

ومن نسبة من طرف الذات
اولا الاول المشتق والثاني
الفعل امر محتمل فلا
يضر لوجه لهذا التفرع
فكان الاولى الاتيان بالاول
ارسال القسم الاخير
اي المركب المعبر عنه
بالنسبة

اولا لوجه لهذا التفرع وجهه ظاهر لانه مفرغ على كونه
الاقسام اربعة او على قوله استقراى اى وحيث كان
استقراى فلا يضر الخ لان الاستقراى لا يستدعي
حصر جميع الاقسام لجواز ان يقف عند بعضها بخلاف حكم
العقل هذا والموجود في الشيخ التي يابدين ولا يضر الخ
لا بالفاو عليها فقوله ولا يضر مستانف استثنافا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان بقاء الفعل والمشتق من
غير تقسيم مضر في انحصار الاقسام في الاربعة لانه يقتضي
عدم وجود تلك الاقسام الاربعة والحال ان هناك اقسام
غيرها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل واسم الآلة والظرف والفعل الماضي والمضارع
والامر ولا ريب في ان هذه الاقسام غير مندرجة في تلك
القسمه مع انها من جملة افراد قسمي المركب المعبر عنه في المتن
بالنسبة فيكون الانحصار حراما فاسدا وحاصل الجواب
ان هذه الاقسام لما كانت مندرجة تحت الفعل والمشتق
صادق عليها فلا يكون ارسالا حراما مضر في المحصر في
الاربعة ولما حصل ان قول الشرح واحتمال جواب عما يقال
ان حصر اقسام اللفظ الذي مدلوله كل في الاقسام الاربعة
وجعله استقراى مشكلا لان اللفظ الذي مدلوله كل
قد يكون اسم فاعل الخ لما تقدم وحاصله ان هذه الاقسام
كلها ترجع للفعل والمشتق واحتمال انقسام بعض الاقسام
اعني المشتق والفعل الى اقسام مندرجة تحتها مثل
هذه الاقسام التي ذكرها المعترض لا يمنع الا انحصار
في الاقسام الاربعة الاولى قلنا ان اقسامنا
اولية وثانوية فحصر اللفظ الذي مدلوله كل في الاقسام

كان منضبطاً على القيد والمقيد معا وعلى القيد وحده صادق
 بالامر من معا وحاصل الجواب ان السؤال انما يرد لو كان
 قيد وحده متعلقا بالمضاف اليه اعني الحدث وليس كذلك
 بل هو متعلق بلفظ غير المضاف اي حال كون ذلك الغير
 منفردا ليس معه شيء آخر واذا كان حالا من غير المضاف
 لا من المضاف اليه لا يكون او غير حدث وحده صادق
 الا على فرد واحد وهو الذات فلا يكون قوله او نسبة
 بينهما مكررا وحده فلا يرد السؤال والمراد بالتعلق في كلام
 انتم التعلق المعنوي بل يتوجهان عليه ايضا قد عرفت
 وجه توجهه على المصم واما توجهه على انتم فلان قوله فما
 مر او غير حدث وحده يتناول القسم الثالث وهو المشتق
 والفعل واذا كان متناولا له لم يكن لقوله فيما مر او مركب
 منهما فائدة لان قوله اللفظ الذي مدلوله اما حدث
 وحده او غير حدث وحده شامل للمركب منهما فبقوله او
 مركب منهما حم ضائع وحاصل الجواب ان السؤال انما
 يرد لو كان وحده قيد للنفي ووجه فخر حدث وحده لا يعبرق الا
 وانما هو قيد للنفي ووجه فخر حدث وحده لا يعبرق الا
 على فرد واحد وهو الذات فلا يكون قوله او مركب منهما
 ضائعا فلا يرد السؤال بان يقال اللفظ المناسب
 لترتيب المتن ان يقال في التقسيمات المذكورة اللفظ
 الذي مدلوله كل اما ذات وحده او الا اول اسم الجنس والثاني
 اما حدث وحده او الا اول المصدر والثاني اما مركب
 نسبته من طرف الذات او الا اول المشتق والثاني الفعل
 فحالة التقسيمات ثلاثة الاول اما ذات او الا الثاني اما حدث
 وحده او الا الثالث اما ان تعتبر النسبة من طرف الذات

بل يتوجه

عليه ايضا لان قوله اما
 ذات في قوة قوله اما غير
 حدث وحده راجعا
 الى تقسيمات ثلاثة بان
 يقال اللفظ اما حدث
 وحده او الا اول المصدر
 والثاني اما ذات وحده
 او الا اول اسم الجنس
 والثاني اما مركب منهما

فعلت من هذا ان ما وقع
للمحقق الرازي في شرح
الرسالة من ان معنى
الراي منسوب الى ذات
فيه مسامحة وقوله
النسبة كان الاولى
الاتيان باي لانه
تفسير للضمير المستتر
وليس من وضع الظاهر
موضعا مضمر فان
قبل لا ينبغي ان السؤال
وللجواب انما يتوجهان
على قول الم فكانه قوله
الخلا على قول المص كذا
قل وهو غير ظاهر
بل يتوجهان عليه ايضا

عبر بالمضارع بدلا لماضي اشارة الى استمرار ذلك من
المستعمل في المستقبل تبعا للواضع واذا علمت ان الاعتبار
المذكور من الواضع فلا يرد عليك ما يقال لاى شئ اعتبر
النسبة من طرف الاقرب او من طرف الحديث فيهما لان الواضع
ان يفعل ما يشاء وادته مرجحة لفعله اهر فعله
من هذا الخ في شرح العلامة العصام ما نصه وما وقع
في عبارة المحقق الرازي قدس سره في شرح الرسالة
ان معنى الراي رعى منسوب الى ذات ما يتبين في ما ذكره
اي المص لانه يستدعي ان يكون النسبة في اسم الفاعل
من طرف الحديث لكن ينبغي ان يجعل مسامحة الاى الراي
ذات ينسب اليه الراي فنقول معنى الكلام المذكور
على سبيل المسامحة معنى الراي مشتمل على رعى منسوب
الى ذات ما اهر مع زيادة كان الاولى الاشارة باي
اي ليكون تفسير الفاعل المستتر فان مقتضى صنيع
الم ان المص حذف فاعل الفعل وهو لا يحذف الا في
مواضع ليس هذا منها بل يتوجهان عليه ايضا كما
توجه السؤالا المذكور على المص ان قوله او نسبة
بينهما المعبر بها عن المركب لا حاجة اليه لان المركب
داخل في القسم الاول وهو الذات وذلك لان قوله والا
اي اللفظ الذي مدلوله كلى اما غير حدث وحده او حدث
وحده وقولنا غير حدث وحده صادق بالذات فقط
كما في اسم الجنس وبالمركب كالمشتق والفعل وذلك لان
وحده قيد للحدث ولفظ غير قيد للنفي ومن المعلوم
ان النفي اذا دخل على قيد ومقيد فاما ان يتوجه الى
المقيد فقط او اليهما معا او الى القيد فقط والنفي

في المستق من طرف الثالث وفي الفعل من طرف الحديث وهل عكس الامر واعتبرت النسبة

هذا المراد من
اول النص
انما هو
من قوله
فعلت من هذا
انما هو
من قوله
فعلت من هذا

ما يكون معنى الأصل معتبرا في اخذه لترجح التسمية لا لاختصاص
 المعنى المشتق فان الله اخذ من اله بالكسر بمعنى مخير لا بمفرد
 الذات الذي يخبر فيه بل بمعنى الذات المقدسة
 المخصوصة وجوابه ان المراد بالنسبة المعتبرة من
 طرف الذات اعم من ان تكون نسبة الحدث الى الذات ليكن
 معنى المشتق منه ثابتا للمشتق وليكون مرجحا للتسمية
 سماه به وهذا حاصل بيان ما اشار له بقوله وها هنا
 امور احدها انه لا يصح بيان الاسم المشتق بما ذكره في خروج
 القتل عنه ولا المقابلة بين المشتق والمصدر الا على ما ذهب
 يستفاد من ظاهر كلام المصنف في شرح المختصر انه وافق
 المصنف في تزييفه وثانيها انه ينتقض البيان بالحوالة المشتقة
 من لاجل ولا قوة الا بالله للتلفظ بها واثباتها لها الا ان
 يقال المقصود بيان المشتق بالاستشفاق الاصغر قال
 العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره العزيز في
 شرح الشرح ان الاشتقاق اذا اطلق محلي على الاصغر هذا
 كلامه واشتقاق الحوالة اشتقاق اكبر اذ ليس فيه
 الموافقة في المعنى ولا الاستمال على جميع الحروف في الاصول
 وثالثها انه بعد ينتقض اشتقاق لفظه وامثاله ما يكون
 معنى الأصل معتبرا في اخذه لترجح التسمية لا لاعتبار
 المعنى المشتق فان الله اخذ من اله بالكسر بمعنى مخير لا بمفرد
 احب بانهم لما عرفوا في حاشية العلامة الاشتقاق
 ما يقتضيه لا ورود السؤال حتى يجاب عنه حيث قال
 فان قلت ان اعتبار النسبة من طرف الذات او من
 طرف الحدث انما هو من الواضع فالمناسب التعبير باللفظ
 الماضي بدل قوله اما ان تعتبر ويمكن ان يجاب بانها انما

اجب بانهم لما عرفوا المشتق
 بان لفظ دل على ذات باعتبار
 معنى هو المقصود من
 ذكره وذكر الذات او لا
 في التعريف فاسب ان يعتبر
 او لا في نسبة الحدث اليها
 دلالة ذلك على اعتبار الواضع
 لها كذلك ولما عرفوا الفعل
 بانها ما دل على حدث في زمن
 وضعها وذكر والحدث او لا
 فاسب ان يعتبر او لا وينسب
 للذات لما تقدم

ولم يعكس او يعتبر من طرف
الذات فيهما والحوادث فيهما

والنسبة المعتبرة من طرف الذات لا يصدق على المقتل
لان مذكوله الحدث فقط مع انه من افراد المشتق فاشتق
تعريف المشتق جمعا وانه لا تصم المقابلة بين المشتق
والمصدر لانه اذا لم يكن داخلا في تعريف المشتق يكون
داخلا في تعريف المصدر فلا تصم المقابلة بينهما لما
يلزم على ذلك من كون ضم الشئ في مثاله ثانيا ان يملك
المصدر منتقض بالحولقة المشتقة من لاحول ولا قوة
الا بالله للتلفظ بها لانه لا يصدق عليه انه اعترفه
جميع الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في
المعنى وايضا لا يصدق عليه تعريف الاشتقاق
الصغير لانه لا يعتبر فيه جميع الحروف وقد اعتبر ذلك
في الاشتقاق الصغير واجاب عن هذا بان مقصود
المصدر بالاشتقاق الاشتقاق الاصغر والحولقة وكذا
البسطة والمجدة من الاشتقاق الاكبر ووجه ذلك بان
الاشتقاق متى اطلق يحمل على الاصغر والمصدر اطلقه
حيث قال ان اعتبر من طرف الذات فهو المشتق و
يلخصه ان المذكورات ليست مشتقة بالاشتقاق
الاصغر فلا تدخل في تعريف المشتق حتى ينتقض
بها البيان بل تدخل في تعريف الاشتقاق الاكبر
وفيه ان الاشتقاق الاكبر وان لم يعتبر فيه اخذ
لجميع ولا الموافقة في المعنى لكن الاعتبار فيه الموافقة
في التخرج في بعض الحروف والحولقة ليست بذلك المنة
فلا تكون داخلة في الاكبر ثالثا ان بيان المص المذکور
وهو قوله اما ان تعتبر من طرف الذات منتقض بعد
حمل على الاشتقاق الاصغر باشتقاق لفظا ومثاله

الاسود والابيض مشتقين اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب
 من الذات والحادث الذي تعتبر نسبتة من طرف الذات وليس
 معنى الابيض والاسود مركبا من الذات والحادث اذ السواد
 والسايف ليسا بحدثن ولا قائل بعدم كونهما مشتقين قلنا
 يجعل الحادث على الذات فيشملهما ويدل لذلك ما ذكره الرضى
 في معنى الحادث حيث قال هو معنى قائم بغيره سواء صدر عنه
 كالضرب او لم يصدر عنه كالطول والقصر ثم ان قوله وهو
 المشتق ينبغي ان يجعل بتقدير وهو الاسم المشتق والافالمشتق
 لا يكون مقابلا للفعل بل يشمل لان الاشتقاق ان تاخذ
 لفظا من لفظ بان تعتبر في المأخوذ جميع الحروف الاصول
 المأخوذ منه مع الترتيب وتجعله موافقا للمأخوذ منه في
 المعنى ويسمى هذا اشتقاقا اصغرا وقد يكتفى بمنااسبة
 الحروف في المخرج من غير اشتراط حروف المشتق منه
 بنماها في المشتق ويسمى اشتقاقا اكبرا وقد تعتبر الحروف
 من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا ولا يشترط في
 هذين القسمين الموافقة في المعنى بل يكتفى بالمنااسبة
 فيه وقولنا ان تاخذ لفظا لتعريف الاشتقاق باعتبار
 الفعل وقد يعقوب باعتبار العلم بان يوجد اللفظ موافقا للاصل
 في حروف الاصول ومعناه والحاصل ان الاشتقاق الاصغر
 يعتبر فيه موافقة المشتق للاصل في معناه بان يكون فيه معنى
 الاصل واما مع الزيادة وفي الاصغر والاكثر مناسبة بان
 يكون المعنيان متناسبين واعلم ان العلامة المصنعة
 اورد على المصنف هنا امورا احدها
 ان تعريف المشتق المستقادم
 كلامه وهو اللفظ الذي مدلوله كل مركب من الذات

واما ان تعتبر المأخوذ
 يلاحظ الحادث او لا ثم ينسب
 للذات وهو الفعل فان قلت
 كل من المشتق والفعل يدل
 على حادث وذات فلما عرفت
 النسبة من طرف الذات في
 الاول دون الثاني

في تعريف المشتق

واعمال السبب
من قول
الشيخ
في
الكتاب

اي في الجملة فلو قال لانها
السبب في افادة ذلك المركب
لكان اولى وانسب هكذا
قال بعضهم وهو غفلة عما
تقدم من ان المراد بالذات
في اصطلاحهم ما لا يكون حدا
ولا مركبا منه ومن غيره لا
حضور ما قام به الحدث
وحينئذ فيشمل الزمان في
ذكره اثم لا غبار عليه وقد
تقدم لنا نظير ذلك
اما ان تقتدر النسبة من طرف
الذات اى اما ان تلاحظ
الذات اولا ثم ينسب لها
الحدث وهو المشتق

لان اسم الاشارة من قبل الاسم الظاهر اى في الجملة
اي والا لاشكل بدخول الذات في مفهوم الفعل لا غبار
عليه فيه ان قول المص بعد من طرف الحدث فقط لا يفيد
ان المراد بالذات في جانب الفعل ذات الفاعل لان النسبة
بين الحدث وذات الفاعل لان النسبة بين الحدث والزمان
فكلام المص الا في يدل على ان المراد بالذات في جانب الفعل الذات
الحقيقية لا ما يعم الزمان وان كان المراد بها في جانب المشتق
ما يعم الزمان والمكان وغيرها نعم ان قلنا ان الحدث ينسب
للفاعل من حيث قيامه به كان كلام اثم لا غبار عليه ولان
ان بعضهم اورد على قول اثم لانها السبب في وضع اللفظ
انهما يظهر بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو
قال لانها السبب في افادة ذلك المركب لكان اولى فاجاب المحم
بان المراد بالذات ما يشمل الزمن لما مر من ان المراد بالذات
في اصطلاحهم ما لا يكون حدا ولا مركبا منه ومن غيره
لا خصوص ما قام به الحدث فالاعتراض غفلة عما مر ولا
يقال للحدث لا ينسب الى الزمان لانا نقول كما ينسب للفاعل
من حيث قيامه به ينسب الى الزمان من حيث حضوره
فيه وحده فمما ذكره لا غبار عليه نعم يتجه عليه ان السبب
يجب ان يكون متقدما على السبب مع ان النسبة قد
متأخر عن الوضع اذ لا وجود لها الا بعد التركيب وما
فلا يظهر كونها سببا الا ان يقال الذي يجب تقدما
السبب الباحث وهو ليس مرادنا هنا وانما المراد يكون
سببا في الوضع انها مصححة له او ان في الكلام حذف
مضاف اى ملاحظتها هو السبب في وضع اللفظ
ثم ينسب لها الحدث وهو المشتق ان قلت يلزم ان لا يكون

أشار إلى الجواب بقوله ولما كان الخ فحاصله انه جواب عما يقال ان قول المص أو نسبة عطف على قوله او حدث فيحل المعنى اللفظ الكلي مدلوله اما ذات او حدث او نسبة فيقتضي ان اللفظ قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لان اللفظ الذي مدلوله كلي ان كان مشتقا فمدلوله الذات والحدث والنسبة وان كان فعلا فمدلوله الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله اما محم الذات او محم الحدث فاشارة بقوله ولما كان الخ الى ان المص أطلق النسبة واراد بها المركب من الذات والحدث ووجه ذلك الاطلاق ان التركيب بين الذات والحدث من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان لا يفيد كما اذا قلت زيد قائم ولم تلاحظ ثبوت القيام لزيد فاسب التغير به عن المركب منهما بقى ان في قولك انما اختص ذلك المركب بما اعتبر فيه اى مركب اعتبر فيه لزوم اختصاص الشيء بنفسه لان كلا من المختص والمختص به مركب وهو باطل الا ان يقال ان المختص يلاحظ عاما والمختص به خاصا فيكون من اختصاص العام بالخاص لا من اختصاص الشيء بنفسه وبقي ايضا انه كان الاولى للمص حذف قوله بينهما من قوله او نسبة بينهما لانه ليس المراد النسبة الحقيقية بل الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث والنسبة بدليل قوله وذلك الخ لا يقال المراد باسم الاشارة للنسبة الحقيقية وليس المراد به المركب فصح قوله بينهما لانا نقول ان المقصود ذكر النسبة اولا بمعنى المركب واستعمل اسم الاشارة فيها بمعنى النسبة الحقيقية فيكون في كلامه شبه استخدام

في وضع اللفظ الخ كضاد وضرب فانهما موضوعان بازاء للحدث والذات مقبول بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم في الاول دون الثاني لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات فلعل المراد بقوله في وضع اللفظ

في وضع اللفظ الخ كضاد وضرب فانهما موضوعان بازاء للحدث والذات مقبول بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم في الاول دون الثاني لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات فلعل المراد بقوله في وضع اللفظ

اي المركبات كزبد الفضة
فان الاشارة اليه الاشارة
الى الضرب تبعاً كما في
المجربات اي عن المادة
كالعقول العشرة التي
اثبتها الحكماء والملائكة
على قول فان الاشارة اليها
بالعقل اشارة الى اوصافها
شعباً وقد علمت ما فيه
والكاف في الموضعين
استقصائية كالايجوز

اي المركبات كزبد الفضة
فان الاشارة اليه الاشارة
الى الضرب تبعاً كما في
المجربات اي عن المادة
كالعقول العشرة التي
اثبتها الحكماء والملائكة
على قول فان الاشارة اليها
بالعقل اشارة الى اوصافها
شعباً وقد علمت ما فيه
والكاف في الموضعين
استقصائية كالايجوز

بالمجربات وان نوقش فيه بان كون النفت والمنعوت كذلك
في نوع يجب اثباته بالدليل اي المركبات كزبد الفضة قيل المراد
بها ماله مادة من العناصر الاربعة الماء والتراب والار
والهوا فان الحيوان مادة النطفة والجان مادة النار
الى الضرب تبعاً فيه ان الظاهر ان زماناً غير قار الدائم
فلا يكون موجوداً فضلاً عن ان يكون مشار اليه
كالعقول العشرة قد عرفتها وقوله والملائكة على قول
اي فانها قائمة بنفسها غير مختبزة متعلقة بالابدان
للتدبير والتحرك غير داخلية فيها ولا خارجة عنها
وهذا القول للفلاسفة المشين فيها ثالثاً غير حقيقي
ولا عرض اي غير مختبز ولا قائم بالمختبز وسبوة بالمجربات
وبالحواهر الروحانية وهو باطل كما قال اهل السنة
فان الاشارة اليها بالعقل لا تحفظها بالعقل فهي لا يشار
اليها بالاشارة الحسية لانها لا تكون الا للمشاهدة بحاسة
البصر بالفعل بخلاف الماديات فانه يشار اليها بالاشارة
الحسية مع صفاتها فاذا اشير لزيد اشارة حسية كانت
تلك الاشارة ليست لجرمة فقط بل له مع البياض او
السواد او الضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قيامه به
انه متخذه في الاشارة الحسية وان الاشارة لاحدها
اشارة للآخر وقد علمت ما فيه فمن النظر قد علمت ايضا
الجواب عنه والكاف في الموضعين اي في قوله كما في الماديات
وقوله كما في المجربات وكان عليه ايضا ان يبينه على ما اشار
له الشافعي بقوله ولما كان اعتبار التركيب الخ وحاصله انه لما
كان ظاهراً قول المصنفين ان المدلول المطابق للفعل
والمشتق هو النسبة فقط مع انها مدلول تضمنها

اشار

والنفس باعتبار وجوده بالغير ونشأ عن العقل الثاني الذي
هو عقل التاسع عقل الفلك الثامن الذي هو فلك الثوابت
السموية في لسان الشرع يزعمهم بالكرسي وهيولاه وصورة
ونفسه بتلك الاعتبارات وعن العقل الثالث الذي هو
عقل الثامن من عقل الفلك السابع الذي فلك زحل وهيولاه
وصورته ونفسه بتلك الاعتبارات وهكذا عقل السادس
الذي هو فلك المشتري وعقل الخامس الذي هو فلك
المريخ وعقل الرابع الذي هو فلك الشمس وعقل الثالث الذي
هو فلك الزهرة وعقل الثاني الذي هو فلك عطارد وعقل
الاول الذي هو فلك القمر كل منها صادر عن العقل قبله
لكن العقل العاشر الذي هو عقل الفلك الاول هو العقل
السموي المدبر لعالم الكون والفساد وبالعقل الفعال
لناثير في العالم السفلي وبالعقل الفياض لا فاضته على
كل قابل من العناصر والمركبات منها ما يستحقه وافاضته
واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن هذا العقل
العاشر العناصر الاربعة والمركبات منها على وجه مختلف
بحسب ما لها من الاستعدادات النسبية عن تحدد
الافضاء الفلكية لعل وجه النظر الى حاصل توجيه
النظر الى الاشارة العقلية الى ذات المجردات غيرها الى
صفاتها لان العقل بمنزلة كل منهما على حدة ويشير اليه ولا
بالاتحاد فلا تكون الاشارة الى احدهما عن الاشارة الى
الآخر وبجواب عن النظر بان يعم في اتحاد الاشارة اي
اتحاد الاشارة بتحقيقا او تقديرا على معنى ان يكون كل
من الفلك والمنعوت بحال لو امكن الاشارة اليه حسا
كأشارة الاشارة اليهما واحدة فيشمل العلوم والمعارف القائمة

لعل وجه النظر الى الاشارة
العقلية الى ذات المجردات
غيرها الى صفاتها لان
العقل بمنزلة كل منهما
عن الآخر فلا اتحاد في
الاشارة العقلية فامل
والمراد بالاتحاد في الاشارة
ان تكون الاشارة الى
احدهما عين الاشارة
الى الآخر وفي معنى بانه
الملائكة او المصاحبة
كما هو ظاهر تأمل
كما في الماديات

كما في الماديات
او العقلية

تفسير للتحيز فليس المراد
به حصول الشيء في
الشيء بمعنى حذفه
من الخارج لخروج صفات
الله تعالى وصفات
المجردات حيث تدور في
سبعة صفات المجردات
في الإشارة العقلية نظر
تأمل أنه ذلك المحسوس
وقوله لخروج صفات
الحل لأن الذات العقلية
منزهة عن ذلك المجردات
لا حصولها في التحيز
بهذا المعنى حتى يسميها
صفاتها فيه وقوله
وفي تبعية الح

وهو الأخذ وتوحيده أنه لو اردت الاشتقاق الاصطلاحي
خروج المباحض ولغاله عن أن يكون عرضاً أنه هو مفسر
بالقيام بالغير المفسر بهذا التفسير وهي ليست مصادراً
حق تستحق منها الصفات تفسير للتحيز هو تفسير
اللتبعية وتفسير التحيز الإشارة الحسية إلا أن يكون
مراده أن قوله أي الاتحاد في الإشارة برمته تفسير للتبعية
في التحيز برمته والحاصل أن القيام بالغير معناه اختصاص
الصفات بالنبوت والالتبعية في التحيز بمعنى الاتحاد
في الإشارة لا بمعنى التبعية في الحصول في الحيز أي المكان
لخروج صفات الله وصفات المجردات فلا يكون
التعريف جامعاً وإن اجب عنه فإن تفسير التحيز حصول
الشيء في الحيز تبعاً لحصول غيره فيه للتكامل المتكبر
للمجردات فلا يترد النقص المذكور والحاصل أن العالم
عند الفلاسفة أقسام ثلاثة أجرام وأعراض ومجردات
أي جواهر مجردة عن المادة ولواحقها كالتحيز فقد
شارك المولى في الجرد المذكور وإن تخالف في القدم
والحدوث وجعلوا منها العقول العشرة حيث قالوا
إن الله تعالى لكونه واحد لا تكثر فيه بوجه ثم ينشأ
عنه الأفعال واحد هو العقل الأول ونشأ عن هذا
العقل هيولى الفلك الأعظم الذي هو السامع الأظرف
أي الخالي عن الكواكب السمي في لسان الشرع برعهم
بالعلم والصورته ونفسه وعقله باعتبارات أربعة
وجوده ووجوده بالغير وإمكانه لذاته وعلمه بذلك
الغير فنشأ عنه هيولى باعتبار إمكانه لذاته والصورته
باعتبار علمه بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده

وعن البياض بسفيد الاول العنق والثاني الخ اي واذا كان كذلك فكل منهما ذات قائمة بنفسها فهما خارجان عن الجنس وانما حذف الشصلة يخرج لاجل ان تصدق به وعنه بالنسبة للجسد والنوال يقدر عنه لانها خارجان عن الجنس وبالنسبة للسواد والبياض يقدر به لانها خارجان بالفصل اعني يعبر عنه الخ ان قلت ان الجنس مقدم في الذكر على الفصل فكان المناسب تقديم ما خرج عنه على ما خرج بالفصل قلت اجاب عنه العلامة الدسوقي بان اتركب طريق اللف والنشر والمشوش لان فيه فضلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين والفصل الواحد اولى من الفصلين المتعلق على وجه مخصوص اي وليس المراد به حلول الشيء في الشيء كالظروف بالنسبة للظروف وبالثابت المغت انما كان المراد به هنا المغت لامعناه الاصل وهو ذات ثبت لها المغت بمعنى الصفة بناء على المشهور من انا معنى المشتق الذات المتصرفة بالصفة لنفسها المعنى عليه لما يلزم من اختصاص الشيء بنفسه وتفسيره بالمغت مبني على راي آخر وهو ان معنى المشتق الصفة من حيث قيامها بالغير فقادرمثلا بمعناه القدرة باعتبار قيامها بالغير وعلى هذا الرأى فتفسير الناعت بالمغت بمعنى الصفة ليس تاويلا عطفه على ما قبله الخ اي عطفه على اختصاص اي ومعنى القيام بالغير التبعيه في التميز وقوله يستبين ان القيام بوجان فيه انهما تعريقات الاول للفلا سفة والثاني للتكثير ويرد على الاول انه مستلزم للادور لتوقف معرفة الحدث على معرفة الحدث ومعرفة المشتق لان يحصل الاشتقاق على المعنى اللغوي

قوله ومعنى الجسد والنوال
الاول العنق والثاني الخ
الذي يلف عليه الخناك
الثوب ويقال له النوال
ايضا او جمعه النوال
مختار وقيل المراد بهما
دايم الجود وكثير النوال
وهو صحيح ايضا ومعنى
اي معنى القيام بالغير
اختصاص الناعت
المراد بالاختصاص المتعلق
على وجه مخصوص انما
الغت فالمغت يتعلق
بالمغت على وجه خاص
كضرب زيد الواقع منه
او عليه فانه وصف
متعلق به تامل او
التبعيه الخ عطفه على
ما قبله الخ القيام نوعا
كما يتبين ذلك
اي الاتحاد الخ

ومعنى الجسد
والنوال
المراد بهما
دايم الجود
وكثير النوال
وهو صحيح
ايضا
ومعنى القيام
بالغير
اختصاص
المراد بالاختصاص
المتعلق
على وجه
مخصوص
انما
الغت
فالمغت
يتعلق
بالمغت
على وجه
خاص
كضرب
زيد
الواقع
منه
او عليه
فانه
وصف
متعلق
به
تأمل
او
التبعيه
الخ
عطفه
على
ما
قبله
الخ
قيام
نوعا
كما
يتبين
ذلك
اي
الاتحاد
الخ

بعبارة الخ قد لا بد
منه بدليل الاعتراف به
عما آخره قال وفون كردن
او فون وفون كشتن ففوله
كالضرب والقيل مثالات
للعبارة وانظر هل زدن
بالفارسية اسم للضرب
فقط وشتن اسم للقتل
فقط وبقيّة المصادر لها
عبارات اخرى حينئذ تكون
الكاف الداخلة عليهما
استقصائية او هي النوعية
من المصدر وحينئذ تكون
للمثيل الظاهر الاول
لعدم التعبير اي عنه في
الفارسية بما ذكر وان كان
قائما بالغير

التقسيم فلا بد ان يكون الشيء قسيما لنفسه ولا
الحقيقة ولا داخل المصدر والمستق في هذا التقسيم
فلا يصح تقسيم اللفظ اليه واليهما غاية التوجه
ان يقال يراد بالذات المستقل بالمفهومية ويعتبر في ذات
لقرينة المقابل اي ذات غير حدث ولا نسبة بينهما
ولا يخفى انه وان كان تكلفا جدا لكنه اولى من ان يراد
بالذات ما ليس بحدث ولا نسبة بينهما كما افيد لانه مع
كونه تكلفا كذلك يرد عليه ما افيد انه يتوقف تعقل
معنى الذات على نسبة بينهما مع توقف تعقل معناها
على معنى الذات اهر مع بعض زيادة وكان الاولى له ان
يجمع بين ارادة الحقيقة والمستقل في المحذور المتوجه
عليه لان المحذور المتوجه على ارادة المستقل متوجه
على ارادة الحقيقة ايضا وهو بطلان التعريف
المستفاد من التقسيم وهو اسم الجنس اللفظ الذي
مدلوله مستقل بالمفهومية لانه غير ما تع للاختار
لدخول المصدر والمستقات وبطلان التقسيم ايضا
لما يلزم عليه من جعل قسم الشيء قسيما له لانها
مستقلة بالمفهومية وانظر هل زدن بالفارسية
الخ الذي يستفاد من الشرح ان الدال والنون والتا
والنون علامتان للمصدر في تلك اللغة فيعبر عن
الضرب فهما زدن وعن القتل شتن وعن الذهاب
رفتن وعن الاكل يخوزدن وعن الشرب يخوشدن
فالكا في قوله كالضرب وكالقتل للمثيل
ذكر اي بما آخره دال وفون فلا ينافي انه عبر عنهما
في تلك اللغة بتعبير آخر فقد عبر فيها عن السواد بياها

ما يكون معنى الأصل معتبرا في اخذه لترجح التسمية لا الاصطلاح
 المعنى المشتق فان الله اخذ من اله بالكسر بمعنى تخير لا بمعنى
 الذات الذي تخير فيه بل بمعنى الذات المقدسة
 المخصوصة وجوابه ان المراد بالنسبة المعتبرة من
 طرف الذات اعم من ان تكون نسبة الحدث الى الذات ليكون
 معنى المشتق منه ثابتا للمشتق وليكون مرجحا للتسمية
 سماه به وهذا حاصل بيان ما اشار له بقوله وهما هنا
 امور احدها انه لا يصح بيان الاسم المشتق بما ذكره لخروج
 المقتل عنه ولا المقابلة بين المشتق والمصدر الا على ما ذهب
 يستفاد من ظاهر كلام المص في شرح المختصر انه وافق
 المص في تزييفه واثباته انه ينتقض البيان بالحولقة المشتقة
 من لا حول ولا قوة الا بالله للتلفظ بها وانما لها الا ان
 يقال المقصود بيان المشتق بالاشتقاق الاصغر قال
 العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره الغريزة
 شرح الشرح ان الاشتقاق اذا اطلق يحمل على الاصغر هذا
 كلامه واشتقاق الحولقة اشتقاق اكبر ليس فيه
 الموافقة في المعنى ولا الاشتمال على جميع الحروف الاصول
 وبالثبات بعد ينتقض اشتقاق لفظ وامثاله ما يكون
 معنى الأصل معتبرا في اخذه لترجح التسمية لا الاعتبار
 المعنى المشتق فان الله اخذ من اله بالكسر بمعنى تخير لا
 احب بانهم لما عرفوا في حاشية العلامة الدسوقي
 ما يقتضي انه لا ورود للسؤال حتى يجاب عنه حيث قال
 فان قلت ان اعتبار النسبة من طرف الذات او من
 طرف الحدث انما هو من الواضع فالمناسب التعبير بالفع
 الماضي بدل قوله اما ان تعتبر ويمكن ان يجاب باننا

اجيب بانهم لما عرفوا المشتق
 بانه لفظ دل على ذات باعتبار
 معنى هو المقصود من
 ذكره وذكر الذات او لا
 في التعريف فاسب ان يعتبر
 او لا في نسبة الحدث اليها
 دلالة ذلك على اعتبار الواضع
 لها كذلك ولما عرفوا الفعل
 بانه ما دل على حدث في زمن
 وضعه وذكر والحدث او لا
 فاسب ان يعتبر او لا وينسب
 للذات لما تقدم

ولم يعكس او يقتصر من طرف
الذات فيهما والحدث فيهما

والنسبة المعتبرة من طرف الذات لا يصدق على المقتل
لان مدلوله الحدث فقط مع انه من افراد المشتق فان
تعريف المشتق جمعا وان لا تصم المقابلة بين المشتق
والمصدر لانه اذا لم يكن داخلا في تعريف المشتق يكون
داخلا في تعريف المصدر فلا تصم المقابلة بينهما لما
يلزم على ذلك من كون قسم الشيء قسما له ثانيا ان بيان
المص مشتق من الحولقة المشتقة من لاجل ولا قوة
الا بالله للتلفظ بها لانه لا يصدق عليه انه اعتبر فيه
جميع الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في
المعنى وايضا لا يصدق عليه تعريف الاشتقاق في
الصغير لانه لا يعتبر فيه جميع الحروف وقد اعتبر ذلك
في الاشتقاق الصغير واجاب عن هذا بان مقصود
المص بالاشتقاق الاشتقاق الاصغر والحولقة وكذا
البسمة والجدلة من الاشتقاق الاكبر ووجه ذلك بان
الاشتقاق متى اطلق يحمل على الاصغر والمص اطلقه
حيث قال ان اعتبر من طرف الذات فهو المشتق و
ملخصه ان المذكورات ليست مشتقة بالاشتقاق
الاصغر فلا تدخل في تعريف المشتق حتى يتفق
بها البيان بل تدخل في تعريف الاشتقاق الاكبر
وفيه ان الاشتقاق الاكبر وان لم يعتبر فيه اخذ
بجميع ولا الموافقة في المعنى لكن الاعتبار في الموافقة
في التخرج في بعض الحروف والحولقة ليست بذلك لثابتة
فلا تكون داخلة في الاكبر ثالثا ان بيان المص المذكور
وهو قوله اما ان تعتبر من طرف الذات منتقض بعد
حمل على الاشتقاق الاصغر بالاشتقاق لفظا ومثاله

الاسود والابيض مشتقين اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب
 من الذات والحادث الذي يعتبر نسبته من طرف الذات وليس
 معنى الابيض والاسود مركبا من الذات والحادث اذ السواد
 والابيض ليسا بحدثنى ولا قائل بعدم كونهما مشتقين قلنا
 يجعل الحادث على الذات فيشملهما ويدل لذلك ما ذكره الرضى
 في معنى الحادث حيث قال هو معنى قائم بغيره سواء صدر عنه
 كالضرب او لم يصدر عنه كالطول والقصر ثم ان قوله وهو
 المشتق ينبغي ان يجعل بتقدير وهو الاسم المشتق والافالمشتق
 لا يكون مقابلا للفعل بل يشمله لان الاشتقاق ان تاخذ
 لفظا من لفظ بان تعتبر في المأخوذ جميع الحروف الاصول
 للمأخوذ منه مع الترتيب وتجعله موافقا للمأخوذ منه في
 المعنى ويسمى هذا اشتقاقا اصغرو وقد يكتفى بمنااسبة
 الحروف في المخرج من غير اشتراط حروف المشتق منه
 بنماها في المشتق ويسمى اشتقاقا اصغرا ولا يشترط في
 هذين القسمين الموافقة في المعنى بل يكتفى بالمنااسبة
 فيه وقولنا ان تاخذ لفظا لالتعريف للاشتقاق باعتبار
 العمل وقد يعوق باعتبار العلم بان يوجد للفظ موافقا للاصل
 في حروف الاصول ومعناه والمأصل ان الاشتقاق الاصغر
 يعتبر فيه موافقة المشتق للاصل في معناه بان يكون فيه معنى
 الاصل وحده او مع الزيادة وفي الاصغر والاكثر مناسبة بان
 يكون المعنيان متناسبين واعلم ان العلامة العصار
 اورد على المصنف هنا امورا احدها
 ان تعريف المشتق المستفاد من
 كلامه وهو اللفظ الذي مدلوله كل مركب من الذات

واما ان تعتبر الحراى
 يلاحظ الحادث او لا ثم ينسب
 للذات وهو الفعل قال قلت
 كل من المشتق والفعل يدل
 على حادث وذات فلم اعتبر
 النسبة من طرف الذات في
 الاول دون الثاني

فانما
 ركن
 الحادث
 وهو الفعل

الاجزاء
التي
في
الجزء
الاول
من
الجزء
الثاني
من
الجزء
الثالث

اي في الجملة فلو قال لانها
السبب في افادة ذلك المركب
لكان اولى وانسب هكذا
قال بعضهم وهو غفلة عما
تقدم من ان المراد بالذات
في اصطلاحهم ما لا يكون حدا
ولا مركبا منه ومن غيره لا
حضور ما قام به الحدث
وحينئذ فيشمل الزمان في
ذكره ان لا غبار عليه وقد
تقدم لنا نظير ذلك
اما ان تقدر النسبة من طرف
الذات اي اما ان تلاحظ
الذات اولاً ثم ينسب لها
الحدث وهو المشتق

لان اسم الاشارة من قبيل الاسم الظاهر اي في الجملة
اي والا لا شكل بدخول الذات في مفهوم الفعل لا غبار
عليه فيه ان قول المص بعد من طرف الحدث فقط لا يفيد
ان المراد بالذات في جانب الفعل ذات الفاعل لان النسبة
بين الحدث وذات الفاعل لان النسبة بين الحدث والزمان
فكلام المص الا ان يدل على ان المراد بالذات في جانب الفعل الذات
لحقيقية لا ما يعم الزمان وان كان المراد بها في جانب المشتق
ما يعم الزمان والمكان وغيرها نعم ان قلنا ان الحدث ينسب
للفاعل من حيث قيامه به كان كلامك لا غبار عليه ولما
ان بعضهم اورد على قولك لانها السبب في وضع اللفظ
انه انما يظهر بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو
قال لانها السبب في افادة ذلك المركب لكان اولى فاجاب المحم
بان المراد بالذات ما يشمل الزمن لما مر من ان المراد بالذات
في اصطلاحهم ما لا يكون حدا ولا مركبا منه ومن غيره
لا خصوص ما قام به الحدث فالاعتراض غفلة عما روي
يقال للحدث لا ينسب الى الزمان لانا نقول كما ينسب للفاعل
من حيث قيامه به ينسب الى الزمان من حيث حضوره
فيه وحينئذ ذكره لا غبار عليه نعم ينتج عليه ان السبب
يجب ان يكون متقدما على المسبب مع ان النسبة عند
متأخر عن الوضع اذ لا وجود لها الا بعد التركيب وحينئذ
فلا يظهر كونها سببا الا ان يقال الذي يجب تغلبه
السبب بالماضي وهو ليس مرادنا هنا وانما المراد كونها
سببا في الوضع انها مصححة له او ان في الكلام حذف
مضاف اي ملاحظتها هو السبب في وضع اللفظ
ثم ينسب لها الحدث وهو المشتق ان قلت يلزم ان لا يكون

أشار الش إلى الجواب بقوله ولما كان الخ فخاصه انه جواب عما يقال ان قول المص أو نسبة عطف على قوله او حدث فيخل المعنى اللفظ الكلي مدلوله اما ذات او حدث او نسبة فيقتضي ان اللفظ قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لان اللفظ الذي مدلوله كلي ان كان مشتقا فمدلوله الذات والحدث والنسبة وان كان فعلا فمدلوله الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله اما مجرد الذات او مجرد الحدث فاشار الش بقوله ولما كان الخ إلى ان المص أطلق النسبة واراد بها المركب من الذات والحدث ووجه ذلك الاطلاق ان التركيب بين الذات والحدث من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان لا يفيد كما اذا قلت زيد قائم ولم تلاحظ ثبوت القيام لزيد فاسب التغير بها عن المركب منهما بقي ان في قولك انك انتخص ذلك المركب بما اعترف به اى بمركب اعترف به لزوم اختصاصه من الشيء بنفسه لان كلام من المختص والمختص به مركب وهو باطل الا ان يقال ان المختص يلاحظ عاما والمختص به خاصا فيكون من اختصاص العام بالخاص لا من اختصاص الشيء بنفسه وبقي ايضا انه كان الاولى للمص حذف قوله بينهما من قوله أو نسبة بينهما لانه ليس المراد النسبة الحقيقية بل الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث والنسبة بدليل قوله وذلك الخ لا يقال المراد باسم الاشارة النسبة الحقيقية وليس المراد به المركب فصح قوله بينهما لانا نقول ان المقصود ذكر النسبة أو لا بمعنى المركب واستعمل اسم الاشارة فيها بمعنى النسبة الحقيقية فيكون في كلامه شبهة استخدام

في وضع اللفظ الخ كضاد وضرب فانهما موضوعان بازاء للحدث والذات مقبلا بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم في الاول دون الثاني لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات فلعل المراد بقوله في وضع اللفظ

في وضع اللفظ الخ كضاد وضرب فانهما موضوعان بازاء للحدث والذات مقبلا بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم في الاول دون الثاني لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات فلعل المراد بقوله في وضع اللفظ

اي المركبات كزبد الصا^د
فان الاشارة اليه الاشارة
الى الضرب تبعاً كما في
الجرمات اي عن المادة
كالعقول العشرة التي
اثبتتها الحكماء والملائكة
على قول فان الاشارة اليها
بالعقل اشارة الى وصالها
تبعاً وقد علمت ما فيه
والكاف في الموضوعين
استقصائية كالايحفي

بالمجردات وان توفق فيه بان كون النعت والمنعوت كذلك
في نوع يجب اثباته بالدليل اى المركبات كقوله قيل المراد
بها ماله مادة من العناصر الاربعة الماء والتراب والنار
والهوا فان الحيوان مادة النطفة والجان مادة النار
الى الضرب تبعاً فيه ان الظاهر ان زمامى غير قار الذات
فلا يكون موجوداً فضلاً عن ان يكون مشار اليه
كالعقول العشرة قد عرفتها وقوله والملائكة على قول
اى فانها قائمة بنفسها غير متخيزة متعلقة بالابدان
للتدبير والتحريك عند اخلاقتها ولا خارجة عنها
وهذا القول للفلاسفة المشتهرين فيها ثالثاً غير جوهري
ولا عرض اى غير متخيز ولا قائم بالمتخيز وسموه بالمجردات
وبالجواهر الروحانية وهو باطل كما قال اهل السنة
فان الاشارة اليها بالعقل تلاحظتها بالعقل فهي لا يشار
اليها بالاشارة الحسية لانها لا تكون الا للمشاهد خاصة
البصر بالفعل بخلاف الماديات فانه يشار اليها بالاشارة
الحسية مع صفاتها فاذا اشتهر لزيد اشارة حسية كانت
تلك الاشارة ليست لجرمة فقط بل له مع البياض او
السواد او الضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قائم به
انه متحد معه في الاشارة الحسية وان الاشارة لاحدهما
اشارة للآخر وقد علمت ما فيه من النظر قد علمت ايضا
الجواب عنه والكاف في الموضوعين اى في قوله كما في المايات
وقوله كما في المجردات وكان عليه ايضا ان يبينه على ما اشار
له الشافعية ولما كان اعتبار التركيب الى وحاصله انما
كان ظاهر قول المصنفين ان المدلول المطابق للفعل
والمشتق هو النسبة فقط مع انها مدلول تضمني لها

[illegible]

الشار

والنفس باعتبار وجوبه بالغير ونشأ عن العقل الثاني الذي
هو عقل التاسع عقل الفلك الثاني من الذي هو فلك الثواب
السمي في لسان الشرع بزعمهم بالكرسي وهيولة وصورة
ونفسه بتلك الاعتبارات وعن العقل الثالث الذي هو
عقل الثاني من عقل الفلك السابع الذي فلك زحل وهيولة
وصورة ونفسه بتلك الاعتبارات وهكذا عقل السادس
الذي هو فلك المشتري وعقل الخامس الذي هو فلك
المريخ وعقل الرابع الذي هو فلك الشمس وعقل الثالث الذي
هو فلك الزهرة وعقل الثاني الذي هو فلك عطارد وعقل
الاول الذي هو فلك القمر كل منها صادر عن العقل قبله
لكن العقل العاشر الذي هو عقل الفلك الاول هو العقل
السمي بالمدير لعالم الكون والفساد وبالعقل الفعالي
للتأثير في العالم السفلي وبالعقل القياض لا فاضته على
كل قابل من العناصر والمركبات منها ما يستحقه وفاضته
واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن هذا العقل
العاشر العناصر الاربعة والمركبات منها على وجه مختلف
بحسب ما لها من الاستعدادات النسبية عن تحديد
الاورضاع الفلكية لعل وجه النظر الى حاصل توجيه
النظر الى الاشارة العقلية الى ذات المجردات غيرها الى
صفاتها لان العقل بمنزلة منهما على حدة ويشير اليه وحده
بلا اتحاد فلا تكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى
الآخر وبجواب عن النظر بان يعم في اتحاد الاشارة اي
اتحاد الاشارة بتحقيقا او تقدير على معنى ان يكون كل
من المفعول والمنعوت بمجال لو امكن الاشارة اليه حسب
لكانت الاشارة اليهما واحدة فيشمل العلوم والمعارف القائمة

لعل وجه النظر الى الاشارة
العقلية الى ذات المجردات
غيرها الى صفاتها لان
العقل بمنزلة منهما
عن الآخر فلا اتحاد في
الاشارة العقلية فامل
والمراد بالاتحاد في الاشارة
ان تكون الاشارة الى
احدهما عين الاشارة
الى الآخر وفي معنى بقاء
الملائكة او المصاحبة
كما هو ظاهر تأمل

كما في الماديات
والعقلية

بقائه

تفسير للتخيز فليس المراد
به الحصول الشيء في
التخيز بمعنى اخذ قدرا
من الصراح لخروج صفات
الله تعالى وصفات
الجنات حيث ذوق في
شعبة صفات الجنات
في الاشارة العقلية نظر
تأمل فاذ ذلك المحسوس
وقوله لخروج صفات
الحل لان الذات العلية
منزهة عن ذلك الحوادث
لا حصولها في التخيز
بهذا المعنى حتى يبينها
صفاتها فيه وقوله
وفي شعبة الخ

وهو الاخذ وتوحيده انه لو اريد الاشتقاق الاصطلاحي
خروج المباحض فلعناله عن ان يكون عرضا اذ هو مفسر
بالقيام بالتخيز المفسر بهذا التفسير وهي ليست متبادر
حقا تستحق منها الصفات تفسير للتخيز هو تفسير
للتبعية وتفسير التخيز الاشارة الى نسبة الا ان يكون
مراده ان قوله اي الاتحاد في الاشارة برتبة تفسير للتخيز
في التخيز برتبة والحاصل ان القيام بالغير معناه اختصاص
التبعية بالمنعوت او بالتبعية في التخيز بمعنى الاتحاد
في الاشارة لا بمعنى التبعية في الحصول في التخيز اي المكان
لخروج صفات الله وصفات المجردات فلا يكون
التعريف جامعا وان اجبت عنه بان تفسير التخيز حصول
الشيء في التخيز تبعا لحصول غيره فيه للتشكل في التكوين
للمجردات فلا تزد النقض المذكور والحاصل ان العالم
عند الفلاسفة اقسام ثلاثة اجرام واعراض ومجردات
اي جواهر مجردة عن المادة ولواحقها كالتخيز فقه
شاركت المولى في الجرد المذكور وان تخالفنا في القدم
والحدوث وجعلوا منها العقول العشرة حيث قالوا
ان الله تعالى لكونه واحدا لا تكثر فيه بوجه ثم ينشأ
عنه الامعول واحد هو العقل الاول ونشأ عن هذا
العقل هيولى الفلك الاعظم الذي هو التاسع الاطر
اي الخالي عن الكواكب السمي في لسان الشرع برغم
بالعرش وصورته ونفسه وعقله باعتبار اربعة
وجوده ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وعله بذلك
الغير فنشأ عنه هيولى باعتبار امكانه لذاته والصورة
باعتبار عله بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده

وعن البياض بسفيد الاول العنق والثاني الخ اي واذا
كان كذلك فكل منهما ذات قائمة بنفسها فيما خارجا عن
الجنس وانما حذف الشئ صلة يخرج لاجل ان قصد في بيه وعنه
بالنسبة للجسد والمنوال يقدر عنه لانها خارجا عن الجنس
وبالنسبة للسواد والبياض يقدر به لانها خارجا عن الفصل
اعني يعبر عنه الخ ان قلت ان الجنس مقدم في الذكر على الفصل
فكان المناسب تقدم ما خرج عنه على ما خرج بالفصل قلت
اجاب عنه العلامة الدسوقي بان ارتكب طريق اللف والنشر
والمشوش لان فيه فضلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه
فصلين والفصل الواحد اولي من الفصلين التعلق
على وجه مخصوص اي وليس المراد به حلول الشئ في الشئ
كالظروف بالنسبة للظروف وبالناعت النعت انما
كان المراد به هنا النعت لامعناه الاصل وهو ذات ثبت
لها النعت بمعنى الصفة بناء على المشهور من انا معنى
المشتق الذات المتصرفة بالصفة لنفسها المعنى عليه
لما يلزم من اختصاص الشئ بنفسه وتفسيره بالنعت
مبنى على راي آخر وهو ان معنى المشتق الصفة من حيث
قيامها بالغير فقادرمثلا بمعناه القدرة باعتبار قيامها
بالغير وعلى هذا الرأى فتفسير الناعت بالنعت بمعنى
الصفة ليس تاويلا عطفه على ما قبله الخ اي عطف
على اختصاص اي ومعنى القيام بالغير التبعيه في التميز
وقوله يستبين ان القيام بوقان فيه انهما تعريقات
الاول للفلا شفة والثاني للتكوين ويرد على الاول انه
مستلزم للادور لتوقف معرفة الخلق على معرفة الحدث
ومعرفة المشتق الا ان يحصل الاشتقاق على المعنى اللغوي

قوله ومعنى الجسد والمنوال
الاول العنق والثاني الخ
الذي يلف عليه لما ذكر
الثوب ويقال له المنوال
ايضا وجعه انوال
مختار وقيل المراد بهما
دائم الجود وكثير النوال
وهو صحيح ايضا ومعناه
اي معنى القيام بالغير
اختصاص الناعة
المراد بالاختصاص التعلق
على وجه مخصوص وانما
النعت فالنعت تعلق النعت
بالمفعول على وجه خاص
كضرب زيد الواقع منه
او عليه فانه وصف
متعلق به تامل او
التعبية الخ عطفه على
ما قبله لقيام نوعان
كما يتبين ذلك
اي الاتحاد الخ

بعبارة الخ قيد لابد
منه بدليل الإخراج به
عما آخره دال وفون كردن
أو ثاء وفون كشتن فقول
كالضرب والقتل مثالان
للتعبير عنه وانظر هل زدن
بالفارسية اسم للضرب
فقط وشتن اسم للقتل
فقط وبقية المصادر لها
عبارات أخرى وحينئذ تكون
الكفا في الداخلة عليهما
استقصائية أو هي النوعين
من المصدر وحينئذ تكون
للممثل الظاهر الأول
لعدم التعبير أي عنه في
الفارسية بما ذكر وإن كان
قائما بالغير

التقسيم فلا نه يلزم أن يكون الشيء قسمين لنفسه ولا
الحقيقة ولا لدخل المصدر والمشتق في هذا القسم
فلا يصح تقسيم اللفظ اليه واليهما غاية التوجه
أن يقال يراد بالذات المستقل بالمفهومية ويعتبر قيدان
بقربية المقابلي أي ذات غير حدث ولا نسبة بينهما
ولا يخفى أنه وإن كان تكلفا جدا لكنه أولى من أن يراد
بالذات ما ليس بحدث ولا نسبة بينهما كما أفيد لأنه مع
كونه تكلفا كذلك يرد عليه ما أفيد أنه يتوقف تعقل
معنى الذات على نسبة بينهما مع توقف تعقل معناها
على معنى الذات أمر مع بعض زيادة وكان الأولى له أن
يجمع بين ارادة الحقيقة والمستقل في المحذور المتوجه
عليه لأن المحذور المتوجه على ارادة المستقل متوجه
على ارادة الحقيقة أيضا وهو بطلان التعريف
المستفاد من التقسيم وهو اسم الجنس اللفظ الذي
مدلوله مستقل بالمفهومية لأنه غير ما تبع للأغيار
لدخول المصدر والمشتقات وبطلان التقسيم أيضا
لما يلزم عليه من جعل قسم الشيء قسمين لا نه
مستقلان بالمفهومية وانظر هل زدن بالفارسية
الخ الذي يستفاد من الشاهد أن الدال والنون والتا
والنون علامتان للمصدر في تلك اللغة فيعبر عن
الضرب فيهما زدن وعن القتل بشتن وعن الذهاب
رفتن وعن الأكل بخوزدن وعن الشرب بخوشدن
فالكا في قوله كالضرب وكالقتل للممثل
ذكر أي بما آخره دال وفون فلا ينافي أنه عبر عنهما
في تلك اللغة بتعبير آخر فقد عبر فيها عن السواد بـ

اسم الجنس وبان الفساد ليس مجرد اخراج المصدر حتى يختص
 الاعتذار به بل اخراج المشتق ايضا اه وقد استفيد منها ان اسم
 الجنس شامل للمصدر والمشتق وان جعل المصدا فسيما لهما
 فاسد ثم اعتذر عن اخراج المشتق بما نقله عن الامام في
 المحصول حيث قال بعد ما تقدم الا ان يقال ذكر الامام الرضى
 في المحصول ان اسم الجنس الذي مدلوله كلى اما ان يكون اسما
 لنفس الماهية كلفظ السواد وهو المسمى باسم الجنس
 عند النخاة لولوصفية آخر ما بصفة تجعل المشتق مقابلا
 لاسم الجنس اه بان يقسم اسم الجنس الى بيان لخصول
 الفرض بدونه بان يقال والاول مدلوله اما غير نسبة وهو
 اسم الجنس وهو على قسمين احدهما مدلوله ذات والثاني
 مدلوله حدث كما قاله العصا ما علم ان العصا بعد
 ان نقل عن المحقق السيد ان الذات تطلق باطلاقات ثلاثة
 وذكر انه لا يصح ارادة واحد منها تكلف ما نقله عنه المحقق
 وعبارته ثم الذات قد يطلق ويراد به الحقيقة وقد يطلق
 ويراد به ما قام بالذات وقد يطلق ويراد به المستقل
 بالمفهومية ويقابله الصفة بمعنى غير المستقل بالمفهومية
 كذا حقيقة سيد المحققين في حواشي شرح التلخيص
 في بحث هل وليس المراد هنا القائم بذاته والا يخرج اليه
 وامثاله عن تعريف اسم الجنس مع انه اسم جنس اصطلاحا
 وسبق واسطة من التقسيم لان البياض غير حدث ومشتق
 فيكون واسطة فيجوز ولا المستقل بالمفهومية والا
 لتقل التعريف والتقسيم مستقلا بطلان التعريف
 فلان اللفظ مدلوله كلى مستقل بالمفهومية فشم
 التعريف المصدر والمشتق فلا يكون مانعا واما بطلان

والمشتق منيف بان اخراج
 الفرد من التعريف لا يصح
 سيما للفرض الحاصل بدون
 الاخراج بان ينقسم اسم
 الجنس الى المصدر وغيره
 اما حدث وحده قال
 المحقق وحده حال من حدث
 خبر المبتدأ وصح وقوعه
 حالا مع جموده واصله
 للضمير لئلا يلبس بالمشتق
 اى منفردا واصلا مثله
 للضمير لا تفيد التعريف
 فان قلت حدث نكرة وهو
 شديد الاحتياج للوصف
 فلم لم يجعل وحده صفة
 او يقدم ليكون نصا في
 الحالية قلت اجاب المحقق
 عن ذلك بقوله وشبهة لفظ
 وحده في الحال ترفع الالتباس
 بالصفة فصحت او غير
 حدث وحده حال من غير
 كما سيذكره الشارح في جواب
 الاشكال الآتى منها
 اى من الحدث وغيره
 والمراد بالذات ههنا اى ليس
 المراد به ما قام بذاته لاخر
 بخو السواد والبياض مع ان
 الفرض ادخاله مالا يكون
 اى معنى مستقل بالمفهومية
 منسوبا حال من الهاء في منه
 العائدة على الحدث ومن غيره اى حاله كون الحدث وغيره منسوبا الى اوصفة لمركبا والعائد
 محذوف تقديره فيه فامل

قال الفيلسوف
 الذي مدلوله
 كلى او
 اما حدث وحده
 قال
 المحقق
 وحده
 حال من حدث
 خبر المبتدأ
 وصح وقوعه
 حالا مع جموده
 واصله
 للضمير لئلا يلبس
 بالمشتق
 اى منفردا واصلا
 مثله
 للضمير لا تفيد
 التعريف
 فان قلت حدث
 نكرة وهو
 شديد الاحتياج
 للوصف
 فلم لم يجعل
 وحده صفة
 او يقدم ليكون
 نصا في
 الحالية
 قلت اجاب
 المحقق
 عن ذلك
 بقوله
 وشبهة
 لفظ
 وحده
 في الحال
 ترفع
 الالتباس
 بالصفة
 فصحت
 او غير
 حدث
 وحده
 حال من
 غير
 كما سيذكره
 الشارح
 في جواب
 الاشكال
 الآتى
 منها
 اى من
 الحدث
 وغيره
 والمراد
 بالذات
 ههنا
 اى ليس
 المراد
 به
 ما
 قام
 بذاته
 لاخر
 بخو
 السواد
 والبياض
 مع ان
 الفرض
 ادخاله
 مالا
 يكون
 اى
 معنى
 مستقل
 بالمفهومية
 منسوبا
 حال من
 الهاء
 في منه
 العائدة
 على
 الحدث
 ومن
 غيره
 اى
 حاله
 كون
 الحدث
 وغيره
 منسوبا
 الى
 اوصفة
 لمركبا
 والعائد
 محذوف
 تقديره
 فيه
 فامل

ليبنى اي لان الفعل
والمشتق انما يبينان على
المصدر لانه ما دتمهما
لاشتقاقهما منه لاهلي
مطلق الحدث كذا قال
بعضهم والظاهر ان يقال
معنى بتا ثهما عليه ان
اللفظ الدال على الحدث الذي
هو معنى المصدر ان اعتبر
فيه الحدث اولا ونسب الي
الذات فهو الفعل وان اعتبر
فيه الذات اولا ونسب اليه
الحدث فهو المشتق
وسيتضح لك ذلك لكن في
كلام القصار ان اخرج
المصدر من اسم الجنس
ليتفرع عليه بيان الفعل

في قوله
المصدر من اسم الجنس
كما قال بعضهم
عامة لانه لو

الخ جواب عما يقال اسم الجنس يشمل المصدر لانقسامه
الى مصدر كالضرب والى غيره كرجل لانه اللفظ الموضوع
للماهية من حيث هي سواء كانت ماهية ذات او حدث
فكان الاولى للمصدر ان يقول والا اول اما ذات وهو اسم
الجنس او نسبة بينهما ويجوز في قوله او حدث وهو المصدر
وحاصل الجواب ان المصدر اخرج المصدر عن اسم الجنس
وجعله فسيما له ليبنى التقسيم اي التقسيم الى الثلاث
على خروج المصدر من اسم الجنس اي على عده فسيما متقلا
فقوله عليه متعلق بيبني وضير عليه عائد على متقدم
معنى وهو الخروج المفهوم من اخرج انما يبينان على
المصدر ظاهرا ان الضمير في عليه راجع للمصدر وقد
حلت انه للخروج المفهوم من اخرج بدليل قوله بعد فكان
قال الخ فانه قد بنى التقسيم الى الفعل والمشتق في هذا
القول على خروج المصدر من اسم الجنس لم يأت له بنا التقسيم
الى الفعل والمشتق عليه وذلك لان الفعل والمشتق
انما يبينان على المصدر لانه ما دتمهما لا اشتقاقهما منه لاهلي
اسم الجنس فلو جعل اسم الجنس شاملا له لم يأت له ذلك
ان اعتبر فيه الحدث اولا الخ اي حيث يقال الفعل
مادل على حدث قائم بذات وان اعتبر فيه الذات
اولا الخ اي حيث يقال الوصف مادل على ذات قاعدا للحدث
مكن في كلام القصار الخ عبارته وما يستفاد
من الحواشي المنسوبة الى سيد المحققين في هذا المقام
من ان اخرج المصدر عن اسم الجنس ليتفرع عليه بيان
المشتق زيف بل ان اخرج الفرد من التعريف لا يقع
لفرض سيما الفرض الحاصل بدون اخرج بان يقسم

النسبة ايضا جزء لان النسبة تابعة للطرفين فعداهما من ذلك
يعني عن عدمهما مع النسبة وعليه يظهر وجه تاويل النسبة
بالمركب ايضا لم يشكل بالفعل ايضا اى كالا يشكل قوله
او نسبة بينهما بالمشتق لانه يوحد فيهما ذوا النسبة
وفيه نظر الخ حاصله انه لا وجه لتخصيص نفي الاشكال بالمشتق
اذ الذات من اجزائه الفعل لان المراد بالذات ما ليس بحدث
والزمان ليس بحدث لعل وجه التخصيص ان المراد بالذات
ما ليس بحدث مما قام بالغير كالسواد والبياض والزمان
ليس كذلك وهو بعيد فان المراد بالذات على ما ينص عليه
المحقق السيد قدس سره اعم من ان يكرر شيئا فاما
بنفسه كالاجرام او يكون عرضا كالالوان مثل البياض
والسواد فحل الذات الخ هو لو يحل الذات على خصوص
ما قام به العرض فقد قال في عند قول المص والاول اما
ذات الذات قد يطلق ويراد به الحقيقة وقد يطلق
ويراد به ما قام بالذات وقد يطلق ويراد به المستقل
بالمفهومية ويقابلة الصفة بمعنى غير المستقل بالمفهومية
كذا حققه سيد المحققين في حواشي شرح التلخيص في بحث
هل وليس المراد به هنا القائم بذاته اذ كانت تراه نص على
انه ليس المراد به هنا القائم بذاته فكيف يحل الذات
على خصوص ما قام به العرض ومن يتأمل كلام العصام
يحل الذات على المستقل بالمفهومية مع اعتبار
قيدين وهما غير حدث ولا نسبة بينهما كما نقله عنه المحقق
نفسه فيما كتبه على قوله ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن
غير الخ وسياتي للقائم زيادة كلامه هناك مع ان
اسم الجنس الخ اشار به الى ان قول الخ وانما اخرج المصدر

او نسبة اوز ونسبة لم
يشكل بالفعل ايضا فهذا
هو التاويل الحقيقي بالقول
انتهى وفيه نظرا سياقي
من ان المراد بالذات هنا
ما ليس حدثا ولا مركبا منه
ولا من غيره فيشمل الزمان
والسواد والبياض وحينئذ
فالمراد بالذات في مدلول
الفعل هو الزمان فلا
اشكال بالفعل كما لا اشكال
بالمشتق فقد تجمل هذا
الامام فحل الذات على
خصوص ما قام به العرض
فاشكل عليه الامر
انما اخرج المصدر عن اسم
الجنس اى حيث جعله قسما
له مع ان اسم الجنس
مقسمه لانقسامه الى
مصدر كالضرب والغير
كرجل

من اجل
او على
وهو ان
المصدر
وانما اخرج
عن اسم
الجنس

الا ان يقال المركب من
الحديث والذات لا ينفق
ان يكون من اجزائه فلا
يشكل المشتق ويشكل
بالفعل لان الذات ليست
من اجزائه ولا ينبغي انه لو ايد
بقوله

من الوجوه المعبرة بثبوتها للذات في اسم الفاعل كضارب
مثلا فان الوجه المعبر فيه ذات متصفة بالضرب اي
بثبوتها وكوقوعه على الذات في اسم المفعول كضروب
مثلا فان الوجه المعبر فيه ذات متصفة بالمضروبة
وفي اسم الآلة ذات متصفة بايصال الاثرية الى الغير
كان المركب اسما مشتقا وان اخذ لحدث من حيث انه
منسوب الى غيره نسبة تامة كان المركب فعلا وان ادعى
يتلوه من قوله وتوطئة لما يتلوه قول المصم وذلك
اما ان يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من
طرف الحدث وهو الفعل الا ان يقال المركب الخ هذا
اشارة الى اختبار المشتق الاول وضع قوله فلا ينفق تاويل
قوله او نسبة بينهما الخ بالنسبة الى المشتق لا بالنسبة
الى الفعل لان المركب من الذات والحدث ليس جزء
مدلول الفعل لان الذات خارجة عن مفهومه ومجمل
انه دفع للاعتراض السابق بالنسبة الى المشتق فقط
لا بالنسبة الى الفعل ايضا فانه لئلا تكن الذات جزءا من
معناه لا يدفع الاشكال منه بهذا الجواب وفيه ان هذا
يحكي في النسبة نفسها ايضا فلا احتياج لتاويلها
بالمركب الا ان يقال المراد من قوله من اجزائه الاجزاء
الغير المنترعة من اجزاء اخرى ومع ذلك لا استقامة
لهذا الكلام لان كفاية كونها من اجزاء المدلول انما هو
في صدق انها مركب متهما لا في انه مدلول مطابق والاصل
هذا وجه فالوجه في دفع الاشكال بالمشتق على تقدير
ان يراد بالمدلول الموصوع له هو ان يقال انما يعد المركب
من الذات والحدث في المشتق من الموصوع له مع ان

فيه انه ان اريد بالدلول
الموضوع له فلا ينفع
تاويل قوله او نسبة بينهما
بالمركب من الذات والحادث
لان المركب منهما للشيء
له في الفعل والمستقيل
الحادث والنسبة والزمان
في الفعل والمركب من
الذات والحادث والنسبة
في المستقيل وان اريد
بالمدلول ما هو اعم من
الموضوع له فلا حاجة
هذا التأويل لان النسبة
مدلول تفتني لهما

على قول المص مدلوله هو ما نقلناه لك عنه من قوله قبل
قول المص اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص ويرد على قول
المص اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص ان قوله او نسبة بينهما
لا يصح مطلقا لما تقدم هناك واما قوله هنا فيه انه
ان اريد بالمدلول الحما نقله عنه فهو انما اوردته على المحقق
الشريف حيث حمل قوله او نسبة بينهما على المركب من الحادث
ومن غيره وعبارته بعد قول المص او نسبة بينهما في الجواهر
المنسوبة الى السيد المحققين لبيان حاصل فسمية اللفظ
الذي مدلوله كلي فكانه قال المدلول الكلي اما حدث وحده
واما غيره وحدن واما مركب منهما وذلك اما بان يؤخذ غير
الحادث من حيث انه مقيد به على وجه من الوجوه المعتمدة
في معاني الاسماء المشتقة واما ان يؤخذ الحادث من حيث انه
منسوب الى غيره نسبة تامة خبرية او انشائية كما في الالفاظ
فالمقصود بذلك نوع ضبط الالفاظ لا الحصر العقلي
هذا كلامه ويستفاد منه ان حمل الذات على ما ليس بحادث
واعتبر فيه وفي الحادث قيد الوحدة ليكونا متقابلين
للتاويل وحمل قوله او نسبة بينهما على المركب منها الا انه
عبر عنه بقوله او نسبة بينهما تنبيها على انه مركب اعتبر
فيه النسبة وتوطئة لما يتلوه من القسمة وفيه انه ان
اريد بالمدلول الخ ما هنا فانت تراه بعد ان نقل عن السيد
ما تقدم قال وفيه اي في كلام السيد وأشار بقوله فكانه
اي المص قال المدلول الى ان الاول في كلام المص عبارة عن
المدلول لا عن اللفظ الذي مدلوله كلي وبقوله وذلك اما
بان يؤخذ غير الحادث الى بيان المركب من الحادث وغيره
وانه ان اخذ غير الحادث من حيث انه مقيد به على وجه

لكن التاويل في الاول اولى
ليكون للتقسيم بالذات
اللفظ دون المعنى احرى بالمعنى
وقوله في الاول اولى قول المص
اما ذات وقوله بان يجعل
الاول اولى لفظ الاول وقوله
ليصح الحمل اى حمل اسم الجنس
ذلك على ذلك كلامه وقوله
مدلوله قال الفها مة عصام
الدين

فلا يكون التاويل المذكور ظاهرا الا على ما صاحب التخصيص
وقد علمت انه لا حاجة لهذا كله فلو قال في الاول وقال المحشى
الى آخر عبارته المتقدمة ثم الحقها بقوله وان لم يرتك
التاويل في الاول الى آخر العبارة الثانية واقتصر على
ذلك فكان احسن وقوله في الاول يريد ان المحشى
اراد بالاول في قوله بان يرتك التاويل في الاول قول المص
اما ذات وبالاول الثاني في قوله بان يجعل الاول
لفظ الاول والمعنى انا اذا بقينا الحمل في قوله اما ذات
على ظاهره ولم يرتك فيه التاويل بالتجاوز وتقدم
المصاف بان جعلنا الاول في قول المص والاول اما ذات
عبارة عن المدلول فلا بد من ارتكاب التاويل في حمل
اسم الجنس لكن عليه يكون التقسيم بالذات للمعنى دون
اللفظ فلذلك ارتكبت الشارح التاويل في الاول ليكون
التقسيم اللفظ بالذات دون المعنى كما هو الاولى ولعلم
اسقط من كلام المحشى قوله ليصح الحمل بعد قوله اى مدلول
اسم الجنس والا فلا يظهر قوله وقوله ليصح الحمل لانه
لم يتقدم في كلامه على ما نقله عنه ذلك وقوله مدلوله
انظر الى من يرجع الضمير في قوله وقوله فان ارجاعه الى
المحشى على ما هو المتبادر من قوله وقوله في الاول ومن
قوله وقوله بان يجعل الاول ومن قوله وقوله ليصح الحمل
لا يصح لانه لم يتقدم فيما نقله عنه هذا اللفظ وارجاعه
الى الشارح لا يصح ايضا لان قوله اما مدلوله تقدم
الكلام عليه في القولة التي قبل هذه كما ان ارجاعه الى المص
كذلك لان قوله مدلوله تقدم ايضا عند قوله اللفظ
مدلوله اما كلى او مشخص على ان ايراد الفها مة العصام

على ضمير الاول لا يتوقف
استقامته على التقدير او
التحيز المذكور وانما يتوقف
عليه استقامته على ذات
وما عطف عليه على الاول
كما ذكرنا اللهم ان يؤول
كلام المحشى فانه لو لم يؤول
بما ذكر لا يقتضى الكلام حمل
ذات على الاول مراد به
المدلول لان الخبر عين المتكلم
في المعنى وحينئذ لا يستقيم
حمل اسم الجنس على ضمير الاول
وهذا ظاهر ان جعل الاسناد
حقيقيا اما ان جعل مجازيا
فلا استقامة موجودة
لكن قد يقال الاسناد المجازي
خاص عند صاحب التخصيص
ومن تبعه باسناد الفعل
او معناه لغير من هو له وما
هنا ليس كذلك ثم قال المحضو
وان لم يرتكب التأويل في
الاول بان يجعل الاول جازيا
عن المدلول فلا يد منه في
الثاني اي مدلول اسم الجنس

على ذلك الشيء فاذا استقامة الحمل متوقفة على تفسير الاول
باللفظ الذي هو في وانما لم يصرح المحشى بذلك بل اقتصر على قوله
حين تقدير المبتدأ لاخذ التفسير من كلامه بطريق
اللزوم كما علمت وبفهم كلامه على هذا الوجه لا يخفى انه غير
ظاهر تامل على ضمير الاول مراده بالاول الاول في قول
المص والاول وقد علمت ان الضمير في كلام المحشى لقول المص
اما انات على ما يؤخذ من مجموع كلامه اولاً وآخره ومن قوله
ايضا في بيان قوله فيما سيأتي وان لم يرتكب التأويل في الاول
وقوله في الاول اي قول المص اما ذات لا يتوقف استقامته
فيه انه ان اراد ان حمل اسم الجنس على ضمير الاول لا يتوقف
استقامته على التقدير او التحيز مطلقاً فمنع لتوقف استقامته
الحمل باعتبار كونه على ظاهره من كون الاسناد فيه حقيقيا
على التقدير او التحيز وان اراد ان الحمل المذكور لا يتوقف
استقامته على التقدير او التحيز بقطع النظر عن كونه
على ظاهره فسلم لكن هذا خلاف موضوع كلام المحشى
الذي نقله عنه وانما يتوقف عليه استقامة حمل
ذات قد علمت ان هذا هو المأخوذ من كلام المحشى اللهم
الا ان يؤول كلام المحشى حاصل التأويل المذكور ان يتوقف
استقامته على اسم الجنس على ضمير الاول على التقدير او التحيز
في قوله اما ذات لانه لو لاه لكان الاول بمعنى المدلول
فلا يستقيم حمل اسم الجنس على ضمير الاول الا بالتأويل
اي مدلول اسم الجنس وهذا التأويل ظاهر ان جعل
الاسناد حقيقيا لعدم استقامة حمل اسم الجنس على ضمير
الاول اما ان جعل الاسناد مجازيا بان يكون من اسناد
ما حقه ان يسند للدال للمدلول فلا استقامة موجودة

واما قول المحشى اى
 محشى تقدير المبتدأ وهو
 مدلوله او ارتكاب
 التجوز فى الاطلاق
 فيستقيم حل قوله وهو
 اسم الجنس على ضميره
 الراجع اليه على ظاهره
 اه فغير ظاهر لان
 حل اسم الجنس

على اللفظ الذى مدلوله حدث كل وبذلك تعلم انه لا حاجة لما
 تكلفه العلامة الاسوقى حيث كتب على قول اسم واحد يستقيم
 ما نضه الاولى جعله مرتبا على تحذوف والاصل وبما ذكر من
 تقدير المبتدأ وهو مدلول او ارتكاب التجوز فى الاطلاق لذا
 صح الاخبار وحده يستقيم الخ اى وحين اذ اجمع الاخبار وما
 ذكرنا استقام حمل اسم الجنس على ضمير الاول اهر واما
 قول المحشى الذى يؤخذ من كلام المحشى هنا ومن قوله
 وان لم يرتكب التأويل فى الاول على ما سينقله عنه بقوله
 ثم قال المحشى وان لم يرتكب التأويل فى الاول ان مراده ان
 المباح ارتكب التأويل فى قول المصا اما ذات ليكون حل
 اسم الجنس على ضميره على ظاهره اى من كون الاستناد
 فيه حقيقيا فيكون التقسيم بالذات للفظ دون المعنى
 ولم يرتكب التأويل فى حمل اسم الجنس على الضمير ليكون
 الاستناد فى قوله والاو اما ذات حقيقيا لانه يكون عليه
 التقسيم بالذات للمعنى دون اللفظ مع ان الاولى كونه
 بالذات للفظ دون المعنى فغير ظاهر قد علمت ان معنى
 قوله فيستقيم حمل اسم الجنس على ضميره الراجع اليه على
 ظاهره ان استقامة حمل اسم الجنس على الضمير الراجع
 لقول المصا اما ذات حال كون الحمل على ظاهره اى غير
 محمول على الاستناد المجازى بان يكون من اسناد الدال
 للمدلول او تقدير المضاف اى وهو مدلول اسم الجنس
 متوقفة على ارتكاب التأويل فى قوله اما ذات امثلا
 بالتجوز او تقدير المضاف وانه اذا لم يرتكب التأويل المذكور
 لا يستقيم الحمل على ظاهره ويؤخذ منه بطريق اللزوم
 ان استقامة الحمل متوقفة على تفسير الاول فى كلام المصا
 باللفظ الذى مدلوله كلى لتوقفها على التأويل المتوقف
 على التفسير والمتوقف على المتوقف على الشئ متوقف

على ذلك

الظاهر حين اذا فسر
الاول باللفظ المذكور
لا بالمدلول الكلي يستقيم
الحق واما قول المحشي
اي وحين تقدير المبدأ
وهو مدلوله

لان مقتضى السوق جملة على الاول من قسمي اللفظ اي مقتضى
سياق كلام المصان التفسير بالذات للفظ دون المعنى
وجمل كلامه على التأويل في الاول صارف لسياقه عن
ظاهرة والثالث بقوله ومحوج كما قيل الى صرف الضمير
عن الظاهر فقولته محو مغطوف على قوله تأويل
الظاهر حين اذا فسر الاول الخ فانه لا استقامة للفظ
على هذا الظاهر لان تفسير الاول باللفظ الذي مدلوله
كل محو لا يستقيم به حمل اسم الجنس على الذات والمصدر
على الحدث من غير تأويل فيها فالظاهر وحين اذا فسرنا
الاول باللفظ المذكور واولنا الذات باحد التاويلين المذكورين
يستقيم الخ وانما كانت استقامة قوله وهو اسم الجنس
متوقعة على التفسير والتأويل المذكورين لان حمل اسم
الجنس على لفظ هو من قوله وهو اسم الجنس لا يصح الا بذلك
التفسير والتأويل لانه لو لا كانت كلمة هو من قوله وهو
اسم الجنس عائدة على الذات والذات لا يصح الاخراج عنها
بانه اسم جنس اذا مخرج عنه بانه اسم جنس هو اللفظ لا الذات
لانهم قالوا في تعريفه هو اللفظ الموضوع للماهية لا بقيد
حضورها في الذهن ولولا التفسير والتأويل المذكوران لكانت
ايضا كلمة هو من قوله وهو المصدر عائدة على الحدث الذي
هو معنى من المعاني وهو لا يصح الاخراج عنه بالمصدر لا
انما يخرج به عن اللفظ لا المعنى لانهم قالوا في تعريفه هو
اللفظ الذي يجمع ثالثا في تعريف الفعل وعلى ذلك التفسير
والتأويل تكون كلمة هو من قوله وهو المصدر راجعة
الى اللفظ الذي مدلوله حدث وحين فاسم الجنس محمول
على اللفظ الذي مدلوله ذات كلية والمصدر محمول

كما قال العصام وصار في
سياق كلامه عن ظاهره
من ان التقسيم بالذات
لللفظ دون المعنى ومحج
الى التقدير في قوله وهو
اسم الجنس وقوله وهو
المصدر اى وهو مدلول
ما ذكر ليصح الحمل على ضمير
الاول وحينئذ

لانه ليس المقصود الاخبار بطلاق دلالة ان قلت الاخبار
لمحوظ فيه اضافة الدال الى ذات او حدث قلت حم
يكون المجازيا كحذف فلا يصح قوله خامسها التجوز في
لفظه كما قال العصام ظاهره ان العلامة العصام
رجح التوجيهات الباقية على التوجيهين الاولين
بانه لا يلزم عليها التاويل قبل الحاجة بخلاف التوجيهين
الاولين وليس كذلك فان كلامه صريح في ترجيح تقدير
المبتدأ قبل ذات على التوجيه الثاني في كلام المحقق فقط
الا ان يقال انه بالنظر لكون علة المرجوحية موجودة
في التوجيه الاول قال كما قال العصام لان الفتوى
بمرجوحية احدهما قول بمرجوحية الآخر على انه كان
المناسب تاخير قوله كما قال العصام عن جميع اوجه
المرجوحية لان مقتضى صنيعة ان العلامة العصام
لم يرجح التاويل في الثاني الا بما يلزم على التاويل في الاول
من التاويل قبل الحاجة فقط وليس كذلك فقد قال ما
نصه وهذا التقدير اى تقدير المبتدأ قبل ذات اولى
من جعل الاول عبارة عن المدلول كما يستفاد من ظاهر
ما ينسب الى سيد المحققين في الحواشي على هذه الرسالة
لانه تاويل الاول قبل الاحتياج لان مقتضى السوف
حمله على الاول من فسمى اللفظ ومحج الى صرف الضمير
عن الظاهر في مواضع من قوله وهو اسم الجنس واخواتها
اخر فقد صرح بارجحة تقدير المبتدأ قبل ذات وارجحة
ما ينسب الى المحقق الشريف من حمل كلام المصدر على التاويل
في الاول مع توجيه ذلك بالوجه المذكورة المحشى فقد
ذكر الاول بقوله لانه تاويل الاول قبل الاحتياج لان
الاحتياج عند حمل قوله اما ذات عليه والثاني بقوله

والمقسيم الاعتباري تتداخل فيه الأقسام وإلى هذا الجواب
أشار بالأمر بالتأمل قدره ليصح حمل الذات يريد أن
الشم قدر لفظ مدلوله ليصح حمل الذات وما عطف عليه
على الأول وببإني أن الحمل في قول المص والاول اما ذات مشكل
لأنه ان اراد اللفظ الاول لم يصح قوله اما ذات لان اللفظ
لا يكون ذاتا وان اراد المدلول الاول لم يصح قوله وهو اسم
للجنس لان اسم الجنس ليس بمدلول فقد رثا لفظ مدلوله
ليكون قوله اما ذات خيرا عن مدلوله تكون الجملة خبرا
عن الاول فيصح حمل ذات وما عطف عليه على الاول
وفيه ان الحمل غير صحيح مع هذا التقدير لان قوله او
حدث معطوف على مدلوله اما ذات المحمول على اللفظ
فيلزم حمل الحدث على اللفظ ومثله النسبة فكان الظم
تقديره قبل كلمة اما لانه عليه يكون قوله او حدث
او نسبة معطوفا على الذات المحمول على المدلول فيلزم
حملها عليه لاهل اللفظ والمباصل ان مقتضى صريح
الشارح ان الحدث والنسبة معطوفان على مدلوله اما
ذات لانه قدر مدلوله بعد كلمة اما فصار معنى الكلام
ان الاول اما مدلوله ذات واما نفس الحدث واما نفس
النسبة وهو غير صحيح لان الحدث والنسبة ليس نفس
اللفظ الذي مدلوله كلي فلو قدر مدلوله قبل كلمة اما
لا يستقام لانه يكون قوله او حدث معطوفا على الخبر
عن قوله ذات التي دخلت عليه كلمة اما لان كلمة اما
مقدرة في المعطوف ايضا لا تقدير شيء آخر الا ان يقال
ان الك جار على ان كلمة اما المحرر التأكيد لا التأكيد مع
مع تفصيل الحمل وعليه فلا يحتاج لمعادل بان
بأنه الدال فيه انه لا معنى للاخبار عن الاول بأنه دال

(قوله اما مدلوله) قدر
ليصح حمل الذات وما عطف
عليه على الاول وحاصل
التوجيهات المصنوعة للحمل
خمسة احدها تقدير
مضاف قبل لفظ الاول
اي مدلول الاول فيكون
في الكلام مجازا بخذف
على حد واسئل القربة
اي اهلها ثانيا التجوز
في لفظه بان يراد به
المدلول فيكون مجازا
مرسلا من اطلاق اسم
الدال على المدلول ثالثا
تقدير مضاف قبل الخبر
اي اما دال ذات وابعضا
ان يقدّر مدلوله خامسا
التجوز في لفظه بان يراد
به الدال فيكون مجازا
مرسلا من اطلاق اسم
المدلول على الدال لكن حمل
كلام المص على التوجيهين
الاولين غير سديد لانه
تاويل قبل الاحتياج اليه

والاول
اي اللفظ
الذي يدل
على اما ذات
اي اما مدلول
ذات او
نفاذا للتجوز
باطلاق اسم
الذات
والحدث على
ما يدل
على سبب
من اللفظ

ذات وفيما مدلوله حدث تامل هو وتوضيح ما اشار له اشكك
 وجوابا ان قول المص اللفظة مدلوله اما كلي او شخصي بشكل
 لانه ان اراد بالمدلول الموضوع له اي المعنى المطابق ف لا
 يصح مطلقا اي لا في الفعل ولا في المشتق قوله بعد
 او كنسبة بينهما لان الموضوع له فيها ليس هو النسبة
 بل الموضوع له في الفعل هو المركب من الحدث والنسبة
 والزمان وفي المشتق المركب من الحدث والذات
 والنسبة وان اراد به المدلول الوضعي الاعم من المعنى
 المطابق والالزامي والتضميني ورد عليه انه يمكن
 عليه دخول الفعل والمشتقات فيما مدلوله ذات
 وفيما مدلوله حدث اما دخول الفعل فيما مدلوله
 حدث فلان الحدث مدلول وضعي له لانه جزء مدلول
 الفعل وفيما مدلوله الذات فلانه لازم مدلوله لان
 جزء مدلول الفعل النسبة الى الذات المعينة فالذات
 المعينة لازمة لمدلول الفعل واما دخول
 المشتقات فهما فلان الذات جزء من مدلوله وكذا
 الحدث وان الجواب عنه اما باختار الاول وان المراد
 المعنى المطابق ولا يرد ان قوله فيما بعد او نسبة
 بينهما لا يصح مطلقا لانه حذف مضاف اي ذو نسبة
 بينهما ولا شك ان الموضوع له في الفعل والمشتق
 ذو النسبة لاشتمالها عليه والى هذا الجواب اشار
 بقوله الا ان يكون مؤولا بما سياتي او باختار الثاني
 وان المراد المدلول الوضعي الاعم من المعنى المطابق
 والالزامي والتضميني ولا يضر دخول الفعل والمشتقات فيما
 مدلوله ذات وفيما مدلوله حدث لانه تقسيم اعتباري

اي والانقسام الخ حاصله ان الانقسام الذي هو لازم
للقسم لازم له بحسب حصوله الذهني والمقسم لازم لاقسامه
لان تلك المتيه بل من حيث حصوله الخارجي ولازم
الشيء وهو المقسم باعتبار وهو اعتبار وجوده العيني
فتوحيه للتوزيع لا يلزم ان يكون لازما للزومه باعتبار
آخر معنى الحصول العيني الخارجي فان لزوم الكلية الخ
بيان للنظر الذي اتى به الشارح توضيحا لما ذكره وحاصله
ان الكلية لازمة لمفهوم لفظ حيوان ذهنا ومفهوما
لازم لزيد خارجا فلو قلنا ان لازم الشيء باعتبار يلزم ان
يكون لازم للزومه باعتبار آخر لكانت الكلية لازمة لزيد
واللازم باطل فاللزوم مثله اي وحينئذ فلا يلزم من كون
الانقسام لازما للمقسم والمقسم لازما للاقسام فساد المقسم
لان الانقسام اللازم للمقسم باعتبار وجوده الذهني
لا يلزم ان يكون لازما للاقسام المزومة للمقسم
باعتبار وجوده العيني الخارجي وقد علمت ان
هذا الجواب خلاف الصواب لامتناع وجود الكل
بدون الجزء في الوجودين على ان البديهة مشاهدة بان
لازم الشيء لازم له سواء تغير الاعتبار ان اوله يتغير او ان
الصواب في الجواب ما تقدم هذا وقد استشكل العلامة
العصام ايضا قول المصنف اللفظ مدلوله اما كلى
او مشخص بوجه آخر حيث قال ويرد على قول المصنف
اللفظ مدلوله اما كلى او مشخص ان المراد بالمدلول اما
موضوع على ما قيل فلا يصح مطلقا قوله فيما بعد او
نسبة بينهما الا ان يكون مؤولا بما سباني ثم قال واما
المدلول الوضعي الاعم فيدخل الفعل والمشتقات فيما مدلوله

اي انقسام المقسم الى
الاقسام لازم للمقسم
والمقسم الذي هو لزوم
الانقسام لازم للاقسام
فبطل الى ان انقسام
المقسم لازم للاقسام
وهذا لا محذور فيه
ولا لازم الشيء الخ اع
والانقسام اللازم للمقسم
باعتبار الذهني لا يلزم
ان يكون لازما للزومه
اي لزوم المقسم هو
الاقسام باعتبار الخ
كالكلية الخ فان لزوم
الكلية الحيوان من حيث
صدقه على كثير من اقسام
الحيوانية لزيد من حيث
انه فرد من افراد الحيوان
فلم يوجد شرط انتاج
قياس المساواة وهو
اتحاد جهة الزوم

لا يلزم من كون
الانقسام لازما
للمقسم ان يكون
الانقسام لازما
للاقسام

ان اردتم بالمقسم الملزوم
في الاول اللازم في الثاني
مفهومة وهو ذات ثبت
لها التقسيم فاللزوم الاول
مسل والثاني ممنوع لان
اللازم للاقسام الماصدا
لا المفهوم وان اردتم به
الما صدق انعكس الحال
لان الانقسام مرتب على
التقسيم الذي هو فعل
اختياري فكيف يكون
لازما قال العلامة الهوت
ولك دفع الاشكال باهل
ما ذكر بان تقول ما ذكره
من قوله فيلزم الخ الوتر
عليه الفساد ممنوع لان
اللازم انما هو الانقسام
الى الاقسام اى انقسام
المقسم لازم للمقسم والمقسم
الذي هو ملزوم الانقسام
لازم للاقسام فاللازم
انما هو انقسام المقسم
الى كل من الاقسام لانه
يلزم انقسام الاقسام
لكل منها فقوله في الاشكال
لان الانقسام الى الاقسام

لزم انقسام المقسم الى الاقسام لان المقسم لا ينفك عن الاقسام ولا ينفك عن الاقسام لان المقسم لا ينفك عن الاقسام ولا ينفك عن الاقسام

لزوم انقسام المقسم لكل قسم وكان الظاهر حذف لزوم من قوله
قوله لزوم انقسام المقسم وذلك لان المراد ان لزوم انقسام
المقسم الى الاقسام لا يستلزم انقسام المقسم الى نفسه
والى قسمه كما انقسام الكل الى كل واحد جزئي وعكسه حتى
يرد انه يلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره ويشير
الى ذلك ما سياتي عن العلامة الهوت فان الجواب الذي
نقله عنه المحشي ما خوذ من كلام العلامة العصا
وقد قال فيه فاللازم انما هو انقسام المقسم الى كل من
الاقسام ولم يقل فاللازم انما هو لزوم انقسام المقسم
ان اردتم بالمقسم الخ حاصل هذا الجواب ان
المقسم له مفهوم وله ما صدقات مفهومه شئ ثبت
له القسمة وما صدقاته كلي وجزئي فان كان مراد السائل
بالمقسم في قوله الانقسام لازم للمقسم مفهوم هذا اللفظ
فاللزوم الاول والثاني باطل لان اللازم للاقسام ليس هو
مفهوم المقسم بل ما صدقاته وان كان مراده به لما صدق
كان اللزوم الثاني مسلما والاول ممنوعا وذلك لان الانقسام
ليس لازما لما صدق لانه اثر التقسيم الذي هو فعل اختياري
فهو متوقف على التقسيم فلا يكون ملزوما لما صدق
لان اللازم لا يتوقف على فعل فاعل ولك دفع
الاشكال الخ قد علمت ان هذا الدفع ما خوذ من
قول العلامة العصا و لو سلم جميع ذلك فاللازم
الى آخر عبارة المقدمة لانه يشيئ انقسام
يؤخذ منه ان لفظ لزوم في قول الشا ايضا يلزم لزوم
الانقسام مستدرك الا ان يقال ان اضافته الى الانقسام
من اضافة الصفة الى الموصوف او ان لزوم معنى حصول

الى نفسه والى قسمه فدفعه بان يقال لا نسلم ان الانقسام لازم
 للمقسم وانما يكون كذلك لو كان القيدان النضمان معه ضروري
 الثبوت له وهو غير لازم له وانما لا نسلم ان المقسم لازم للاقسام
 لم لا يجوز ان يكون ذاتيا لها او يمكن الانفكاك عنها ولو سلم
 جميع ذلك فاللازم لزوم انقسام المقسم لكل قسم
 لا لزوم انقسام نفس القسم ولا محذور في ذلك وبما سمعت
 استغنيت الى آخر ما تقدم اراه واثار بقوله ولو سلم
 جميع ذلك الى ان كلاما من المقدمات مبني على امر مزيف
 اما المنع الاول فلانه مبني على ان المراد بالمقسم المقسم من حيث
 ذاته لان المراد به المقسم من حيث هو مقسم مع ان
 المراد به المقسم من هذه الحيثية ولا شك ان الانقسام
 لازم له من هذه الحيثية فقوله لا نسلم ان الانقسام
 لازم للمقسم ممنوع لان المقسم لا يتصف بكونه مقسما
 الا اذا وجد انقسام وايضا ان كان المراد بالضروري
 البدهي فاللزام متواتر ولو كان الثبوت نظريا غايته
 الامر بكون اللزوم نظريا ايضا كلزوم الحدوث للعالم
 وان كان المراد بالضروري الثابت ولا بد فقوله وهو
 غير لازم ممنوع لان المقسم لا يكون مقسما الا بضم قود
 التقسيم واما المنع الثاني فانه باعتبار السند الاول
 مبني على ان المراد باللازم الخارج المتمنع الانفكاك وهو
 مزيف بان المراد به المتمنع الانفكاك مطلقا سواء كان
 خارجيا او ذهنيا وباعتبار السند الثاني مبني على جواز
 كون الشيء اعم من وجه وذلك ايضا مزيف فقوله لا
 نسلم ان المقسم لازم للاقسام ممنوع بل هو لازم لانه
 اعم وهي اخص وحقا لمعول عليه في الدفع ان اللازم

انتاج قياس المساواة اتحاد جهة الزوم وانما لم يصلح لمحل
 المغالطة لان المقسم لازم لاقسامه ذهنا وخارجا
 لا امتناع وجود الكل وهو الاقسام لانه عبارة
 عن المقسم مع زيادة قيد بدون الجزء وهو المقسم
 لانه جزء من كل قسم في الوجود الذهني والوجود
 الخارجي فالنظر للوجود الذهني يعود الى مجرد ولائ
 اللازم الذهني لا ينفك قال الصواب في الجواب هذا
 صريح في ان ما اجاب به الشارح من ان الانقسام لازم
 للمقسم في الذهن والمقسم لازم للاقسام في الخارج
 فلا يلزم من كون الانقسام الى الاقسام لازما للمقسم
 في الذهن كونه لازما للاقسام في الخارج خلافا للصواب
 وذلك لان الفاء في قوله فالصواب واقعة في جواب
 شرط مقدر اى اذا علمت ان ما اجاب به خلاف
 الصواب لانه يقتضى ان الكل يوجد بدون
 الجزء مع انه متنع وجود الكل بدون الجزء في الوجودين
 قال الصواب في الجواب الخ ولهذا شنع العلامة العصار
 عن الشئ في نقل هذا الجواب حيث قال بعد ان احاط بثلاثة
 اجوبة اولها منع لزوم الانقسام للمقسم فاشبهها
 بمنع ان المقسم لازم للاقسام فالشئ ان اللازم
 لزوم انقسام المقسم لكل قسم لازم وما انقسام نقل المقسم
 مانصه وبما سمعت استغنيت عما قيل واطيل بلاطائل
 وهو ما لا ينبغي ان يتعلق به نقل ناقلا واراد بقوله وبما
 سمعت ما ذكره من الاجوبة المذكورة حيث قال وما
 يقال ان الانقسام لازم للمقسم والمقسم لازم لكل قسم
 فالانقسام لازم له فيلزم في كل تقسيم ان ينقسم كل قسم

الصواب في الجواب
 لا يقال

واما من جهة المادة فكان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة
 بالصاذقة وشبه الكاذب بالصاذق اما من حيث الصورة
 او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا الصورة
 الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج
 ان تلك الصورة صهالة واما من حيث المعنى فكعدم رعاية
 وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو
 انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان
 فرس والغلط فيه ان الموضوع المقدمتين ليس بوجوده
 ليس شئ موجود يصدق عليه انه انسان وفرس وكوضع
 القضية الطبيعية مكان الكلية كقولنا الانسان
 حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس وكقولنا
 في تغيير هذا القياس الجنس ثابت للحيوان والحيوان
 ثابت للانسان والثابت للثابت للشئ ثابت لذلك
 الشئ فيكون الجنس ثابتا للانسان ووجه الغلط
 ان الكبرى ليست كلية وكأخذ الذهنيات مكان
 الخارجية كقولنا الحدوث حادث وكل حادث له
 حدوث فالحديث له حدوث وكأخذ الخارجية مكان
 الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود
 في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض
 ينتج ان الجوهر عرض فقد اشار بقوله لا يصلح محل المغالطة
 الى ان يحصل جواب الشارح ان القياس المذكور من
 هبل المغالطة لاخذ الخارجية فيه مكان الذهنيات
 فانتحدث جهة الزوم ووجه الغلط فيه ان جهة الزوم
 مختلفة لان المعبر في لزوم الانقسام للمقسم وجوده
 الذهني وفي لزومه للاقسام وجوده الخارجي وشرط

فما لنظر للذهن يعود الخلق

والجواب ان المراد بالمفهوم في كلامهم المفهوم الضمني وهو الوصف بمعنى انه الملاحظ والمرعى
قصد وان لو حظ عند التقدير بالافراد وملاحظة الافراد عند التقدير بمئات في المثال المذكور بان يراد
شيء ثبت له التغير بخلاف ما هنا فلا تكرر تأمل غير مندرج في هذه القسمة لعلة محرف عن هذه
القسمة انتهى

أو المراد في موضوع دال

هذه القسمة تأمل

الى الاقسام متعلق

با نفسا م

متعلق بلزوم فالجواب

الخ خبر ما من قوله وما

فيل ونسبه باسم الشرط

في العموم اقترن خبره بالقوله

فأقبل من ان الخبر محذوف

والتقدير يجب عند وان

قوله فالجواب الخ جواب

شرط مقدراى اذا اردت

للجواب فالجواب الخ تكلف

غير محتاج اليه لازم

للقسم حسب وجوده

الذهني قال المحشى ما هنا

ان ما ذكره الشارح لا يصلح

لمحل المفارقة لان المقسم

لا ذم لاقسامه ذهنا

او خارجا لامتناع وجود

الكل بدون الجزء فيها

ان الالف واللام في اللفظ للاستغراق ومعنى اللفظ كل لفظ
موضوع لمعنى غير مستقيم او وانما كان غير مستقيم لان اللام
الداخل على المقسم لا تكون الا للحقيقة لعدم ادخال كل على قسم
والجواب ان المراد بالمفهوم الخ خاصه ان الحد الوسط لم يتكرر
هنا لان المراد بمفهوم موضوع الصغرى طبيعة اللفظ وما
هية بخلاف مفهوم متغير في قولنا العالم متغير فان المراد به
المفهوم الضمني اعني الوصف اي انه المرعى والملاحظ قصد
وان لو حظ عند التقدير بالافراد وملاحظة الافراد عند
التقدير بان يراد شيء ثبت له التغير بمئات في المثال المذكور
وباعتبارها يتكرر الحد الوسط وأما ما نحن فيه فلا
تساقى فيه ملاحظة الافراد عند التقدير وحينئذ
فلا تكرر الحد الوسط فتم ما لبعضهم من تضاد القائل
بعد تكرار الحد الوسط والمراد بموضوع دال اي
وحيث في كلام الشرح حذف مضافين وذلك لان قوله
فورد القسمة الخ مفعول على محذوف والتقدير معنى قوله
كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد متصف باحد هذين
الوصفين على سبيل الانفصال ومعنى قول المعترض في
الصغرى مورد القسمة اللفظ الموضوع ماهية اللفظ
وحيث فورد القسمة الذي هو موضوع الصغرى غير
مندرج في موضوع دال القسمة اعني القضية الكلية
الواقعة كبرى لان الحقيقة غير الافراد محل المفارقة
المفارقة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة
المادة اما من جهة الصورة فيان لا يكون على هيئة تنبئة
لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية
كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية وصغراه سالبة

ولما

مخرج في
القسمة لا
يقبل في المثال
الاقسام من
الاقسام لان
الاقسام

لما علل هو به ولما في كت الميزان من ان الطبيعية لا دخل لها في العلوم والانتاجات سواء جعلت
كبرى او صفري فاما الكثرة اذا كانتا طبيعيتين فقد قول العصام ما لم يقل فليجروا فاسد
بعضهم القياس بما حاصله ان المراد من محمول الصفري المضموم ومن موضوع الكبرى
الما صدقات فلم يتكرر الحد الاوسط فلم ينبج القياس واورد عليه انه على هذا لا يكون

الاوسط مكررا في مثل قولنا
العالم متغير ^{في كل زمان}
لان المراد بالمتغير مضموم
في الصفري وافراده في
الكبرى كما هو المتعين
في كل قياس لما صرح
به اهل الميزان من ان
المحمول المراد منه المضموم
والموضوع المراد منه
الذات

حيوان الجسم والحيوان جنس فانه ينبج ان الانسان جنس
علل هو به اي من عدم تحقق الشرط وهو اندراج موضوع
الصفري تحت موضوع الكبرى وفيه انه لا اشكال من هذه
المهمة لما علمته من ان المراد باندرجاه تحتها ان لا يكون مبيانا
له وحده فاعل به لا ينبج دعوى اشكال انتظام القياس لان
موضوع الصفري غير مبيان لموضوع الكبرى فكان الظاهر
ان يقول اذ لا يمكن ان ينظم من طبيعيتين لا خلال شرط
الانتاج الذي هو الكلية ولما في كت الميزان الخ لا دخل
لها في العلوم انما لم يكن لها دخل في العلوم لان الحكم في القضا
على ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد والطبيعية ليست
منها قال المحقق السيد في حواشي القطب مانصه الطبيعيات
لا اعتبار لها في العلوم لان الموجودات المتصلة هي الافراد
والطبيعة انما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم
معرفة احوال الموجودات المتصلة ثم قال فان
قلت الشخصية ليست ايضا معتبرة في العلوم اذ لا
يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات
بخلاف الطبيعية فانها ليست بمعتبرة لافي ذاتها ولا في
ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لا على الطبايع
وايضا الشخصية قد تقوم في الظم مقام الكلية فتنتج
في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذه
حيوان بخلاف الطبيعية فانها لا تنتج في كبرى الشكل
الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع مع انه لا يصدق في زيد
نوع فقد قول العصام ما لم يقل لم يقوله ما لم يقل فقد قالها
نفسه والامر الداخلة على المقسم لام الحقيقة من حيث هي فاقبل

تتضمن
الوصف
على
الانسان
الحيوان
النبات
والفصل
من
الطبيعيين

بالافصال الحقيقي على كل فرد وصنفاء وهي قول المعتزلة
مورد القسمة اللفظي الموضوع
فضية طبيعية فلا ينظم
منها قياس من غير لعدم تحقق
شرطه وهو اندراج موضوع
الصفري تحت موضوع
الكبرى هذا ان حمل الامر
على الاستغراق كما صرح به
واما ان حمل على الامام للبشر
كما ذهب اليه المعتصم لفظ
الحق فلا يصح هذا الجواب
اذ الحمل بلام الجنس كونه
الحكم فيه على الطبيعة لا على
الفرد فالقياس ينظم
اهل البيت وهو قد جعل الله تعالى
فالقياس ينظم حينئذ
مشكل اذ لا يمكن ان ينظم
من طبيعيين

فيصدق بما اذا كان اخص منه نحو كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم فموضوع الصغر وهو انسان اخص من موضوع
الكبرى وهو حيوان او مساويا له نحو كل انسان ناطق وكل
ناطق حيوان ولا شك ان موضوع الصفري هنا مباين لموضوع
الكبرى لان صفري هذا القياس قضية طبيعية حكم فيها
على الحقيقة والكبرى منفصلة كلية والحق كونه عليه فيها
الا افراد ومعلوم ان الماهية غير الافراد وقد فسد النتيجة
من عدم استيفاء شروط الانتاج لان الكبرى كما توهمنا ان
اذ هي صحيحة فتم ما للعرض صحة التقسيم بالانفصال الحقيقي
المراد بالانفصال الحقيقي الشافي بين الوصفين فلا يجتمعان
ولا يرتفعان قضية طبيعية القضية الطبيعية هي الحكم
فيها على نفس الطبيعة فان لا تصلح لان تصدق كلمة
وغيره كقولنا الا انسان نوع والحيوان جنس فان الحكم
بالنوعية والجنسية ليس على ما صدق عليه الانسان وهو
من الافراد بل على نفس طبيعتها هذا ان حمل الامر
اي ما تقدم في الجواب لا يتم الا يجعل الامر للاستغراق كما
صرح به المعارض لعدم تحقق الشرط المذكور لما اذا جعلت
الجنس فلا يتم لتحقيق الشرط المذكور وهو ان يدراج موضوع
الصفري تحت موضوع الكبرى لان ان يدراج تحت
ان لا يكون مباينا له ولا شك ان موضوع الصغر على جعلها
للجنس غير مباين لموضوع الكبرى بشرط ذلك فالقياس
ينظم كما ايجز اذ جعلت الجنس لتحقيق الشرط المذكور
وهذا الاسافى انه لا ينظم من جهة اخلال شرط الانتاج
الذي هو الكلية وذلك لان وضع الطبيعة مكان الكلية
مفسد لصورة القياس فاذا اقلت في كل انسان حيوان وكل

حيوان

بقوله في تقرير الاشكال
فنعول الخ اذ هو تصوير
للقياس المركب من
المقدمتين فورد
القسمه الخ بمحصل النتيجة
لاذاتها اما من الخ
كان الظاهر سقاط اللفظ
من في الشقين ولذا قال
فان كان الاول الخ قلنا
معنى قولنا الخ حاصله
ان كبرى القياس المشار اليه
في الرسالة بقوله اللفظ
مدلوله الخ منفصله
حقيقه اي حكم فيها

Digitized by Google

حين اذ جعلت ال للاستقراء
ففي المتن كبرى قياس
حلفت صغرى تقديرها
مورد القسمة الملقطة
الموصوف بقدرية ان
السياق في تقسيمه كاشفا
الى ذلك

الاولى او شخصها ان القسمة
نوع اللفظ صفة في قوله القسمة الملقطة

من حيث نفس تصور هاتفس تصور الواحد هو الذى لا
يمنع الشبهة لذاته فالتقييد بالنفس لازالة هذا الهم
وقد اداة الايضاح اعم حين ادخلت ال الاستغراق الخ
لا يحفى ان شبهة المقترض بان مورد القسمة اللفظ الموضوع الخ
لا تتوقف على كونها استغرافية فانه يقال لا بد في تقسيم الحقيقة
من ان يكون المقسم بحيث يصح الحكم على كل واحد من
افراده باحد القسمين على سبيل الانفصال الحقيقي فيلزم
قضية كلية تكون صغرى وموضوعها مورد القسمة
ومجولها للقسم فقال في تقسيم الحيوان الى الحيوان وحيوان
مورد القسمة الحيوان وكل حيوان اما ناطق وغيره فتوجه
الشبهة وقد اورد هذه الشبهة المحقق القطب في شرح
المطالع على تقسيم التصور والنقد لى الى الضرورة والنظر
حيث قال في شرح قول صاحب المطالع العلم اما تصورا
كان ادراكا ساذجا او ما تصديق ان كان مع حكم بنفى او
الثبات الى اخر كلامه ما ملخصه لا يقال التقسيم فاسد
لان مورد القسمة علم وكل علم اما ضرورى او نظرى فان
كان ضروريا لا يشتمل النظرى وبالعكس فلا يكون مورد
القسمة شأنا ملا للقسمين وهكذا نقول في كل شبهة لانا
نحسب بعد المساعدة على المقدمتين ما نالنا انسلم انهما يتباد
شفا فان الحكم فى الكلمة على جزئية العلم مورد القسمة
مفهوم العلم فلا بد لاجل الاضغ تحت الاوسط اعم فتلوجه
الشبهة المحقق المذكور على التقسيم مع ان الامم اللاحقة
على التقسيم فى كلام صاحب المطالع لا للحقيقة كما نبه
عليه المحقق السيد حيث كت على قوله بعد المساعدة
على المقدمتين ما نصه اشارة الى انه يمكن فهنا مع الصغرى

بل يقال

فنهائه
لا يخلو من
المعنى

فنهائه
اللفظ

التحقيق اذ هان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي هي فيجب
ان يكون زيدا كليا وجوبا ان الشبهة ليست هي المطابقة
مطلقا بل مطابقة الحاصل في العقل لكن غير ان وقد صرح به
الشرح حيث قال كل هو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا
يتمتع نسبته الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متشابهة
كما ان للانسان معنى في النفس وذلك المعنى مطابق لزيد
وعمر وخاله على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان
وثانيها ان التصور هو حصول صورة شئ في العقل والصورة
العقلية كلمة فاستعمال التصور في حد الجزئي غير
مستقيم وينجب بان الانسان الصورة العقلية كلمة
فان ما حصل في النفس قد يكون بالة وواسطة وهي
الجزئية وقد لا يكون بالة وهي كليان والمبدك ليس بالنفس
الا انه قد يكون إدراكه بواسطة وذلك لاينا في حصول
الصورة المبدكة في النفس وتقول التصور هو حصول
صورة الشئ عند العقل فان كان كليا فصورته في العقل
فان كان جزئيا فصورته في الله وعلى هذه الاشكال والثالث
ان قد النفس في التعريف مستدرك لان يتم بدونه
كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشبهة والكلي
ما لا يمنع تصوره منه والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف
الجزئي والكلي علمنا ان الجزئية والكلمة من عوارض الصور
الذهنية وبالسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية
ما لا يمنع الشبهة كان حقيقة الخارجة كذلك لان الصور
الذهنية مطابقة للحقائق الخارجة فيكون مثل الواجب
لا يمنع الشبهة في الخارج فاذيل هذا الوهم بان منع الصور
الذهنية للشبهة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل

فيقال مثلا التام
متصل والباء حرف
جر وهكذا (قوله ههنا)
اي بخلافها في قوله
سابقا اللفظ قد وضع
الحرفا في اللفظ كما عرف

هو ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة ولم يفسر فيه المحمول
بالحقيقة مما يكون محمولا بلا واسطة كما ذكرنا بل يفسره
بما يعطى موضوعه واسمه كاحيوان فانه يعطى
الانسان اسمه فيقال الانسان حيوان فيعطيه حله فيقال
الانسان جسم تام حساس متحرك بالارادة ثم انه يخص
من كلام الشرائع الجزئي الحقيقي كزيد يتمتع ان يصدق على
متعدد الى ان يحل محل موأطاة على ذلك المتعدد بخلاف
الكلي فانه يحل ذلك الحل على الجزئيات بان يقال زيد
انسان وعمرو انسان وهكذا وانما قيد الشرائع الجزئي الحقيقي
لان الجزئي الاضافي يصدق على المتعدد اذا كان كليا لانه ما
اندرج تحت كلي وذلك لان النسبة بين الجزئي الحقيقي
والاضافي العموم والخصوص المطلق كالانسان فانه جزئي
اضافي فقط لانه راحه تحت كلي وهو حيوان وليس جزئيا
حقيقيا لصدقه على متعدد والجزئي الحقيقي كزيد فانه جزئي
حقيقي لعدم صدقه على المتعدد واضافي لانه راحه تحت كلي
وهو انسان فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي ولا عكس واعلم
ان الشرائع انما عدل عن التعريف المشهور وهو ان الجزئي ما
يمنع نفس تصويره من الشراكة فيه وان الكلي ما لا يمنع نفس
تصوره من الشراكة فيه لما اوردوه عليه وان اجابوا عنه
قائلين المحقق القطب على قول صاحب المطالع المفسر ان
نفس تصويره من الشراكة فهو الجزئي والا فهو الكلي ما
يلخصه هاهنا اعتراضات احدها ان معنى اشتراكه
بين الكثيرين مطابقة لها على ما صرحوا به لا ان يتجزأ
اليها وخر لو تصور طائفة من الناس زيد مثلا كانت
صورته الموجودة في الخارج تطابق صورته العقلية

لان قول هذا
المتشبه فانه
لان الاول لان
واللام في
للفعل ههنا
لا يستغنى

واما في القضاء فيمضي
التحقق لان الالف
واللام الاولى لان
كل كلمة وضعت على
اكثر من حرف انما يعبر
بأكثرها فيقال مثلا
تخني ضمير ومن حرف
جر وال حرف تفضيل
فيخلاف ما اذا وضعت
على حرف فانه يعبر بها

محمولا على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان
حيوان وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه بالحقيقة
بل بالنسبة اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا
عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة
ذو او الاشتقاق فقال الانسان ذو بياض او بيض حينئذ
يكون الانسان محمولا بالمواطاة هكذا قال الشيخ وفسد
المحمول بالحقيقة بما يعطى موضوعه حده واسمه وربما يفسر
جل المواطاة بحمل هو هو وحمل الاشتقاق بحمل هو هو وهو
ثم قال وقال الامام المحمولى اما ان يكون ذاتا او صفة
فان كان ذاتا فهو حمل المواطاة لان المواطاة الموافقة
والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضا ذاتا فقد
تواطأ كقولنا الكاتبة نسان وان كان صفة غاير الموضوع
فلا حمل بالمواطاة بل بالاشتقاق لكونه لها با اعتبار
مفهومها وهي مشتقة كقولنا الانسان كاتبة والاصطلاح
المتعارف على المعنى الاول واعتراض ابي المبركات عليه
بان المحمول في حمل الاشتقاق كالبياض فمحمول ايضا بالحقيقة
اذ لفظه ذو النسبة والنسبة خارجة عن الطرفين
فكول المحمول بالحقيقة هو البياض لجيب عنه بانه ان
اراد ان كل نسبة تيرتبط بها المحمول بالموضوع خارجة
عن الطرفين فسلم لكن ذل ليس كذلك وان اراد ان كل
نسبة مطلقا خارجة فهو ممنوع فرب نسبة تكون لنفس
المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب وهي الابدوة او جزؤه
كقولنا زيد ابو عمر وام مع تعذر وتقديم وتأخير ولا راد
بقوله هكذا قال الشيخ وفسد المحمول بالحقيقة بما يعطى
موضوعه حده واسمه ان الشيخ ذكر في الشفا ان حمل المواطاة

ولا يكون لذات الشيء
مدخل في هذا الاختراع
وهذا هو الغرض الذي
يحصل بالاداة كان يقال
لو كان الانسان حمارا
لكان ناهقا وهو الوجود
في الجزئي وليس بمراد
هنا كما عرفت تأمل
وحله عطف تفسير
على الصدق قصد به
الاشارة الى ان الصدق
في المفردات بمعنى الحمل

هذا هو الغرض الذي
يحصل بالاداة كان يقال
لو كان الانسان حمارا
لكان ناهقا وهو الوجود
في الجزئي وليس بمراد
هنا كما عرفت تأمل
وحله عطف تفسير
على الصدق قصد به
الاشارة الى ان الصدق
في المفردات بمعنى الحمل

الحكم بالجواز لا بمعنى التقدير بالمعتبر في مقدم الشرطية
اخذا من كلام المحقق عبد الحكيم فيما كتبه على قوله شاح
الشمسية فرض صدقه حيث قال ما نضه اي تخيّر جملة
ايحيا با دون التقدير والاعتبار كما في تعريف المتصلة حيث
قالوا صدق التالي على فرض صدق المقدم فان للعقل
تقدير كل شيء اه وكما يؤخذ من تعريفه الجسم بانه جوهر
يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه وتعرف الجزء الذي
لا يتجزأ بانه جوهر يتشعب انقسامه خارجا وفرضا
وتعرف النقطة بانه عرض كذلك فان الفرض في
التعاريف المذكورة بمعنى التجويز لا بمعنى التقدير
وما هنا اشكال مشهور وهو ان زيد اذا تصور طائفة
كانت صوريته الخارجية صادقة على الصور الحاصلة منه
في اذهانهم كما ان تلك الصورة صادقة عليه ضرورية ان
الصدق هو الاتحاد بين الطرفين فيصدق تعريف
الكلي على الصور الخارجية الحاصلة لزيد بالقياس الى
الصورة الذهنية وايضا زيد مثلا صادقة على زيد
الكاتب وزيد الضاحك وزيد الماشي وغيرهم من الامور
المختلفة بما لا اعتبار فيلزم ان يكون كليا وجوابه ان الحاصل
في العقل من زيد امر واحد بالاشخص لا تعدد فيه ولا تغاير
الا باعتبار الازهان الحاصل هو فيها والمراد بصدق
المفرد على متعدد صدق الحاصل في العقل على متعدد
في المفردات بمعنى الحمل اراد بالحمل هنا حمل المواطاة
لا حمل الاشتقاق قال المحقق القطب في شرح المطالع ما
ملخصه معنى صدق الكلي على متعدد جملة على ذلك المتعدد
بالمواطاة لا بالاشتقاق وحمل المواطاة ان يكون الشيء

محولا

فالحزم يمكن فيه ذلك
الفرض بان يجعل متخيلا
لا دارة الفرض كان يتبا
لو كان زيد كليا الصفة
على تخيلين قلت الفرض
قسما ان تراعى بان
ينزع العقل صورة
الشيء عن الشيء ويكون
منشأ الاتراء ذاتا له
الشيء وهذا هو المراد في
امثال هكذا المقام
بان ينزع العقل صورة
الشيء لا عن الشيء

عنه واداد بقوله داخل في الكلمات انها من جملتها وبالتوصل
ببعض المفهومات التوصل الى ذلك البعض من حيث الفهم
كما يشير اليه لفظ المفهومات وشار بقوله وذلك انما هو
باعتبار حصولها الخ الى ان الوجود الذهني هو المختبر في
التوصل من حيث الفهم دون الوجود الخارجي فاعتبار الاحوال
الفهمية التي تقرض المفهومات انفسها من حيث حصولها
في الالف من غير نظر الى حالها في الخارج اي في نفس الامر هو
المناسب لما هو غرضهم من التوصل ببعض المفهومات
من حيث الفهم الى التصور وذلك لانه اذا كان الكلي عبارة
عما لا يمنع تصور من الشركة فيه كان الجزئي عبارة عما
يمنع تصور من الشركة فيه وهو معنى امكان ففهم
الاشراك وعدمه
يكون كليا وقوله قلت الفرض الخيانة ان الفرض قسمان
ان تراعى وهو يتراءى العقل صورة الشيء عن ذلك
الشيء اي استحضار العقل صورة الشيء منه كاستحضاره
صورة صدق الحيوان على افراده واختراعى وهو اختراع
صورة الشيء لا عن ذلك الشيء كاستحضار صدق ذات
زيد وجملها على افراده فهذا الاختراع والاستحضار غير
ناشئ عن تلك الذات ولا مدخل لها فيه لانها جزء في
والفرض الاول صحيح وهو المراد في هذا المقام والثاني
كاذب وهو الموجود في الجزئي وليس مراد هذا بضم فاختص
صدق ذات زيد على متعدد لا يوجب كليتته لان صدقها ثابت
في نفس الامر واستحضار صدق الانسان وكذا ذلك
الشمس يوجب كليتته لان صدقها ثابت في نفس الامر
هذا وقد يجاب ايضا بان الفرض ههنا بمعنى التصور اي

يكون الخارج ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا لوجودها أو لا
 فيشمل النسب التي تصف بها الأشياء في الخارج وإن لم تكن
 موجودة فيه ويحتمل قوله فإن كل ما يفرض الخارج أن كل ما
 يفرض ظرفية الخارج لنفسه فهو متصف بالشيء في الخارج
 لا تصاف بصحة العلم والاختلاف ولو يكون مظهر في الخارج
 وإن كل ما يفرض ظرفية الذهن لنفسه فهو متصف
 بالشيء في الذهن لا تصاف بصحة العلم والاختلاف
 ولو يكون مظهر في الذهن وإراد بقوله فلا يصدق في
 نفس الأمر الخارج أنه لا يمكن صدقه الخ لأنه لو أمكن صدم
 الإشعي لزم إمكان اجتماع النقيضين وقال المحقق
 المذكور أيضا إنما اعتبر القوم في التقسيم إلى الكلبي
 والجزئي حال المفهومات في العقل أي امتناعها من فرض
 العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها عنه فجمع لها
 أمثال مفهوم الولجب ونقائض المفهومات الشاملة
 لجميع الأشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة
 الداخلة في الكلمات دون الجزئيات بناء على أن مقصودهم
 التوصل إلى المفهومات البعض وذلك إنما هو باعتبار
 حصولها في الذهن فاعتبار أحوالها الذهنية هو
 المناسب لما هو مقصودهم وإن أراد جميع الأشياء في قوله الشاملة
 جميع الأشياء الذهنية والخارجية ما يكون الذهن والخارج
 ظرفا لنفسه سواء كان ظرفا لوجوده فكون محققا أي متصفا
 بالوجود بالفعل أما في الذهن أو في الخارج أو ظرفا لنفسه
 فكون مقدر الوجود فيه فالمحقة والمقدرة صفات
 للأشياء مطلقا للخارجية كما يدل علم قوله فيما تقدم فإن
 ما يفرض في الخارج فهو شئ في الخارج إلى آخر ما نقلناه لك

منه
فان
مصدق

بالافراد والتركيب بالفعل وعلى تقدير الاكتفا بصلاحيته فلا
شك في عدم مناسبتها ام فاعلم المدلول أي ضمير المدلول
المنقذ في قول الشارح لان مدلوله وانما قال لان مدلوله
ولم يقل لانه مع ان الحديث عنه هو المدلول للملايقهم لو
اضمر ان الضمير لا قرب مذكوره هو الكلي والمشتق اذا
المتنح حقيقة أي ان المتنح من فرض صدق المدلول على كثيرين
حقيقة العقل لان الامتناع من صفات العقلاء ^{للاشارة}
الى أنه الى آخره حاصله ان الشارح الخ لفظ فرض
للاشارة الى ان افراد الكلي التي يتحقق بها كليتته لا يجب ان تصد الكلي
عليها في نفس الامر بل من افاده ما يمتنع صدقه عليها في نفس
الامر فان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقه في نفس الامر
على اكثر من واحد فالمعتبر في افراد الكلي امكان فرض صدقه
عليها اذ هذا المقدار يتحقق كليتته وكون تلك الافراد
افرادا له محققه في نفس الامر غير لازم لكليتته لو
فرض له افراد ^{للاشارة} بذلك الى ان الكلي المقابل للمعنى يشتمل
الكليات الفرضية قال المحقق السيد الكليات الفرضية هي التي
لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الذهنية والخارجية
كالاشياء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج
ضروري فلا يصدق في نفس الامر على شيء منها انه لا شيء
اي وأشار بقوله لا يمكن صدقها الى ان الكليات الفرضية هي
التي لا يمكن صدقها أي عليها في حيزاتها من غير اعتبار
معتبر وفرض فافرض على شيء من الاشياء الذهنية أي التي
يكون الذهن ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا لوجودها او لا
فتشتمل النسب التي تصف بها الاشياء في الذهن وان لم تكن
موجودة في الذهن أي متصورة وكذا الخارجية التي

فاعلم المدلول او فرض
بزيادة من والاشياء
يجازي على كل اذ
المتنح حقيقة
العقل من فرض
صدقه فان قلت لم
الخ لفظ فرض مع
استقامته المعنى
عند حذفه قلت
الاشارة الى انه
لا يشترط ان يكون
لكلي افراد خارجية
بل الشرط ان يكون
لوفرض له افراد في
الخارج لصدق عليها
كشخص فاه قلت اذا
كان مدار الكلية
على مجرد الفرض المذكور

يجوز صلاحية لأن يقصد
من اللفظ سواء وضع
له لفظ أو لا هو
يقصد أن إطلاق المعنى
على الحاصل في العقل لا
يتوقف على الذميمة
التي ذكرها بل على
رأى من القصد
أعادة منسوب
على عملية أي إجازة
المطلب أن كروي وفي
شبهة الذي أفاده
أما أن يتشع

الذي أفاده
أما أن يتشع

الاشكال انه كان الأولى له أن يقول ومن حيث القصد إليه
يقصود أو يقول ومن حيث أنه يعني من اللفظ معني على
وتارة ما قبله ليكون فيه اخذ الاسم من مدخل الحيثية
وحاصل الجواب انه أشار بذلك إلى انه ليس يلزم اخذ
الاسم من مدخل الحيثية بل يصح ذلك ويصح أخذه من
المرادف لأن المقصود والمعنى مترادفان فيجوز صلاحية
الخأي سواء تعلق بها القصد في وقت أو لا يشمل جميع المفردات
الموضوعة لها الألفاظ وغيرها على هذا الإطلاق
سواء وضع إلى أخيرة لم يقل سواء قصد أو لا شيئا
على انه لا يلزم على هذا الإطلاق الوضع كما لا يلزم
القصد وإن المراد بالصلاحية اعم من القرينة والبعيدة
وهو يفيد الخأي والمستفاد من قول الشارح من
حيث القصد إليه من اللفظ ان المعنى لا يطلق على الصور
الذهنية من حيث هي بل من حيث انها تقصد من اللفظ
وقد علمت أنا إطلاق المعنى على الحاصل في العقل بمجرد
الصلاحية قليل ولذا لم يلتفت له على انه لا يناسب نظام
على ما يؤخذ مما لبعض شراح التسمية حيث قال التسمي
اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الأفراد والمعنى قد
يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر مسمى
لفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يكون اعم من
المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى وقد
يكفي في إطلاق المعنى على الصور الذهنية مجرد صلاحيتها
لأن تقصد باللفظ سواء وضعت لها الألفاظ أم لا لكن
الناسب إطلاقه على الصور المذكورة من حيث انها
تقصد من اللفظ لأن المعنى باعتبار اللفظ يتصف

بالأفراد

ومن حيث القصد
الذي افاده
اللفظ من القصد

ومن حيث القصد
اليه من اللفظ الى قال
السيد في حاشيته لم يخرج
الشمسية وقد يتحقق
في اطلاق المعنى على
الحاصل في العقل

المصدق لتوارد على اللفظ الموضوع لا مطلقا وحم لا يبرد
ان ما يدركه بالضمين والا لتزام يقال له معنى ومدلول
ولا يقال له موضوع له لانه لم يتوارد على اللفظ الموضوع
لان دلالة المضمين عملية وكذلك دلالة التزام قال
السيد الخ غرضه بذلك الاعتراض على الشارح حيث اقتضى
كلامه ان المعنى اسم الحاصل في العقل بقصد القصد اليه من
اللفظ الذي افاده مع ان المعنى يطلق على الحاصل في العقل
ولو لم يقصد من اللفظ كما لو خطر بالبال معنى ولم يكن
مدركا من عبارة وقد يقال لا اعتراض لان كلام المحقق
السيد صريح في قلته ولعله نزل الشارح بمنزلة العلم
ولم يلتفت له يدل لذلك صريح كلامه في الحاشية المذكورة
فانه قال ما مضى المعنى اما مفعول من عنى يعنى انا قصد اى
المقصد فهو مصدر ميمي واسم مكان واما مخفف معنى
بالشدة يد اسم مفعول منه اى المقصود واما ما كان فهو
يطلق على الصور الذهنية من حيث هي محل من حيث انها
تقصد من اللفظ ثم قال وقد يتحقق الى اخر ما نقله عنه المحقق
فقد اشار بقوله بل من حيث انها تقصد من اللفظ وذلك
انما يكون بالوضع الى ان الحشية تقصده وان المعبر
في ذلك قصد المتكلم به من اللفظ في وقت ما تكون مأخوذا في
موضوعه لا يكون مجرد الوضع نعم يتجه على الشارح انه كان المناسب
للمعنى ان يقول ومن حيث انه يعنى من اللفظ الدال عليه
يقال له معنى فيلاحظ في التسمية مدخول الحشية كما فعل
فيما قبل هذه الحشية الا ان يقال ان الشارح فعل ذلك
للاشارة الى انه كما يجوز ان يلاحظ في التسمية مدخول
الحشية يجوز ان يلاحظ فيها مرادف مدخولها ومخلص

ومعنى ادراكه العلم بوضعه بازاء ما حصل
 في العقل والمناسب انه من تلك الحثية يسمى
 مفهوما مقيدا والمدلول فهمه من حيث كون اللفظ دل
 عليه لا يقال مقتضى كلامه الخ انما اقتضى كلامه التساو
 لقوله لسمى من حيث الفهامه بانفها مغير مدلول او من
 حيث وضع اللفظ بازان موضوعا له لان التساويين ما اتجا
 ذانا واختلفا حثية لانا نقول الخ حاصل الجواب
 انه لا مخالفة لان ما اقتضاه كلام الش من انهما
 متساويان مبنى على ان المراد بالمدلول المدلول الذي
 وضع له اللفظ لا المدلول الاعم الشامل للالتزامي وما
 اقتضاه كلام الشيخ البخاري من عدم التساوي مبنى
 على ان المراد بالمدلول المدلول الاعم الشامل للمدلول
 الالزامي ثم انه يبقى النظر في قول الش فان الحاصل في
 العقل الخ لانه يقتضى ان الحاصل في العقل والمفهوم
 والمدلول والموضوع له والمعنى متحد بالذات مختلفة
 بالاعتبار وحسب نتيجة عليه ان كلاما من المعنى الالزامي
 والمضمن يقال له معنى ومدلول ولا يقال له موضوع
 له وحسب فلا يتم ما اقتضاه كلامه من التساوي بين هذه
 الامور الخمسة وقد اوجب عن الشايع بان اعتبار التساوي
 بينها انما هو بالنظر للمعنى المطابق اى المدلول الذي يدل
 عليه اللفظ مطابقة وعدم اعتبار التساوي بينها انما هو بالنظر
 لمدلول اللفظ مطلقا الشامل للمدلول الالزامي وكلام
 الشايع في المدلول الذي وضع له اللفظ مطابقة ويبقى
 الاشكال المدلول المطلق الشامل للالتزامي على ان
 هذه الامور الخمسة متساوية لاختلفا في المفهوم واتحاد

مقتضى كلامه ان المدلول هو
 متساويان وهو مخالف لما
 في شرح الشيخ البخاري من
 ان الموضوع والمسمى خاصا
 بما يدل اللفظ عليه مطابقة
 بخلاف المدلول لانا نقول
 كلام البخاري في المدلول
 المطلق الشامل للمدلول
 الالزامي وكلام الشايع
 في المدلول الذي وضع له
 اللفظ الخ هو

بجملته من المضاف اليه
 لو جرد شرطه اي حال كون
 التقسيم مجلا اولاد في
 تقسيم الاولاد لملوك
 كل حال كونه كائنا من مطلق
 اللفظ والى مشتق وفعل
 لعل السرفى اعاده الينا
 دون بنية المعطوفات
 الاشارة الى مخالفة الاولين
 للآخرين في الدلول فان
 مدلول الاولين بسيط
 والآخرين مركب على وجه
 متعلق بتقسيم اي على طريق
 سهل فان تحقيقه اعلة
 كيفية التقسيم اي انما قسم
 على هذا الوجه لان تحقيقه
 مركب كروى من الالف
 اي من محال الخطا الاذهان
 لقوة الخلاف في الموضوع له
 او لصعوبة المدرك في الكلام
 مضاف محذوف واستعارة
 اما في منزل او اقدم ولا تخفى
 تقريرها على من عرف البيان
 وفي نسخة منزل القواف
 وعليها كمت الكروى ثم قال
 الذين بالقدم في الزلق لان
 الزلق كما ثبت للقام يثبت لانها

بجملته من المضاف اليه
 لو جرد شرطه اي حال كون
 التقسيم مجلا اولاد في
 تقسيم الاولاد لملوك
 كل حال كونه كائنا من مطلق
 اللفظ والى مشتق وفعل
 لعل السرفى اعاده الينا
 دون بنية المعطوفات
 الاشارة الى مخالفة الاولين
 للآخرين في الدلول فان
 مدلول الاولين بسيط
 والآخرين مركب على وجه
 متعلق بتقسيم اي على طريق
 سهل فان تحقيقه اعلة
 كيفية التقسيم اي انما قسم
 على هذا الوجه لان تحقيقه
 مركب كروى من الالف
 اي من محال الخطا الاذهان
 لقوة الخلاف في الموضوع له
 او لصعوبة المدرك في الكلام
 مضاف محذوف واستعارة
 اما في منزل او اقدم ولا تخفى
 تقريرها على من عرف البيان
 وفي نسخة منزل القواف
 وعليها كمت الكروى ثم قال
 الذين بالقدم في الزلق لان
 الزلق كما ثبت للقام يثبت لانها

باعتبار الذات هو ان الباعث عليه حصول البدأ التي
 هي الاقسام واعلم ان كل قسمه ترد على كل في فور في الحقيقة
 انما يكون على افراده اذ معناها في الحقيقة ان بعض الأفراد
 كذا والبعض الآخر كذا فكان التقسيم في الحقيقة عبا عن
 قسمه الكل الى جزائه التي تجزئته وتحليله الهادون
 الكلي الى جزئياته حال من المضاف اليه يصح كونه حالا
 من الجزائي وحاصل التقسيم المذكور في الرسالة بتقسيم
 اللفظ حال كونه مجلا وتصح ايضا ان يكون منصوبا
 على التمييز اي وحاصله من جهة الاجمال ظرف للتقسيم
 فهو منصوب على الظرفية اي تقسيم اللفظ في الاول
 ويصح كونه منصوبا على المصدرية اي تقسيم الاول اي
 اوليا لعل السراخ حاصلة ان السراخ اشار باعاده
 الى قوله والى مشتق وفعل دون باقي المعطوفات الى مخالفة
 الاولين للآخرين في المدلول فان اسم الجنس كمدلوله
 بسيط وكذا المصدر بخلاف الفعل والمشتق فان مدلولها
 مركب من الحدث والنسبة والحدث والذات على هذا
 الوجه اي وجه الضبط لان تحقيقها على ذلك الوجه انظر
 من منزل الاقدام وحر لا يرد على القدر انه كان المناسب
 لقوله تنضبط ان يقول فان ضبطها حتى يحتاج الى
 الجواب عنه فان في كلامه مضافا محذوف اي فان تحقق ضبطها
 ففي كلامه حذف مضاف لاحذف وذلك لان المراد
 على استعارة الاقدام الاذهان ترشيح اما بان على معناه
 الحقيقي او مستعار للمواضع التي تجول فيها الاذهان التي
 هي المعاني فشمه المعاني الصعبة بمواضع الزلل بجامع
 الصعوبة في كل والحاصل ان منزل جمع منزل بمعنى موضع

حصل كاتب وكل من القسمين غير مابين الآخر لا مكان
اجتماعهما وذلك لعدم تنافي القيود في الضاحك وكتب
وتنافيها في الانسان والفرد لان تنافي الجز يستلزم
تنافي الكل اي عند اطلاق القسم حاصل ان المتبادر
بحسب عرف العلماء مطلقا عند اطلاق القسم هو اعتبار
التباين بين الاقسام اي واما بحسب اللغة فالضاحك
اعتبار لكل من التباين والتخالف ما اعتبر فيه تنافي
القيود اي تباينها وذلك لان القيود المضمرة الى الامر
العام الكلي وهو اللفظ هنا متباينة فان قيد اسم
الاشارة مابين لقيد الضمير وقيد علم الجنس مابين
لقيد علم الشخص مثلا ولذلك قال العاصم الخ
اي ولاجل اجتماع العلمية والفعلية في المذكوران قال
العاصم الخ وذلك لان التقسيم الاعتباري تجتمع فيه
الاقسام بخلاف الحقيقي وفيه ان اجتماع العلمية
والفعلية في ان واحد غير ممكن بل يتكون الفعلية في ان والعلمية
في ان آخر فعلم الاجتماع بين فيكون للتقسيم حقيقيا
وهو واضح كما سيوضح به المحشي واقول لم تجتمع الخ
يجاب ايضا بان يريد ويخوه من حيث كونه اسما غير من
حيث كونه فعلا لانه ان اعتبر من حيث الدلالة على الحدث
والزمان فهو فعل وان اعتبر من حيث الدلالة على الذات
المختصة فهو اسم فالحقيقة معتبرة على جهة التقسيم
وان كانت عارضة لذات اللفظ وحيث اعتبرت الحقيقة
بزمان الغرور فهو متباين تباينا حقيقيا ان قلت
التقسيم لا يكون باعتبار المفهوم لا باعتبار الذات والمضمرة
عليه كونه باعتبار الذات قلنا معنى قولهما ان التقسيم

والمبادر اي عند اطلاق
القسم من هذا القبيل
يعني اعتبار فيه تنافي القيود
قال المحشي وفيه ان تغلب
فيه ويريد ويخوه في العلم
والفعل اه ولذلك قال
العاصم وما نحن فيه تقسيم
اعتباري لا اجتماع العلم
والفعل في نفي وليس حقيقيا
اه اي والاقسام الحقيقية
لا تجتمع لتباينها او قول له
تجتمع الفعلية مع العلمية
في الامثلة المذكورة لانها
فعلت عن الفعلية الى المحشي
الاسمية فهي قبل النقل
افعال وهذه اسما فابين
الاجتماع

تنا في القود او تخالفها
الاول كضم الناطق الى الحيوان
فيصير انسانا او ضم الصاهل
فيصير فرسا وهكذا والثاني
كضم الضاحك والكاتب الى
وليسى الاول تقييما حقيقيا
والثاني اعتباريا وعلامة الاول
عدم صحة حمل بعض الاقسام
على بعض وعلامة الثاني صحة

تنا في القود او
تخالفها فقط

مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم لخص
منه اما بحسب الصديق او بحسب المفهوم وهو مجموع
المقسم والقيد ويسمى كل من الامور المخصوصة
بالقياس الى الكلي الاعم قسيما وبالقياس الى الاخص
الحاصل من ضم قيد آخر قسيما والكل الى الاعم
بالقياس الى تلك الامور المخصوصة تقييما انتهى
فقوله وهو مجموع المقسم والقيد صريح في تركيب
القسم من الكلي الذي هو المقسم والقيد ولا يصح
ايضا كونها بمعنى مع لاقتضائه ان الانضمام جزء
من القسم وهو لا يصح والحاصل ان ظاهره لا يصلح سواء
جملت اليه للسببية او للجمعية الا ان جعل اليه مجموع
مع ويجعل الانضمام بمعنى منضم وتجعل اضافة الانضمام
لكل من اضافة الصفة للموصوف والمعنى حر ليصير
ذلك العام قسيما مع كل قيد منضم اليه كرا قبل وفيه ان
المصلحة ليست قطعة من القسم فتأمل الاول
كضم الناطق الى مثال الاول وهو تنا في القود ضم
الناطق الى قول الشارح تنا في القود راجع لقوله
مباين وقوله او تخالفها راجع لقوله او غير مباين
فالمراد بتنا في القود تباينها بدليل مقابلة بتخالفها
وقوله فقط مستلذك فنحصل ان القيد من اعجم
من ان يكونا متباينين او متخالفين وان الاول كضم
ناطق وصاهل للحيوان فانك اذا ضمت ناطق للحيوان
حصل انسان واذا ضمت له صاهل حصل فرس وان
الثاني كضم الضحك والكاتب للانسان فانك اذا ضمت
اليه الضحك حصل ضاحك واذا ضمت اليه الكتابة

حصل

فانه يحتاج الى قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز والى ذلك اشار بقوله
ليصرف نحو واما القرينة المعينة للمراد من المعاني المجازية فلا يتوقف عليها تحققه الا ترى انه لو
قيل ان ذلك بجر ما شاع على قدميه فقد وجد القرينة المانعة من ارادة الجبر للتحقيق ولم توجد المعينة للمراد

من مجمل او كرم قال بعض اللغويين
في الرسالة الفارسية اعلم ان
المجاز يكفي في تحققة القرينة
المانعة من ارادة المعنى
للحقيق واما القرينة العينية
المراد منه فليست شرطاً
في التحقق بل في قبوله عند البلغاء
فان فقلت كان زيد في الاذن
يتعلق بعد ذكر المعينة
عنه من كالتعجب لانه يفرض
السامع كلت مذهب فكن
فيكون مقبولاً لصحة اعم
للاستعمال في ظاهر
الاستعمال الموضوع له وليس كذلك
فاللام العاقبة وصلة وضع
مخدوفة اي الذي وقع اللفظ
له لاجل الاستعمال فيه
مراجعة اي مشاركة
اي الاصلي والسعي فالاصلي
تحقيق معنى الحق والصبر
واسم الانشأة والموصوف
والسعي بيان معنى العلوم
والجنس والمصدر والمشتق
والفعل وانما كان تحقيق معنى
الاول مقصوداً بالاصطلاح
للتخلاف فيما وضعت لاختلاف
الآخر فان معنى العلم المتخصص
منه لغيره اتفاقاً ومعنى القيمة على اتفاقاً
اجب بان المصدر كما يطلق على الواحد يطلق على المتعدد كما افاده العاصم
على ما مر في ذلك

والاول انبب بقواعد المعقول فانه يحتاج الى قرينة
مانعة اي يحتاج في تحقيقه الى المانعة لانها التي لا يتحقق
المجاز بدونها والمعينة شرط في قبوله عند البلغاء
كما صرح به واعلم ان كل قرينة معينة في مانعة
ولا عكس فاذا قلت رأت جباراً في الحارة وارتد الكرم
ففي الحارة قرينة مانعة من ان يراد منه الحقيق
ولست معينة للمراد باللفظ اذ يحتمل الكرم ليعلم
فان كلامها يطلق عليه انه بجر مجازاً واذا قلت رأت
جباراً يعطى او يقدر المسائل كان قولك يعطى قرينة
معينة للمراد باللفظ وهي مانعة ان
تفسر بمراجعة المعاني فعني مراجعة المعاني مشاركة
المعاني للحقيقة والظاهر ان المراد بمراجعة المعاني
تنازعها في تلك الالفاظ لفظاً عن مصادرها وتنازع
فيه الحاربية والناصرية وعين الذهب وعين الفضة
وعين الشمس فكل من هذه يقول هو لي وكذا لفظ ذاك
تنازع وتنازع فيه زيد وعمر وغيره فكل من هذه يقول
هو لي هذا معنى مراجعة المعاني فاذا انضبت قرينة
معينة لارادة واحد من تلك الاشخاص ارتفع ذلك
التنازع وتلك المراجعة كما افاده العاصم افاده بقوله
ولا اشكال في اطلاق التقسيم على ما تعدد افراده
لان المصدر يطلق على المتعدد كما يطلق على الواحد اي لان
مدلوله الماهية وهي كما يتحقق في الواحد يتحقق في المتعدد
نسا هل اي لمانه من الاخبار باسم المعنى وهو التقسيم
من اسم العين وهو لفظ المذكور والا كان مغيباً
الح اي والآن قل ان الاحتمال الاول مرجح بقوله على ما مر

فانه يحتاج الى قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز والى ذلك اشار بقوله
ليصرف نحو واما القرينة المعينة للمراد من المعاني المجازية فلا يتوقف عليها تحققه الا ترى انه لو
قيل ان ذلك بجر ما شاع على قدميه فقد وجد القرينة المانعة من ارادة الجبر للتحقيق ولم توجد المعينة للمراد

التقسيم فان قلت المذكور تعيينان فلم يعب عنها بالمصدر
اجب بان المصدر كما يطلق على الواحد يطلق على المتعدد كما افاده العاصم
على ما مر في ذلك

وقد ترتبت هي عليه ولو على سبيل التردد والتساوي
بل تعيين المشترك لأجل الدلالة بنفسه على سبيل التعيين
والقطع وان تخلفت عنه بما لا يخفى فدخله في التعريف
بالطريق الأولى من قولهم اللفظ الخ أي من قولهم في
كبرى القياس وكل لفظ مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج إلى
تقديم أي الاستعمال المحرد إشارته إلى أن إضافة
محرد إلى الاستعمال من إضافة الصفة للوصف والمعنى
أن الاستعمال المحرد عن التعيين لا يحتاج فيه فيما نحن فيه
وفي المشترك إلى القرينة بخلاف الجاز فانه يحتاج إلى
القرينة لمحرد الاستعمال وفيه أن عرض المستعمل من
الاستعمال أفهام مراده للسامع وذلك لأحصل بدون
القرينة المعينة فلا يصح الاستعمال لمحرد الوضع بل
يحتاج إلى القرينة وحده فلا يكون الوضع كافيا في صحة
استعماله في معناه وخلاصة الكلام في هذا المقام أن ما
هو من هذا القبيل واللفظ المشترك لا يحتاج إلى القرينة
في الدلالة على معناها الحقيقيين فلا مانع في احتياجها إلى
القرينة لأجل الأفهام بخلاف الجاز فانه يحتاج إلى القرينة
في الدلالة على المعنى المجازي وأجل أن من قسر الدلالة
بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى اشتراط
في الالتزام الزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك ولم
يجعل أكثر من المجازات والكتابات التي ليست معانيها
لما فهم بهذا المعنى دلالة على تلك المعاني بل الدال عليها
منه المجموع المركب منها ومن قرائنها ومن قسرها
فكون امر بحيث يفهم منه أمر فهمه ولم يفهم له بشرط
ذلك الزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول

قوله بما ذكره أي من قولهم اللفظ
بحسب استعماله الخ لمحرد
أي الاستعمال المحرد فاما
التعيين المراد فإطلاقها
بخلاف الجاز

بما ذكره هو أن اللفظ
الذي استعمل في معنى
الذي استعمل في ذلك المعنى
ولا يحتاج إلى القرينة
في الاستعمال المحرد
المجاز

المعنان متنافيين مثل القراء للطهر والحوض لكن تخلف
 المقتضى بالفتح عن المقتضى بالكسر لاينا في تحقق اللفظ
 كتحقق الآخر في عن النار لما نع الرطوبة فتعين اللفظ
 المشترك داخل في تعريف الوضع ولو كان المراد بالدلالة
 بنفسه فيه الدلالة بنفسه على المعنى على سبيل تعيين
 والقطع لأن معنى قولنا تعيين اللفظ للدلالة بنفسه
 تعيينه لغرض تلك الدلالة سواء ترتب عليه ذلك للفرق
 أو تخلف عنه لأنه لا امتناع في أن يتخلف غرض الواضح عما
 اراده من الوضع وهو الدلالة بنفسه على وجه التعيين
 عن وضعه لما منع كراحة الوضع الآخر بخلاف التيقن
 للمعنى المجازي بالمفهوم الإجمالي الذي تقدم توضيحه
 في الوضع النوعي فإنه لا يقتضي كون ذلك المعنى مراداً
 على سبيل القطع بل ولا على سبيل التردد الاعتدال القرينة
 فالقرينة في المجاز لتحصيل تلك الدلالة لا يدفع
 مزاحمة الغير قال بعض المحققين ولا يخفى أنه ليس بتفسير
 هذا الفرق بالمشارك دون الالتفات المذكورة وجهه هو
 تعدد الوضع صريحاً في الأول دون الثاني لكن كون
 التفاوت بذلك القدر مما يصلح أن يكون وجهاً
 لتخصيصه محل بحث وخلاصة الكلام في هذا المقام أن
 تعيين المجاز خارج عن تعريف الوضع بالمعنى الأول أعني
 تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه لأنه ليس للدلالة
 بنفسه بل بالقرينة ولو سلم فليس للدلالة بنفسه عليه من
 حيث أنه مراد مطلقاً مع أن المراد بالدلالة في التعريف هو
 الدلالة من تلك العملية وأما الألفاظ المذكورة والمشارك
 فتعيين كل منها داخل في التعريف لأنه لأجل تلك الدلالة

فالمراد من الفرق لا يحصل العلم بالثمين فلا تحصل الدلالة واما
 اذا علم بذلك بان يذكر مع المتعلقات والفواعل فهي تبدل
 بانفسها من غير حاجة الى قرينة حاصلة النظر في قولهم
 التي حاصلة ان قولهم في الكبرى وكل ما هو مستعمل في معناه
 الحقيقي لا يحتاج الى قرينة ان ارادوا به لا يحتاج الى القرينة
 المصحة للاستعمال فليس تكن هذا خلاف الموضوع لان
 الموضوع القرينة المعينة وان ارادوا به انه لا يحتاج
 الى القرينة المعينة فالكبرى ممنوعة اذ لا بد من القرينة
 المعينة هنا وفي المشترك لاجل دفع مزاجمة المعاني
 الحقيقية وفهم المراد واعلم انه كما يفرق بين المشترك
 وبين المجاز بان المشترك يدل بنفسه على كل من معانيه
 من حيث انه مراد على سبيل التساوي والتردد لتراحم
 الاوضاع ثم بالقرينة نزول ذلك التردد ويتعين واحد
 من معانيه لان مراد منه كما ان الالفاظ المذكورة كذلك
 بخلاف المجاز فانه يحتاج في تحققه الى القرينة المانعة
 يفرق بينهما بوجه آخر مختص به دون تلك الالفاظ وهو
 ان مقتضى كل من وضعه لمعنيه وعرض الواضع منه
 ان يحزم ويقطع من نفس اللفظ المشترك من غير انظام
 قرينة بان المراد هذا المعنى الذي وضع له المشترك
 بذلك الوضع وانما يختلف ذلك المقتضى عن كل من الوصفين
 واجتبع في تعيين هذا المعنى وحصول الجزم به الى القرينة
 لغرض الوضع الآخر من الوصفين وانما كان هذا مانعا
 من ثبوت ذلك المقتضى لان مقتضاه ان يحزم من نفس
 اللفظ بالمعنى الآخر واردة كل من المعنيين في اطلاق
 واحد خارجة عن قانون الوضع وقد تمتع ذلك كما اذا كان

كل ما من من هذا القبيل
 والالفاظ المشتركة مستعمل
 في معناه الحقيقي وكل
 مستعمل في معناه الحقيقي
 لا يحتاج الى قرينة فكل ما
 هو من هذا القبيل والالفاظ
 المشتركة لا يحتاج الى قرينة
 قلت المراد من حاصلة
 النظر في قولهم في الكبرى
 لا يحتاج الى قرينة بانهم ان
 ارادوا بالقرينة المصحة
 لاستعمال ما ذكر فيها وضع له
 فليس تكن ليست مرادة هذا
 وان ارادوا بالقرينة المعينة
 فتمنع كما هو ظاهر

وقد انظر في
 هذا المعنى
 في كتابي
 في المنطق

ان يكون ذلك مراد الاول فحمل العبارة على خلاف المتبادر
 عدول عن جادة الحق على ان اللفظ اذا كان دالا على المعنى من
 حيث انه مراد كيف تتصور تلك الدلالة على سبيل التريديد
 كيف والدلالة للايضاح والتريديد يخالفه فلا تتصور
 الدلالة على سبيل التريديد فلا يدفع الجواب المذكور
 المناقاة بين تعريف الوضع وعدم افادة ما هو من
 هذا القبيل الشخص لا بقرينة نعم بعض المجازات وهو
 الذي كان بين معناه الحقيقي ومعناه المجازي لزوم ذهني
 ليس يحتاج الى القرينة في نفس الدلالة فلو حملت الدلالة
 في التعريف على نفس الدلالة مع قطع النظر عن الارادة
 لدخل ذلك المجاز في التعريف لكن المتبادر من قولهم تعيين
 اللفظ للدلالة بنفسه على معنى هو ان ترتب تلك الدلالة
 على نفس التعيين وهي في المجاز المذكور انما ترتب على
 اللزوم الذهني بين معنييه لا على تعيينه لمعناه المجازي
 ثم بعد ذلك يبقى النقص بالحروف والافعال فانها
 موضوعات لمعال جزئية ليست مستقلة بالمفهوم بل
 ملحوظة على ان تكون آلات للملاحظة الغير في الملاحظة
 الغير لا يمكن ان تلاحظ تلك المعاني بالحروف والافعال
 تحتاج في نفس الدلالة الى قرينة ذكر الغير وهو المتعلق
 في الحروف والفواعل المعينة في الافعال فاحتياجهما اليها
 في الدلالة المقارنة للارادة بالطريق الاولى الا ان يقال
 ان احتياجهما للقرينة انما هو لعدم تحقق شرط الدلالة
 اعني العلم بوضعها لمعانيها لان العلم بذلك يحتاج الى
 تعيين معانيها ولا يتعين معانيها لكونها غير مستقلة
 بالمفهومية الا بذكر الغير اعني الفواعل والمتعلقات

المذكورة في التعريف دون المجاز ونظر فيه العلامة العصام
 حيث ذكر ان عدم افادة ما هو من هذا القبيل الشخص الابنية
 بنا في تعريف الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه ثم ذكر
 في دفعه انه يدل على المعنى من حيث انه مراد بنفسه لكن على
 سبيل التردد فان مقتضى الوضع لكل معنى هو الجزم عند
 الاطلاق بانه المراد لكن مزاحة الاوضاع تجعل اللفظ مترددا
 فالقرينة لتعيين المعنى المراد لا لفهم من حيث انه مراد وفيه
 نظر لان تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه معناه تعيين
 اللفظ للانتقال من نفسه الى المعنى وحمل الدلالة في التعريف
 على الدلالة من حيث انه مراد خلاف ظاهر العبارة ثم
 بعد هذا الحمل جعل الدلالة من حيث انه مراد اعم من الدلالة
 عليه من هذه الحيثية على سبيل التردد عدول عن الظن
 بعد العدول ومثل هذا الاينال مرتبة القبول سيما في
 التعريفات فتحقيق الجواب ان الدلالة على معنى بنفسه
 معناه الانتقال من مجرد اللفظ الى المعنى بعد العلم
 بالوضع والقرينة فاهو من هذا القبيل انما يحتاج
 اليها ليحصل العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل
 من مجرد اللفظ الى المعنى من غير احتياج الى القرينة
 في ذلك الانتقال اهـ وأشار بقوله وحمل الدلالة
 الى الجواب عما يقال لانسيا ان معناه هذا فقط بل
 مع فيه من حيث انه مراد وأشار بقوله عدول عن
 الظن بعد العدول الى ان حمل الدلالة في التعريف على
 الدلالة على المعنى من حيث انه مراد ثم جعل الدلالة من
 حيث انه مراد اعم من الدلالة الخ عدول فان بعد العدول
 الاول يعني المتبادر من الدلالة على المعنى بنفسه اعم من

ذلك المعنى مراد المتكلم اولا وكذا المراد بالانفهام هو
 انفهام المعنى من اللفظ من حيث انه مراد منه لا مجرد حصول
 صورة منه في الذهن فالالفاظ المذكورة انما تحتاج
 الى القرينة في تعيين المعنى المراد لا في الدلالة على المعنى
 من حيث انه مراد مطلقا فاذا سمع العالم بالوضع لفظ
 هذا مثلا من غير ان يطلع على اشارة المتكلم الى فرد من
 افراد المفرد المذكور المشار اليه بالاشارة المتسببة بفهم
 ان المراد منه اما هذا او ذلك او ذلك من غير ان يكون
 احدها مرجوحا في هذا الفهم بالقياس الى ما عده من
 الافراد بان يكون جميعا متساوية فيه لاستواء جميعها
 في ان يكون موضوعا له لفظ هذا فقد فهم السامع كل
 واحد منها على انه مراد من لفظ هذا من غير احتياج الى
 القرينة لكن ذلك الفهم واقع على التردد والتساوي
 دون القطع بان هذا هو المراد وباطلاعه على قرينة الاشارة
 الى واحد متدفع مزاجته الغير ويتعين عنده دلالة لفظ
 هذا على ذلك الواحد بخلاف المجاز فان السامع اذا سمع
 اللفظ بلا قرينة لم يفهم كون المعنى المجازي مراداً منه
 لا فهم واقعا على التعيين ولا على التساوي بل يتعين عنده
 المعنى الحقيقي لان يكون مراداً من اللفظ وبالقرينة يزول
 هذا التعيين وتحصل الدلالة على المعنى المجازي من حيث
 انه مراد وتلخصه ان المراد بالدلالة في تعريف الوضع
 الدلالة على المعنى من حيث انه مراد من اللفظ سواء كان
 على سبيل القطع او التردد والقرينة في الالفاظ المذكورة
 لتعيين المعنى المراد لا لتحصيل تلك الدلالة بخلاف المجاز
 فان القرينة فيه لتحصيل تلك الدلالة فلذا دخلت الالفاظ

القليل لا يفيد الشخص لا بقرينة ممنوع وحاصل ما الخ
 به الشارح ان المراد بالقرينة التي سلب الاحتياج اليها في
 تعريف الوضع هي القرينة المانعة والالفاظ المذكورة انما
 تحتاج الى القرينة المعينة لا المانعة وقد اوجب ايضا ان
 المراد بالاستغناء عن القرينة الاستغناء عنها في نفس الدلالة
 وانفهام المعنى بقطع النظر عن كونها على وجه تعيين المراد
 أولا والاحتياج الى القرينة في الالفاظ المذكورة لتعيين
 المراد من بين المعاني لا لنفس الدلالة وانفهام المعنى
 وبينهما فرق فان كثيرا ما يدل اللفظ على معنى وينفهم
 ذلك المعنى منه ولا يقصد به افادته بل يكون المراد غيره
 كما في الالفاظ المجازية بالنسبة الى معانيها الحقيقية فتنشأ
 الالفاظ المذكورة الى القرينة في تعيين المراد لاينا في استعمالها
 عنها في نفس الدلالة بخلاف المجاز فانه يحتاج الى القرينة
 في كلا الأمرين فلذا دخل في تعريف الحقيقة تعيين
 الالفاظ المذكورة دون تعيين المجاز فالمراد بالدلالة في
 قولنا في تعريف وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة بنفسه
 او بالقرينة على معنى الدلالة عليه من حيث انه مراد منه
 ومقصود بالثبوت او الاثبات لا مجرد حصول المعنى في
 الذهن من اللفظ وهذه الدلالة من هذه الحقيقة هي
 الدلالة المعتبرة عند اهل العرف حتى اذا دل اللفظ على معنى
 ولم يكن ذلك المعنى مراداً منه كدلالة الانسان على معنى
 الضاحك عند استعماله في معناه اي الحيوان الناطق لا يعد
 ذلك دلالة بحسب العرف وهذا معنى ما قالوا ان الارادة
 شرط في الدلالة ولا يطلق الدلالة ليست بمشروطة
 بالارادة قطعا لانها فهم المعنى من اللفظ سواء كان

اللفظ مجسب
استعماله
معناه
في القياس
منه

اللفظ مجسب الخ
كبرى قياس من الشكل الأول
حذفت صفراء لسهولة
حصولها نظمه ان يقال

كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق
هو منه ولنسبته الى شئ معين وزمان ذلك الانتساب
وقد اجاب عن هذا الاستعمال العلامة العصام بقوله ولا
يعد ان يقال الحكم باشتراك مثل عسعس بقدر اطلاع
علماء العربية على الوضع العام للموضوع له الخاص ولعلمهم
كل ما يعد من هذا القبيل موضوعات لمفومات كلية مع
اشتراط ان لا يستعمل فيها بل في جزئياتها او اما من انبثت
فلا يسلم ان يقال باشتراك الافعال اهر وفيه ان المحقق
السيد سلمه مع انه من المثبتين وما قيل في الفرق بينهما
انه يلزم ملاحظة المعنى بخصوصه في المشتركة ويلزم
ملاحظته لا بخصوصه فيما نحن فيه عورض بانه لا تسلم
اللزوم في المشتركة اذ لو وضع لفظا ثافة من المعاني
بوضع كلي ثم لاخرى بوضع كلي يكون مشتركا للعدد الوضع
والا لم يكن شئ من الافعال والحروف مشتركا كبرى
قياس اي يجعل ال في اللفظ للاستغراق لان كبرى
القياس من الشكل الاول يجب ان تكون كلية ثم هو
منع لقول المصم ما هو من هذه القبيل لا يقيد الشخص
الابقرية وحاصله انه اعتبروا في تعريف الوضع
بالمعنى الفارق بين الحقيقة والمجاز قيد بنفسه حيث
قالوا يعين الشئ للدلالة بنفسه على شئ وفسروا القيد
المذكور بالاستغناء عن القرينة لاخراج المجاز عن التعريف
فاذا احتاجت هذه الالفاظ الى القرينة كما ذكرنا ههنا
من انها لا بد لها عند الاستعمال من قرينة معينة المراد
لم يكن لها وضع بذلك المعنى كالمجاز مع انها موضوعات
بذلك الوضع بالاتفاق فما ذكره ههنا من ان ما هو من هذا

القبيل

فان قرينته قد تنفك عن معناه وعلى هذا يكون الفرق حقيقيا
 لا اضافيا بالنسبة للقسمين مع عدم الظاهر حذف عدم
 او البعير بتعيين بدل الزوم وحاصله ان المحش ذكر ان
 الفرق اضافي على احتمال عطف وعدمه على لزوم وقد علمت
 انه على هذا الاحتمال حقيقي لا اضافي اي ولزوم وحدة
 الوضع اشار به الى انه باجر عطف على التعيين وقد تلخص من
 كلام الشارح ان بين ما هو من هذا القبيل والمشارك فرقا
 من وجهين الاول ان معنى لفظ هذا امثلا مستحصل لا غير
 بخلاف المشترك فانه تارة يكون معناه متعينا وتارة يكون
 غير متعين مثال المتعين زيد الموضوع لابن بكر ولا ابن خالد
 وهكذا وغير المتعين كعين الموضوع للباصرة والحارية
 وغيرها الثاني انه وضع وضعا واحدا لكل من افراده
 بخلاف المشترك فانه موضوع لمعانيه وبأوضاع متعددة
 وفي كل من الوجهين اشكال اما الاول فلانه لا يلزم ان
 يكون المعنى فيما هو من هذا القبيل متعينا كما في ضمير
 الغائب اذا كان عائدا على امر كلي الا ان يقال المراد لزوم
 المتعين في المعنى تخصيصا كان او كليا اذ على تقدير كونه
 المعنى بقرينه باعتبار انه مفهوم واحد غير صادق على غيره
 من المفهومات وهو معتبر فيما هو من هذا القبيل دون
 الالفاظ المشتركة لان تعيين المفهوم الكلي فيها بهذا
 الاعتبار غير معتبر اذ المعتبر كونه كليا فقط واما الثاني
 فلان الفارق بين ما هنا والمشارك لا يصلح ان يكون
 في تعدد الوضع فيه صريحا اذ قد ينتفي في المشترك ايضا
 ليس معنى اقبل وادبر اذ ليس وضع الفعل لمعانيه
 صريحا بل ضمنا لان وضعه لجميع معانيه محكم واحد كان

اي وعدم لزوم التعيين
 وطيه يكون الفرق حقيقيا
 بالنسبة للقسمين وبذلك
 تعلم ان ما ذكره المحشي من
 كون الفرق اضافيا مع عدم
 افادة عبارة العطف على
 لزوم غير ظاهروا ان تكلف
 البهوت في تصحيحه امر تامل
 ووحدة الوضع اي
 ولزوم وحدة الوضع
 هو من هذا القبيل ولزوم
 تعدده في الالفاظ المشتركة

ووحدة الوضع
 وتعدده كان
 محتمل

المخاطبية بالكسراى الكون مخاطبا وموجها للكلام نحو
 العز وهذا قرينه ضمير المتكلم كقولك لمخاطبك انا كذا والمخاطبية
 بالفتح اى الكون مخاطبا وموجها بنحو الكلام وهذا قرينه ضمير
 المخاطب كقولك انت كذا وتقدم ذكر المرجع على احد الانواع
 المعروفة فى النجوم من التقدم اللفظى والمعنوى والحكى والمراد
 بالتقدم اللفظى ان يكون المتقدم ملفوظا بنحو ضرب زيد
 غلامه وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
 المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
 بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع
 الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم
 من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولا بويه
 لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على
 ان ثمة مورثا فكانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره
 قصد التقسيم القصه بذكرها مهمة ليحفظ وقعها فى
 النفس ثم تفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولامفسرا
 وصاركانه فى حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك
 وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وزبه
 رجلا ودخل بالكاف غير المذكورات كسبق المعهودة
 فى المعارف بلام العهد والمراد بالمعهودة الكون بمعهودا
 ومعروفا بين المتكلم والمخاطب وذلك قد يكون بالذكر بان
 يتقدم ذكر المعهود بنحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصو
 فرعون الرسول وقد يكون بالقرائن الخارجة من غير تقدم
 ذكر بنحو خرج الامير اذ لم يكن فى البلد الا امير واحد كقول
 لمن دخل البيت اطلق الباب وقرينة المضاف بالاضافة
 العهدية كقرينة المعارف بلام العهد وكذا الفاعل المعين

تقدم ذكر معنى ما تقدم ذكره
 والقصة لانه

لا يفيد الشخص
اي التقين عن بقية
الشخصات لا القرينة
معينه كالاشارة للحسية
والعلم بالصلة والتعلق
والمجور والتكلم
والخطاب وتقدم المرح
لاستواء نسبة الوضع
الح في العبارة قلبه الاصل
لاستواء المسميات في نسبة
الوضع لان الاستواء فيها

لا يفيد الشخص
اي التقين عن بقية
الشخصات لا القرينة
معينه كالاشارة للحسية
والعلم بالصلة والتعلق
والمجور والتكلم
والخطاب وتقدم المرح
لاستواء نسبة الوضع
الح في العبارة قلبه الاصل
لاستواء المسميات في نسبة
الوضع لان الاستواء فيها

الى خصوصه ما لم يعرف تلك الخصوصية فلا بد من قرينة بها
يلتفت سامع هذا اللفظ الى خصوصه حتى يعرف بمعونه ما
وقع من الواضع وضعه لما يفيد هذا اللفظ لان افادة اللفظ
للموضوع له بخصوصه تتوقف على معرفته وضعه بخصوصه
اخر فقد لمحض من كلامه ان اللفظ الموضوع لشخصا باعتبار
اندر اجا تحت امر عام يفيد الانتقال الى الشخص اجمالا
بدون القرينة عند المحقق الشيد فالذي يفيد لفظ من
مثلا عنده الانتقال اجمالا الى الابتدات الخاصة ولا حاجة
الى القرينة لتلك الافادة الاجمالية بل الحاجة اليها لتعيين
المراد كما ان المشترك كلفظ عين يفيد الانتقال الى واحد
من غير حاجة الى قرينة للافاة الاجمالية واحتياجه اليها
انما هو لتعيين المراد وعند العلامة القصاص لا يفيد الانتقال
الى شئ اصلا لا اجمالا ولا تفصيلا كالاشارة للحسية
الح يريد ان القرينة المعينة في اسماء الاشارة الاشارة للحسية
فان لفظ هذا معناه مبهم فاذا اشترت الى زيد مثلا فقلت هذا
تعين ان المراد منه زيد وهذا باعتبار الغالب والافقرينة
اسم الاشارة لا يتخسر في الاشارة الحسية بل الوصف كما
في قولك مررت بهذا الرجل كذلك قال المحقق الرضى انما
بنيت اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة لايها ما وهي
انما الاشارة الحسية او الوصف اهر وفي الموصولات
ذكر الصلة فانك اذا قلت الذي لا يعلم ان المراد اى شخص
فاذا قلت يا تبني تعين ان المراد هو الشخص الاتي وفي الجوز
معاني ملخولاتها في الاكثر فانك اذا قلت سرت من ولم
تذكر البصرة لا يعرف ان المراد اى ابتداء هو فاذا ذكرت
البصرة تعين انه هو الابتداء من البصرة وفي المضمرات

الحاجية

بقوله الاستواء الخ المقف
انه نظري اذ هو المحتاج
لنصب الدليل بخلاف
البديهي ما هو من
هذا القبيل ما واقعة على
كل من الجزئيات كذا
والذي وانا ومن المراد
من هذا القبيل اللفظ
الموضوع لمشتخصات
باعتبار عام على تقدير
مضاف اي بما صدق
هذا القبيل كما اشار
الى ذلك الشارح فقلت
انه ليس المراد بما صدق
المعنى اي الذات كما
سبق الى بعض الاوهام
تامر

ان ما ذكره المص تنبيه في صورة الاستدلال لازالة الخطا الماحل
بالنسبة للاذهان القاصرة التي ليس لها نفوذ وجولان فتوقف
في البديهي بناء على ان المراد منه ان اللفظ الموضوع لكل واحد
من تلك الشخصيات لا يناد ولا يفهم من حيث انه مراد المستكم الا واحد
مشخص بخصوصه واللفظ يعلم ان هذا المعنى ليس بجمد وضعه له
بل لا بد من قرينة تنضم اليه كما اشار الى ذلك الشارح اشار الى
بقوله اي ما صدق عليه فحاصله ان ما من قوله ما هو من هذا
القبيل واقعة على جزئيات اللفظ الموضوع للشخصيات باعتبار
انها اجما تحت امرا وان المراد من هذا القبيل ذلك اللفظ
الموضوع لتلك الشخصيات وفي الكلام حذف مضاف والقرينة
ما هو ما صدق هذا القبيل اي جزئيات اللفظ الموضوع
للمشخص كذا والذي وانا ومن لا يفيد الشخص الا بقرينة
هذا وفي شرح العلامة العصاف نقلا عن المحقق السيدات
القرينة المذكورة للتعين لا الاصل الدلالة والذي ملأ هو اليه
انها الاصل الدلالة وعبارته وما يستعاضد من الحاشية الشريفة
الشريفة في هذا المقام ان المراد بقوله لا يفيد الشخص لا
بقرينة معينة على لفظ اسم الفاعل بطلب الافادة من حيث انه
مراد اي لا يفيد المراد من حيث انه مشخص لا بقرينة معينة
واوضحه بانه وان لم يكن مشتركا لانتفاء شرط الاشتراك وهو
تعدد الوضع الا انه في حكم الاشتراك من حيث الاحتياج الى
قرينة لتعين ما اريد به وشعبه الشارحون ونحن نقول ما
هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص ولا ينتقل منه اليه بدون
القرينة لان معرفة وضع الواضع لا تقيد الانتقال الى خصوص
لاستواء نسبة الوضع الى التسميات فان معرفة ان لفظ هذا
مثلا موضوع لكل مشا ر اليه مشخص لا تقيد نسبة هذا اللفظ

في البديهي الغير المعلوم من الكلام السابق وانفراد المعلوم
من الكلام السابق في الحكم النظري المعلوم منه على المعنى
الثاني هو الحكم الذي يتضمنه الكلام السابق بحيث يمكن ان
يعلم منه بادي التفات ولا شك ان استواء الوضع بالنسبة
الى الجميع مستفاد من السابق استفادة ظاهرة العبارة
مقلوبة أى وحققا ان تصور طرف مع النسبة يتنى في الجزم
بالاستناد وفه ان المعنى على هذه العبارة ايضا لا يستقيم الا اذا
اريد بالاستناد النسبة الحكيمة التي هي ثبوت المحمول للموضوع
لان الاستناد بمعنى ضم المحمول للموضوع الذي هو فعل الفاعل
لا يتعلق به التصور في هذا المقام أو المراد الخ حاصله انا نريد
بالاستناد النسبة الحكيمة التي هي ثبوت المحمول للموضوع لا ضم
المحمول للموضوع الذي هو فعل الفاعل والمعنى عليه ان تصور
الطرف الاول اعني المحكوم عليه وهو قوله ما هو من هذا
القبيل والطرف الثاني اعني المحكوم به وهو قوله لا يفيد
التشخص الا بقرينة مع تصور الاستناد أى النسبة الحكيمة
يكفي بدون احتياج الى نظر او تجربة او حدث في الجزم اعني
في ادراك وقوع النسبة أى ادراك انها واقعة أى مطابقة
للواقع أى واذا كان ما ذكر من تصور هذه الامور الثلاثة
كافيا في الجزم بوقوع النسبة فلم يتوقف على واسطة فم
ما ذكره من كون الحكم هنا بديهيا اوليا اذ لو كان نظريا
او غير بديهي اولى لما كفي تصور هذه الامور الثلاثة في
الجزم به بل لا بد من الاحتياج لواسطة اما دليل او حدس
او تجربة جواب شيكوه مال حاصل السؤال ان مقتضى
قول المص لا استواء نسبة الوضع الخ ان الحكم نظري اذ هو
المحتاج لنصب الدليل بخلاف البديهي حاصل الجواب

بخلافه على المعنى الاول مؤكدة
على الثاني اذ مل ما صدق في
الاول للحدسيات والوجدانيا
والجبريات تأمل معلوما
من الكلام السابق أى التزاما
لا صرحا بحيث يحتمل ان يفيل
عنه الناظر في ذلك الكلام
السابق لعدم كونه صريحا فيه
ومسوقا لاجله والا فيكون
تاكيدا لا تنبيها هو محتمل
وهنا الحكم بديهي ظاهر
كلامه انه غير معلوم من
الكلام السابق اجمالا وفعل
البهوتى انه لا يبعد ان يكون
مراده ومعلوم من السابق
فان بين البداهة والعلم من
السابق الغموم والمضوض
الوهمي ويؤيد ما نقله العبد
عن شيخه مسعود الشيرازي
حيث قال وافيد ان الحمل التنبه
على المعنى الثاني مساغا
مع الاستناد بكى الخ العبارة
مقلوبة او المراد كما قال
الكردي بالاستناد النسبة
الحكيمة بالنسبة وقوعها
وليس ما ذكره الخ جواد
سؤال تقديره كيف يكون
الحكم بديهي مع استدلال المص
عليه

معلوم من
الكلام السابق
وهنا الحكم بديهي
ظاهر
كلامه انه غير
معلوم من
الكلام السابق
اجمالا وفعل
البهوتى انه لا
يعد ان يكون
مراده ومعلوم
من السابق
فان بين البداهة
والعلم من
السابق الغموم
والمضوض
الوهمي ويؤيد
ما نقله العبد
عن شيخه مسعود
الشيرازي
حيث قال وافيد
ان الحمل التنبه
على المعنى الثاني
مساغا
مع الاستناد
بكى الخ العبارة
مقلوبة او
المراد كما قال
الكردي
بالاستناد
النسبة
الحكيمة
بالنسبة
وقوعها
وليس ما
ذكره الخ
جواد
سؤال
تقديره
كيف
يكون
الحكم
بديهي
مع
استدلال
المص
عليه

المقدمات الأولية التي يكون
تصور طرفيها مع النسبة
كأقفا في حكم العقل وهو
بهذا المعنى خاص بالتصديقات

يعني ان البديهي بمعنى ما لم يتوقف على نظر وكسب مرادف
للضرورة فيذكره في مقابلة النظري كذكره فظهر فائدة تقييد
الضرورة بالمقابل للنظري وفيه اشارة الى ان الضروري
قد يطلق بمعنى آخر لا يقابل النظري اعني مرادف البديهي
بالمعنى الاخص حيث قال اعني مرادف البديهي وحيث كان
الظاهر ان يقول اما اذا فسر الضروري بما لا يتوقف على
شيء اصلا كان مرادفا للبديهي بالمعنى الاخص وحيث فلا
يقابلان النظري المقدمات الأولية هي ما لا يتوقف
حصوله على شيء اصلا من نظرا وتجربة او حدس او وجدان
بان يكون الحكم حاصل لا مجرد التفات النفس له كثبوت
نصفية الاثنين للواحد فانه يعبرها والتصورات بيان
ان البديهي على الاطلاق الاول يعبر بالتصديقات
والتصورات فمثال التصور البديهي تصور الحرارة والبرودة
ومثال التصديق البديهي التصديق بان النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان وعلى الاطلاق الثاني خاص بالتصديقات
والحاصل ان التصور ينقسم الى البديهي والنظري وان
التصديق ايضا ينقسم اليها لكن المراد بالتصور البديهي
والتصديق البديهي ما كان في مقابلة النظري وهو ما لا
يتوقف على نظر وكسب لاما لا يتوقف على شيء اصلا
لان هذا خاص بالتصديقات مؤكدة على الثاني
اي لم يقصد بها الاحتراز عن شيء بل هي مجرد التوضيح
للمدسيات قد عرفتها وكذا الخبرات واما الوطنية
فهي القناعات التي يدبرها العقل بواسطة الحس الباطني
كقولنا الجوع مؤلم العجور والخصوم الوجهي لاختلافها
في حكم بديهي استفيد من الكلام السابق وانفراد البديهي

احدهما ما لا يتوقف حصوله
على نظره وكسبه وهو هذا
المعنى مرادف للضرورة
على الابد منه ومنه قولهم
هذا ضروري اي لا بد منه
كان كل من البديهي والنظري
اعم منه من وجهين

البديهي مع استحضار ذلك بامره وان ذلك القسم لا بد له
من قرينة معينة لإرادة ذلك المعنى الجزئي المعين دون غيره
ما لم يتوقف حصوله اي ادراكه لم يتوقف حصوله
على نظره وكسبه سواء توقف على تجرية كافي القضايا
التي يتوقف التصديق بها على تجرية كقولهم اسبقونيا
مسئلة للصفر التي هي احدى الطبائع الاربع او حدسنا
في القضايا التي يتوقف التصديق بها على حدس وتجرب
كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس اما اذا
فسر الضروري الخ حاصله بين الضروري والبديهي العموم
والخصوص الوجهي لاجتماعها في بديهي لا بد منه ككرت
الواحد نصف الاثنين فيفرد البديهي فيما يستغنى عنه
والضروري فيما لا بد منه وكذلك النسبة بين الضروري
والنظري العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في نظره
لا بد منه كنبوت الحدوث للعالم وينفرد الضروري عن
النظري في ضروري لا يتوقف على نظره وكسبه كقول الواحد
نصف الاثنين والنظري عن الضروري في نظري مستغنى
عنه هذا والذي يؤخذ من حواشي عبد الحكيم على القطب
ان الضروري مرادف للبديهي على المعنيين المذكورين له
وانه على المعنى الاعملها وهو ما لا يتوقف على نظره واستدلال
بقايلان النظري وعلى المعنى الاخصها وهو ما لا يتوقف
على شيء اصلا لا بقايلان فانه كتب على قول المحقق السيد
البديهي وهو ما لم يتوقف حصوله على نظره وكسبه مرادف
للضروري المقابل للنظري وقد يطلق البديهي على المقدمات
الاولية مما نصه قوله البديهي ما لم يتوقف حصوله الخ
وقد لتوهم ان المقابل للنظري الضروري دون البديهي

ان يكون
او لا يكون
او لا يكون

فالادلة على ما غفل عنه
المخاطب بعد اى
بعد لفظ التنبيه
بديها يطلق على معنيين

بعض تلامذة المصانه جعل الوضع لامر عام ملحوظ بنفسه
خاصا قال العلامة العصار وكان بنى القسمة على كون الوضع محضا
بواحد وشاملا لاكثر لاهل الة الملاحظة انه اراد بالقسمة
قسمة الوضع الى الخاص والعام فالخاص مبني على كون الوضع
خاصا بواحد بان يكون الموضوع له شيئا واحدا والعام مبني
على كون الوضع عاما بان يكون الموضوع له اكثر من واحد
وقوله لاهل الة الملاحظة اى لاهل عمومها وخصوصها في
نفسها يحتمل انه اراد به انه بنى القسمة على كون الوضع محضا بلقط
واحد لاهل الة الملاحظة او انه اراد به انه بنى القسمة على كون
الوضع محضا بمعنى واحد ولو كان ذلك المعنى امر كلياً وشاملاً
لاكثر من معنى واحد لاهل الة الملاحظة او انه اراد به انه بنى
القسمة على كون الوضع محضا بلقط واحد ومعنى واحد
شاملاً لاكثر من لفظ واحد ومعنى واحد او شاملاً لاكثر
من لفظ واحد فقط او اكثر من معنى واحد فقط لاهل الة
الملاحظة فعلى الاول عموم الوضع عند بشموله لاكثر من
لفظ واحد وعلى الثاني بشموله لاكثر من معنى واحد وعلى
الثالث بشموله لاكثر من معنى واحد وبشموله لاكثر من
اشياء وخصوصيته عند تعلم من العلم بعمومه عند وام
ان تقسم العلامة البخارى المار ما حوز من هذا التقسيم
فان قلت ما فيه فتذكر فالادلة الخ اعلم ان التنبيه في
الوضع يطلق على الشرف والاشتهار يقال نبه الرجل من باب
نبه فهو نبهه وعلى الابقاط وعلى الدلالة على شئ غفل
عن المخاطب وهذا المعنى قيل انه لازم لما قبله وقيل انه نفسه
ان حاصل ما ذكره المص في هذا التنبيه ان من جملتها ان
الوضع ان يكون موضوعاً لجزئيات متعددة على

كما اذا حكمت الخ تنظير
 للملاحظة الافراد المخصصة
 باعتبار تعقلها بامر عام لا
 تمثل امر محض اذا المقادير
 بعد الكاف حكم لا وضع
 وايضا روى المحكوم عليه
 وضعه وضع اسماء الاخاص
 وبالمع بين ما هنا وما نظير
 به ملاحظة الافراد الشخصية
 في كل لكن ملاحظتها هنا في
 حالة الوضع وفي ما نظيره
 في حالة الحكم بهذا المعنى
 اي لا بعنوان الانسانية
 والحيوانية والجمسية اعلم
 ان الوصف والعنوان
 والمفهوم والحقيقة والطبق
 الفاظ مترادفة كما صرح به
 شرح الشريعة وقوله بهذا
 العنوان متعلق بالملاحظة
 القدرة اي بمعنى ملاحظة
 كل بهذا العنوان اي الوصف
 العنوان من الموضوع وهو
 الروي امر كردي فقد
 لاحظت قال يوسف الاسم
 يحتمل ان تكون الفاء تعليل
 للتشبيه وان تكون نفسها
 للحكم على الكلي بانه ابيض بهذا
 العنوان فافهم امر كردي
 (تنبيه قوله يستعمل في مكان
 اي اصطلاحا واما معناه
 لغة

فذلك المفهوم الكلي جريا على ما هو الاصل من التوافق بين
 الوضع والاستعمال لا بالنظر الى ان المفهوم من اسم الاشارة
 حالة الاستعمال هو المعنى الكلي اذ لم يقل احد ان المعنى الكلي
 مفهوم منه ومدلول له حالة الاستعمال سواء قلنا بوضوح
 له او بوضعه لجزئية تنظير للملاحظة الخ يعني ان ما
 هنا نظير قولنا كل رومي ابيض فان الحكم بالابيض انما هو
 على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد وهذه الافراد استعملت
 عند الحكم عليها بامر كلي وهو رومي فهو تنظير للملاحظة
 الافراد المخصصة باعتبار ان تعقلها بامر عام لا لتمثيل لان المقادير
 ما بعد الكاف حكم لا وضع بخلاف ما الكلام فيه وايضا
 المحكوم عليه وضعه وضع اسماء الاخاص لمفهوم ما تم
 الكلية فهو من الوضع العام لموضوع له عام اي واذا كان
 كذلك فلا يصح التمثيل به لما نحن فيه لان ما نحن فيه الوضع
 العام لموضوع له خاص متعلق بالملاحظة الخ يشترطه الى
 ان الباء ليست للتقدير متعلقة بحكم لاقتضائه ان المحكوم
 به رومي مع ان المحكوم به ابيض هذا لا يحتمل انها للملاحظة
 والمعنى كما اذا حكمت حكما ملتبسا وملاحظة عنوان الروي
 لا بعنوان الانسانية مثلا تعليلية للتشبيه اعلم ان
 الخاق الوضع بالحكم في ملاحظة الافراد الشخصية في كل
 لكن ملاحظتها هنا في حالة الوضع وفيما نظيره في حالة الحكم
 والمعنى عليه وانما الحقنا باب الوضع بباب الحكم لانك قد
 لاحظت الخ وانما سكت عن احتمال كونه تعليل للتنظير اي
 هذا مثل حكمك لانك لاحظت لان المعروف اننا اذا الحقنا
 شيئا بشئ وذكرنا علته كانت العلة من جانب الملقى تقول
 زيد كالاسد لانه اي زيد شجاع بقى شيء آخر وهو انه نقل عن

فان اذا حكمت
 على الكلي
 ابيض رومي
 فقولنا
 الافراد
 الشخصية
 الروي
 زيد وعمرو
 وغيرهم
 من الافراد
 المخصصة
 باعتبار ان
 تعقلها بامر
 عام لا
 لتمثيل لان
 المقادير
 ما بعد الكاف
 حكم لا وضع
 بخلاف ما
 الكلام فيه
 وايضا
 المحكوم
 عليه وضعه
 وضع اسماء
 الاخاص
 لمفهوم ما
 تم الكلية
 فهو من
 الوضع
 العام لموضوع
 له عام اي
 واذا كان
 كذلك
 فلا يصح
 التمثيل به
 لما نحن فيه
 لان ما نحن
 فيه الوضع
 العام لموضوع
 له خاص
 متعلق
 بالملاحظة
 الخ يشترطه
 الى ان الباء
 ليست
 للتقدير
 متعلقة
 بحكم
 لاقتضائه
 ان المحكوم
 به رومي
 مع ان
 المحكوم
 به ابيض
 هذا لا
 يحتمل
 انها
 للملاحظة
 والمعنى
 كما اذا
 حكمت
 حكما
 ملتبسا
 وملاحظة
 عنوان
 الروي
 لا بعنوان
 الانسانية
 مثلا
 تعليلية
 للتشبيه
 اعلم ان
 الخاق
 الوضع
 بالحكم
 في
 ملاحظة
 الافراد
 الشخصية
 في كل
 لكن
 ملاحظتها
 هنا
 في
 حالة
 الوضع
 وفيما
 نظيره
 في
 حالة
 الحكم
 والمعنى
 عليه
 وانما
 الحقنا
 باب
 الوضع
 بباب
 الحكم
 لانك
 قد
 لاحظت
 الخ
 وانما
 سكت
 عن
 احتمال
 كونه
 تعليل
 للتنظير
 اي
 هذا
 مثل
 حكمك
 لانك
 لاحظت
 لان
 المعروف
 اننا
 اذا
 الحقنا
 شيئا
 بشئ
 وذكرنا
 علته
 كانت
 العلة
 من
 جانب
 الملقى
 تقول
 زيد
 كالاسد
 لانه
 اي
 زيد
 شجاع
 بقى
 شيء
 آخر
 وهو
 انه
 نقل
 عن

بوجه عام فانه بهذه الملاحظة ليس بحيث لا يقبل الشركة
وعبارته اشار الى ان الموضوع له هو المشار اليه الشخص
حتى يجب ان يستعمل اللفظ في الشخص وليس الموضوع له الشخص
المحوظ بوجه عام بتقدير الشخص بقوله بحيث لا يقبل الشركة
فقد احقر بهذا القيد عن الشخص المحوظ بوجه عام فانه
بهذه الملاحظة ليس بحيث لا يقبل الشركة فاقيل ان قوله بحيث
لا يقبل الشركة لا يدفع توهم ان المسمى مفهوم المشار اليه الشخص
او هو تأكيد للشخص كلام اليه ما قيل اى وذلك لان كون
القيد للتأكد مع وجود الوجه الظاهر له بما لا ينبغي ولك ان تقول
ان المعنى الحقيقي المشار اليه الشخص كونه ملحوظا بحيث لا يقبل
الشركة وحله على كونه ملحوظا بوجه عام حمل على الجواز فالقول
بكونه للاحتراز عن الملاحظة المذكورة عين القول بكونه
تأكيد للشخص لما ان التأكيد قد يكون للاحتراز عن الجواز
على ما بين في علم المعاني ان جعلت نكرة هذا هو الاولى ليكون
الشخص توضيحا له صفة كاشفة للشخص لا يتعين ذلك بل
يحتمل ان يكون صفة بعد صفة للفرد الواقعة عليه كلمة ما
من قوله ما صدق عليه وذلك لان معنى التركيب ان مفهوم
هذا الفرد الشخص الذي لا يقبل الشركة الصادق عليه المشار
اليه ولا يصح ان يكون صفة للمشار اليه لفساد المعنى لان قوله
الشخص الذي لا يقبل الشركة بيان للمشار اليه اذ المراد به
الامر الكلي بدليل صدق على ما فكيف يكون صفة له
محط الرد على المخالف حاصله ان قول الشئ لا مفهومه الذي
يقبل الشركة معناه لان مدلول لفظ هذا هو الكلي الذي
يقبل الشركة الواقع محولا على الافراد فهو محط الرد على المخالف
القائل بالوضع للمفهوم الكلي لان كان من حقه ان يستعمل

اي ذات ثبت لها الاشارة
الشخص صفة لما من
قوله ما صدق عليه ان
جعلت معرفة او بدل
ان جعلت نكرة او خبر
بعد خبر لان وقوله الذي
لا يقبل صفة كاشفة للشخص
لا مفهومه الخ هكذا
محط الرد على المخالف
بالنظر الى ان من حقه ان
يستعمله فيه جريا على ما
هو الاصل من التوافقين
الوضع والاستعمال والا
فليس المعنى المفهوم من اسم
الامارة طالة الاستعمال
هو المعنى الكلي سواء قلنا
بالوضع له او الجزئية كما
سبق

الذي
لا يقبل الشركة
لا مفهومه
الذي يقبل
الشركة لفظ
ان يقبل لفظ
هذا الذي
المراد من
الشخص
بامر عام
وهو مفهوم
المشار اليه
المفرد الذي
الاصار على
هذا المسألة
الشخص على
ذلك لا أثر

محكوما عليها بالقيام قال
الحشي وإنما قال من قبل
الاسماء ولم يقل اسم من الاسماء
لان صورة الصفة ويجوز
ان يكون باقيا على وصفية
خبر لهذا اى ومسماء
تغيره والمشار اليه مع
الخبر فهو مثل زيد مضر
ابوه ومسماء حينئذ
اى حين انا صنف موضوع
للفي بيانه اى ذو
بيان او مبين فقطفه
عليه عطف نفسر قال
الحشي والمشار اليه الخبر
خبره او فاعل اى وفيه
نظرا مرفوع اسم المفعول
ناشب فاعل لا فاعل
ان مفهوم هذا اى مثلا
والمراد بمفهومه معناه الله
يفهم منه بحسب الوضع
ما صدق عليه الخ
اى كل فرد متشخص صدق
عليه مفهوم المشار اليه

وسمى ببيان
الاسماء
التي لا تقبل
الاشتراك
في الوجود
ان مفهوم
عليه ما صدق
عليه المشار اليه

مبتدا ومسماء عطف عليه والمشار اليه ناشب فاعل مبتدا
مبتدا والخبر ومن المعلوم ان اسم المفعول اذا وقع مبتدا لا بد
من اعتدائه نحو مضروب الزيدان وحاصل الجواب المذكور
ان محل اشتراط ذلك اذا كان باقيا على وصفية بان يكون المراد
به الذات الثابت لها الموضوعية وهذا ليس كذلك بل المراد
بالموضوع محمذ الذات لكونه محكوما عليه فيصير من قبيل الاسماء
الخائفة واصنافه للتخصيص لا من قبيل المشتقات التي اضافها
لفظية لا تفيد لها التخصيص فيكون لفظ موضوع على هذا
اسم مكان وتلحق ان كل جزئ من جزئيات المشار اليه محل
لوضع لفظ هذا فليس موضوع اسم مفعول لان كل جزئ ليس
موضوعا بل موضوع له وحينئذ لا يتوقف على الاعتماد على ان
الاعتماد موجود على تسليم انه باق على وصفية لانه معتمد على
المبتدا في الاصل وهو اسم ان اى مثلا زاده لاجل قول المص
مثلا واعلم ان الغرض به اما الاشارة الى وجود غير اسم الاشارة
في هذا القسم من الوضع على ان المقصود من قوله فان هذا
مثلا الاشارة بهذا الى قسم اسم الاشارة الخ اسم الاشارة مثلا
واما الاشارة الى وجود غير لفظة هذا من اسم الاشارة على
ان يكون المقصود لفظة هذا والمراد بمفهومه الخ حاصله
لزم اد الشارح بقوله يعنى ان مفهوم هذا البيان كونه تاكيدا
لما يستفاد اى يعنى المص بقوله بحيث لا يقبل الشركة ان
الموضوع له هو المشار اليه الشخص بخصوصه لانه مفهوم
المشار اليه اعني ذاتا ثابت لها الاشارة وحيث فائدة هذا
القدر رفع احتمال التجوز في الشخص بان يكون المراد بالمشار
اليه الشخص المفهوم هذا والذي في شرح العلامة العصار
ان قيد بحيث لا يقبل الشركة للاحتراز عن الشخص المحيطة

ولعل وجهه كونه من باب وصف الجزء بوصف كله اذا كلى جزء الجزئي ويجب ان غرض الشارح
في التوصيف الحقيقي وما اشار اليه ابو البقاء من توجهه الجواز فليضرب من التاويل مسكة
قال في الديوان يقال فيه مسكة من الجزاء بقية والمعنى هنا طي من له بقية من الطبع المستقيم
اه كرى بناء التانيث الى وعود الضمير اليه مذكرا في قوله وسماه باعتبار اللفظ فقط

نقمن التركيب الامارة
الى اعتبار للهيئتين جهة
المعنى فانت وجهة العقل
فذكر ونظيره قوله تعالى
ومن بقيت منكم للسرور
وتعمل صلحا فذكر بقيت
نظر اللفظ وانت تعمل ظاهرا
للمعنى كما افاده المحشى

يتاويل القطة احتاج
لهذا التاويل لوجوب
التطابق بين المبتدا والمفعول
في التذكير او التانيث وعلى
هذا يكون ما بعد جملة
مستأنفة لبيان الموضوع
له كما سبق ويجب ان يكون
موضوعة محذوف تقديره
له اي للشاراليه لان الشارح
اليه تنازع الوصفان قبله
فاعمل الثاني فيه والاول
في ضميره فحذف مع جاره
المقتضى العامل لكونه
فضلة وبسط ذلك يعلم
من فنه باضافة الضمير
الاصلي باضافة الضمير
فيكون من قبيل المذهب
والايضا في وفي بعض النسخ
باضافة الى الضمير وهو
واضح من قبيل الاسماء
اي التمام التي المراد

فائدة من باب وصف الجزء الى حاصله ان قول المص المشخص
يجوز ان يكون صفة للشاراليه لا من حيث ان المراد به ههنا
كل واحد بل من حيث ذاته ويكون من باب وصف الجزء وهو الكلي
اعني المشار اليه بوصف كله اعني كل واحد من افراد لان الكلي
جزء للجزئي كالحيوان بالنسبة للانسان فان الحيوان كمال الانشا
ومع ذلك هو جزء من حقيقة الانسان فان حقيقة مركبة من
ذلك الكلي وهو حيوان ومن ناطق يقال فيه مسكة ويظهر
الضمير هو بكسر الهمزة واداء الطبع القطة وضبطه الزرقا
بضم الهمزة اي عقل يسير احتاج لهذا التاويل الى تعيين الشارح
اشار بقوله يتاويل القطة او الكلمة الى الجواب عما يقال انه
يشترط الموافقة بين المبتدا والمفعول كبر او تانيثا ولم توجد
والمراد المبتدا بحسب الاصل والافهوا لان خبر ان لا خبر المبتدا
وعلى هذا يكون ما بعد الخ حاصله انه على نسخة تانيث موضوعة
يكون قوله وسماه مبتدا والشاراليه خبره والجملة مستأنفة
استثنى افايا نيا واقعة في جواب سؤال مقدر لكن يلزم عليه
ان يكون قوله موضوعة اخبارا عما لا فائدة فيه اذ كونها
موضوعة معلوم لا خفاء فيه انما الخفاء في الموضوع له ولذا
قال العلامة العصام ولا يخفى ان المناسب ان يقال موضوعة
لشاراليه المشخص اذ لا فائدة في الحكم بكونها موضوعة ثم
تعيين الموضوع له اذ لا خفاء في كونها موضوعة ويجب ان
اجابوا ايضا بان جملة وسماه حاله ومحط الاخبار على الموضوع
لفظه بانه في حالة كون سماء المشار اليه والحال قيد في حالها
ومعلوم ان القيد محط الفائدة اي الحامدة الخ يريد
الشارح اشار بقوله من قبيل الاسماء الى الجواب عما ترد
على نسخة اضافة موضوع الى الضمير فان موضوع عليها

بها مجرد الذات لكونه مبتدا محكوما عليه واللفظ اذا حكم على بدلوله فالمراد الذات
واذا حكم به فالمراد به الصفة فاذا قلت الفاضل قائم فالمراد الذات المتصفة بالفضل

فلا يتصور فيه التشبيه ولا الاستعارة أصالة فلا بد ان
يعتبر التشبيه اولا في كليات المعاني الجزئية ثم يعتبر سريال
التشبيه منها اليها فتبني الاستعارة على التشبيه الحاصل
بالسرانية فتكون تبعية في استعارة لفظ هذا معنا المعقول
تعتبر تشبيه المعقول مطلقا بالمحسوس مطلقا في قبول
التمييز والتعيين ثم يعتبر سريان التشبيه من الكل الجزئي
فنستعير لفظ هذا الموضوع للتشبيه به وهو المحسوس
الجزئي الذي سري اليه التشبيه من كليه التشبيه وهو المعقول
الجزئي الذي قصد المبالغة في بيان تعينه فتكون الاستعارة
تبعية كاستعارة الحرف لم يزل البعيد بعد قوله المشار اليه المعين وح لا
يلايم قوله لأن ذلك الامر الكلي بعيد حقيقة لا تنزيلا فكان
الظاهر كتابة ذلك على قوله الامر الكلي والحاصل ان الشارح
لم يزد البعيد لاجل ان يتفرع عليه استعمال اسم الإشارة
في قوله فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص المتلاين
لوزاده ان بعد تنزيلا حقيقي مع انه حقيقي وهذا على ما
للشارح من ان المشار اليه اللفظ الموضوع واما على ما تقدم
لك عن العلامة العصار من ان الوضع الكلي للموضوع له
المتشخص فهو بعيد تنزيلا غير مقيد الخ اشار به الى ان
مطلقا في كلام الشارح حال من المشار اليه أي حال كون
المشار اليه مطلقا أي باقيا على كليته غير مقيد بانه في ضمن
فرد دون فرد وهي حال مؤكدة فالظاهر التعبير بالمشا
يعتد رغبته بان في المعين للعهد والمعهود المشاهد المحسوس
وقد اعتذر عنه ايضا العلامة الدسوقي بقوله الا ان يقال
ولعله اسقط ذلك من هنا اتكا لا على ما مر له عند قوله هذه

لصدقه على كثيرين كاسمه الامانة
 والضمائر منزلة المشار اليه
 المعين لم يقل البعيد لان ذلك
 الكل بعيد حقيقة لا تزيلا
 والانسب بالتوقع وبقوله
 الموضوع للاشياء ان يقول
 الشخص بدل المعين لان البعيد
 يشمل الذهني والخارج مع ان
 موضوع اسم الإشارة المشابه
 المحسوس كذا قيل وفيه ان الشخص
 يشمل الذهني ايضا فلظاهر
 التعبير بالمشهد المحسوس
 باتيان السابق هو قوله
 وقد بوضع الخ اي كل واحد
 تفسير المشار اليه مشير الى
 ان القيه للاستفراق والقرينة
 على ان المراد بالمشار اليه ما ذكر
 لا المفهوم الكل وصفه بالمشخص
 مطلقا اي غير مقيد بانه
 في ضمن فرد دون فرد
 صفة لكل واحد الخ في العبارة
 قلب واصلا صفة المشار
 اليه من حيث ان المراد به
 ههنا كل واحد ولا يجوز
 ان يكون صفة المشار اليه
 اي من حيث ذاته قال ابو القاسم
 فيه انه يجوز ان يكون صفة
 كما لا يخفى على من سمعه على ما
 وجه بعض الشارحين اه

منزلة الشار إلى
المعين الحاصل
السابق فيه لا
ومنه (٥) اع
صفاء (الشارح)
إلى أي كل واحد
منهم من صفته
لكن في جميع الشار
لا يجمعون الشار
على أن صفته
كل واحد من الصفات

امر كلي وحاصل الجواب انه نزل ذلك الامر الكلي وهو اللفظ الموضوع
 للشخص باعتبار تعقله بامر عام منزلة المشار اليه للشاهد المحسوس
 بجامع التمييز الكامل الحاصل بالبين السابق في قوله وقد
 يوضع له باعتبار امر عام فاستعمل في ذلك الامر الكلي لفظ ذلك
 الموضوع فاستعمل بان شبه هذا الكلي بالشخص بجامع التمييز
 والبين واستعمل اللفظ الموضوع الثاني للاول لا يقال ان
 الاشارة موضوع للجزئيات والاستعارة لا تجري في الجزئ
 ما قيل على جزئية لانا نقول هو كلي حكما لانه لما صلب للاشارة
 لكل جزئي كان بمنزلة الكلي فكان اسم جنس او نقول ان الاستعارة
 فيه تبعية على ما تقدم بيانه عند قوله المص هذه فاشد بان
 يشبه ان لا يطلق معقول مطلق محسوس ويستعار مطلق
 للمعقول مطلق المحسوس ثم يرى التشبيه من المطلقين للجزئ
 فيستعار هذا الموضوع للمحسوس الجزئي للمعقول الجزئي لونه
 انه مبني على طريقة من يقول ان الاستعارة تجري في الجزئ لان
 الاستعارة مبناها على ادعاء اتحاد المشبه بالمشبه به وهذا
 الادعاء المبني عليه يمكن في الجزئ والحاصل انه اختلف في
 اصالة الاستعارة في اسم الاشارة اذا استعمل في المعقول
 وتبعيتها فقبل انها اصلية لانه لما صلب للاشارة لكل جزئي كان
 بمنزلة الكلي فكان اسم جنس وقبل انها تبعية لاصلية لانه
 ليس اسم جنس لا تحقيقا ولا تاويلا لان معناه جزئي وايضا
 اصالة الاستعارة متوقفة على اصالة التشبيه اي على جزئيه
 في نفس مفهومي الطرفين وهذا لا يتصور كما يصح لان يكون
 موصوفا وموصوما عليه بسبب الاستقلال في الانفهام
 ومفهوم اسم الاشارة ليس كذلك لانه محتاج الى ضم ضميمة
 المشار اليه حتى يتم انفهام ذلك المفهوم منه واذا كان كذلك

هذا الكلام على اللفظ
وهو صنف من الشخص
نحو انما هو عام
مثل اسم الاشياء
في هذا المثال
ان اللفظ

والى هذا التحقيق اشار بقوله
على ما سيجي اى اللفظ الخ
جعل اسم الإشارة لما ذكر
اولى من جعله للوضع كما
قال العصام اذ عليه يكون
ذلك ليس واقعا موقعا
وهو الإشارة للبعد ولا
يصح حمل مثل اسم الإشارة
عليه لان الوضع ليس اسم
الإشارة فان ادعى تخصيصه
بتقدير مضاف اى مثل وضع
اسم الإشارة لزم المتكلف
المستغنى عنه بجعل اسم
الإشارة اللفظ المذكور
نزل الخ جواب عن سؤال
تقديره كيف اشار بذلك
الموضوع للاشخاص المعينة
الى الامر الكلى وحاصل الخبر
انه شبه هذا الكلى المشخص
بجامع التميز والتعيين
واستعار اللفظ الموضوع
للاولى والنكية في
ارتكاب التجوز مع انه
كان يكفه ان يقول مثل
اسم الإشارة باسقاط اللفظ
كما هو الشائع في مقام التميز
الإشارة الى كمال الاهمية
بتوضيح هذا القسم
الامر الكلى اى اللفظ المذكور
لشخص الخ وانما كان كليا

ان الكاف في قول المص كما قررناه بمعنى اللام اى لما قررناه من ان
الواضع لاحظ الجزئيات بقانون كلى وح فـالوضع كلى ويجعل
الكاف بمعنى الامر ينفع ما يقال ان قوله قررناه يفيد ان
قول المص فالوضع كلى بهذا العنوان علم ما تقدم مع ان الله
علم انه وضع عام لموضوع له خاص اولى من جعله للوضع
حاصله ان جعل اسم الإشارة للفظ الموضوع اولى من جعله
للموضوع لان اللفظ الموضوع بعيد واسم الإشارة للبعد
ولما سبقت قوله بعد مثل اسم الإشارة فانه موضوع لا وضع
ولئلا يلزم عليه التكلف بتقدير مضاف اى مثل وضع اسم
الإشارة وقد يقال لا اولوية لان المقصود جعله قسما واحدا
من اقسام الوضع المقصود بيان في المقدمة لان المقصود
بالبیان في المقدمة الوضع الكلى للموضوع لما لم يخص وتقدير
المضاف شائع في كلامهم ويكون اسم الإشارة للبعد لا ينافي
ان المشار اليه بعيد تنزيلا على ما يؤخذ من كلام العلاقة العضا
حيث قال وقد اشار بلفظ ذلك الى الوضع الكلى والموضوع له
المشخص لمثل له ولم يكن متعبان يقول مثل اسم الإشارة كما هو
الطريق الشائع في مقام التمثيل اسماء الى كمال الاهتمام بغير
هذا القسم وتوضيحه حتى انه نزل منزلة المحسوسات المشاهدة
واشار الى بعد المخاطب عنه كمال دقته وعموضه الى ان كل
دون الوصول اليه افهام الفحول ورمز الى عظيته وجلالة
نفعه تمكينا للطالب في مقام السعي وتبديته في تخصيصه
اه فقد اشار بقوله وأشار الى بعد المخاطب عنه الخ للناسبة
للمقدمة بينهما في البعد جواب عن سؤال
حاصل السؤال ان اسم الاشياء انما يشار به الى مشاهد محسوس
واللفظ الموضوع ليس محسوسا بل هو امر عقلي كونه عبارة عن

لكن يبقى العطف غير ملائم واما يجعل تعقل مصدر بمعنى اسم المفعول وجعل الإضافة
 بيانية وذلك ملائم للعطف تأمل ان قري فتعقل مصدرا أى مضافا للمفعول بعد
 حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قد القاطل بعد تعقل ويلزم على هذا
 المقدر بتغيير اعراب المتن
 كما لا يخفى فلو قال فتعقل
 ذلك المشترك للواضع
 لسم من ذلك لا يقال اعراب
 اسم الإشارة محلى والمعيب
 انما هو تغيير الأعراب اللفظي
 لا نأقول بتمتع ذلك وعلى
 تسليم فقير الأعراب
 اللفظي حاصل أيضا في تابع
 اسم الإشارة وان قري
 على صيغة المضارع الخ
 لا يخفى أنه لا يستقيم الأعلى
 قراءة بعقل بآلية المحسنة
 مع ان صحة جعله مصدرا
 يعنى بأنه ما لاء المشاة
 وحينئذ فكان عليه ان يقول
 على صيغة الماضى المجهول للم
 لا ان يقال ان الحرف الاول
 من الفعل غير منقوط في خط
 المص فاحتمل كلا من الضبط
 وبقي احتمال آخر وهو قرائته
 على صيغة الماضى المعلوم
 وقاضيه ضمير يعود الى
 الواضع المعلوم من موضع
 ولا انه عطف عليه فيه
 ما سبق ولا يد من تقدير
 اللام على هذا الأعراب
 ايضا ليكون متعلقا بظاهر
 العطف على الحال ولذا قال
 بعض رباب الحاشي
 المناسب حينئذ ان يقال لاموضوعه بال بدل لانه تأمل
 من تسمية السبب باسم السبب كما قاله الكردي والافه باعتبار الموضوع له وباعتبار ذاته
 مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع خزي كما سبق اما بالنظر لما تضمنه ما ذكر
 فكل ايضا كما قرأناه أى حيث قال سابقا وانما في ما وضع لشخصي باعتباره تعقله لا بصلا

ان قري فتعقل
 مصدر وان
 قري على
 المضارع
 من اللام
 قال لا ينسحب
 على اللام ولا
 انه عطف على
 (فالوضع الخ)
 والموضوع له
 شخصي
 قرأناه

فقد لا انه
تقدير اللام
مطوف في الكلام

فقوله لا يظهر كون
الفاء للتفريع لعدم تقدم
ما يتفرع عليه ما ذكر بل
هي فاء التفضيل اي ان اردت
اصراب هذه اللفظ فقوله لا
وفي عبارته تساهل اذ لا مطوف
لا جزء من المطوف يتفرع
اللام اي قبل ان وهذا هو
ان العطف على الخبر متوقف على
هذا التقدير وليس كذلك
اذ مع كسر ان يقع خبره و
وجه ذلك التقدير اناسا
الى ان آله وان كان خبرا في
الظهور هو في المعنى علة للخبر
الحقيقي اذ المعنى في تعقل الوضع
المشترك ثابت لاجل كون ذلك
المشترك آله للوضع والافتقار
التعقل ليس آله ومرة في
الاصطلاح اذ هي عندهم
معنى كلى يلاحظ به جزئياته
ليوضع اللفظ لها ولذا قال
الحسني لا يخفى ما في جعل آله
خبر المنقول من السامع ويظهر
لك وجهها بالتأمل في المعطوف
عليها اهاى حيث اعيد الضمير
فيه للمشترك لا لتعقل مفيدة
ان الشيء المتنازع في كونه آله
او موضوعا له هو التقدير
المشترك لا التعقل واشار
بالتقدير بالمساحة الى امكان
ضمة الجمل نظر لظن اما يجعل المراد بالآله معناها اللغوي اي السبب لا الاصطلاحي الذي هو

هذا ويحتمل ان كان ناقصة والمعنى واذا كان الوضع لشخص
باعتبار تعقله بامر عام فاسم كان ضمير عائد على الوضع لشخص
وخبرها كذلك المفسر بقولنا باعتبار امر عام والفاء على هذا
الاحتمال ايضا واقعة في جواب شرط مقدر على ما اشار اليه
بقوله واذا كان كذلك لعدم تقدم ما يتفرع عليه الخ
حاشية العلامة الدسوقي بعد نقل ذلك ما نصه ولك ان
تجعل مفعلا على رجوع الضمير الامر المشترك لان رجوعه له
دون التعقل مع ان التعقل هو المحدث عنه سابقا يشير
الى ان المتنازع في كونه آله او موضوعا له التقدير المشترك
لا التعقل وقد اخذه بما قرره بعض الافاضل حيث قال انه
تفرع على ترجيح الضمير في لا انه للمشترك المخالف لظاهر المتن
من ان الضمير عائد على تعقل الذي هو المضاف كما هو الاصل
ولعل وجه ذلك التقدير المخاصلة ان السارح اشار
بقوله بتقدير اللام الى ان آله وان كان خبرا في الظاهر هو
علة في المعنى للخبر الحقيقي والتقدير في تعقل الوضع ذلك
المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آله للوضع لا لانه
الموضوع له فلا يقال ان الاخبار بقوله آله عن التعقل لا
يصح لان التعقل غير الآله لانها عندهم اسم للامر الكلي الذي
تلاحظ به الجزئيات الموضوع لها اللفظ هذا وفي شرح
العلامة العصام ان التقدير لا ذوا انه عطفا على الخبر او لا
وقت انه عطفا على الحال ومقتضاه ان الجمل في الاول صحيح
بدون تقديره وحيث لم يقدره فيه وليس كذلك بل هو
محتاج لتقديره لاجل صحة الجمل ايضا لان الآلة ليست
نفس التعقل بل هي المستعقل وهو التقدير المشترك الا ان
يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويجعل الاضافة بيانية

ضمة الجمل نظر لظن اما يجعل المراد بالآله معناها اللغوي اي السبب لا الاصطلاحي الذي هو
المعنى المتقدم ورنما يشرح ذلك قول السارح ووسيلة فانه عطف نفسه لآلة ولا شك ان التعقل
وسيلة وسبب لما ذكر حقيقة

على

في إنشاء الوضع تامل اه وفي قوله لانه لا يفيد ان القدر المشترك
 ليس موضوعا له شيء وذلك لان دون قد تكون للمجرد المجاوزة
 كما في قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون
 المؤمنين فان دون للمجرد مجاوزة المؤمنين ولا لاية المؤمنين
 الى ولاية الكافرين في الالتحاق المنفية بلا فلك ذلك دون
 هذا المجرد مجاوزة اللفظ عن القدر المشترك الى كل واحد
 فيفيد نفي كون القدر المشترك موضوعا له وح قد عوى
 فساد اول الاحتمالين ممنوعة وقوله ولا يذهب عليك الخ
 اعتراض على المصنف في قوله دون القدر المشترك بأنه زائد
 على تعريف الوضع واسار بقوله فينبغي ان يجعل حالا من
 مفهوم الكلام الى دفع هذا الاعتراض لانه لا يكون من
 تمة قول الواضع في إنشاء الوضع لانه يتعلق بمفهوم الكلام
 ومفهوم الشيء غيره وقال ايضا معترض على قول المصنف
 دون القدر المشترك ما نصه وقد يكون القدر المشترك
 واحدا من الخصوصيات التي يوضع اللفظ لها في هذا الوضع
 فقوله الشخصات قاصرو الصواب بتدليله بالافراد ليتناول
 الشخص والكلية التي هي افراد للقدر المشترك ومع ذلك
 لا يصح قوله دون القدر المشترك لاستقاضه بالمضمير الغائب
 الرجوع الى القدر المشترك المعترف في وضعه ويقولنا الذي
 لجزئية اسم الموصول ما علم بالصلة ويمكن ان يدفع عمزيد تكلف
 وايضا تركه لاهله اولى اه فقد اسار بقوله ومع ذلك اي مع تدل
 الشخصات بالافراد لا يصح قوله دون القدر المشترك الى الاعتراض
 على قوله دون القدر المشترك بأنه منقوض بالمضمير الغائب الرجوع
 الى القدر المشترك فان المراد به القدر المشترك وبما توصل في قولنا
 الذي وضع لجزئية اسم الموصول ما علم بالصلة فان الذي هنا يريد

والحرف والضمير وصح جعله حالا يريد ان الحال واجبة التنكير
ودون معرفة لاضافتها المعرفة فكيف صح جعله حالا وحاصل الجواب
ان دون وان كان مضافا للمعرفة فهو نكرة لأنه بمعنى اسم الفاعل وهو
متجاوز واسم الفاعل اضافة لغطية لا تنفذه تعريفا وقد اشار
الشارح الى هذا الجواب بقوله اى متجاوز القدر المشترك الا انه
جعله حالا من قوله واحد بخصوصه وفيه نظر لا قضاؤه
ان هناك من يقول بفهم القدر المشترك مئة مع انه لم يباين احد
في انه لا يفاد به القدر المشترك فالاولى جعله حالا من مفهوم الكلام
كأنه عليه العلامة العصارى في شرحه حيث قال في الدخول
قول المصردون القدر المشترك مانصه ولما كان علماء العربية
يزعمون ان الموضوعات بالوضع العام للموضوع له الخاص
موضوعات للقدر المشترك ولا يثبتون هذا الوضع بالغ
في نفيه فقال دون القدر المشترك وهو حال من الفاعل المشترك
في موضوع اى هذا اللفظ موضوع متجاوز القدر المشترك
حيث لم يوضع له احوال من قوله لكل واحد اى موضوع
لكل واحد حال كون واحد متجاوز القدر المشترك واول
الاحتمالين فاسد لانه لا يفيد ان القدر المشترك ليس موضوعا
له لان دون يفيد التفاوت بين ما جعل ذاهل والمضاف
هو اليه فيما نسب الى ذى الحال ثم قال ولا يذهب عليك ان
الواضع في وضع اللفظ لشي لا يزيد على ان يقول هذا موضوع
لذاك فجعله من مئة قول الواضع في اثناء الوضع مما لا ينظر
له وجه فينبغي ان يجعل حالا من مفهوم الكلام فان قوله
ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات
لغ في قوة ثم يوضع هذا اللفظ لكل واحد من هذه الشخصات
فقوله دون القدر المشترك متعلق بوضع الواضع لا بقوله

حال ومع جعله حالا
كان مضافا للمعرفة لانه
متجاوز وهو لا يتعرف
بالاضافة وهو حال مؤكدة
ان كان المصردون قوله الا
واحد بخصوصه حقيقة
اى بالنسبة لجميع مائة
او مئة ان جعل اضافة
اى بالنسبة الى جملة المئة
او بالنسبة اليها والاشتر
وللمائة وحينئذ فيكون
الفرض من هذه الحال فاد
ان المراد بواحد بخصوصه
الشخص المعين واحد كان
واثنين او جماعة فيدخل
في هذا وفيه فلا في
اللفظ الموضوع لا القدر
المشترك ولا جميع الاحاد
ولما قابل الاثنين في
كل واحد من جملة المئة
والكردي وعنده
مفهوم قال المحقق

وهذا لا خلاف ان
دون القدر المشترك
فانه خبر مضاف
موضوع له فلهذا
دون القدر
المشترك حالا
فان الواضع
يضع اللفظ
لشي لا يزيد
على ان يقول
هذا موضوع
لذاك فجعله
من مئة قول
الواضع في
اثناء الوضع
مما لا ينظر
له وجه فينبغي
ان يجعل حالا
من مفهوم
الكلام فان
قوله ثم يقال
هذا اللفظ
موضوع لكل
واحد من هذه
الشخصات
لغ في قوة
ثم يوضع
هذا اللفظ
لكل واحد
من هذه
الشخصات
فقوله دون
القدر المشترك
متعلق بوضع
الواضع لا
بقوله

فاضافة مفهوم من اضافة
الجزء لكليه او الكلي لجزئياته
فقول ابو البقاء الاضافة
ببانية فيه نظروا لك
المفهوم هو القدر المشترك
وحينئذ فكان الظاهر ان
يقول من افاده بالضمير
ونفهم هو منه انظر ماوجه
ايراد الضمير ولعله للتبنيه
على ان مرجعه ليس مرجع
ضمير يستعمل تامل فان
ذلك باطل لتعليل المقدار انما
قد لدفع هذا التوهم لان ذلك
التوهم باطل ان الموضوع
له صفة جرت على غير من
هوله ولم يبرز الضمير جريا
على مذهب الكوفيين اذ لا
ليس وكذا يقال في المستعمل
فيه المستخلص بدل من اسم
الاشارة الواضع خبر ان او
عطف بان عليه وذلك اول
من جعل المراد بهذا اللفظ
ناش فاعل الموضوع والمستعمل
والمستخلص خبر ان لان يوجب
القصور اذ الكلام ليس في
خصوص اسم الاشارة مع
ان غير محتاج اليه مع قوله
وذلك مثل اسم الاشارة هو

ويقال ويظهر
هو منه فان
ان الموضع
فيه الضمير
افاده هو
حدود

ففي بحث لا يفاد الخ من قول الواضع كما يشعر قوله وبه
على ان الخ من اضافة الجزء لكليه الخ كان الظاهر الاقتصاد
على الاحتمال الثاني كما يدل به قوله اي المفهوم الصادق على
كل واحد وحينئذ فكان الظاهر اي وحين اذ كان ذلك
المفهوم هو القدر المشترك فكان الظاهر التعبير بالضمير
لما في صنيعة من الاظهار في محل الاضمار وقد اجيب بانه
اظهر فعا لتوهم عود الضمير على كل واحد وان المراد افراد
كل واحد وهو فاسد لان كل واحد لا افراد له لان ذلك
التوهم باطل اعلم ان الشك زاد قوله يستعمل على المتن وعطف
عليه يفاد ويغفر المذكورين في المتن اشارة الى ان ما ذكره
في المتن مرتب على الاستعمال وحيث يكون المحكوم عليه
بالاطلاق في كلام الشك هو استعمال اللفظ في القدر المشترك
لانه يصير مجازا لا حقيقة له على ما سلف لذلك التوهم
ثم انه ابطال من الشك على لسان الواضع كما انه عليه المصنف
بقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم الخ وان كان يتعين للقائل بان
الموضوع له هو الامر الكلي ان يستعمل اللفظ فيه والا فلا
يصح قوله فان ذلك باطل لانه لم يقل باستعمال اللفظ وانما
منه احد حتى يرده عليه بقوله فان ذلك باطل لان القائل بالوضع
للعام قائل بان المستعمل فيه والمقادير هو الشخص لا الامر
المشترك صفة جرت الخ الاولى صلة لان ال في الموضوع
موصولة وصلته او هي موضوع جرت على غير ما هي له لانها
واقعة على المعنى والموضوع اللفظ لا المعنى والضمير في له
لال والمعنى بل المقصود ان المعنى الموضوع له اللفظ
يوجب القصور اي لانه عليه يصير الكلام قاصرا على وضع
اسم الاشارة لجزئياته مع انه عام في اسم الاشارة والموصول

وحيث يظهر دفع التوهم
الذي ذكره الشارح بهذا
الحقيقة ولا يحتاج.

من العلم بأنه موضوع لزيد المشار إليه به مثلاً بأن يقول زيد
مفرد مذكر مشار إليه بهذا وكل مفرد مذكر مشار إليه بهذا فهو
موضوع لزيد موضوع له فالمراد بالعلم الحادث العلم بالنتيجة
وحيث يظهر دفع التوهم أي وحينئذ كان المراد أنه لا
يفاد ولا يفهم منه بحسب الوضع لا بحسب الاستعمال يظهر
دفع التوهم بالحقيقة ووجه ظهور دفع التوهم بالحقيقة
عليه أن التقييد بتقيد الحقيقة كما يكون المقصود به الرد
على من يقول أن المقاد والمفهوم منه بحسب الوضع هو المقاد
المشترك لأنه عند موضوع للأمر الكلي بخلاف ما إذا قلنا
لا يفاد ولا يفهم منه بحسب الاستعمال فإن قيد الحقيقة طيه
يكون ضائعاً لأنه لم يقل أحدان المقاد والمفهوم غير الشخص
حتى يرد عليه بالحقيقة إلا بما تكلفه المحقق من قوله وقد
يقال زل القائل الخ ويكون المراد أنه لا يفاد ولا يفهم منه
بحسب الوضع أنه دفع ما ردد على المص من أنه لا دليل على نفي
صحة أفادة القدر المشترك تجوز كما أشار له العلامة العيني
بقوله والمراد منه نفي إرادة غير الواحد بخصوصه بطريق
الوضع كما يدل عليه سوق الكلام بلا خفاء فلا يتجه أنه
لا دليل على نفي صحة أفادة قدر مشترك تجوزاً ولو سلم فلا
يظهر منع الواضع عن ذلك في إنشاء الوضع إذ ليس من دأبه
نفي الاستعمال بحسب التجوز في إنشاء وضع اللفظ وأشار
عنه ولو سلم أي ولو سلمنا أن المراد من الأفادة لغير الواحد
نفي الأفادة لمطلقاً سواء كانت بطريق الوضع أو بطريق
التجوز إلى أنه لا يتجه أيضاً أنه لا دليل أن الواضع لا يمنع من أفادة
قدر مشترك هذا وأورد أيضاً العلامة المذكور على المحصر
دلالة اللفظ على القدر المشترك حين قصد الواحد

استعماله فيه مجازاً في نسخة
بدل منه والمراد أنه لا
يفاد ولا يفهم منه بحسب
الوضع

استعماله فيه مجازاً أي استعمال اللفظ في القدر المشترك بهان
يقال بعد ذكر المشار إليه المفرد المذكور هذا معنى كلي وفي
نسخة به بدل منه لنسخة به النسب بكلمة يفاد كما أن نسخة
منه انصب بكلمة يفهم وأعلم أن العلامة الصام نقل أن
الأولى جعل يفهم من الفهم حيث قال وقد افيد أن الأولى
جعل يفهم من الفهم فيكون قوله يفاد نظراً إلى المتكلم وقوله
يفهم نظراً إلى السامع فلا يكون يفهم تأكيداً للإفادة بل يكون
إفادة وهي أجل من الإعادة ثم قال ولنسبها على فائدة جلية
قرناً بتخصيصها والله الحمد والمثني وهي أن العلم بهان هذا اللفظ
موضوع لكل واحد من الشخصات لا يفيد العلم بوضع اللفظ
لشيء من الشخصات بخلاف العلم بهان الأسد موضوع للحيوان
المفترس والعلم بهان زيد موضوع للشخص الفلاني بل هذه
قضية إذا حفظها متعلم الوضع تمكن من العلم بالوضع لكل
مدلول يمكن كتابته تماماً حتى إذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه
وحضر في ذهن السامع هذا الواحد تنبه بحكم القضية
المذكورة لأن هذا الواحد بما وضع له اللفظ فانتقل بسبب
هذا العلم الحادث بالوضع من اللفظ إلى هذا الواحد وهذا
اندرج ما عسى أن يشبهه عليك لظنك أن العلم بهذه القضية
علم بالوضع من أنه يتخلف العلم بالموضوع له عن العلم بالوضع
في الوضع الفعلي للموضوع له الخاص وأنه لو كان اللفظ
موضوعاً للتخصيصات بالوضع العام وهي غير متناهية
لزم فهم الأمور الغير المتناهية من اللفظ لأن العلم
بالوضع كاف في فهم المعنى أو أراد بالقضية في قوله بل هذه
قضية قوله هذا اللفظ موضوع الخ يعني أن متعلم الوضع
إذا علم أن لفظ هذا موضوع لكل مفرد مذكر مشار إليه يمكن

بدل من قوله بالحينة
 أو محشى والمحكوم عليه
 بالدلية في الحقيقة المبرور
 فقط لا المجموع لما صرحوا به
 من أن البدل لا يأتي في الجدل
 وشبهها ويصح جعل الباء
 ظرفية بل هو الأولى ويكون
 من ظرفية الجزاء في الكليات
 للحينة بعض القول اذ من
 جملة دون القيد المشترك
 وليس من الحينة كما برشك
 ذلك قول المحقق قيد الحينة
 بهذا القيد غير القيد لأنهم
 ولا يفاد منه أي بدو
 القرينة أما إذا وجد فجوز

بل المتعين بحيث يصير متعينا عند الغير كذلك فلو عن أحد
 في نفسه علامة لشيء لم يكن موضوعا له ما لم يعلم به الغير
 ولو يجعله عند الغير متعينا لذلك مع أنه لا قائل بذلك أجاب
 عنه بقوله وإنما عبر عن التعيين الذي هو الوضع حقيقة
 لما تقدم أن الوضع حقيقة تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه
 بالقول لأن بذلك القول المخ فالتعين عن التعيين بالقول
 بحجاز من باب إطلاق اسم السبب وإرادة المسبب إشارة
 إلى كمال السببية والمعنى إنما عبر المصنف عن الوضع بالقول لأن
 بالقول يظهر ويتبين ذلك الوضع والتعيين في الغالب
 بمعنى أنه لا يظهر غالباً أن لفظاً ما مثلاً موضوع لكل فرد
 من أفراد المشار إليه المفرد المذكور لا بقول الواضع وضعت
 الخ بدل من قوله بالحينة أي بدل اشتغال ولا يصح أن
 يكون بدل كل ولا بعض لأن المراد بالقول المعنى المصدر
 أعني الحدث بدليل ذكر المفعول والقول بالمعنى المذكور ليس
 عين الحينة لأنها مقول وليس القول بعض الحينة بالمعنى
 المذكور أيضاً وجعل الباقي قوله بحيث تصوير القول مراداً
 به المقول بعيد لا يأتي في الجدل وشبهها فيه أن صاحب المعنى
 نص على أن البدل يكون جملة كما في قوله تعالى ما يقال لك
 إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة الآية فجملة
 أن ربك الخ بدل من ما وقوله تعالى وأسر وأخفى الذين
 ظلموا هل هذا جملة هل هذا الخ بدل من أخفى ويصح جعل
 الباء ظرفية أعلم أنه على الاحتمال الأول لا يلزم عليه تعلو حرفي
 جر متعدي المعنى بعامل واحد أو كل واحد متعلق بعامل
 لأن البدل على نية تكرار العامل كما أنه لا يلزم على هذا الاحتمال
 ذلك لأن الحرف الثاني للظرفية والأول للتعدية فيجوز

غير ذلك
أما في قول
المتعين بغيره
فأما في قول
المتعين بغيره
فأما في قول

هذا معنى كل على أنه لو سلمت
الكلمة لا يكون الاستعمال
دائماً مجازاً لما علمت مما
تقدم من أن استعمال الكل
في جزئية من حيث اشتغاله
عليه حقيقة تأمل
خالياً فيد بذلك لا مكان
للتعيين بغيره ندور كذا
والإشارة بقوله
من

أن لا يستعمل شيء منها إلا في فرد من أفراد المعنى الكلّي ولم
يجوز أن يستعمل شيء منها في المعنى الكلّي من حيث هو معناه
الموضوع له فهذا الاشتراط استعملت تلك الألفاظ دائماً
في الجزئيات ولم يجز استعمالها في الكلّي هذا معنى كلّي استعمال
اسم الإشارة في هذا في الأمر الكلّي لا من حيث أنه موضوع
له لأن صحة إطلاق اللغات واستعمالها موقوف على أن
من الواضع وقد علمت أن الواضع شرط أن لا يستعمل شيء
منها إلا في فرد من أفراد المفهوم الكلّي وحقاً لا يكون شيء
منها مستعمل في حقيقة بل دائماً استعمالها مجازي على
أنه لو سلمت الكلية يريد أن اللازم المقدم إنما يلزم لو سلمنا
أنها لا تستعمل في الأمر الكلّي ونحن لا نسلم ذلك بل قد يستعمل
في الأمر الكلّي على أن لو سلمنا استعمالها دائماً في الجزئيات لانسلم
أنه يلزم أن الاستعمال دائماً عليه مجاز لأنه إنما يكون كذلك
إذا استعمل فيه من حيث خصوصه أما إذا استعمل فيه من
تحقيقه فيه واشتغاله عليه فهو حقيقة فلا يكون الاستعمال
في الجزئي دائماً مجازاً وهذا مبني على أن المراد للواضع تعوله
أنها موضوع لفهوم كلّي لتستعمل في جزئياته على رأي القوم
والعلامة التفتازاني أنها موضوع لفهوم الكلّي من حيث
تحقيقه في جزئي من جزئياته لذلك المفهوم من حيث هو
فيكون استعمالها في كل جزئي حقيقة واستعمالها في المفهوم
الكلّي من حيث هو مجاز وقد علمت ما فيه وإن هذه الإرادة
بعيدة من اللفظ جداً فيد بذلك الخ تعرض لبيان ما اراده
بالتقيد بالغالب ولم يبين ما اراده بقوله وإنما عبر عن
ذلك التعيين الخ وحاصله أنه لما كان قول المصنف ثم يقال
هذا اللفظ الخ يفيد أن الوضع ليس هو التعيين كشيء مطلقاً

الجزئيات ووجه لمعوميتها وقد تقرر في موضعه ان العلم
 بالشئ بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم
 والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله
 في الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشئ معلوم فالوضع
 اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمعلوم حاله
 الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك
 الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاده
 بتلك الجزئيات اذ لا علم بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه
 وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال
 في الجزئيات قال بعض الافاضل وفيه نظر اما اولافلان هذه
 الإرادة بعيدة جدا واما ثانيا فلانه لو كان النزاع بين الرأيين
 لقطبنا ما احتاج اصحاب الرأي الاول الى القائلين بوضع الاسم
 المذكورة للمفاهيم الكلية الى تاويل تعريف المعرفة بما ذكر
 كما لم يحتم اليه اصحاب الرأي الثاني واما ثالثا فلان الوضع
 ان لاحظ اتحاد المفهوم الكلي بالجزئيات فهناك معلوم غير
 المفهوم الكلي والا فالموضوع له يكون نفس المفهوم الكلي
 فيكون الاستعمال في الجزئيات مجازا واما رابعا فلان من
 العلمين بالرأي الثاني من فرق بين العلم بالشئ بالوجه وبين
 العلم بالوجه كالشريف العلامة في شرح المواقف فلا
 يصح هذا التاويل من قبلهم فالحق ان النزاع بين الفريقين
 مقنن مستمر واما اطننا الكلام في هذا المقام ثمانية
 المقصود الاصل للص من وضع هذه الرسالة والا
 فقد يستعمل الخ انظر كيف يصح هذا من طرف المحقق
 المتقارنا في مع بصر محبة بان الغرض من وضعها للكليات
 استعمالها في افرادها لا فيها انفسها وان الوضع اشترط

ولم ينز على ما ذهب اليه ان
 لا يكون شئ من المنجزات
 ومنحوها مستعلا في حقيقة
 بل انما استعمالها مجازي
 كذا قيل ولعله باعتبار
 الغالب والا فقد تستعمل
 في الامر الكلي بان يقال بعد
 ذكر المشار اليه المفرد المذكور

والذين ذكروا
 الامر بالعلم
 في الجملة
 لا يحسن
 في الظاهر
 والمعلوم
 في الجملة
 في ذلك
 الذي هو
 العلم في
 الجملة

توقف على السماع من الواضع بل مدار معرفته على تتبع
الاستعمالات ولما كان ما تفضل له المص اقر مما التزمه
القوم كان اولى بالاعتبار ولا يرد ما افيد ان ما ذكره
المص انما يسمع لو كان له نقل من واضع اللغة لان اللغة
لا تثبت بالعقل اه فقله ثم لا يذهب عليك توطئة
وتمهيد لترجم ما اختاره المص من وضع ما سوى العلم
من المعارف كالمشخصات على ما اختاره القوم والعلامة
التفازاني وحاصله ان ما ذهب اليه المص اولى بالاعتبار
لانه لما علم من التبع ان المستعمل فيه هو الجزئيات حكم بان
الجزئيات هي الموضوع له لان مدار معرفة الموضوع له على
تتبع الاستعمالات ولا يتوقف على السماع من الواضع وما
ذكره من انه لا يمكن احاطة الذهن بالجزئيات ملقح
بجعل الوضع عاما هذا وورد عليهم ايضا ان اذا كان الغرض من
وضع تلك الكلمات استعمالها في افرادها لا فيها نفسها في
حاجة الى الوضع للكليات بل الاولى ان يوضع اول الافراد
واما انها ليست ملحوظة تفصيلا حين الوضع فلا يفرج
في ان يوضع لها بل يكفي في ذلك ملاحظتها اجمالا الا ترى
ان معرفتها اجمالية كانت كافية في اشتراط الاستعمال فيها
كما قالوا فكيف لا يكفي في الوضع لها ويبحث فيه بعض المحققين
بان المراد بقولنا انها موضوعة لمفهوم كلي لتستعمل في جزئية
انها موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئي من
جزئياته لالذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعماله
في كل جزء حقيقة واستعماله في المفهوم الكلي من حيث هو
مجازا وهذا يظهر ان الاختلاف بين الرائيين لفظي لان
من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم الكلي آلة للملاحظة

تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه يجعل اللام فيه لام التعريف
 وصلة وضع محذوفة فلزمهم مع كون هذا التاويل سمحاً جداً
 لانه يؤدى الى حذف وتقدير وهو غير معهود سيما في التعريفات
 التي يستلزم فيها استعمال الالفاظ المهمة فان شئ بعينه
 مبهم لم يعلم انه موضوع له او مستعمل فيه ان يكون هناك
 مجازات لاحقا لوقوعها في الفاظ كثيرة الاستعمال مع انها
 لا تستعمل الا في الجزئيات الحقيقية التي ليست حقائق لها
 وموضوعات لها بل الموضوعات هي المفهومات الكلية
 وحم فلا يكون للتمسك بوجود المجاز بدون الحقيقة
 بامثلة نادرة وجه بعد ثبوت ان ما سوى العلم من المعارف
 موضوعات لمفهومات بشرط ان لا تستعمل الا في الجزئيات
 فانها كلها مجاز بدون حقيقة فوجود المجاز بدون الحقيقة
 ظاهرة غاية الظهور فلا وجه للتمسك بامثلة نادرة لان
 امثله على هذا مشهورة وقال بعد ما تقدم ثم قولهم ما سوى
 العلم من المعارف كذلك على ما صرح به العلامة التفتازاني
 في شرح التلخيص منقوض بالمعرف باللام الجنس هو حاصله
 ان قولهم ما سوى العلم من المعارف موضوع لمفهومات
 كلية استعملت في جزئياتها منقوض بالمعرف باللام الجنس
 فانه وضع لمفهوم كلي لكن لا يستعمل في الجزئيات بل في الافراد
 المستقرقة والمعهود الذهني يفهم من الخارج ويمكن دفعه
 بان اللام موضوعه كسائر الحروف لتعيينات متشخصة
 بوضع عام فلا محالة ان المعرفة باللام ايضا موضوع لا
 متفردة بالوضع العام في الوضع التركيبي وهذه الامور
 هي المهمة الماخوذة مع التعيينات التي في اذهان المخططين
 وقال ايضا ثم لا يذهب عليك ان معرفة الموضوع له لا

من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة
 قال العلامة العصام عند قول المص تشتمل على تنبيهات
 ما يرضه اعلم ان من اجل التنبيهات ان تعريف المعرفة بما وضع
 لشيء بعينه كما وقع في كلام القوم صحيح بظاهره ولا يحتاج
 الى تاويله بما وقع فيه اقوام لم ينالوا التحقيق الذي اختاره
 المص في وضع اسماء الاشارة والموصول والضمير وذلك
 ان لما اشكل عليهم وضع امثال هذه الامور للشيخصات الغير
 المتناهية لعدم احاطة الذهن بها حين الوضع قالوا ما سوى
 العلم من المعارف موضوع لمفهومات كلية لتشتمل في جزئياتها
 فالموضوع له فيه كليات والمستعمل فيه جزئيات ابدلوا قو
 تعريف المعرفة بما وضع ليستعمل من شيء بعينه ولزمهم
 مع كون هذا التاويل سمجا جلا سيما في التعريفات التي يستشبع
 فيها استعمال الالفاظ المهمة ان يكون هنالك مجازات لا
 حقاؤها في الفاظ كثيرة الاستعمال جدا فلا يكون المتمسك
 بوجود المجاز بدون الحقيقة بامثلة نادرة وجهه فيقول
 العلامة المذكور مع كون هذا التاويل اي التاويل في تعريف
 المعرفة يجعل الامر عرضية لاصلة الوضع لاجل ان يكون
 شاملا للعلم وما سواه لانه وان لم يوضع لشيء بعينه لكنه
 وضع ليستعمل في شيء بعينه وانما كان سمجا لانه يؤدي الى حذو
 وتقدير وهو غير محمود سيما في التعريفات وحاصله ان
 القوم لما اشكل عليهم وضع الموصولات والضمائر واسماء
 الاشارة والحروف للجزئيات الغير المتناهية لعدم احاطة
 الذهن بها حين الوضع قالوا ما سوى العلم من المعارف
 موضوع لمفهومات كلية لتشتمل في جزئياتها فالموضوع
 له فيما سوا العلم كليات والمستعمل فيه جزئيات ابدلوا قوا

كذلك المعقول كالانسان قد يكون ملحوظا قصيرا وبالذات
 من غير ان يجعل وسيلة الى ملاحظته افراده كما اذا حكمت
 بالانسان متجيزا المقصود الاصل في الاول نفس مفهوم
 الانسان وفي الثاني افراده والمفهوم انما هو آلة لملاحظتها
 فقد انضم لك الفرق بين كون المفهوم الكلي نفس الموضوع
 له وكونه آلة لملاحظة الموضوع له اي لافراد فان ذلك
 للمفهوم في الاول مقصود بالملاحظة يتوجه اليه العقل
 بالذات بحيث يصح ان يحكم عليه بان وضع له هذا اللفظ وفي
 الثاني ليس كذلك بل ملحوظ على انه آلة لتعرف الافراد
 ومراة لملاحظتها وانما المقصود بالملاحظة هو الافراد
 ثم يصح الحكم عليها بذلك لا على المفهوم الكلي وانما كان ما
 ذهب اليه للمفهوم والعلامة الثقتا زاني بعيدا لانه يقتضي
 ان يفهم العالم باللغات التي من جملتها لفظ هذا مشاهدا للمفهوم
 الكلي كصوم المفرد المذكور المشار اليه لان الوضع عبارة عن تقدير
 الشيء للدلالة بنفسه على شيء آخر بحيث يكون العلم بالثقتين
 كافيا في دلالة وانفهام المعنى منه فلو وضع لفظ هذا لفظ ذلك
 المفهوم الكلي للزم ان يفهم منه العالم بالوضع ذلك مع ان احدا
 من علم الوضع لا يفهم من لفظ هذا عند سماعه الا المفرد المشبه
 فيكون موضوعا للمعنى الكلي ويقتضوا ايضا ان تكون هذه الالفاظ
 الشائعة الاستعمال مجازات وانما لكونها مستعملة دائما في
 المراتب التي ليست بموضوع لها بحيث لا يسوغ ولا يجوز
 استعمال شيء منها بطريق الحقيقة في المفهوم الكلي اذ يقال
 هذا والمراد واحد مما اشار اليه بل لا بد في اطلاقه من قصد
 الشخصية معينة وهذا مستبعد جدا كيف ولو كانت كناية
 اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج

القاضي ضد الدين وتبعه المحقق الشريف ومن بعده من
المحققين للذكورات من الضماير والموصولات والحروف
واسماء الإشارة وكذا الأفعال وجها حسنا وهي أنها موضوعة
لكل واحد من أفراد المفهومات الكلية التي لاحظها الوضع
عند الوضع وبها صارت أفرادها ملحوظة له أجمالا لكن
لا مطلقا بل من حيث أن الأفراد متصفة بتلك المفهومات
كمفهوم المفرد المذكور المشار إليه لهذا والابتداء والانتها
المطلقين لمن وإلى ونسبة الضرب إلى الفاعل المعين له
ضرب فإن الواضع لاحظ بكل من هذه المفهومات الكلية
أفراد الغير المتناهية أجمالا كزيد وعمرو وبكر وغيرها
من حيث أنهم مشار إليها وهذا الابتداء والانتها وهذا
الانتها وذلك الانتها ونسبة لضرب إلى زيد وعمرو
وبكر مثالا في وضع لفظ هذا لكل واحد من الأفراد المشار
إليها من حيث أنها مشار إليها دفعة وكذا اللفظ من لكل
من الابتداءات الجزئية من حيث أنها ابتداءات وكذا
لفظ إلى لكل من الانتهاات الجزئية ونسبة لضرب لكل
من النسبة الجزئية كذلك وكذا الكلام في المعارف
بلام العهد بالنسبة إلى الحفظ الجزئية وفي المعارف
والموصولات بالنسبة إلى معانيها إلا أن وضع الأفعال
والمعارف باللام نوعي وما عداها شخصي فهذه المفهومات
الكلمية آلات للملاحظة ما وضع له تلك الكلمات
من الأفراد لأن نفس الموضوع له كما يقول به الجمهور سيما
كما أن المحسوس كالمرأة قد يكون ملحوظا بالذات كما إذا
أردت اشتراكها فنظرت إليها وقد يكون ملحوظا بتبعها
وآلة للملاحظة الغير كما إذا نظرت إليها المشاهدة جمالك

كذلك وكذا اللفظ الرجل المعروف بلام العهد المحضة المعينة
 من مفهومه مطلقا بشرط ان لا يستعمل في هذا المفهوم بل في
 فرد ما يصدق عليه كالرجل الجاني في قولنا جاني الرجل
 فذكرت الرجل والتقيد بالجنسية المذكورة لانه منع
 من الاستعمال في ذلك المفهوم الكلي من حيث انه فرد للمعنى
 الموضوع له وهو نفسه او بمنزلة المفرد له مثلا لفظ هو
 لا يجوز استعماله في مفهوم المفرد المذكر الغائب باعتبار
 انه نفس الموضوع له اما باعتبار انه فرد له لكونه متصفا
 في نفس الامر بالافراد والتذكير والقيبة فيجوز استعماله
 فيه وكذا اللفظ هذا لا يجوز استعماله في مفهوم المفرد المذكر
 المشار اليه من حيث هو نفس الموضوع له واما من حيث
 انه بمنزلة المفرد لنفسه بان يدعى ظهور هذا المفهوم في
 منزلة المفرد المذكر المشار اليه فيجوز استعمال هذا فيه ولو بطريق
 الجوز وما ورد عليهم ايضا خروج هذه الاسماء عن تعريف
 للمعرفة بما وضع لشيء بعينه اى اسم وضع يوضع خاص
 بوضع لشيء بعينه اى بذاته المتعينة المفهومة للكلمة
 والمخاطب المعهودة بينهما لعدم كون معانيها التي هي
 المفهومات الكلية متعينة معهودة بل مبهمة محتملة لافراد
 كثيرة مع انها من افراد المعرفة احتاجوا الى تاويل التعريف
 بان المراد به ما وضع للمعنى ليستعمل في شيء بعينه سواء
 كان ذلك الشيء عين المعنى الموضوع له كما في الاعلام او
 فردا من افرادها كما في المضمرات وامثالها فانها عندهم معهودة
 لعمليات ليستعمل في افرادها وهي اشياء معينة فيدخل
 الكل في التعريف ولما كان ذهب اليه الجمهور والعلامة
 اقتضانا في تعاملهم بعيدا كما استغف عليه استنبط

للعاني الكلية قالوا ان لفظة انا وهذا الاستعمال الا في
 اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا وهذا ويراد به متكلم لا
 بعينه او مشار اليه مفرد فذكر لا بعينه وليس اللفظة
 المذكورة موضوعة لواحد منها والا لكانت مجازا في غيره
 ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة باوفا
 متعددة بعدد افراد المتكلم او المشار اليه فوجب ان تكون
 موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ولما ورد عليهم
 انها لو وضعت للكليات مجازا ان تستعمل فيها كسائر مواضع
 للكليات التي لها افراد غير محصورة كالانسان والاسد
 والضرب وليس كذلك بل هي مستعملة في الجزئيات دائما
 اشاروا الى دفعه بقولهم لكن الفرض من وضعها
 استعمالها في افراد تلك المعاني لا فيها انفسها فاشترط
 الواضع ان لا يستعمل شيئا منها الا في فرد من افراد معناه
 الكلي ولم يجوز ان يستعمل شيئا منها في المعنى الكلي من حيث
 هو نفس معناه الموضوع له فلهذا الاشتراط استعملت
 تلك الالفاظ دائما في الجزئيات ولم يجوز استعمالها في
 الكليات من المعنى المذكورة بناء على ان صحة اطلاق
 اللغات واستعمالها موقوف على اذن من الواضع فلفظ
 هذا وضعه الواضع لمفهوم المفرد المذكور المشار اليه لكن
 شرط ان يستعمل في واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم
 الكلي هذا المشار اليه وذلك ومنع من استعماله
 في هذا المفهوم الذي هو الموضوع له من حيث هو كذلك
 وكذا لفظ هو لمفهوم المفرد المذكور الغائب بشرط ان يستعمل
 في فرد مما يصدق عليه هذا المفهوم وان لا يستعمل
 في نفس هذا المفهوم الذي هو الموضوع له من حيث هو

وهو الظاهر فضمير منها
لها وان جعل خبرا تعد
خبر لم يضمير منها الا لا بد
كما افاده الكردي كانوا
بعضهم من المتوهمين العلامة
التفتازاني فانه ذكر في
شرح الشمسية ان
الموضوع له هذه الالفاظ
الامر الكلي الا ان الواضع
شرط ان يستعمل في
جزئ

فضمير منها راجعاً لها ايضاً واللفظ على كل حال بالرفع نايب
فاعل الموضوع وظهر لجزئان الوصف الذي هو الموضوع
على غير من هو له قال في الخلاصة
وابرزنه مطلقاً حيث تلازم ما ليس معناه له محصلاً
يعني ان الموضوع له الجزئيات والكليات آلات للموضوع
بها تلك الجزئيات لعدم امكان استحضارها تفصيلاً كقولنا
قال الحفيد وفي كون المعاني الكلية آلات تنظر لانه اذا
كان الموضوع له في من مثلاً كل فرد من الابدات الخ
قالة الملاحظة مفهوم الابدات الخاص لا الابدات المطلق الم
الا ان يقال اذا عر عن الافراد بالابدات الخاص فقد عر
في ضمة بالابدات المطلق فان صدق الاخص يستلزم
صدق الاعم لكونه موجوداً في ضمة او يقال ان مفهوم
الابدات الخاص مطلق بالنسبة الى ما تحته من الافراد
التي وضع الحرف بازاها من المتوهمين العلامة
التفتازاني الخ حاصل المقام انه اختلف في ان المضمرات
واسماء الإشارة والحروف والموصولات والمعرفات بلام
العهد الخارج التي يقصد بها الإشارة الى حصة معينة من
مفهوم مدخولها وكذا المضاف بالاضافة العهدية لاي شيء
وضعت اهي موضوعات للمفهومات الكلية حتى يكون
وضعها من قبيل الوضع العام للموضوع له العام الجزئيات
حتى يكون وضعها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص
واما المعرفات بلام الجنس وكذا المضافات بالاضافة
الجنسية فلا نزاع فيها لان مدلولها كلي كما كان قبل التعريف
اتفاقاً ولو افيد جزئ من جزئيات مفهومه فانما يضاف
بالقرينة فقال المحقق التفتازاني والجمهور انها وضعت

الأفراد
أز
فاه
نفسه

كافي معاني الحروف
ما و ا ف ع على الأمر العام
والظرفية من ظرفية للجزء
في الكل والكاف استقصائية
إذا لم يبق غير معاني الحروف
فيكون الأمر العام ذاتياله
كافي المضمات دخلت
الكاف الموصولات
الموضوع لكل منها ان جعل
صفة للمسميات

المضمات واسماء الاشارة ففيه ان كون القدر المشترك ذاتيا في
الحروف بل ذاتيا في حرف من الحروف ممنوع وذلك لان وجه
المنع في كلامه ان الذاتي لا يد وان يحمل على ما هو ذاتي له والمشارك
لا يحمل على معنى الحرف لان معناه لعدم الاستقلال لا يحمل ولا
يحمل عليه فلا يكون ذاتياله على ان ما مال اليه العلامة المذكور
من كون المشترك ليس ذاتيا للشيء من الحروف مبني على ان المحصر
الموضوع لها الحروف عبارة عن الكل المضاف الى افرادها على ان
الاضافة شرط لاجزء وهو خلاف التحقيق والتحقيق ما جرح
اليه شارحنا من اعتبارها جزءا كما بينه المحقق القطب في
شرح المطالع وانما كانت معاني الحروف هي المحصر لان الكل
يبين بها والفرق بين المحصر والا افراد ان الافراد عبارة
عن الماهية مع الشخص والمحصر عبارة عن الماهية المضاف
الى الافراد على ان الاضافة في المحصر والمضاف اليه خارج
فهو امر اعتباري لا تحقق له في الخارج والظرفية من ظرفية
الجزء في الكل اي ظرفية الامر العام في معاني الحروف من ظرفية
الجزء في الكل والمعنى كالكل المندرج في معاني الحروف من اندراج
الجزء في كله لان امتداد الكل مثلا جزء من الابدان الخاص بالكل
جزء من الافراد التي هي معاني الحروف اذ لم يبق الخ تقليل
لاستقصائية الكاف ومحصله انه لم يدخل بالكاف في
كلامه شيئا سوى معاني الحروف لان ذاتية الامر العام مقصورة
على معاني الحروف فتكون استقصائية ان جعل صفة
لخاصة ان قوله الموضوع يحتمل ان يكون بالرفع على انه
نعت سببي للمسميات او على انه خبر بعد خبر وضمر منها على
الاول للمسميات اي الموضوع لكل فرد من افرادها اللفظ
وعلى الثاني للأفراد ويحتمل ان يكون بالجر صفة للأفراد وعليه

الذي يبحث عنه الاستداء المطلق وقد تقرر ان الحروف غير مستقلة
 لاننا نقول الذي حكمنا عليه بالدخول في ما هيئات الحروف هو الابتداء
 الذي لاحظته العقل حالة بين الطرفين كالسير والبصرة في
 مثالنا السابق وجعله آلة لتعرف حالها ومراة لمشاهدتهما
 على هيئة الانضمام والارتباط ولا ريب انه بهذا الاعتبار غير
 مستقل وغير صالح للحكم عليه وبه لا ان الذي حكمنا عليه بالدخول
 في تلك الماهيات هو الابتداء الذي لاحظته العقل قصد ابدال ذات
 حتى يكون مستقلا بالمفهومية وصالحا للحكم عليه وبه فيؤدي الى
 استقلال الحروف بنفسها وقد نص على ذلك الشارح فيما تاتي قوله
 معنى الابتداء معنى له تعلق بالغير كالسير مثلا فذلك للتغنيان
 لاحظه للعقل قصد ابدال ذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
 صالحا لان يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى اضافي او به كما تقول ما
 يبحث عنه معنى الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا وبالعرض
 اجمالا وهو هذا الاعتبار مذكور لفظ الابتداء ولك بعد ما لاحظته
 على هذا الوجه ان تقيد بمعلق مخصوص فتقول ابتداء سيري
 من البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال واذا لاحظته
 العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف
 حالهما ومراة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط كان
 غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه او به وهو بهذا
 الاعتبار مذكور لفظ من فقوله المشترك الخ حاصله ان
 قولهم المشترك مستقل وكذا قولهم الذاتي مجل على ما هو ذاتي
 ليس على اطلاق بل محله اذ لم يكن ذاتيا لمعني الحرف والا كان
 غير مستقل فلا يجمل على ما هو ذاتي له وبهذا تعلم ما في قول
 العلامة العصام هنا وما قيل ان ذلك المعقول المشترك اعم
 من ان يكون ذاتيا لمشتخصات كما في الحروف او عرضيا لها كما في

سواء كان ذلك الامر
 الخ بيان ذلك ان المشترك
 في وضع من مثله مطلق
 الابتداء وهو ذاتي لانه
 داخل في ما هيئات افراده
 التي هي الابتداءات الخاصة
 اذ هي مطلق مع قيد الاضافة
 للبرور بخلاف المشترك
 في وضع الضمير والموصول
 واسم الاشارة فانه عارض
 مثلا انا المتعلق بمفهوم
 المفرد المتكلم كل واحد
 من افراد الصادق عليها
 هذا المفهوم وذاتيا هذه
 الافراد الحيوانية والناطقة
 واما التكلم والافراد فوصفا
 عارضان كالضحك بالنسبة
 للانسك وباعتبار كون
 المشترك ذاتيا لمعني الحرف
 يكون غير مستقل ككله
 وباعتبار كونه ذاتيا للمعني
 الاسم كالابتداء يكون مستقلا
 ككله فقوله المشترك مستقل
 ليس على اطلاق وكذا قولهم
 الذاتي مجل على ما هو ذاتي
 له اذ محله ذلك اذ كان ما هو
 ذاتي له مستقلا كالشاري
 ذلك الحكم

سواء كان ذلك الامر
 الخ بيان ذلك ان المشترك
 في وضع من مثله مطلق
 الابتداء وهو ذاتي لانه
 داخل في ما هيئات افراده
 التي هي الابتداءات الخاصة
 اذ هي مطلق مع قيد الاضافة
 للبرور بخلاف المشترك
 في وضع الضمير والموصول
 واسم الاشارة فانه عارض
 مثلا انا المتعلق بمفهوم
 المفرد المتكلم كل واحد
 من افراد الصادق عليها
 هذا المفهوم وذاتيا هذه
 الافراد الحيوانية والناطقة
 واما التكلم والافراد فوصفا
 عارضان كالضحك بالنسبة
 للانسك وباعتبار كون
 المشترك ذاتيا لمعني الحرف
 يكون غير مستقل ككله
 وباعتبار كونه ذاتيا للمعني
 الاسم كالابتداء يكون مستقلا
 ككله فقوله المشترك مستقل
 ليس على اطلاق وكذا قولهم
 الذاتي مجل على ما هو ذاتي
 له اذ محله ذلك اذ كان ما هو
 ذاتي له مستقلا كالشاري
 ذلك الحكم

عن حقيقة جزئياته فلذلك سمي عرضا لكونه منسوبا
 الى ما يعرض للحقيقة فالقدر العام المشترك الذي لوحظ به
 جميع الجزئيات في وضع لفظة من مثله هو الابتداء المطلق
 وهو ذاتي لانه داخل في ماهية جزئياته التي هي الابدات
 الخاصة كابتداء السير من البصرة وابتداء الكتابة من الكتاب
 المعين وابتداء القراءة من الفن المعين المدلولة لللفظة من
 الموضوعه هي لها عند المحققين قدلول لفظة من معناها
 في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة الابتداء الخاص
 بكونه من البصرة ولا ريب في دخول المطلق كطلق الابداء الشامل
 لكونه ابتداء سر او غيره من البصرة او غيرها في الخاص وهذا
 الكلي اعني المطلق متعلق معنى الحرف على الصحيح عند البيهقيين
 لا معناه وليس متعلق معنى الحرف هو محموره خلافا للخطيب ولا
 ما يظهر من مبادئ الراي من انه ما يتعلق به من فعل وشبهه
 كما هو اصطلاح الخوئين وكذا يقال في لفظة انا موضوعه لكل
 واحد من افراد المتكلم الملاحظة بامر عام وذلك الامر العام
 غير داخل في ماهية واحد من تلك الافراد اذ ماهيته الحيوانية
 والناطقة مع الشخص القاطن به ومتكلم مفرد مدكر مثلا
 الذي هو الامر الكلي عارض لها كما لصح وكذا الفظة ذا موضوعه
 لكل فرد من افراد المشار اليه المفرد المذكور الذي لوحظت به
 تلك الافراد حالة الوضع ولا ريب في خروجه عن ماهية كل
 منها لما انها الحيوانية والناطقة مثلا مع الشخص وذلك
 الامر العام اعني المشار اليه المفرد المذكور عارض لها متصلة هي
 به كالوجود لا يقال ما تقدم من دخول الامر الكلي في ذاتيات
 الحروف مشكل لانه يؤدي الى استقلال الحروف بنفسها بدليل
 صحة الحكم عليه نحو لا ابتداء المطلق معنى اضافي وبه نحو

ووحدة وليس المراد ان لا فرق بينهما اصلا لا ابتداء الوضع
 ووحدة فلا يرد ان من وجوه الفرق انه يلزم ملاحظة المعنى
 بخصوصه في المشترك ويلزم ملاحظته لا بخصوصه فيما نحن
 فيه بيان ذلك اى بيان ان الامر العام المشترك من ذاتيات
 الجزئيات بالنسبة للخصوص ومن العوارض بالنسبة للضمائر
 والموصولات واسماء الاشارة ان المشترك له وحاصل البيان
 المذكوران الواضحة وضع لفظة من مثالا لكل ابتداء خاص
 وتلك الاستدعاءات الخاصة عند وضع لفظة من لها الوضحة
 تطلق ابتداء وهو ذاتي لا ابتداءات الخاصة لانه جزء من
 ماهيتها لان ماهية الاستدعاءات الخاصة الاستدعاء المطلق
 مع قيد الاضافة للجزء فماهية الابتداء من البصرة مثالا ابتداء
 المقيد بالكون من البصرة وهكذا وانه وضع لفظة انا مثالا
 لزيد وبكر وعمر ملحوظة بالامر العام المشترك وهو مفهوم
 المفرد المذكور المتكلم ولا شك ان الافراد والتكلم والتذكير
 ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة
 عنها كما لضحك بالنسبة للانسان ووضع لفظ ذات الجزئيات
 كزيد وعمر وبكر ملحوظة بامر كلي وهو مفرد مذكر مشار اليه
 ولا شك ان الافراد والتذكير والاشارة ليست من ذاتيات
 تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة عنها ووضع لفظ الذى
 للجزئيات ايضا كزيد وعمر وبكر ملحوظة بامر عام وهو
 مفرد مذكر معين تحلة ولا شك ان الافراد والتذكير والتعيين
 ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة
 عنها وان الذات اسم للكل الداخلة في حقيقة جزئيات فلذلك
 سمي ذاتيا لان الذات هي الحقيقة التى دخل فيها ذلك الكل
 والداخل فى الشئ ينسب اليه والعرضى اسم للكل الخارج

عند سماع اللفظ الى جميع الافراد التي لاحظها الواضع مع انه
لا يلاحظ السامع من انا مثلاً الا فرداً معيناً والقرينة لا
تدفع الالتفات الى الموضوع له بعد العلم بالوضع وإنما تعين
المراد فلا يقال تعيين الفرد بالقرينة وحاصل ما اجيب به
عنه انا لا ننسب لزوم الالتفات عند سماع اللفظ الى جميع الافراد
التي لاحظها الواضع وإنما اللازم الالتفات الى ما هو المراد به
وقد اعترضه العلامة العصام ايضا بأنه يفيد ان مجرد القول بأنه
موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات كاف في الوضع وليس
كذلك بل لا بد من تقييد الشخصيات في ذلك القول بجملته
كونها موصوفة بذلك المعقول المشترك فان مدلول هذا ليس
ذات الشخص كما انه مدلول العلم بل الذات الشخصية من حيث
الاتصاف بكونه مشارا اليه وعبارته ولا يخفى عليك ان مجرد
القول بأنه موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات لا يكفي
بل لا بد من تقييد الشخصيات في ذلك القول بجملته كونها
موصوفة بذلك المعقول المشترك فان مدلول هذا ليس
ذاك الشخص كما انه مدلول العلم بل الذات الشخصية من حيث
الاتصاف بكونه مشارا اليه ويعلم من ذلك ان اعتبار الامر
القائم قد يكون من جهتين من جهة ملاحظة الموضوعية
ومن جهة تقيدها به احرر الابتعاد الوضع اي في
المشترك فان المشترك موضوع لمعان متعددة باوضاع
متعددة كلفظ عين فانه موضوع لمعانيه كالذهب والياضق
ولما باوضاع متعددة ووحدة الوضع اي في الانفاظ الموضوع
لكل واحد فانها موضوع لمعان متعددة بوضع واحد اجمالي
كان يقال كل مفرد مدكر مشارا اليه فاللفظ هذا موضوع له
ثم ان الحصر في كلامه انما هو بالقياس الى تعدد المعنى

ولاندفع الالتفات الى
الموضوع له بعد العلم بالوضع
ويمكن ان يمنع لزوم الالتفات
عند سماع اللفظ الى جميع
الافراد التي لاحظها الواضع
وانما اللازم الالتفات الى
ما هو المراد الا ترى ان المشترك
اللفظي عند وجود قرينة كمراد
لا يلزم منه الالتفات الى جميع
المعاني الموضوع هو لها بل
كثيرا ما يجمل السامع اكثرها
ولا فرق بين الموضوع لافراد
باعتبار امراره وبينه الا
الابتعاد الوضع ووحدة

وللميمات فان الواضع لما قال صيغة فاعل من قام به مدلول مصدرة
 بوصيغة مفعول من وقع عليه علم حال صار ب ومضروب من غير
 تعرض لخصوصها وكذلك اذا قال هذا الكل مشار إليه مخصوص ولا نقل
 متكلم والذي لكل معين بجملة وقوله لئلا يتوهم الخ علة لوجه
 الاولوية وقوله انه لم يفرق اى مع ان بينهما فرقا لانه في الاول يكون
 الوجه مقصودا بالذات والشئ مقصودا بالعرض وفي الثاني العكس
 وهو المقصود بهما والمصاف الاول بناء على تفسير الخ حاصلا
 انه على تفسير الشئ القول بالتعيين يكون قوله موضوع مستدركا
 لا فائدة فيه بل مضر لان اخذ الوضع في اثناء معنى الوضع لا
 يصح اذ الوضع لم يتحقق بعد حتى يكون هذا القول مطابقا للواقع
 اما اذا جعل القول باقيا على حقيقته وهذا اللفظ الخ انشاء
 الوضع كصيغة بعث وامثالها واخبار عن وضع متعقل في
 النفس في هذا وقد يقال ان اللفظ ليس بواقع في اثناء الوضع بل
 فيما يتحقق هو به وفي شرح العلامة العصام ما يؤخذ منه
 ان لفظ موضوع مستدرك ولو جعل قوله وهذا اللفظ الخ
 اخبارا عن وضع متعقل في النفس حيث قال وقد افيد ان لفظة
 موضوع في اثناء احداث الوضع لا تصح اذ الوضع لم يتحقق بعد
 حتى يكون هذا القول مطابقا للواقع هذا كلامه ويمكن ان
 يدفع ذلك بان العقد ليس خبرا بل انشاء للوضع كصيغة
 بعث وامثالها نعم الاولى ثم يقال وضع هذا اللفظ لكذا لان
 الشائع في العقود الانشائية هو الجملة الفعلية اهر وفي قوله
 لان الشائع الخ نظر لان الاسمية كذلك فان قولهم الحمد لله
 والصلاة والسلام جملة اسمية ومع هذا شائعة في الانشاء
 اعترضه الحفيد حاصل ما للحفيد انه لو كان الوضع لكل
 واحد من الشخصات بخصوصه للزم عليه ان يلتفت السامع

موضوع مستدرك بناء
 على تفسير الشارح القول
 بالتعيين بل مضر لان اخذ
 الوضع في اثناء بيان معنى
 الوضع لا يصح وذلك ان
 ما ذكره المتن في قوة قولك
 الوضع تعيين اللفظ للوضع
 لكل واحد من الشخصات
 اما اذا جعل القول باقيا
 على حقيقته وهذا اللفظ الخ
 انشاء للوضع او اخبارا عن
 وضع متعقل في النفس كما
 افاده المحشي فلا يستدرك
 تأمل لكل واحد من هذه
 الشخصات اى الملاحظة
 بالامر الكلى اعترضه الحفيد
 بانه يلزم عليه الالتفات عند
 سماع اللفظ الى افراد معينة
 كثيرة مع انه اذا سمع فاما مثلا
 لم يلاحظ الا فرد معين لا يفتا
 تعيين الفرد بالقرينة لان قول
 القرينة انما تعين المراد

موضوع مستدرك بناء
 على تفسير الشارح القول
 بالتعيين بل مضر لان اخذ
 الوضع في اثناء بيان معنى
 الوضع لا يصح وذلك ان
 ما ذكره المتن في قوة قولك
 الوضع تعيين اللفظ للوضع
 لكل واحد من الشخصات
 اما اذا جعل القول باقيا
 على حقيقته وهذا اللفظ الخ
 انشاء للوضع او اخبارا عن
 وضع متعقل في النفس كما
 افاده المحشي فلا يستدرك
 تأمل لكل واحد من هذه
 الشخصات اى الملاحظة
 بالامر الكلى اعترضه الحفيد
 بانه يلزم عليه الالتفات عند
 سماع اللفظ الى افراد معينة
 كثيرة مع انه اذا سمع فاما مثلا
 لم يلاحظ الا فرد معين لا يفتا
 تعيين الفرد بالقرينة لان قول
 القرينة انما تعين المراد

الغائب فانه موضوع لما سبق ذكره جزئيا كان او كلياً ومع ذلك
 من الوضع العام للموضوع له الخاص على ما حققه سيد المحققين
 في شرح المطالع وقال الوضع العام للموضوع له الخاص ان يوضع
 لفظ الجزئيات اضافة لمفهوم بملاحظة هذا المفهوم سواء
 كانت حقيقتات اولاً الا ان يجعل بعينه صفة كاشفة لشخص
 على ما قيل وان الوضع الكلي للموضوع له الخاص يجوز ان يكون
 للكليات الصرفة لا باعتبارها بل ملحوظة بما مرصادق عليها
 كوضع المشتقات وسنفضله لك وما قيل انه داخل في الوضع
 العام للموضوع له العام فانه الوضع للامر العام بملاحظة
 خصوصية شخصية يرده ايضا ان المص جعل وضع المشتقات
 من قبل الوضع العام للموضوع له الخاص يرشدك اليه كلامه
 في شرح المختصر في مسألة الحرف ولا يذهب عليك ان الاولى
 ان يقول وذلك بان يعقل مشخصات بامر مشترك بينها
 ثلاثتهم انه لم يفرق بين ملاحظة وجه الشيء وبين ملاحظة
 الشيء بوجه وكانه اراد ان ذلك بان يعقل الامر المشترك بين
 الشخصات ويعقل الشخصات بذلك الامر الا انه اكتفى عن
 ذكره باستلزام قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
 من هذه الشخصات بخصوصه اياه امر والوجه الاول في كلام
 مدفوع بمثل الشخصات على الامور المعينة كلية كانت او جزئية
 وح لا حاجة لما اجاب به بقوله الا ان يجعل قوله بعينه صفة
 كاشفة لشخص وقوله وما قيل اي في الجواب متداخلة يرده
 ايضا اي ما ذكره المص في شرح المختصر يرده كما يرده ما ذكره
 المحقق السيد وما ذكره المص في شرح المختصر هو قوله ان كنت
 تريد حقيقة الحال في معنى الحرف فاعلم اولا مقدمة هي ان اللفظ
 قد يوضع وضعاً عاماً لأمور مخصوصة كسائر المشتقات

الغير متعين لذلك ويساعد ذلك ان النقطة انما ينتفع به عند اطلاع
 الغير فينا سبب ان لا يسمى التعيين وضعاً عاماً لم يكن بالنسبة الى
 الغير فلا يتحدد الوضغ انما يحصل بمجرد التعيين من غير اشتراط
 اعلام الغير فلا وجه لاعتبار القول في الوضغ نعم نتجه ان
 الاعلام لا يتوقف على القول بل يمكن بالكتابة فلا وجه لاعتبار
 القول في الوضغ ويحتاج الى ان يقال المعتاد في الوضغ الاعلام
 بالقول فذكر القول جرى على ما هو المعتاد وان ابيت اشتراط
 الاعلام في التعيين حتى يسمى وضعاً بناء على اشتها رتبعه
 بمجرد التعيين جعلت هذا القول كناية عن التعيين لان التعيين
 انما يظهر به غالباً كما قيل او جعلت القول بمعنى القول النفسى
 كما ذكره واراد بالعلامة ما يعلم به الشئ لفظاً كان او غيره
 كالذوال الاربع وقوله نعم نتجه ان الاعلام الخ معناه لو سلم
 ان الاعلام شرط في حصول الوضغ مع التعيين لكن مع ذلك
 ايضا لا وجه لاعتبار القول في الوضغ لان الاعلام لا يتوقف
 على القول بل يمكن بالكتابة والاشارة واعلم ان العلامة العظام اغتر
 على قول المصنف وذلك بان يعقل امر مشترك بين شخصات من
 اوجه احدها ان الوضغ العام الكلى للوضغ له الخاص لا يجب
 ان يكون للشخصات بل يجوز للامور المعينة التي هي جزئيات
 اضافية منها حقيقيات وكليات ثانياً ما تقدم من ان الوضغ
 الكلى للوضغ له الخاص يجوز ان يكون بالوضغ للكليات
 الصرفة لا باعتبارها بل ملحوظة بما مرصداً على كونها كوضغ المشقة
 ثالثاً ان الاولى ان يقول وذلك بان يعقل شخصات بما مر
 مشترك بينها وعبارة ببقى ان الوضغ العام الكلى للوضغ له
 الخاص لا يجب ان يكون للشخصات بل يجوز للامور المعينة
 التي هي جزئيات اضافية منها حقيقيات ومنها كليات كضد

بعبئنه باعتبار القصد الى امر مندرج فيه هذا الشخص بالوضع لكل
 شخص وكل شخص شامل للشخص بعينه لان الشخص بعينه بعض منه
 تأمل فانه دقيق ولا يرشدك اليه الا لتوفيق وعما حققنا ان دفع عن قوله
 وقد يوضع له باعتبار امر عام ان وضع بعض الاعلام داخل فيه مع
 انه من القسم الاول وعن قوله وذلك بان يعقل امر مشترك بين
 شخصيات ان ذلك لا يخص به بل يكون بان يعقل امر كلي غير مشترك
 بين الشخصيات صادق على ذلك الشخص وحده او ووجه اندفاع
 ايراد ان بعض الاعلام داخل في القسم الثاني مع انه من القسم الاول
 عن قوله وقد يوضع له باعتبار امر عام بما حققه ان القصد في هذا
 الى امر مندرج هذا الشخص فيه لا الى عين الشخص والقصد في وضع
 بعض الاعلام بازاء من لم يره الواضع الى عينه لا الى امر مندرج
 تحته عين من لم يره الواضع فلا يدخل وضع بعض الاعلام في
 القسم الثاني بل يدخل في القسم الاول ووجه اندفاع ايراد
 ان وضع اللفظ لشخص باعتبار امر عام لا يخص بكون الامر مشترك
 بين الشخصيات بل يكون بان يعقل الخ عن قوله وذلك بان يعقل الخ
 بما حققه ان الوضع في هذا القسم بان يعقل امر مشترك بين
 الشخصيات لا بان يعقل امر كلي لان المراد بالوضع في هذا القسم الوضع
 لكل شخص وكان الاولى الخ لا اولية لما تقدم عن العلامة العصار
 ان البحث في المقدمة عن الوضع لا عن اللفظ الموضوع لان معرفة
 اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد الآتية انما عبر عن اللفظ
 الى آخره وجه التعبير عن اللفظ بهذا اللفظ ولم يتعرض لوجه اعتبار
 القول في الوضع وقد تعرض له العلامة العصار حيث قال ويستفاد
 من ظاهر قول المصنف ان الوضع ليس هو التعيين شيء مطلقا
 بل التعيين بحيث يصير متعينا عند الغير لذلك فلو عين احد في
 نفسه علامة لشيء لم يكن موضوعا له ما لم يعلم به الغير وتوحيده عند

اي الوضع اي المفهوم
 من يوضع على حد اعد لوا
 موافق للنقوى وكان الاول
 ان يقول اي اللفظ الذي هو
 شخص الخ لان الكلام في تقسيم
 اللفظ الموضوع لا في تقسيم
 الوضع كما تقدم ثم يقال
 هذا اللفظ انما عبر عن اللفظ
 الموضوع بهذا اللفظ ايماء
 الى انه يجب ان يكون الموضوع
 شخصا ما عن غيره
 للموضوع له كما افاده الحاشي

وضعا شخصيا هذا احسن لانه لا يجوز الخ انما لم يجوز الى اعتبار
 قيد لان لفظ بعينه عليه يكون تقييد للوضع مقابلا لما قبله الثاني
 وحيثما تميز هذا القسم بهذا القيد عما يقابله ويكون هذا القيد على
 لقوله باعتبار امر عام ان قلت لا احسن لانه هذا الاحتمال وان امتاز
 به هذا القسم عما يقابله الا انه يرد عليه ان بعض الاعلام كالاعلام
 الموضوعية بالازاء من لم يره الواضع ملحوظة بامر كلي فيلزم عليه ان
 تكون من القسم الثاني مع انها من القسم الاول قلت اجابوا عنه
 بان قوله بعينه اي باعتبار الغالب او ان قوله بعينه اي ملحوظة
 بعينه فلا يشترط ان يكون محسوسا بحاسة البصر وان ملاحظة
 الشيء بكلي متخرفة فيه ملاحظته بعينه بمعنى ان المتبادر من العام
 في مقابله العام بالفعل فليس المراد الخ قد علمت ما تقدم ان
 ملاحظة الموضوع له بالخصوص منزلة الآلة كما ان ملاحظته
 بنفسه في الوضع العام للعام كذلك وان الآلة الحقيقية انما
 هي في الوضع العام الخاص الضمير المجرور لشخص يقطع النظر
 عن قيد في شرح العلامة العصار وما يؤخذ منه ان الضمير له مع
 قيد وذلك انه ذكر في معنى قول المص بعينه على احتمال كونه تقييد للوضع
 منين حيث قال واما تقييد للوضع بما يقابل ما قبله القسم الثاني
 والمعنى قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار عينه بان يلاحظ بنفسه
 وعينه لا بامر كلي كما قيل ثم قال او المعنى قد يوضع اللفظ لشخص
 باعتبار عينه بان يقصد في الوضع الى عينه لا الى امريندج هو
 فيه كما في القسم الثاني فان لم يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع الى
 شخص بعينه بل الى كل شخص وصار الشخص موضوعا له للوضع
 لكل شخص ونظيره جعل وضع المفرد وضع عين اللفظ لعين لفظي
 ووضع المركب وضع لوضع الاجز لا جزا لا يوضع العين للعين
 وحيث يكون معنى قوله قد يوضع به باعتبار امر عام انه يوضع للشخص

هذا احسن لانه لا يجوز الخ
 اعتبار قيد بخلافه على الوجه
 الاول كما عرفت باعتبار
 تعقله بعينه اي لا باعتبار
 امر آخر فليس المراد ان يخص
 وعينه مرآة لوضع اللفظ له
 اذ لا يعقل كون الشيء مرآة
 لنفسه وقد يوضع له
 الضمير المجرور لشخص يقطع
 النظر عن قيد فالمراد جنس
 الشخص والافالموضوع له
 في هذا القسم افراد كثيرة

باعتبار امر عام
 اي قد يوضع اللفظ
 لشخص بعينه
 تعقله بعينه
 وشخصه او
 يوضع له باعتبار
 امر عام
 باعتبار تعقله
 باعتبار امر عام
 وذلك

موضحة المعنى لشخص متلبس
 بالقبيلين سواء كان متعلقا
 باعتبار امرار عام او لا وجب
 نفوت مقابله بما ياتي لكونه
 ما ياتي فردا من افرادة فلا
 تحسن المقابلة اللهم الا ان يقيد
 المتن بقولنا وضعا شخصيا
 وطلبه فظهر المقابلة
 ويحتمل الخ

موضحة اشارته الى انه ليس المراد بالصفة الكاشفة معناها
 الاصطلاح اعني ما يبين الماهية بل المراد بها معناها اللغوي
 اعني ما يكشف المراد بالموصوف فالمراد بالشخص المعين والباء
 حم زائدة واسار بقوله والمعنى لشخص ملتبس الخ الى ما يرد على
 هذا الاحتمال من كون قول المصنف قد يوضع له باعتبار امرار عام
 ضائعا لانه لا تحسن المقابلة به لهذا الصدق هذا به فجعله صفة
 كاشفة لا يصح وقد اجاب عنه بقوله اللهم الا ان يقيد المتن الخ
 وفيه ان التعقل في هذا القسم للوضوح له بشخصه وعينه بخلاف
 في مقابله فانه مفهوم شامل لافراد غير متناهية وحم فلا اشكال
 اصلا في مقابله بما ياتي لانه اذا كانت آلة الوضع في هذا القسم
 هي تعقل الموضوع له الجزئي الحقيقي شخصه وعينه لا يقال فيه سواء
 كان متعلقا بامرا عام او لا على ان تقييد المتن بقولنا وضعا شخصيا
 لا يجزئ نفعه لان الوضع في مقابله ايضا وضع شخصي كاشفة
 شرح العلامة العصام ما نصه قوله بعينه اما صفة كاشفة لشخص
 كما قيل والمعنى حم اللفظ قد يوضع لمعين كليا كان او شخصا ونظيره
 تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه واما تأكيد شخص والمعنى حم
 قد يوضع لنفس شخص واما التقييد الوضع بجثية التعيين والمعنى
 حم قد يوضع لشخص من حيث انه معين اذ الوضع للمعين قد يكون
 من حيث التعيين وقد يكون لا من حيث التعيين وهو الفارق
 بين المعرفة والنكرة لا محذور تعيين الموضوع له اذ كل لفظ موضوع
 لمعين وعلى التقادير الثلاثة مفهوم القسم اعلم من ان يكون الوضع للشخص
 بملاحظة ما مر كل او بملاحظة بعينه وحم لا يحتاج الى مقابلة ويحتاج
 الى تقييد بما يميزه بان يقال لشخص واحد وما يقابله موضوع لشخص
 لا واحد بل مع شخص آخر فانت ترى التقييد المحتاج له في التميز
 على كلامه على تسليم الاحتياج اليه هو التقييد بتقييد واحد لا بتقييد

موضحة المعنى لشخص متلبس
 بالقبيلين سواء كان متعلقا
 باعتبار امرار عام او لا وجب
 نفوت مقابله بما ياتي لكونه
 ما ياتي فردا من افرادة فلا
 تحسن المقابلة اللهم الا ان يقيد
 المتن بقولنا وضعا شخصيا
 وطلبه فظهر المقابلة
 ويحتمل الخ

محمداً يكون
مقابله قوله

المص في التقسيم انما صارت مقدمة لما هو المقصود من الرسالة
اعني لتوقف معرفة الضمائر واسم الاشارة والحرف والموصول
على وجوه صيورها المص بها عليه ولما لم يكن لغيرها من اقسام
الوضع مدخل في معرفة ما سياتي من المقاصد اقتصر عليها
الى الوضع لشخص بعينه والوضع له باعتبار امراره اذ الوضع
اقسامه العقلية اربعة ثالثها الوضع لا مركب ملحوظ بعينه او
بما يساويه او بما هو اعم منه بشرط ان لا يشاركه في ذلك الوضع
غيره ويسمي وضعاعا لما الموضوع له عام كوضع الانسان لمفهومه
ولا مدخل له في معرفة ما سياتي كما سيكشف عليك ورايها
الوضع لمفهوم بامر اخص او مبين او مفهومات متعددة
ملحوظات بامر مبين او اخص ولم يوجد ثم قال وبما ذكرنا ظهر
ان ما قيل ان القسم الاول يشارك الثالث في انه لا يتعلق به غرض
فيما هو المقصود الا انما تميز عنه بمشاركته الثاني في الشخص
المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه كلامنا عن الغفلة اه
ومرادنا ما قيل ما قاله الشارح وانما كان ناشئا عن الغفلة لما علت
من ان للقسم الاول مدخلا في معرفة ما سياتي من المقاصد
فيتعلق به غرض فيما هو المقصود هنا ثم قال على ان الثالث ايضا
يشارك الثاني في اعتبار الامر العام فالغرض له بوجوب زيد توضيح
صاحبه والتعرض الاول لذلك الغرض دون ترجيح بلا مرجع وقد
اجب عن هذه العلاوة بان الامر العام في الثالث بمعنى العام في نفسه
وفي الثاني بمعنى العام من الموضوع له فلا مشاركة بينهما باعتبار
بمخلاف لشخص المعنى وحده فلا حاجة الى الجواب الذي نقله المشو
فيما سياتي بقوله اجيب بان مشاركة الاول للثاني في امر مقصود
المعنى ان ارد عليه ان الشركة باعتبار الامر العام اولى بالاهتمام من
الشركة باعتبار المقصود لما ان الكلام في اقسام الوضع

لما شارك الثاني للمعنى فان
قيل قد شارك الثالث ايضا الثاني
في وجود امراره فان آلة الوضع
في الثاني والموضوع له في الثالث
كل منهما عام فكان مقتضى هذه
في المشاركة ذكره في المقدمة ايضا
اجيب بان مشاركة الاول
لثاني في امر مقصود وهو شخص
المعنى اذ المقصود بالذات هو
المعاني الموضوع لها والمشاركة
الثالث للثاني انما هو بالنظر
لايته وهي غير مقصودة بل
وسيلة لاستحضار المعاني المقصود
ليوضع اللفظ لها والمشاركة في
المقصود اولى من تحت الاعتبار
بذكر الاول ليزيد توضيح
صاحبه الذي هو القسم الثاني
فانه اذا علم ان الشخص المعنى على
وجهين انكشف صاحب كل
من الوجهين زيادة اكتشاف
ولاشك ان توضيح الثاني مطلوب
لان فيه نوع خفاء اه كرمي
صفة كاشفة اي

في تقسيم الوضع
ان يكون عام
او خاص
او مشترك
او مشترك

هو تحقيق معنى
اللفظ والبيان
بما يشاء من
الاول وان كان
في اللفظ الثاني

وهو تحقيق الخ انما كان
تحقيق ما ذكر هو المقصود لانه
محل الخلاف بين العلمتين
المصنف والسعد في انها
موضوعية لحرفي او لكل كسافة
وما بيان معنى المصدر والعلم
واسم الجنس والفعل المشتق
وان ذكر في التقسيم فهو مقصود
تبعالعدم خلاف بينهما فيه
والاول وان كان كذلك
اي مثل الثالث في الظهور
وعدم تعلق الغرض به فيما ذكر
وان خالفه من جهة اخرى كما

على شرح المطالع خلاف التحقيق على انك قد علمت مما تقدم رده
بانه يلزم عليه ان كل فرد من افراد الاجناس لا يطلق عليه اسم
جنسه حقيقة بل مجازا ككل آدمي لا يقال له انسان لان حقيقة
الانسان وهي الحيوان الناطق لم توجد فيه بل صورة انسان
وكل رجل او امرأة لا يقال له رجل او امرأة بل صورة رجل او امرأة
وكل ملك تجبريل لا يقال له ملك بل صورة ملك وكل نبي
اورسول لا يقال له نبي اورسول بل صورة نبي اورسول فلا
يكون سيدنا محمد رسولا حقيقة وهذا كلام باطل ما خذ
من كلام الفلاسفة يشبه كلام العنادية المقاتلين بعدم
وجود حقائق الاشياء ولا يخفى ان هذا الرد مما يؤيد بطلان
فساد ما ذهب اليه المحقق الشريف عكس ما ادعى المحشو
فضلا عن كونه هو الحق الصحيح وان امكن حمل كلام المحقق الشريف
على الحقائق العقلية دون الحقائق العرفية والشرعية وفي هذا
القدر كفاية اي مثل الثالث في الظهور الخ تقرض لبيان مرجع
اسم الاشارة ووجه الشبه ولم يتعرض خبر المبتدأ ما هو ولا جواب
الشرط ما هو ولا المستدرك عليه ما هو مع انه يتجه عليه ان
الاول مبتدأ وابن خبره وان ان شرطية وابن جوابها وان
الا ان استدراك وابن المستدرك عليه به وحاصل الكلام
في ذلك ان الاول مبتدأ وقوله وان كان الواو للحال وان رائدة
وقوله الا انه استدراك على محذوف خبر المبتدأ والتقدير
والاول والحال انه كذلك امره ظاهر الا انه الخ وعدم تعلق
الغرض به في شرح العلامة العصام للتصريح بان القسم الاول
يتعلق به الغرض فيما هو المقصود الاصل كالقسم الثاني حيث
قال ثم معرفة الوضع لشخص بعينه ويسمى وضعها خاصا
لموضوع له خاص ووضعها مستخصا على ما يستفاد من عبارة

في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور وما اوردته على ذلك
 المحقق القطب بقوله ونحن نقول ان اردتم بقولكم الحيوان
 جزء هذا الحيوان انه جزؤه في الخارج فمنوع بل هو اول المسألة
 وان اردتم انه جزؤه في العقل فلا تسلم ان الاجزاء العقلية
 ان تكون موجودة في الخارج رده المحقق عبد الحكيم في
 حواشيه على شرح الشمسية حيث قال انا نعلم بالضرورة
 ان اطلاق الحيوان على الشخص لا يس كاطلاق لفظ العين
 على معانيه ولا كاطلاق الابيض على الجسم حيث يحتاج الى
 ملاحظة امر خارج عنه بل تجزم بانه متقوم به ولا تغني بالمرء
 الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدون الاشياء
 فبما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا و خلاصته
 انه لا شك ان بعض الاشخاص يشارك بعضا آخر دون بعض
 في ارفع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض
 فذلك الامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص في حد ذاتها
 ولا بد من وجوده ايما وجدت والالم تكن متقومة به فلنفي
 الاعتراض الذي تلقته الفصول بالقبول وهو انه ان اردت انه
 جزء في الخارج فمنوع بل هو اول المسألة وان اردت انه
 جزء في الذهن فلا تسلم ان الجزء الذهني للوجود الخارج
 يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك لان الجزء ما يتقوم
 به الشيء ولا يتعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية
 مع قطع النظر عن الوجود والعدم فقد بان لك ان ما
 للمحقق السعد من ان الكلي موجود في ضمن جزئياته هو الحق
 وان ما ذهب اليه المحقق السيد من ان الكلي لا وجود له
 في الخارج وما يوجد في الخارج في ضمن الاشخاص صورها
 الكلي على ما نص عليه في محل اخر غير المستقر من حاشيته

والذي يدل على وجود الكلي في ضمن الجزئيات في الخارج ان
 الحيوان مثلاً لا شك في وجوده في الخارج لكونه جزءاً من هذا الحيوان
 الخارج وساق الدليل الى ان قال فاذا كان الحيوان بلا شرط شيء
 موجود في الخارج وهو بحيث لا يمنع نفس تصور من الشركة
 فقد وجد الكلي في الخارج وهذا بعينه ما ذكره في الشرح لثبوت
 عبارة الكتاب ^{في} ومراده بعبارة الكتاب قول صاحب المطالع ^{في}
 الكلي يقيني لان هذا الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج
 وجزء الموجود موجود وما ذكره في الشرح لتوجيهها قول المحقق
 القطب البحث عن وجود الكليات وان كان خارجاً عن الصانع
 الا ان المتأخرين يتعرضون لوجود الكلي الطبيعي منها على ما اصطفا
 عليه ويميلون الآخريين على علم آخر زعمانه بان انصاح بعض
 مسائله موقوف عليه مع كون ادنى التنبية في بيان وجوده كافياً
 ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف له شيئاً مما سيج لنا عليه بما
 تعقل مستقيم ونظر عن شواذب التقليد والتعصب بهليم قال
 وجود الكلي الطبيعي في الخارج يقيني لان الحيوان جزء هذا
 الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود فالحيوان الذي
 هو جزءه اما الحيوان من حيث هو والحيوان مع فقد فان كان
 الاول يكون الحيوان من حيث هو موجوداً وان كان الثاني يعود
 الكلام في الحيوان الذي هو جزءه ولا يتسلسل لامتناع تركيب
 الحيوان للخارج من امور غير متناهية بل ينتهي الى الحيوان من
 حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالمطلوب حاصل لان الحيوان
 جزء الحيوان الذي مع القيود الغير المتناهية ويمكن ان يكون
 مع شيء من القيود والا كان ذلك القيد داخلها وخارجاً
 عنها فاذا كان الحيوان لا بشرط شيء موجود في الخارج وهو الكلي
 الطبيعي وقد صرح صاحب الكشف بوجود الكلي في ضمن الجزئيات

في الشرح

نصور الموضوع له للواضع ولو اجمالا كما في عكس هذا القسم وإذا كان اصل الوضع غير ممكن لعدم احاطة الجزئيات بالكليات حتى يكون الموضوع له متصورا للواضع ولو اجمالا فمع الدليل نخرج كون الكليات موجودة في ضمن جزئياتها ممنوع وهو لا يتوقف الاعلى ما ذكر قد علمت ان وضع اللفظ انما يتوقف على تصور كل من الموضوع والموضوع له اما تفصيلا واجالا وان الكليات تدرك بها مشخصاتها الجماع لاحاطة الكليات بجميع الجزئيات فلذا تحقق الوضع العام للموضوع له الخاص بخلاف الجزئيات فانه لما لم تدرك بها كلياتها اصلا لعدم احاطتها بها استحتمال الوضع الخاص للموضوع له العام ضرورة توقف الوضع على تصور الموضوع له ولو اجمالا واما الحكم بالاستحتمال لانهم صرحوا بان المرأة والآلة امر كل واحد فلا يجذب نفعا لان نصريحهم بان المرأة والآلة امر كل واحد خاصة استحتمال الجزئيات في الوضع للجزئيات وهذا لا ينافي ان الوضع للكليات لا يتوقف على آلة كلية فقوله وهو لا يتوقف الاعلى ما ذكر ان اراد به ان وضع اللفظ في جميع الاقسام انما يتوقف على الامر الكلي فمنع وان اراد به ان وضع اللفظ للجزئيات كما هو صريح قوله امر كل مشخص به للجزئيات فسلم لكن لا ينافي ان الوضع للكليات لا يتوقف على الامر الكلي الذي مشخص به للجزئيات كما هو ظاهر على ان منع الدليل لم يقدح في الدليل تام مطلقا وهو الحق الصحيح هذا صريح في بطلان وفساد ما ذهب اليه الحق التفتازاني وفيه ان ذلك منه نفعا الله به دعوى بلا دليل كف وما للعلامة التفتازاني قد نصر عليه المحققون كصاحب الشمسية وصاحب المطالع وصاحب الكشف مع استدلالهم عليه وقد نقل المحقق السيد نفسه في حاشيته على شرح المطالع عن صاحب الكشف ما للعلامة التفتازاني حيث قال قال صاحب الكشف

ثم ظهر ان الحكم بالاستحتمال بالنظر لمصلحة لانهم قد صرحوا بان المرأة والآلة امر كل مشخص به للجزئيات وذكروا في موضع آخر ان المرأة والآلة ما يتوقف عليه وضع اللفظ وهو لا يتوقف الا على ما ذكر على ان منع الدليل بما تقدم لا يتم الاعلى مذهب السعد ومن تبعه اما على مذهب السيد ومن تبعه من ان الكلي لا وجود له في الجزئي وهو الحق الصحيح فلا يتم تأمل واكتب بذكر القسمين يعني في المقدمة والا فقد ذكر الثالث في القسم تبع المقصود الذي هو تحقيق معنى الحرف ونحوه والى كون ذكره بالتبعية المقصود اشارة فيما بعد بقوله فيما هو المقصود الاصلى كما افاده المحقق وظهر الثالث وجه ظهور عدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلاهما

وان في ذكر القسم الاول من الاقسام المستحتملة لعدم التفريق بين الموضوع والموضوع له فليس هو المقصود الا على ما في الرسالة

واما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فيكون اخفى والاخفى
 غير صالح للتعريف واما المبين فلان نسبته الى المبين
 الآخر كنسبته الى غيره وكنسبة المبين الآخر اليه فتفرقه
 اياه دون غيره ودون العكس ترجح بلا مرجح ولان اعم
 والاخص اذا لم يصلح للتعريف مع كونهما الى الشيء فالمباين
 بالطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه والكل منظور فيه
 فان اعم يستلزم تصور الاخص بوجه ما نفهم بما لا
 يستلزم تصوره بوجه ما نفهم بحسب الحقيقة لكن لا يدل ذلك
 على امتناع التعريف به واما التميز فان اريد به التميز عن كل
 ما عداه فرسم المعرفة والقول الشايع لا يقتضيه وان اريد
 به التميز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد والاخص
 انما يكون اخفى لو كان اعم ذاتيا له او لازما بقتضا حتى يكون
 اقل وجودا في العقل والمباين ربما يكون له نسبة خاصة الى
 بعض مبانياته لاجلها يمكن تعريفه به كالعلة والمعلول وربما
 ان يكون اجلي من المعرفة لانه اسبق وجودا الى العقل فيكون
 اوضح عنده اه لان دليلا قد يمنع الخ قد طلت ما تقدم
 ان كون الوضع خاصا والموضوع له عاما انما يتصور بان
 يوضع اللفظ لمعنى كلي يلاحظ ويتصور بما هو كلي له وحيث في منع اللفظ
 يوضع اللفظ لجزء يلاحظ ويتصور بما هو كلي له وحيث في منع اللفظ
 بوجود الكليات في ضمن جزئياتها فنظر على انه على تسليم ان
 اللازم من وجود الكليات في ضمن جزئياتها امكان ملاحظة
 الجزئي بالكل لا الجزء بالكل لا يتجوز ايضا منع الدليل بذلك
 لما صلت ايضا ما تقدم ان معنى الدليل المذكور ان الجزئيات
 متميزة ادراك كلياتها بالعدم احاطتها بها ولو اجمالا فالدليل
 المذكور انما دل على الحكم بالاستحالة لان الوضع لا يمكن بدونه

وكثيرا ما كنت اتوقف في الحكم
 بالاستحالة لان دليلا قد
 يمنع بان الكليات موجودة
 في ضمن جزئياتها على ما هو
 المشهور فيمكن ان يلاحظ
 الجزئي باعتبار كون الكل في
 ضمنه وجزأ منه فيتعقل
 ذلك الكل بالجزئي المتضمن
 له ويوضع اللفظ بازائه

هذه القسم على ما
 جرد به بل هو
 جرد استحالته لان
 انما يتصور بان لا
 يكون في العقل
 لا يكون في العقل
 لا يكون في العقل

ما بعد العلاوة واما ما قبلها فهو باق على حاله قد جوز
السيد احت في حواشي شرح التسمية حيث قال اعلم ان المتأخر
اعتبر وفي المعرفة ان يكون موصلا الى كنه المعرفة او يكون
مميزا للمعرف عن جميع ما عداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا
حكوا بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصلوب
ان المعتبر في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه
او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ما عداه
او عن بعض ما عداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم
امتياز عن بعض ما عداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا
شك انه كما يكون تصور الشيء بالكنه كسبيا محتاجا الى معرف
كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع تميزه عن جميع ما عداه او
عن بعضه يكون كسبيا فتصوره بوجه اعم او اخص اذا كان كسبيا
لا يكتب الا بالاعم والاخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة
اخر والمراد انه جوز التعريف بالاخص تبعا لغيره قال المحقق
القطب في شرح المطالع لما كان معرفة المعرفة حلة لمعرفة الشيء
وجب ان تكون متقدمة على معرفته ضرورة تقدير الحلة على
المعلول ويلزمه لذلك اربعة اوصاف اولها ان يكون غير الشيء
المعرف اذ لو كان عينه لمكان معلوما قبل كونه معلوما وانه محال
وثانيها ان يعرف بالمعرف والاقتدر على نفسه بمرتبة او
مراتب وثالثها ان يكون مساويا له في العموم اي يكون بجالة
متى صدق للمعرف صدق للمعرف وهو معنى الاطراد ويلزمه
المنع ومتى صدق للمعرف صدق هو ويلزمه الانفكاك
ولجميع والا لكان اما اعم منه او اخص او مابينهما والكل لا يصلح
للتعريف اما الاعم فلا ان تصوره لا يستلزم تصور احد
خواصه لانه لا ينفيد التميز الذي هو اقل مراتب التعريف

فان قلت قد جوز السيد ومن
هذا حدوه التعريف بالاخص
فلم لا يجوز كون الاخص مرآة
قياسا على ذلك اجيب بان
التعريف لما كان الغرض منه
تصور للمعرف ولو بوجه كسبي
فيه بالتعريف بالاخص
لا فائدة ذلك بخلاف الوضع
فان القصد منه تمايز
الموضوعات بان يتميز كل
معنى عن صاحبه فاعلم

كل اذا تصور
معنى للمعنى
الناظر الى
لفظه لا الى
ما وراءه
لان رتبة
ما وضع لا
كل ما اعتبر
تفعله فخص
بمعنى فزاده

الشخص امرأة لملاحظة الكلي الا ان يقال مبنى المنع ليس على
 العموم والخصوص بل على ان الجزئي لاستقلاله وقاصله لا
 يرتبط بالغير و امرأة الملاحظة للشي لا بد ان تكون مرتبطة
 به هذا كلامه اي كلام القائل بان الدليل لا ينطبق على الدعوى
 ووجوب كون المرأة مرتبطة بغيرين ارفاقت ترى الدليل
 في كلام المحقق السيد وكلام القائل بعدم مطابقة الدليل
 للدعى هو امتناع ان يلاحظ الكلي بالشخص ثم ان قول العلامة
 العصام على ان الامتناع الخ معناه ان قولنا ان الدليل لا يفيق
 على الدعوى مبنى على تسليم الدليل المذكور ولنا ان تمنعه
 وسند المنع انه جوز قدس سره كون الاخص معرفة للاعم فبما
 عليه يجوز ان يكون الشخص امرأة لملاحظة الكلي
 وقوله الا ان يقال مبنى المنع اي عدم تجوز قدس سره
 كون الوضع خاصا والموضوع له عاما لانه قدس سره
 مستدل لاما نفع جواب عن العلامة لا عنها وعن الايراد
 وحاصله ان منع ملاحظة الكلي بالشخص ليس مبنى
 على ان الكلي اعم والشخص اخص حتى يقاس كون الشخص امرأة
 للكلي على جواز كون الاخص معرفة للاعم للناسبة بينهما
 في العموم والخصوص فالسند مدفوع بل مبنى على ان الجزئي
 لاستقلاله اي عدم احتياجه في الوجود الى الغير لا يرتبط
 بالغير و امرأة الملاحظة للشي لا بد ان تكون مرتبطة به
 و اشار بقوله ووجوب كون المرأة الخ الى رد الجواب المذكور عن
 العلامة ومحصله ان وجوب كون المرأة مرتبطة ممنوع وكذا
 كون الجزئي غير مرتبط بالغير هذا وقد اوجب بان ادراك الشخص
 انما يكون من قبل الحواس فكيف يكون وسيلة الى ما ادراكه من
 قبل العقل وهو الكلي وفيه انه على تقدير تمامه انما يندفع به

أمثال القمات وليست الشخصيات كذلك بالقياس إلى كلياتها
 لأن كون الوضع خاصا والموضوع له عاما إنما يتصور بان يوضع
 اللفظ لمعنى كلي يلاحظ ويتصور بما هو جزئي من شخص له
 مع انه لا يدرك بالشخصيات كلياتها ولو اجالا لعدم احاطة
 الجزئيات بالكليات فاذا لم تدرك الكليات بمشخصاتها اصلا
 لا يمكن وضع اللفظ لها بذلك الطريق ضرورة توقف
 الوضع على تصور كل من الموضوع والموضوع له اما تفصيل
 او اجالا فلذا استحالة كون الوضع خاصا والموضوع له
 عاما مدار الاستدلال على قوله وليست الشخصيات
 الخ وما قوله لان الكليات تدل على مشخصاتها الخ فهو
 مجرم الفرق بين القسمين حيث تحقق الاول وامتنع الثاني
 فلم ان الدليل مطابق للدعي من غير احتياج الى ما اجاب
 به على بعد بقوله ويمكن ان يقال مراده الاستحالة على انه يخالف
 لما انصوا عليه من ان المراد لا يدفع الامر اذ مطلقا بل اذا قامت
 قرينة كذكر مثال ولا قرينة هنا وانما قلنا على فرض انه الواقع
 في كلام المحقق لان كلام المحقق وكلام القائل ايضا بعد
 مطابقة الدليل للدعي صريح في ان الدليل هو امتناع ان يلا
 الكلي بالمشخص على ما نص عليه المولى عظام في شرحه حيث
 قال في الحواشي الشريفة الشريفة ان كون الوضع خاصا
 والموضوع له عاما مستحيل لان الشخص لا يمكن ان يلاحظ
 به كلياته وقد افيد ان الدليل لا ينطبق على الدعوى لان امتناع
 ان يلاحظ الكلي بالمشخص لا يدل على استحالة الوضع العام
 للموضوع له العام اذ يصح ان يكون الاخص الذي لوحظ به
 غير الشخص على ان الامتناع المذكور ممنوع وكيف لا وقد
 جاز قدس سره كون الاخص معروفا للاعم فلم لا يجوز ان يكون

وبيان ذلك ان عدم
دلالة الشخص على
كلياتها معناه عدم
وجود الدلالة الصلة
بالامكان والاستحالة
مع ان المدعى الاستحالة
ويمكن ان يقال مراده
الاستحالة فيكون
مطابقا لمدعاه

والجزئي يعتبر لا امتداد فيه وحده فلا يمكن ادراك الممتد منه
لعدم مساواته له في الامتداد والاستطالة وشاهد ذلك من الخبر
ما لو كان في حائط ثقب وبعضها حائط آخر مساو لها في الامتداد
من المشرق للغرب مثلا اذا نظر من هذا الثقب الى تلك الحائط
فلا يرى منها الا ما كان يلمس ذلك الثقب فقط ولا يمكن رؤية
غيره وحاصل ما ذكره الشارح ان الاقسام الحاصلة باعتبار
عموم كل من الوضع والموضوع له وخصوصه اربعة رايها
كون الوضع خاصا والموضوع له عام وهذا القسم قال فيه انه
ما لا وجود له ولما كان عدم الوجود صادقا بالكلية والمستحيل
اضرب عنه بقوله بل حكموا باستحالة ثم استدل على الاستحالة
بقوله لان الخصوصيات يفتح للخفاء المجردة وضمها الى الشخصيات
كزبد وعمر ووبكر لا يعقل اي لا يمكن ولا يتصور كونها مرة
للاحظة اى استحضا ركلاتها وبيان ذلك الخ لو قال
نفعنا الله به وخفاء ذلك لكان اوفق ببيان عدم مطابقة
الدليل للمدعى بذلك فان القائل بان الدليل لا ينطق على
الدعوى يبين ذلك بان امتناع ان يلاحظ الكل بالشخص لا يلاحظ
على استحالة الوضع الخاص للموضوع له العام لانه يعلم ان
يكون الاخص الذي لوحظ به الاعيم غير شخص لان الكليات
تدل على شخصياتها الخ على ان هذا الدليل مطابق للمدعى
على فرض انه الواقع في كلام المحقق السيد لان حاصله عليه
ان المحقق المذكور ادعى استحالة الوضع الخاص للموضوع له
العام مستندا على هذه الدعوى بان الكليات قد رتبها
شخصياتها الجالا لاحاطة الكليات بجميع الجزئيات المنفردة
تحتها وذلك الادراك الاجمالي للشخصيات كما في وضع اللفظ
لشخصيات فلذا تحقق الوضع العام للموضوع له الخاص في

العام للموضوع له العام والذي يظهر ان مراد العلامة ابن قاسم
كما هو اللائق بدقه نظره ان ما يؤخذ منه من ان معاني المشتقات
مطلقا اسماء كانت أو أفعالا كليات ملحوظة بامر عام خلاف
الظن لانه مبني على رأى الجمهور ان صيغ الافعال موضوعة
للنسبة الى فاعل ما فاقوا وضع له الافعال معنى واحد كلي وهو
خلاف المختار عند المحققين من ان صيغ الافعال موضوعة للنسبة
الى فاعل معينة وحده فغنى كلام العلامة ابن قاسم ان المشتق
من الاسماء موضوع بالوضع النوعي لعنى واحد كلي كان يقول
الواضع كل ما يكون على هيئة فاعل فهو موضوع لذات ثبت
لها مذكول مصدره فهذا وضع الضارب لذات ثبت لها الضرب
والكتب لذات ثبت لها الكتابة والقائم لذات ثبت لها القيام
الى غير ذلك وكل من تلك المفاهيم معنى كل بخلاف المشتق
من الافعال فانه موضوع بهذا الوضع لمعاني جزئية غير متناهية
كان يقول كل ما يكون على هيئة فعل فهو موضوع للنسبة مذلول
مصدره الى فاعل معين في الزمان الماضي فهذا وضع ضرب لنسبة
حدث الضرب الى فاعل معينة غير متناهية كما في ضرب زيد
وضرب عمرو وضرب بكر وهكذا ووضع قتل تنسب حدث القتل
الى تلك الفواصل كما في قتل زيد وقتل عمرو وقتل بكر وهكذا الى ما
لا يتناهى اذا علمت ذلك علمت ان حق التفرع ان يكون هكذا
فقد جعله معاني المشتقات مطلقا كليات تظهر وان اردت
بيان ذلك الخ قد علمت ما فيه فقد ذكر على انه لا بيان فيه حتى
يتميل بيان ذلك عليه هذا الدليل مطابق للمدعى المدعى
هو الاستحالة ودليلها امتناع تعقل الخصوم هيئات بطلان
ولما كان ذلك متمنعاً لان شأن الامر الضيق لا يدرك منه
التوسع لان الكلي يعتبر ممثلاً مستطيلاً بحسب كثرة افراده

وان اردت بيان ذلك
فذلك ما ذكرناه سابقا
عن القضا لان الخصوم
لا يمل هذا الدليل
مطابق للمدعى لا يفتي
لان معنى عدم تعقل
الشيء استحالة واما
تعديل السيد السند
فقد قيل بعدم مطابقة
المدعى حيث قال ولما كان
الوضع خاصا والموضوع
له عاما فيسحق لان
الكليات تدل على
مخصصاتها اجمالا
وذلك كاف في وضع
اللفة للشخصات
ولست الشخصات
كذلك بالقاس الى
الكليات كما لا يخفى

عبارة العلامة بن قاسم ان مراده ان ما يؤخذ مما للشيخ البخاري
من ان المشتقات موضوعة للجزيئات المحفوظة بالامر العام
كوضع فاعل لكل واحد شخص كضارب وناصر وقائم لوحظا
عام كذات ثبت لها الضرب وذات ثبت لها النصر وذات ثبت
لها القيام وكوضع فعل لكل واحد شخص كنسبة الذهاب الى
فاطمة في الزمن الماضي ونسبة الكتابة الى فاطمة في الزمن الماضي
خلاف الظم والظاهر انها موضوعة للامر الكلي كوضع فاعل
لذات ثبت لها الفعل الشامل لوضع ضارب لذات ثبت لها
الضرب ووضع قائم لذات ثبت لها القيام الى غير ذلك وكوضع
فعل للنسبة والزمان الماضي الشامل للنسبة الذهاب الى فاطمة
في الزمن الماضي ونسبة الكتابة الى فاطمة في الزمن الماضي لكن
بعد هذا التبادر ان كلامه صريح في ان المعاني الموضوع لها
المشتقات كليات متصورة بأمر عام كالمعنى الموضوع له ضارب
والمعنى الموضوع له قاتل فان كل واحد من ذات ثبت لها الضرب
وذات ثبت لها القتل كل صرف غير ملحوظ بعينه بل بامر صلاحي
عليه وذلك الامر هو من قيام به مدلول بمصدره ولا يخفى ان
هذا في غاية الظهور فلا يخفى عليه انه خلاف الظم ويؤيد ما
ذكره العلامة العصام بقوله الوضع الكلي للموضوع له الخاص كونه
بالوضع للكليات الصرفة لا باعتبارها بل المحفوظة بامر صادق
عليها كوضع المشتقات وما قيل انه داخل في الوضع العام
للموضوع له العام يرده ان المص جعل وضع المشتقات من
قبل الوضع العام للموضوع له الخاص يرشدك اليه كلامه في
شرح المختصر في مسألة الحرف انتهى نعم يحجه عليه كاسبق
الكتبة عليه ان هذا من الوضع النوعي العام للموضوع
له الخاص وحسب لا يلائم ما ادعاه من انه من الوضع النوعي

وسواء كان الموضوع لكل منها متحدًا بالموضوع للآخر كما في
 المفصلات واخواتها من اسماء الاشارة والموصولات
 والحروف وجميع الموضوعات بالوضع النوعي فان لفظ
 اما موضوع لكل من جزئيات المتكلم وحده وهذا لكل
 من جزئيات المفرد المذكور المشار اليه او مغاير له
 بان يوضع لهذا الجزء لفظ ولذا الجزء لفظ آخر ولذا
 الجزء لفظ ثالث وهكذا وهكذا صريح في ان وضع
 المشتقات من الوضع النوعي العام للموضوع له الخاص
 وان الفرق بينها وبين الموضوع بالوضع العام للموضوع
 له الخاص من التخصيص ان الموضوع لها في كل منهما ان كانت
 معان غير متناهية ملحوظة بكل شاملا لها الا انه وضع باراء
 كل منها في الاول لفظ واحد او الفاظ متعددة على ان
 تكون مترادفة وفي الثاني وضع لمعنى منها لفظ ولمعنى
 ثان لفظ ولثالث لفظ آخر وهكذا فتكون متباينة
 وقد تقدم ذلك مبسوطا ففي جعله وضع المشتقات
 الزفية انه ان اراد ان يجعله الوضع في المشتقات بلعبا
 نظر الامة فيها يخصى ورد عليه ان كوعية الوضع في المشتقات
 لا تراعى فيها لان وضع جميع ما يدل بالهيئة كالجمع والمثنى والتثنية
 والمصغر والمشتقات من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة والافعال من الماضي والمضارع والامر من قبيل الوضع
 النوعي كما تقدم ذلك مبسوطا على انه لا يؤخذ من كلامه ماعلا
 وان اراد ان يجعله ملاحظة المعاني في المشتقات بالامر
 عام وان كان الوضع فيها نوعا نظرا ورد عليه انه لا وجه
 لتفريقه من هذه الجهة انما النظر فيه من جهة كونه جعل
 الوضع فيها عاما مع انه عام لخاص هذا والمبتادر من

قال ابن قاسم والظاهر
 ان فاعلا مثلا وضع
 للامر الكلي الشامل
 للامثلة لانه وضع
 لكل واحد مشعر
 لوحظ بالامر عام
 ففي جعله وضع
 المشتقات نوعيا
 ملحوظة معانيها
 بالامر عام نظر

موضوع المفهوم الاجمالي الشامل للأفراد الغير المتشابهين
 لا نفس تلك الافراد على ان يكون المفهوم الكلي آلة للتلازم
 لانفس الموضوع له كان يقول الواضع كل ما كان على فاعل فهو
 موضوع لذات ثبت له مدلول مصدره لا لما صدق عليه هو
 كمفهوم ذات ثبت له الضرب فينشد تكون تلك الموضوعات
 من الوضع العام للموضوع له العام وقد علمت فساد هذا
 القول لانه يلزم عليه ان يكون الضارب والكتاب والفارسي
 ونحوها الفاظا مترادفة ولم يقل بذلك احد وامانا يا
 فلان قوله فان الموضوع لها مقصور بوجه عام صريح في ان
 وضعها من الوضع العام للموضوع لها الخاص فلا يلزم ما ادعاه
 من ان وضع المشتقات من الوضع العام للموضوع له العام
 مع انه يخالف لما نص عليه المحققون كشاح الضمير والسيد
 المحقق في حاشيته عليه ووجهه بان يتحقق الوضع العام
 للموضوع له العام انما يكون بان يتحقق معنى كلي وحده ^{بمعنى}
 له الفاظ كذلك ووقع شئ منه غير معلوم ولذا حكموا بان
 الموضوع له بالوضع النوعي ليس للمحيط للواضع تفصيلا
 بل لا يتيسر ملاصقته كذلك بل الواقع ان يلاحظ مقالي
 غير محصورة بمفهوم اجمالي ويعين ما زانها الفاظا غير
 محصورة ملحوظة بمفهوم اجمالي آخر تعيينا اجماليا على
 انقسام الاحاد على الاحاد بان يعين لفظا منها لمعنى من
 تلك المعاني ولفظا آخر لمعنى آخر وثالث الثالث وهكذا
 وهذا ليس الا وضعاً عاماً للموضوع له خاص على ما نص عليه
 بعض المحققين حيث قال الوضع العام للموضوع له الخاص
 من يتقبل الواضع جزئيات اضافية غير متناهية
 بمفهوم كل شامل لها تقلا اجماليا ويضع لكل منها لفظا

وهذا هو القسم الثالث في الشرح

وان كان عاما يكن الوضع خاصا لعدم شمول فيه والموضوع له عاما وهو ظاهر وعلى الثاني فان كان الموضوع له خاصا يكن الوضع عاما لشموله والموضوع له خاصا مثل اسم الاشارة وان كان عاما يكن الوضع عاما والموضوع له خاصا ولا يخفى ان هذا من الاوضاع النوعية كما في المشتقات فان المعاني الموضوع لها مقصورة بامر عام وهي كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع في جانب اللفظ ايضا انتهى

ايضا خاصا واما فان كان خاصا كان الموضوع عاما للموضوع له خاص وهذا هو القسم الثاني في الشرح وان كان عاما كان الوضع عاما للموضوع له عام وان كان عاما الخ انظر ما مراده بعموم الموضوع له المتصور بخصوصه فان عموم عبارة عن كونه كلياً شاملاً لأمور كثيرة وخصوصه عبارة عن كونه جزئياً مندرجاً تحت مفهوم كلي شاملاً للكثير وحيد فلا يكون الموضوع له المتصور بخصوصه شاملاً للموضوع له العام ان قلت مراده بتصوره بخصوصه اعم من ان يكون الموضوع له جزئياً مندرجاً تحت مفهوم كلي او كلياً متصوفاً ومحمولاً بنفسه على احد الاوجه المتقدمة كما هو صريح تقسيمه لهذا القسم بان يكون من الوضع العام للموضوع له العام فان الوضع العام للموضوع له العام هو ما تعم له فيه الوضع مفهوم كلياً قابلاً للتركبة عند العقل اما بنفسه او بمسما وبمرادها هو اعم منه كما تقدم بياناً في بيان قلنا بما فيه قوله وان كان عاماً يكن الوضع خاصاً فانه صريح في ان الوضع حينئذ من الوضع الخاص للموضوع له العام وقول المحقق فيما سبق ايضاً ثم قسم تقسماً افاد به ان وضع نحو الانسان من قبيل الوضع الخاص على ان وضع الانسان كيف يكون من قبيل الوضع الخاص للموضوع له العام مع انهم اجمعوا على ان هذا القسم لم يقع لاستحالة كما هو صريح قول الشارح وهذا القسم مالا وجود له بل حكوا باستحالة ولا يخفى ان هذا اي القسم الرابع وهو الوضع العام للموضوع له العام من الاوضاع النوعية كما في المشتقات الخ قد علمت ما تقدم ما فيه اما ولا فلازم مبنى على القول بان الموضوعات بالوضع النوعي

لا اعتبار شمول فيه بحيث
يفنى من مؤنة الاوضاع
فقط الاول ان كان الموضوع
له خاصا يمكن حينئذ الوضع
خاصا والموضوع له خاصا

خاصا للموضوع له خاص وحيث كان كل منهما مفهوما كلياً
شاملاً للكثير سمي وضعاً عاماً للموضوع له عام وحيث
كان آلة الوضع كلياً شاملاً للكثير والموضوع له جزئياً
مندرجاً تحته سمي وضعاً عاماً للموضوع له خاص تعلم ما في
قوله في توجيه الاستشكال لكون العموم هنا انما هو
في الموضوع له الخ وذلك لان عموم الوضع ليس منظوراً
اليه في الوضع العام انما المنظور اليه فيه هو عموم
الموضوع له وآلة الوضع وما في قوله ايضاً اذا لظاهر
شموله في نفسه اي شمول الوضع في نفسه ولا يرى احدهما
في الآخر اي لا يكون احدهما مراً في الملاحظة الاخرى فانه يقضي
ان الوضع شمولاً في نفسه بقطع النظر عن آله وليس كذلك
لان الوضع هو جعل اللفظ بآراء المعنى فهو فعل الواضع
وحيث فلا يكون الا خاصاً لانه من الافعال الخارجية
فلا يتصور فيه العموم والشمول في نفسه اصلاً لا اعتبار
شمول فيه فيه ان الشمول وعدمه في الوضع ان كان منظوراً فيه
لوضع في حد ذاته فقد علمت ان الوضع لا يكون الا خاصاً
لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه الشمول في نفسه
اصلاً وان كان منظوراً فيه لآلة الوضع كان هذا القسم
عين تقسيمهم لا تقسيم آخر كما يفيد قول المحشي ثم قسم
تقسيم آخر لان محصله ان الوضع اما جزئي خاص واما كلي
عام والاول اما ان يكون الموضوع له فيه خاصاً او عاماً
فان كان خاصاً كان الوضع خاصاً للموضوع له خاص
وهذا هو القسم الاول في الشارح وان كان عاماً كان
الوضع خاصاً للموضوع له عام وهذا هو القسم الرابع
في الشارح المستحيل والثاني اما ان يكون الموضوع له فيه

ايضاً

كان الوضع عاما شاملا لقسمين وهما الوضع العام للموضوع له
 العام والوضع الخاص للموضوع له الخاص وقوله وان كان
 متعلقا بامراض بان كان كل من الموضوع له وآلة الوضع
 مشخصا كان الوضع خاصا قاصرا على قسم واحد وهو القسم الاول
 اعني الوضع الخاص للموضوع له الخاص وظاهر قوله سواء كان
 متعلقا بالموضوع له او آلة للملاحظة الموضوع له
 انهم في الوضع الخاص وقد عرفت ان الوضع الخاص قاصر
 على القسم الاول فكان الظاهر تقديم هذا التعيم على قوله وان
 كان متعلقا بامراض وان صح كونه تقيما في القسمين واستشكل
 الشيخ الضاري ان قد علمت مما تقدم ان الوضع العام للموضوع
 له العام هو ما تصور فيه الواضع مفهوما كلياً قابلاً للشمول
 عند العقل اما بنفسه او بمساويه او بما هو اعم منه بشرط
 ان لا يشاركة غيره في الملاحظة بذلك الاعم ووضع له لفظا
 كالرجل لمفهوما الذكر البالغ من الانسان والضرب لمفهوما
 الحدث المعين لمفهوما الذكر البالغ من الانسان ووضع له
 لفظ الرجل ملحوظا بما هو اعم منه ومفهوما الحدث المعين
 وضع له لفظ الضرب ملحوظا بنفسه ولا شك ان الانسان
 موضوع لمفهوما كل وهو حيوان ناطق ملحوظا بمساويه
 كغيره وعينه فلا اشكال في كون وضع الانسان لمناه من
 الوضع العام لموضوع له عام وبما تقدم ايضا من ان توصيف
 الوضع بالعموم والخصوص توصيف للشيء بصفة الله تعالى
 توصيف الموضوع له بهما فانه توصيف له بصفة نفسه
 لان عمومه عبارة عن كونه كلياً شاملاً لأمور كثيرة وخصوصه
 عن كونه مندرجا تحت المفهوم الاعم حيث كان كل من
 الموضوع له وآلة الوضع مشخصا مندرجا تحت كلي سمي وضعا
 الوضع الكلي العام

فاعلم ان في خصوص الوضع
 وعمومه الى متعلق التصور
 فان كان متعلقا بامر عام
 كان الوضع عاما وان كان
 متعلقا بامراض كان الوضع
 خاصا سواء كان متعلقا بالموضوع
 موضوعا له او آلة للملاحظة
 الموضوع له واستشكل الشيخ
 الضاري في شرحه للثاني كون
 وضع مثل الانسان لفظا
 من قبيل الوضع العام لكون
 العموم هنا انما هو في الموضوع
 له وعموم الوضع شيء آخر
 اذ الظاهر شموله في نفسه
 ولا يرى احدهما في الآخر
 ثم قسم تقسيما افاد به ان
 وضع نحو الانسان من قبيل
 الوضع الخاص وان الوضع
 العام لموضوع له عام هو
 الوضع النوعي حيث قال
 ان الموضوع له حالة الوضع
 اما تصور مخصوص او عام
 صادق عليه فالاول هو الجزئي
 الخاص لعدم شموله في الثاني
 الوضع الكلي العام

هذا ما ذهب اليه السيد قدس
الله سره

وقريبه من قول الحفيد في شرح المتهذيب في بحث النوع وينبغي
ان يعلم ان المراد بالكثرة ميلتنا والافراد المتوهم ايضا فلا
يخرج عن التعريف النوع الاول الذي له فرد خارجي واحد
وقوله وهو ممنوع اي التمثيل للشخص الذي نوعه منحصرفيه
بالشخص ممنوع لانها موضوعة للامر الكلي لا الافراد المستحصرة
به وقوله ويمكن دفع اليراء على ايضا كما دفع بقوله لا ان
الشمس الخ هذا ما ذهب اليه السيد اي كون الوضع
العام للموضوع له العام ما وضع فيه اللفظ لامر كلي
باعتبار تعقله على عمومته هو ما ذهب اليه السيد
ولما كان ظاهر قول الشارح كذلك اي حالة تكون
مثلا ذلك اي بالآلة العامة ان في هذا القسم آلة
عامة مع ان العموم في المعنى فقط قال اي على عمومته
فملاحظته على عمومته كالآلة وليست آلة حقيقية
لان الآلة امر كلي مغاير للموضوع له وملاحظته بالخصوص
في القسم الاول ايضا بمنزلة الآلة وليست الحقيقية
انما الآلة الحقيقية في القسم الثاني واصل ما ذهب
اليه المحقق السيد ان الوضع العام للموضوع له العام
هو ما تصور فيه الواضع المعنى الموضوع له والشيء
ما بين والوضع العام للخاص هو ما تصور فيه الواضع
آلة الوضع فقط عامة والوضع الخاص للخاص هو ما تصور
فيه الواضع الموضوع له وآلة الوضع خاصا صيغ
فقوله فان كان متعلقا بامر عام اي بان كان المتصور
وهو الموضوع له وآلة الوضع كما في هذا القسم وآلة الوضع
فقط كما في القسم الثاني عاما اي مفهوما كليا شاملا للكثير

كان

لشأنه الاعتراض بالمشخص
الذي نوعه مخصص فيه كما
أفاده البهوتى ومثله بالشمس
وهو ممنوع لأن الشمس موضوع
للمعنى الكلى لا للأفراد المستحضرة
به كما صرحوا به في فن المنطق
ويمكن دفع الأيراد بأن الكلام
في أقسام تحققت في الحجاج
وهذا وإن كان ممكناً يوجد
قوله ويسمى هذا الوضع وضعاً
عاماً للموضوع له عام

العام للموضوع له الخاص قدماً آخر عليه وبالجمله لا يوجد
في الكتب المشهورة ما يفيد خروج الالفاظ الموضوعه
للموضوع المخصوصه بالوضع العام من تعريف المشترك
وتعريفاتهم مساوية له فالقول بأن **هذا**
القسم ليس مشتركاً وتعريفات القوم قاصرة مما
يجوز المصنوع معتد ونحن لم نجد إجماعاً فقوله لأنه
يشترط فيه تعدد الوضع مبنى على الفرق بينهما بأن
المشترك موضوع لمعان متعددة بأوضاع متعددة كلفظ
عين فإنه موضوع لمعانيه بأوضاع عديدة وهذه الالفاظ
موضوعه لمعان متعددة بوضع واحد أجمالى كوضع لفظ
هذا الجزئيات المفرد المذكر المشار اليه
الاعتراض الخ حاصل الاعتراض أن الشخص الذي نوعه
مخصص فيه يمكن أن يوضع لفظه بأزائه باعتبار ثقله
بأمر عام هو نوعه كأن يلاحظ في وضع لفظ شمس الجزئى
المفهوم الكلى ككل كوكب نهارى يستخرج ظهوره وجود
الليل فلفظ شمس مخصص من حيث الوجود في فرد مع أن آلة
وضعه كلية فالقول بوجوب تعدد المعنى مشكل وحاصل
الجواب أن مراد الشر بقوله يجب أن يكون معناه متعدداً
أى ولو تقدير أى إمكاننا هذا وقد أجاب المعترض عن
الاعتراض المذكور بأن الوجوب هنا بمعنى الاستحسان
ووجهه أن الباعث على هذا الوضع عدم إمكان وضع اللفظ
بالوضع الخاص بأزائه المعانى الموضوع هو لها لعدم تنافها
عدم حضور بعضها في زمان الوضع وعدم حضور بعضها غير
الوضع وليس في الشخص المخصص نوعه فيه هذا الباعث فاعتبا
الوضع العام فيه مستحسن أم وما أجاب به المحشى أظهر

فيها اذ لو استعملت فيها لكانت اسما لا حرفا ولو كانت موصوفة
 للمعان المطلقة لصح ان تستعمل فيها فيلزم صحة استعمال
 الحرف في المستقل بالمفهومية اذ يكفي في صحة الاستعمال
 علاوة الوضع وهي موجودة وكونه مخالفا لشرط الواضع
 لا ينافي في الاستعمال واستعمال الحرف في المعنى الاسمي
 ظاهر البطلان الثالث كون العالم بوضع اللغات
 التي من جملة لفظ هذا يفهم منه المفهوم الكلي كمفهوم
 المفرد المذكور المشار اليه مع ان احدا ممن يعلم الوضع
 لا يفهم من لفظ هذا عند سماعه الا المفرد الشخص
 الرابع تاويل تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه
 بما هو سمي حدا سمي في التعريفات التي يستتبع فيها
 استعمال الالفاظ المهمة على ان دليله المذكور لا يتم
 لان الموضوع له المذكورات هو كل واحد من الشخصيات ولا
 يلزم عليه تقدر الوضع اصلا بل الوضع واحد بسبب ملاحظة
 الواضع الامر الكلي الصادق على كل واحد من الجزئيات
 وانما يلزم تقدر الوضع لو قلنا ان لفظ هذا موضوع
 لكل جزئي بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك وسأقي
 للمقام زيادة بسط وليس المراد الخ لا مانع من ارادة
 الاشتراك الاصطلاحي في كلامه على ما نضر عليه بعض المحققين
 حيث قال ان المثبت في كتب الميزان رسم المشترك بما تقدر
 معناه ويكون وضعه لتلك المعاني على السوية بان لا يتخلل
 بين المعنيين نقل بان وضع لهذا ثم ينقل عنه الى آخر لمناسبة
 بينهما والواقع في كثير من كتب اصول ان المشترك ما تقدر
 معناه ويكون حقيقة في الجميع ومن تلك الكتب مختصر ابن الحاجب
 ولم يزد شارحه وهو القاضي عضد الدين الذي اخترع الوضع

وليس المراد بالاشتراك في كلا
 الاشتراك الاصطلاحي لانه
 يشترط فيه تقدر الوضع
 وما هنا ليس كذلك بل المراد
 بتساوي المعنى وانفراذه
 وقوله متعدد الوجود او تقدر

قوله بخلاف الاول ومذهب السعد
ان الموضوع له في هذا القسم
الامر العام كما سيأتي قوله
وهذا القسم اي اللفظ
الموضوع لمشتخص باعتبار
تعلقه بالمرام قوله يجب ان
يكون معناه متعددا قال
الحشمي تحقيقا لمعنى العموم
والاشتراك اهـ

الواحد كلياً وجزئياً لكن ليس المراد ذلك بل معنى عموم آلة
الوضع ومعنى تشخيصه كون الموضوع به لفظاً مشخصاً مخصوصاً
فالعموم بالنسبة الى شيء والتشخيص الى شيء آخر ولا شك
ان لاثباتي بين كون الموضوع لفظاً مشخصاً وبين عموم
آلة وضعه بخلاف الاول اي فانه لا يجب فيه شيء من
الامرين المذكورين ان الموضوع له الامر العام اي المفاهيم
الكلية ككون هذا موضوعاً لمفهوم المفرد المذكور المشار
اليه وذلك لانه لما اشكل عليه وضع اسماء الاشارة والحروف
والموصلات والضمائر للشخصات الغير المتناهية لعدم احاطة
الذهن بها حين الوضع قال انها موضوعة لمفاهيم كلية
لستعمل في جزئياتها فالوضع له في هذا القسم كليات
والمستعمل هو فيه جزئيات ابداء آلة الوضع كلية ودليله
ان لفظ هذا مثلاً ان كان موضوعاً لكل واحد من الشخصات
لمزم قد د الوضع والاصل خلافه وان كان موضوعاً لبعض
الشخصات دون بعض كان ترجيحاً من غير مرجح فتعين ان
يكون الموضوع له الامر الكلي لكن شرط الواضع ان يستعمل
في جزئى ويلزم على ما ذهب اليه محظورات الاول كون
الحروف اسماً بالنظر الى وضعها للمعاني المطلقة وحروفها
بالنظر الى الاستعمال في المعاني المخصوصة وهو
متناقضاً هـ البطلان الثاني كون الحروف مجازاً
لاحقائق لها لانه يشترط في الحقيقة ان تكون
موضوعة وان تكون مستعملة اذ هي الكلمة المستعملة
فيما وضعت له فهي منفية لانقضاء الاستعمال اي لم
تستعمل دائماً الا في غير ما وضعت له وهو المعاني
الجزئية ولم تستعمل ابداً في المعاني المطلقة بل لا يصح استعمالها

كل ما كان على فاعل فهو موضوع لذات ثبت له مدلول مصدره
 يكون الضارب مثلاً موضوعاً لنفس هذا المفهوم اعني
 مفهوم ذات ثبت له مدلول المصدر لا لما صدق هو
 عليه كمفهوم ذات ثبت له الضرب فينبذ تكون تلك
 الموضوعات من الوضع العام للوضع له العام ففساده
 ظاهر اذ يلزم تح ان يكون الضارب والكاتب والقارئ
 ونحوها جميعاً الفاظاً مترادفة ولم يقل ذلك احمد
 مع ان تلك الموضوعات لم تستعمل الا في افراد المفهوم
 الاجمالية فان قيل ان ذلك باعتبار تحقق المعنى الاجمالي
 في ضمن تلك الافراد لا بخصوصياتها فيرد عليه انه
 لو كان كذلك للزم ان يفهم المفهوم الكلي هناك كما يفهم
 معنى الانسان في قولنا كل انسان نال الحق مع ان الانصاف
 انا اذا قلنا ضارب لم نخطر بالنا مفهوم ذات ثبت له
 مدلول المصدر وان قيل انها موضوعات للمفهوم الكلية
 لكن شرط الوضع ان لا تستعمل في تلك المفهوم بل في
 فرد من افرادها دائماً كما قالوا في المضمر ونحوها فيرد على
 ما يرد على ذلك من كون الالفاظ الكثيرة الوقوع والاستعمال
 مجازات متروكة الحقائق فاذا علمت ان صنع المشتقات
 من قبيل الوضع العام مطلقاً افغالا او غيرها للوضع له
 الخاص على ما صرح به شارح المختصر والمحقق السيد في حاشيته
 عليه لان الوضع النوعي لم يتحقق منه الا القسم الثاني اعني
 القسم المذكور وهو الوضع العام للوضع له الخاص لانه
 ما من موضوع بالوضع النوعي الا والمعاني الموضوع لها
 امور غير محصورة ملحوظة حين الوضع بوجه اجمالي بقلم
 ما في قوله في جواب السؤال فانها موضوعة بالوضع العام

لموضوع

ومن هذا يظهر ان الافراد المحفوظة في جانب الموضوع له
 في الوضع النومي كل منها في نفسه قد يكون واحدا جزئيا
 وقد يكون واحدا كليا وقد يكون طائفة مشتملة على ايجاد
 غير متناهية ففي الاولين يكون اجمال في جانب الموضوع
 وفي جانب الموضوع له بالنسبة الى جميع الالفاظ وفي
 الثالث يوجد مع هذين الاجمالين اجمال في الموضوع له
 بالنسبة الى كل لفظ وبأجمله لم يوجد من الموضوع بالوضع
 النومي الا والمعاني الموضوع لها امور غير محصورة مطلوبة
 حين الوضع بوجه اجمالي فليس المتحقق منه الا التعمم العام
 للموضوع له الخاص ولذا صرح الفاضل العصام وغيره من
 الفضلاء الاعلام بان الوضع النومي من قبيل الوضع العام
 للموضوع له الخاص فان قلت ان العلامة التقنازاني وغيره
 ممن سكر ذلك الوضع يقولون بالوضع النومي في المشتقات
 فاذا لم يكن النومي الا من الوضع العام للموضوع له الخاص
 فكيف يصح ذلك قلنا انما انكروا هذا القسم بما هو الموضوع
 بالوضع الشخصي كاسماء الاشارة والموصولات والاضمار
 استبعادا منهم بكون اللفظ الواحد موضوعا لمعان غير
 متناهية دفعة ولم يدكروه في الوضع النومي لما لم يكن
 كثيرا استبعادا في كون الالفاظ الغير المتناهية موضوعا
 لمعان غير متناهية دفعة على انقسام الاتحاد الى الاتحاد
 لان كل معنى منها بالنسبة الى لفظه صار منزلة المحفوظ
 بخصوصه واما القول بان من انكر ذلك يقول ان الموضوع
 بالوضع النومي موضوعة للمفهوم الاجمالي الشامل للافراد
 الغير المتناهية لانفس تلك الافراد على ان يكون المفهوم
 الكلي آلة الملاحظة لانفس الموضوع له مثلا اذا قيل

فثالث لثالث وهكذا وهذا ليس لوضعاً عاماً للموضوع له
 الخاص وذلك لأن الوضع العام للموضوع له الخاص معناه أن
 يتعلق بمعان غير متناهية مفهوم شامل لها ووضع بازائها
 لفظ أو الفاظ محصورة أو غير محصورة ومن هذا ظهر الفرق
 بين الوضع العام للموضوع له الخاص من الوضع الشخصي وبينه
 من النوعي وهو أن الموضوع لها في كل منها وإن كانت معان
 غير متناهية ملحوظة بكل شامل لها إلا أنه وضع بازاء
 كل منها في الأول لفظ واحد أو الفاظ متعددة على أن تكون
 مترادفة وفي الثاني وضع لمعنى منها لفظ ولعنى ثان لفظ
 آخر وثالث ثالث وهكذا فتكون متباينة وأما وضع كل
 من الالفاظ الغير المتناهية لكل من المعاني الغير المتناهية
 فهو ليس بمحقق ولا معلوم نعم من الموضوعات بالوضع النوعي
 ما للوضع بخصوصه لمعناه فكان من الوضع العام للموضوع
 له العام لكون معناه معنى واحد كلياً كاسماء الفواعل فان
 الضارب لو وضع بخصوصه لمفهوم ذات ثبت له الضرب
 لكان وضعه كوضع الرجل لمعناه ومنه ما للوضع كذلك
 لكان من الوضع الخاص للموضوع له الخاص لكون معناه معنى
 واحداً شخصياً كما في الهيئات التركيبية مثل هذا زيد فان
 معناه واحد شخص هو نسبة الزيدية الى هذا ومنه ما للوضع
 كذلك لكان أيضاً من الوضع العام للموضوع له
 الخاص لكون معناه متعدداً غير محصور ملحوظاً بوجه
 اجمالي كالافعال فان لكل منها معان جزئية غير متناهية
 ملحوظة بوجه كلي عند المحققين كنسب الضرب في الزمان
 الماضي الى فواعل معينة لضرب لكن ليس شيئاً منها موضوعاً
 له كذلك بل كل منها موضوع بالوضع النوعي الاجمالي

ومن هذا

افعال وغيرها واما ثانيا فلان مثل الضارب وان كان
 موضوعا لمعنى لكن ذلك المعنى ملحوظ حين الوضع فهو
 كلى شامل له ولغيره من المعاني الغير المتناهية فان
 قولنا ذات ثبت له معنى المصدر متنا وللمعنى
 الضارب وللمعنى الكاتب ومعنى القارى وقد عرفت
 انه لا بد في الوضع العام للوضع ليعلم من ان يلاحظ
 معنى كلى اما بعينه او بمساويه او باعم منه لكن بشرط
 ان يلاحظ غيره في تلك الملاحظة بل الحق ان وضع الكل
 والمستثقات كلها من قبل الوضع العام للوضع له الخاص
 كالافعال وقد صرح شراح المختصر والسيد المحقق
 في حاشيته عليه بذلك في مثل الكاتب فالتحقق انه
 وان امكن جريان جميع تلك الاقسام في الوضع النوعي
 ايضا لكن التحقيق فيها منها في الواقع والمعلوم شي
 في نفس الامر ليس الا القسم الاخر اعني الوضع العام
 للوضع له الخاص لان تحقق الاول فيه انما يكون
 بان يلاحظ معنى مشخص وحده ويعين له الفاظ غير
 محصورة بحكم لجمالى وكذا تحقق الثاني فيه انما يكون
 بان يلاحظ معنى كلى وحده ويعين له الفاظ كذلك
 وكل منهما وان كان ممكنا عقلا لكن وقوع شئ منها ليس
 معلوم ولذا حكموا بان الموضوع له في الوضع النوعي
 ليس ملحوظا للوضع تفصيلا بل لا يتيسر ملاحظة
 كذلك بل الواقع ان يلاحظ معان غير محصورة بمفهوم
 اجمالى ويعين بازائها الفاظ غير محصورة ملحوظة بمفهوم
 اجمالى آخر فقينا اجماليا على انقسام الاحاد الى الاحاد
 بان يعين لفظ منها المعنى من تلك المعاني ولفظ اخر لمعنى

اعني ما تركب من الفاء والعين واللام كفعل وفاعل وافعال
وافعله وهكذا فان فعل مثلا موضوع في اصطلاح الصرف
بصفة مخصوصة اعني صيغة كلمة مشبهة على الالفة
حروف مبينة على الفتح هيئة كتب وقرأ وهكذا لكن وضعه
نوعى كان يقال كل ما تركب من الفاء والعين واللام فهو معين
للسيغة المحصورة فهذا الحكم الاجالى وضع فعل لصيغة
مثل كتب وافعال لصيغة مثل افراد وافعله لصيغة مثل
السنة واما القسم الثاني منه اعني الوضع العام للموضوع
له العام فكل وضع المشتقات كضارب فانه موضوع لمفهوم
كلى وهودات ثبت لها الضرب بوضع نوعى بان يقال كل ما كان
على فاعل فهو موضوع لذات ثبت له معنى مصدره كما مر
غير مرة واما الثالث منه اعني الوضع العام للموضوع له
الخاص فكل وضع الافعال فان ضرب مثلا موضوع لمعان غير
محصورة وهي نسب الضرب الى فواعل معينه غير متناهية
بوضع نوعى كل ما يكون على فعل فهو موضوع لنفس مدلول
مصدره في الزمان الماضى الى فواعل معينه غير متناهية
اه الكلام ولا يخفى فساد ما اولا فلا بد لا بد في الوضع
الخاص للموضوع له الخاص من ان يكون المعنى مستحصا ملحوظا
وحده اما بعينه او بكل مختصرة كما عرفت وما وضع له
صيغ الكلمات ليس كشخص فان فعل مثلا ليس موضوعا
لهيئة القائمة بالحروف الخصوصية بل لهيئة المشتركة بين
جميع الافعال التي كانت على زنة فعل كضرب وقتل وهكذا ولو
سلم قلست تلك الهيئة حين الوضع ملحوظة وحدها بل مع
ايراد غير متناهية ملحوظة بمفهوم اجالى كمفهوم الصيغة
المحصورة مثلا فانه شامل لهيئة فعل وهيئة فاعل وهيئة

٧ من جزئيات م

مفردة لها حكم والاخر المضموم بعضها الى بعض لها حكم آخر
وانظر ما ذا يقول لو كانت الاخر بعضها نوعي وبعضها شخصي
مخو زيد قائم فهذا وضع نوعي عام لعموم الموضوع له لموضوع
له عام ثالثا ما تعقل الواضع فيه الموضوع له بامر عام مع
كونه خاصا كوضع المشتقات باعتبار هيئتها كقوله وضعت
لقطة كل فعل هيئته للدلالة على كل جزء في الحدث والزمن
بعد ملاحظة الامر العام وهو مطلق الحدث والزمن ليضع
لكل جزئي منهما فالامر العام المشترك بين الجزئيات الـ
للموضع وكذا باقى المشتقات كقوله وضعت لفظ كذا على
هيئته للدلالة على كل جزئي من جزئيات الذات والحدث
بعد ملاحظة مطلقها فهذا وضع نوعي عام لعموم الـ
لموضوع له خاص هذا اول بعض المحققين في هذا المقام
ما نصه امتا الوضع الشخصي فلا كلام في جريان تلك
الاقسام وتحققها فيه جميعا واما الوضع النوعي فقلنا
بعضهم في حاشية شرح التلخيص انه لا يجري منه شيء من
تلك الاقسام اى الوضع الخاص للموضوع له الخاص والوضع
العام للموضوع له العام والخاص بل هي مختصة بالوضع
الشخصي وهذا كما ترى ظاهرا فساد اذا القوم مطبقون
على ان الوضع مطلقا منحصرا باعتبار الموضوع له في المقام
الاولين او الاقسام الثلاثة فتخصيص المنقسم اليها بالوضع
الشخصي تخصيص ليس له دليل وقد صرح ذلك البعض
في موضع آخر من تلك الحاشية بان وضع المشتقات
من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص فين كلاميه
تاف وقال بعضهم ان جميعها تجري في النوعي كما تجري في
الشخصي اما النوعي من القسم الاول فكا وضيع صيغ الكلام

المواد بل وضع مادة المشتق للدلالة على مسدء اشتقاقه ووضع
 الهيئة شخصی ای تعدادها ملحوظ البتة لانه وضع هيئة
 المضارع على حدة والماضي على حدة وهكذا قال العلامة
 الدجی وفيه تحكم على الواضع بلا دليل وقال العلامة الغني
 وضع المادة شخصی ای وضع مادة ضرب على حدة ومادة
 نصر على حدة وهكذا ووضع الهيئة نوعی او وضع هيئة
 المشتق للدلالة على افرادة هيئة فعل وهي الزمان للماضي
 فيدخل تحتها افرادة نحو كنت وذهب قبل ما ذهب اليه
 المتعبد وان رده جمع هو المظهر لكفاية الوضع النوعی في دلالة
 المشتق على الحدث قد عوى الشخصی دعوى قدر زائد على
 الحاجة فلا يدلها من دليل واعلم ان الوضع النوعی ينقسم
 من حيث كسخص المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه
 ثلاثة اقسام خارجية فالاستقرار احدها ما تعقل الواضع
 فيه المعنى الموضوع له خاصا كان يلاحظ صيغة فعل
 ويقول وضعت كل ما يصح تركيبه من فعل متصرف الوسيط
 بفتح او غيره للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضية
 وحينئذ يكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة علما
 على هذه الصيغة فهو وضع نوعی خاص لموضوع له خاص
 فانيها ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاما كما لمركب
 الحزري والانشاءى للحقيقى والمجازى والمجازات والكلمات
 والمنشئ والجمع واسمه والمصغر والمنسوب على القول بوضع
 المذكورات وقبل لاوضع في المركبات تابع لوضع اجزائها
 فان كان وضعها نوعيا فتعنى كاسم الفاعل وان كان وضعها
 شخصا فتعنى قلم الشخص ونحوه ورد بان المركب من
 حيث هو مركب غير اجزائه من حيث هي مفردة لان الاجزا

بل دلتها عقلية وقاله
 العصام وضع المركبات

أي لدلولات مبادئ الاشتقاق فالمشتقات باعتبار ما دلتها موضوعة بوضع واحد إما باعتبار هيئتها فإنها موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت هيئة فعل للنسبة والزمان الماضي وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا

تكون موضوعة بأوضاع متعددة وهي بالنسبة لكل وضع داخل في القسم الثاني كما يؤخذ ذلك من كلام المولى عصام في شرحه

القبيل وضع المشتقات ثم قال ونحن نقول كما أنهم في وضع زيد لا يحتاجون إلى الوضع النوعي مع تعدده بتعدد التلفظ فكذا لا يحتاج في وضع هيئة الفاعل مثلاً لذات نسب إليه مصدر ما اشتق منه اللفظ الذي فيه هذه الهيئة فإن تعدد هيئة الفاعل باعتبار الحلول في جواهر اسم الفاعل كتعدد زيد باعتبار تعدد التلفظات فالقول بالوضع النوعي قول بلا دكل أو قوله وعدم من هذا القبيل مراده به أن المصنف عد من قبيل الوضع النوعي وضع المشتقات بأن تكون ملحوظة مع أشياء أخرى بوجه عام لكن المصنف لم يعد في التقسيم وضع المشتقات من الوضع العام للموضوع له الخاص بل عد المشتقات بين كليات موضوعة بالوضع العام للموضوع له كذلك أول التقسيم ولعل مراده بكون الوضع للمشتقات من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص كونه كذلك بواسطة كون الضارب مثلاً موضوعاً لذات ما نسب إليه الضرب وكذلك كل اسم فاعل ويكون هذا المفهوم أعني ذات ما نسب إليه الضرب فرداً ما نسب إليه الحدث المطلق في قول الواضع كل اسم فاعل موضوع لذات ما نسب إليه ما أخذ الاشتقاق وهذا لا ينافي كون وضع ضارب فقط مثلاً وضعاً عاماً للموضوع له العام لكن اثبات وضع هكذا الكل اسم فاعل على حد بعيد في أي لدلولات مبادئ الاشتقاق مبادئ الاشتقاق بالمصادر وودلولاتها الأحداث فالمشتقات باعتبار مصادرهما موضوعة للأحداث بوضع شخصي وباعتبار هيئتها موضوعة بوضع نوعي ولم يتفرع الخلاف في ذلك وحاصله أنه اختلف في وضع المواد والهيئات فقال الحفيد وضع المادة نوعي أي لم يلاحظ فيه تعدد

ولنظريه بعض الأفاضل بأن الهيئة ليست مستقلة في التلفظ بل تلفظاً تابعاً للتلفظ ما يحل فيه من جواهر الكلمات فلا جرم أن الهيئة القائمة بمادة مخصوصة كضارب متميزة بخصها في السمع عن الهيئة القائمة بمادة أخرى ككاتب فلا مجال إلى القول بأن تلك الهيئات متحدية بالشخص ولا كذلك لفظ زيد باعتبار

التلفظات

فخص وضع اللفظ المفرد في الأقسام الأربعة لا يصح لأن المشتق
من قبيل المفرد ومع ذلك لم يدخل وضعه في الأقسام الأربعة
لأن وضعه بوضع جزئيه وقد علمت أنه بالنظر لها عام لخاص
وعام لخاص ولا شيء من الأقسام كذلك بل أما خاص لخاص فقط
أو عام لعام فقط أو عام لخاص فقط أو خاص لعام فقط
ويتقدير السؤال على هذا الوجه تعلم أن قوله قلت سيأتي
في التقسيم الخ لا يجدي نفعا في جواب السؤال على أن الذي
يؤخذ من كلام المولى عصام في شرحه في هذا المقام هو انتفاء
حصر وضع اللفظ المفرد بوضع المشتقات لأن وضعها
بوضع جزئيه كما هو صريح كلامه الذي نقلناه لك آنفا
فإنه أورده بحثا فيما يستفاد مما أفيد من أن الحصر فيه لا يقتضي
للس لا وضع اللفظ المفرد لا المطلق الشامل للمفرد والمركب
ولم يجب عنه فقوله في آخر القوله كما يؤخذ ذلك من كلام المولى
عصام في شرحه أن كان مراده في هذا المقام فقد علمت أنه في
هذا المقام لم يتعرض أصلا لجواب السؤال المذكور وإن كان
مراده في مقام القسم الثاني أعني الوضع العام للموضوع له
الخاص فلا يؤخذ منه أيضا فإنه لم يتعرض في ذلك المقام
لكون الوضع في المشتقات عام لخاص باعتبار المادة
وعام لخاص باعتبار الهيئة على أن الذي يؤخذ منه في
ذلك المقام أنكار الوضع النوعي للمشتقات فإنه قال هناك
ما ينبغي أن ينبه عليه في هذا المقام أن من الوضع للموضوع
له الخاص بالوضع العام أن يلاحظ الموضوع أيضا كالموضوع
له بامرام تعدد الموضوع في هذا الوضع الواحد كالموضوع
له وليس في وضعه نوعيا ووضع اللفظ المحفوظ بخصوصه
وضعا شخيصا سواء كان وضعه عاما أو خاصا وعد من هذا

عليه ان المركب من مفردات موضوعه باوضاع متفقة كالألف
هو هذا لا ينتقض به الحصر لعدم مخالفة وضع الهيئته
للمفردات فان الهيئته من الوضع العام للموضوع له الخاص
كما ان المفردات كذلك كما هو صريح قول العلامة المذكور
نعم لوضع في مركب انه لا انتقاض به فانما هو في المركب من
مفردات وهيئة متفقات في قسم الوضع نحو الذي هو
هذا هذا اي الذي هو هذا اي ضارب او قائم مثلا هذا اي
زيد او عمرو على انه اسقط من مثال العلامة لفظ هذا فسا
الكلام ناقصا لان الذي مبتدأ وهو هذا اصلته ولا خبر
عليه للبتدأ اجيب ان قيد الوحدة الخ نقل عن العلامة
القصاص انه قال ذلك محل نظر لانه يقتضي ان يصير اللفظ
به موضوعا للتعدد بحيث يكون كل واحد من المتعدد موضوعا
له اللفظ ولا شيء من المتعدد كذلك بالنسبة الى المركب بل
طائفة منها موضوع له الجزئي واخرى جزئي آخر اجماع ورد
بان هذا توهم منه انه المتعدد بالنسبة الى المركب معي الاجزا
وليس كذلك بل هو المجموعات المركبة منها فان قلت هي
وارد على الجواب المذكور بان قيد الوحدة معتبر في القسمة
فما يخصر فيها ليس الا وضع اللفظ المفرد ايضا منتقض بوضع
المشتقات اذ وضعها بوضع جزئها اي الهيئته الموضوعه
بالوضع النوعي العام للموضوع له الخاص ككل ما كان على
هيئة فاعل فهو لذات ثبت له ماخذ الاشتقاق الداخلي
بوضع هيئة ضارب لذات ثبت له الضرب ووضع هيئة
ضارب لذات ثبت له النصر والمادة الموضوعه بالوضع العام
للموضوع له العام اي المادة من حيث هي فان مادة ضرب
هي الضرب مثلا موضوع بالوضع العام للحدث وخا

اجيب بان قيد الوحدة
معتبر في القسمة بقرينة
السياق فكانه قال اقسام
اللفظ المفرد الموضوع له
فان قلت المشتق من اي
قسم قلت سياقي في القسم
انه من القسم الثالث لكن
ينبغي ان يكون ذلك
باعتبار ما دلتها فانها
موضوعه بالوضع العام
لموضوع له عام بان هو
الواضع وضعت مواد
المشتقات لمبدأ الاشتقاق

اي حصر وضع المفردات

العلامة المذكور في المصنف الاستفهام أفيد فانه يبحث فيه من ثلاثة أوجه
 حيث قال بعد نقله من حصر وضع اللفظ المفرد أيضا منتقض بوضع
 المشتقات اذ وضعها بوضع جزئها أي الهيئة الموضوعية
 بالوضع العام للموضوع له الخاص والمادة الموضوعية بالوضع
 العام للموضوع له الخاص والانتقاض بقولنا الإنسان حيوان
 متحقق كالانتقاض بزيد حيوان اذ مع اتفاق المفرد في
 الوضع وضع الهيئة مخالف لهما فوضع المجموع المركب لم يدخل
 في قسم ثم لو وضع في مركب انه لا انتقاض بيه فانما هو في المركب من
 مفردات وهيئة متفقات في قسم الوضع نحو الذي هو
 هذا وهذا وان قيد الوحدة معتبر في القسم والمركب المذكور
 من قبيل ما اجتمع فيه الاقسام فلا ينتقض بوضعه حصر
 الوضع في الاقسام المذكورة اه فان قوله بالانتقاض
 بقولنا الإنسان حيوان أي ما ركب من مفردين متفقين
 في الوضع فان الإنسان وضعه عام والموضوع له عام
 والحيوان كذلك كالانتقاض بزيد حيوان ما ركب من مفردين
 مختلفين فان الاول وضعه خاص والثاني عام لان وضع
 الهيئة مخالف لوضع المفردين فوضع المجموع المركب لم يدخل
 في قسم يدل على انتقاض الحصر بهيئة المركب من مفردين
 متفقين كالإنسان حيوان فان الإنسان والحيوان وان كانا
 متفقين في انهما من الوضع الثالث الا ان وضع الهيئة
 مخالف لهما فان وضعها من القسم الثاني اعني الوضع العام
 للموضوع له الخاص فان مفهوم مطلق الجملة الاسمية وهو ثبوت
 شيء لشيء مرأى لملاحظة الثبوتات الجزئية من ثبوت
 القيام لزيد والقعود لعمر وهكذا وهذا وان ظهر انتقاض
 الحصر بالمركب من مفردين متفقين لمخالفة وضع الهيئة اتجه

ملتقيا اليه فان قلت يرد ايضا لما حصله انه اعترض
 على حصر الوضع في هذه الاقسام بانه لا يتم لعدم دخول وضع
 المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين كزيد
 انسان وهذا الانسان في شيء من الاقسام بخلاف المركب
 من مفردين موضوعين بوضعين متفقين نحو الانسان
 حيوان وزيد احمد وهو هذا فان وضع المركب داخل
 فيما دخل فيه واحد من مفرديه كالوضع العام للموضوع
 له العام في المثال الاول والوضع الخاص للموضوع له الخاص
 في الثاني والوضع العام للموضوع له الخاص في الثالث
 واجب بان قيد الوحدة معتبر في المقسم والمركب المذكور
 مما اجتمع فيه الاقسام فلا ينتقض بوضعه حصر الوضع
 في الاقسام المذكورة وبتقرير السؤال على هذا الوجه تعال
 الحصر لا ينتقض بالمركب من مفردين موضوعين بوضعين
 متفقين ففوله والمركب من مفردين موضوعين بوضعين
 متفقين غير ظاهر وكذا قوله والمركب من مفردات كايدي عليه
 ما للعلامة العصا وهذا عبارة تخصر الوضع في الاقسام
 الاربعة لا يتم لعدم دخول وضع المركب من مفردين موضوعين
 بوضعين مختلفين مثل زيد انسان وهذا الانسان في شيء
 من اقسام الوضع بخلاف المركب من مفردين موضوعين
 بوضعين متفقين نحو الانسان حيوان فان وضع المركب
 فيه داخل فيما دخل فيه وضع كل واحد من مفرديه اعني
 وضع العام الامر العام اها الا ان يقال ان الحشى نظر
 الى ان وضع الهيئته مخالف لوضع المفردات لان هيئته الخاصة
 صنعت لنبوت شيء لشيء وهو من الوضع النوعي العام
 متبوع له خاص بخلاف وضع المفردين على ما يدل عليه كلام

فان قلت يرد ايضا على الحصر
 في الاربعة المركب من مفردين
 موضوعين مختلفين كزيد
 انسان وهذا الانسان
 والمركب من مفردين موضوعين
 بوضعين متفقين كالانسان
 حيوان والمركب من مفردين
 موضوعين بوضعين متفقين
 كالذي هو هذا فان هذه
 الاقسام ليست داخلية
 في الاربعة لان وضع
 المركب مخالف لوضع
 فلم يدخل وضع المركبات
 في قسم منها

وقد يستفاد مما افيد ان

فان حصرها ليس الاوضع
 اللفظ المقتضى

والثاني ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئي آخر والثالث
 ان يوضع لمفهوم كلي ملحوظ بأمر مبين له والرابع ان
 يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بأمر مبين وأشار
 بقوله والاول مما لا وجود له وان كان ممكنا والثاني أشد
 استحالة من الوجه الرابع وبقوله وهما مستحيلان ايضا
 الى الجواب عن الحصر في الأقسام الأربعة وحاصله
 ان الكلام في الأقسام التي يقتضيها العقل الواقعة بالفعل
 وح فلا يرد الأول لأنه وان كان العقل يقتضيه لا يمكن
 لكنه لا وجود له بالفعل ولا ترد الثلاثة الباقية
 لأنها مستحيلة وح فلا يجوزها العقل ولا يقتضيها
 وقد يقال لأشكال أصلا لأن الأقسام لا تزيد على الأربعة
 التي ذكرها الشارح الا ان بعضها جائز وبعضها غير جائز
 وذلك لأن وضع اللفظ لمعان كلمة متعددة كالنسان
 وفرس وحمار باعتبار معنى كلي كحيوان مثل الثالث في
 بالنظر لكونه كليا كليا ووضع اللفظ لجزئي مثل الأول
 في الشئ والأمر المبين ان كان كليا فهو الأول في المحسني
 وان كان جزئيا فهو الرابع في الشرح المحال نعم يرد
 على الشئ ان مقتضى قوله وعلى كلا التقديرين أي من
 كون الموضوع له شخصا أو عامًا وقوله فالوضع إما
 خاص أو لا أي أو عام ان يكون القسم الرابع الذي
 ذكره الشئ فالشئ والثالث رابعا قال العلامة الدسوقي ويمكن
 ان يحاب بان القصد من قوله فالأول كذا والثاني كذا
 والثالث كذا الخ ذكر الأقسام لا بقيد كون هذا أولا وهذا
 ثانيا وهذا ثالثا وهذا رابعا أي ان المقصود بيان
 كون الأقسام أربعة وأما كون هذا أولا أو ثانيا الخ فليس

لا يستلزم وضع لفظ آخر أصلا حتى يترتب على وضع
 الأول جواز استعمال الثاني بل لا بد لاستعماله في معناه
 من وضع الآخر له براسه مثلا لا يترتب على وضع الضرب
 لمعناه جواز استعمال القتل في معنى القتل بل لا بد له من
 وضع القتل له مستقلا والوضع النوعي يترتب عليه
 أمران أيضا أحدهما جواز استعمال اللفظ غير معدودة
 في معان غير محصورة وقد عرفت مما سبق أن هذا من
 قبيل انقسام الأحاد على الأحاد كما في ركب القوم
 وقوله أي استعمال لفظ في معنى ولفظ آخر في معنى
 آخر وهكذا فلا يلزم أن يكون لكل لفظ معان غير متناهية
 وذلك لأن ما كان هذا الوضع حكما كلياً على اللفظ غير
 متناهية بالوضع لمعان غير متناهية ثبتت في ضمنه
 وضع كل من تلك الألفاظ لمعناه أجمالاً ولا شك أن
 وضع اللفظ لمعنى ولو أجمالاً يجوز لاستعماله فيه ولفظ
 عليه ولا يحتاج فيه إلى وضعه بخصوصه فيترتب
 على قولنا كل منى فهو موضوع للدلالة على فردين
 من أفراد مفردة جواز استعمال مسلمان في اثنين من أفراد
 المسلمان والرجلان في اثنين من أفراد الرجل وهكذا بخلاف
 الوضع الشخصي كما عرفت ثانياً الأمر أن هذا الوضع
 يترتب عليه أن يفهم من اللفظ فرد من أفراد المعنى
 المتصور حين الوضع بعد العلم به لا انفهام ذلك المعنى
 نفسه قال أبو الققاء المزمع أنه بذلك أن حصر الأقسام
 في الأربعة المذكورة لا يصح لأن هناك أقساماً أربعة
 أيضاً غير تلك الأقسام المذكورة في الشرح وهي أن يضع
 اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كل أعم منها

أربعة أقسام قال أبو
 الققاء وبقي قسمان عقليتان
 أحدهما أن يضع اللفظ
 لمعان كلية متعددة
 باعتبار معنى كل أعم منه
 والثاني أن يضع لفظاً
 باعتبار جزئي آخر
 والأول مالا وجود له
 وإن كان ممكناً والثاني
 أشد استحالة من الوجه
 الرابع المذكور في الشرح
 وهو قول أبي القساء
 آخر عقليتها منها أن يضع
 المفهوم على ملحوظ بأمر
 ومنها أن يضع المفهوم
 متباينة ملحوظة بأمر
 مبين وهما مستحيلان
 أيضاً

أربعة أقسام قال أبو
 الققاء وبقي قسمان عقليتان
 أحدهما أن يضع اللفظ
 لمعان كلية متعددة
 باعتبار معنى كل أعم منه
 والثاني أن يضع لفظاً
 باعتبار جزئي آخر
 والأول مالا وجود له
 وإن كان ممكناً والثاني
 أشد استحالة من الوجه
 الرابع المذكور في الشرح
 وهو قول أبي القساء
 آخر عقليتها منها أن يضع
 المفهوم على ملحوظ بأمر
 ومنها أن يضع المفهوم
 متباينة ملحوظة بأمر
 مبين وهما مستحيلان
 أيضاً

بحكم اجمالى وهذا معنى قولهم ان ثبت من الواضح
 حكم كل بان كل لفظ يكون بصفة كذا عينته للدلالة على
 كذا وقد مر ذلك مبينا بما في بيان فتذكر واعلم ان الوضع
 الشخصي يترتب عليه امران احدهما ان فهم المعنى المتصور
 من اللفظ ان كان هو نفس الموضوع له كلياً كان او جزئياً
 في الاولين او ان فهم فرد من ذلك المعنى ان كان الوضع
 له ما يصدق هو عليه لا نفسه كما في الثالث بعد العلم
 بالوضع لذلك المعنى او لفرد منه تفصيلاً لما عرفت ان
 دلالة اللفظ على المعنى وان فهمه منه مشروط بسبق
 العلم بالوضع الا ان العلم بالوضع التفصيلي يحصل في
 الاولين بخبر قول الواحد في هذا اللفظ موضوع لكذا
 بخلاف الثالث اذ لا يفيد قوله هذا اللفظ موضوع
 لكل واحد من الشخصيات العلم بوضع اللفظ لشي من
 الشخصيات تفصيلاً بل هذا قضية اذا حفظها متعل
 الوضع تمكن من العلم بالوضع لكل مدلول تمكناً تاماً
 حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه وحضر في
 ذهن المتعل هذا الواحد تنبه بحكم القضية المذكورة
 ان هذا الواحد ما وضع له اللفظ افاً نقل بسبب هذا
 العلم الحادث بالوضع من اللفظ الى هذا الواحد ثانياً
 الامر من جواز استعمال هذا اللفظ بخصوصه في عين
 ذلك المعنى او فرد من افراده ضرورة ان وضع اللفظ
 لمعنى مصحح لا لاطلاقه وحاصل هذا الامر الثاني انه لا يترتب
 على هذا الوضع جواز استعمال غير هذا اللفظ في معنى
 لان جواز استعمال لفظ في معنى فرع عن وضعه له
 اولما يناسبه ومعلوم ان وضع لفظ بخصوصه لمعنى

ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الأقسام لان الاول ينقسم الى علم بشخص وعلم جنس والثاني
الى حرف وضمير واسم إشارة وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق
وفعل ومبني في بسط
ذلك في التقسيم

وان كان معنى اللفظ بغيره

المذكور لا لنفس هذا المفهوم ان قلت ان لفظ الضرب القائم
بزيد مثلا غير ما يقوم بعمر ووبكر وغيرهما من امثال
ذلك اللفظ بالشخص لما تقر في محله ان لشخص الاعراض
يتشخص بها فكل ما فرضته موضوعا بالوضع الشخص
فهو ليس ملحوظ بخصوصه بل بمفهوم كلي اجمالي كلفظ
الضرب الشامل لما هو القائم بزيد وعمر وغير ذلك فلا
يكون وضع شخصي اصلا قلنا هذه التقسيم مبني على ما رآه
اهل العربية من ان اللفظ القائم بشخص متحد بالذات
بما يقوم به اشخاص اخر من ذلك اللفظ والتغاير انما هو
بالاعتبار بزيد المتكمن في البيت والصبر واما في التحقيق
فالوضع لا يكون الانوعيا وقال بعض المحققين الوضع
هنا ليس الالفاظ الجزئية حتى يرد الاشكال بل اللفظ
الموجود في ضمنها كلفظ الضرب المطلق الموجود في ضمن
هذا وذلك ذلك الكلي ملحوظ بخصوصه انه يلاحظ
مخصوص نوعه لا بخصوص شخصه بمعنى ان الموضوع
بالوضع الشخصي لا بد ان يكون شخصا ملحوظا حين
الوضع بنوع كلي شامل له ولا مثاله واما الوضع النوعي
فلا بد ان يكون الموضوع فيه نوعا ملحوظا بحسب
شامل له وليس اثر الانواع فاقولنا كل ما يكون على وزن
فاعل فهو كذلك فالفاعل جنس لوحظ به كلفظ عالم
وكاتب وعارف وهي انواع متباعدة من الالفاظ
تتبع الفرق وان دفع الاشكال والنوع هو ان يتصور
تجمع الفاظا غير معدودة بمفهوم اجمالي ويتصور
معاني غير معدودة كذلك ويعين كلامي الاول
لما ذكر واحد من الثانية على انقسام الاحاد الى الاحاد

البعث تامل اذا تمهد التمهيد مطاوع التمهيد قال يوسف الاسم والتمهيد في اصل اللفظ
وضع الطفل في المهد ثم نقل الى اثبات الشيء كمال الاثبات هذا الى كون المراد باللفظ

في كلامه اللفظ الموضوع

نصا واحتمالا من حيث
تشخص الى اى لا من حيث
افراده وتركيبه ولا من
حيث اسميته وقيماها
وعومه هو والمخصوص
من عوارض الالفاظ
فوصف المعنى بها تجوز
واما وصفه بالكلمة
والجزئية فحقيقة وقيل
ان العموم من عوارض
الالفاظ والمعاني فيكون
موضوعا للقدر المشترك
بينهما وقيل مشترك اشتراكا
لفظيا وقيل يقال اصطلافا
للمعنى اعم واخص واللفظ
عام وخاص تفرقة بين الدال
والمدلول وخص المعنى
بافعل التفضيل لانه اعم
من اللفظ اه كرى

على ما يقتضيه اى بناء على
انقسام او الانقسام الذي
يقضيه التقسيم العقلي
واما على ما يقتضيه التقسيم
الخارجي فلا ثلاثة فقط
كاسياني ابتداء متعلق
بمقتضيه واحترز به

عما يقتضيه التقسيم العقلي

والمحروور متعلق بمحذوف وما نكرة موصوفة او موصولة
والمعنى والحكم على اقسام اللفظ بانها اربعة بناء على انقسام
او الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي اى لخاصة
بواسطة العقل فلسفته للعقل من حيث انه الاله فيه وليس
العقل هو المقسم له بل المقسم له النفس بواسطة العقل
ثم ان هذا التقسيم تقسيم للموضوع باعتبار الموضوع له
ولهذا تقسيم آخر له باعتبار اللفظ الموضوع وهو ان الموضوع
امثا شخصي او نوعي فالشخصي هو ان يتخيل الواضع لفظا
مخصوصه او اللفظا بمخصوصها ويتصور معنى معينا
اما جزئيا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه او كليتا
لا يمنع تصوره عن ذلك ويعين اللفظ التخيل بمخصوصه
او الالفاظ الخيلة بمخصوصها لعين ذلك المعنى المتصور
فان كان جزئيا قضاها وان كان كليتا فالمتعين لنفسه لا لما
صدق عليه من الافراد كزيد فيما عين بمخصوصه معنى
جزئي وكعمرو واحدا او ضعا لشخص واحد ورجل وضرب
فما عين بمخصوصه معنى كل اسمي او مصدرى وكانسان
وبشر لعين الحيوان الناطق والقعود والخلوس للحدث
المخصوص او يعين لكل واحد مما يصدق عليه ذلك
لمعنى الكل لا لنفسه ويكون هوالة للملاحظة ما يصدق
عليه من الافراد فالمعنى المتصور في الاولين نفس
الموضوع له وفي الاخرى الالة للملاحظة كما في المضرات
واسماء الاشارة والموضولات والحروف فان انا مثلا
موضوع بمخصوصه لكل ما يصدق عليه مفهوم المتكلم
وحده لا لذات هذا المفهوم الكلي وكذا هذا موضوع
بمخصوصه لكل ما يصدق عليه مفهوم المشار اليه المفرد

اذا تمهد التمهيد مطاوع التمهيد قال يوسف الاسم والتمهيد في اصل اللفظ وضع الطفل في المهد ثم نقل الى اثبات الشيء كمال الاثبات هذا الى كون المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع نصا واحتمالا من حيث تشخص الى اى لا من حيث افراده وتركيبه ولا من حيث اسميته وقيماها وعومه هو والمخصوص من عوارض الالفاظ فوصف المعنى بها تجوز واما وصفه بالكلمة والجزئية فحقيقة وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعاني فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشترك اشتراكا لفظيا وقيل يقال اصطلافا للمعنى اعم واخص واللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بافعل التفضيل لانه اعم من اللفظ اه كرى على ما يقتضيه اى بناء على انقسام او الانقسام الذي يقضيه التقسيم العقلي واما على ما يقتضيه التقسيم الخارجي فلا ثلاثة فقط كاسياني ابتداء متعلق بمقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلي

قسم للام الجنس والالفاظ والجنس في ضمن حصة من جنس مطلق اللفظ اي من افراد في الكلام مضاف محذوف واصافة جنس الى مطلق بانية واصافة مطلق لما بعده من اضافة الصفية

بقوله فيما سياتي فالوضع كلي والموضوع له مشخص والاعراض عن الكثير وهو اللفظ الموضوع فان المصاح صرح بقسمين من اقسامه بقوله اللفظ قد يوضع الخ وايضا المصاحون البحث باللفظ ولو كان كما راعى لقال الوضع قد يكون الخ وتقدير وضع قبل اللفظ وتأويل بوضع يجعل بان يكون تقدير الكلام ووضع اللفظ قد يجعل الخ تكلف لاداعي اليه قسم للام الجنس اي لانها احد قسمي للام الموضوع لا افراد الحقيقة على كلا التوجيهين اي تقدير انما للمعهد الخارجي وتقدير انما للمعهد الذهني اما على التقدير الاول فظاهر واما على التقدير الثاني فلان عدم تعيين الحصة التي تحقق فيها الجنس انما هو باعتبار ظاهر اللفظ فلا ينافي انها متعينة في نفس الامر لغرابتها اي ولو ادعاء والا فهذه الغرابة ليست لكل الناس بل لبعض الافراد في غاية البعد قال العلامة الدسوقي قد يقال لا مانع من صحته نعم ان ورد نقل بمنعه فالامر ظاهر في المهد اي في الفراش الذي يقوم فيه ثم نقل الى اشياء الخ اي صار حقيقة عرفية في اشياء التي كالالاشياء وقد يقال لاحاجة الى ذلك النقل لانه يقال في اللغة جهدت الامر اي اثبتته ولا شك ان مصدر مهد التمهيد ومهد مصدره التمهيد فاذا كان التمهيد معناه الاشياء كان التمهيد بمعنى الثبوت فالمعنى هنا اذا ثبت هذا نسبا على احتمال ان ال في اللفظ للمعهد الخارجي واحتمالا على انها للمعهد الذهني تجاوز اي من وصف المدلول بوصف الدال حقيقة اي واما وصف اللفظ بها فجاز بناء على انقسام الخ تشييره الى ان الجاه

الموصوف (اي من جنس ال للمعهد الخارجي واريد اللفظ الموضوع اما على جملة للمعهد الذهني فالفرق الغير المعين صادق بالموضوع وغيره فجزء قوله بوضع في الجملة من غير تأويل وفي بعض المواضع ما يقتضي ان الحمل يحتاج اليه على كلا الوجهين وهو مردود كما افاده الكروى اما لا يستحق الخ اي على تقدير ان يكون المضارع للحال فكانه يستحق المضارع تلك الصورة لبشاهدها السامعون لغرابتها ان نقل الموضوع له بواسطة ارمم او بد ونها ثم وضع اللفظ له امر غريب يدع وهذا نظير قوله تعالى فتشرب الخ بعد قوله الله الذي ارسل الرياح فخذ عبرة بالمضارع استحقاق الصورة اشارة السحاب السخريين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والا فتلايات المتفاوتة تكون تلك الصورة عجيبة بدعة دالة على كمال القدرة الباهرة او لتأخر الوضع اي على تعدد بكون المضارع للاستقبال اي فيكون في

كونه مستقبلا بتأخر الوضع عن ذات اللفظ قال بعض الافاضل وفيه نظر لاقتضائه صحة قوله ان مثلاً جاء الذي يضرب لمن وقع منه الضرب في الماضي بالنظر لتقدم الذات على المحدث وهو في غاية

ومع الموضوع منه اعني انما للمعهد الخارجي واللفظ الموضوع

وناقش العصام في جعله البحث في المقدمة عن الوضع بان المذكور صريحاً من اقسامه القسم الثاني فقط وما اللفظ الموضوع فصرح عن اقسامه بقسمين فزعم على ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير بانه لو كان كما زعم لعنون البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاق وتاويل يوضع

مع عدم الضرورة اليه غير معول عليه وما ذكره المصنف في التنبيه يؤيد ما ذهب اليه العصام لا بالنسبة لما ذهب اليه المحشي لتأيد كلامه ايضا بما تقدم بناء على تساوي المؤيدين اوقوة مؤيد مذهب المحشي والاخذ به الشارح مؤيد على مذهبه ايضا في بعض افراذه اي بعض غير معين بخلاف واخاف ان ياكله الذئب لحمه هذا جار على ان لام العهد الخارجي

فاقول ان المراد اللفظ الموضوع

فالواجب الخ اي لاجل ان يكون موضوع المقصود معلوماً خارجة وقد علمت ان علمه ولو بالوجه كاف فقوله واللفظ الموضوع ليس كذلك غير مسلمة وناقش العصام عطف على قوله وقد ناقش المحشي اي ان البحث ناقش الشيء بما سبق وناقش العصام ايضا وحاصل ما للعصام ان البحث في المقدمة عن الوضع لاعن اللفظ الموضوع لان كون المراد باللفظ اللفظ الموضوع محجوج لتاويل بعيد لا يصح هنا بان يراد ان اللفظ الموضوع بالوضع المطلق قد يتحقق وضعه في ضمن هذا الوضع الخاص وايضا يكون قوله قد يوضع ضافاً لا فائدة فيه وايضا ليس البحث هنا عن اللفظ في التحقيق بل عن الوضع اذ معرفة اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد الالتمية في التقسيم وعبارته المراد من اللفظ جنسه من غير تقييد بالموضوع اذ ياتي عنه ظاهر قوله قد يوضع اذ ما يتعلق به الوضع هو اللفظ لا اللفظ الموضوع لانه اللفظ المتغير الموضوع للبحث محجوج الى التاويل وما جعل دليلاً لا يصلح للتقويل اذ البحث ههنا ليس عن اللفظ في التحقيق بل عن الوضع اذ معرفة اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد الالتمية في التقسيم وما يرشدك الى ان المقصود بالبيان هو الوضع لا اللفظ قوله فوضع كلي والموضوع له متشعب اهر وقد يجاب باننا لانسلم ان التاويل المتقدم بعيد وان في قوله قد يوضع تحصيل حاصل بل محط الاخبار على قوله لتشخص وهذا لم يعلم واما جعله البحث عن الوضع فقد ناقش فيه المحشي وحاصل مناقشته انه لو كان كما زعم للزم التمسك بالقليل وهو الوضع لان المصطلح يصح الالتمسك واحداً من اقسامه وهو الوضع العام لموضوع له خاص

ولا يصح ان تكون الحقيقة
من حيث هي ولا للاستغراق
شمول اللفظ حينئذ لغير
الموضوع مع ان المقصود
المبحث عنه في الرسالة
اللفظ الموضوع ويفسد
الاول ايضا ان الحقائق
موضوع لها لا موضوع
فلا يصح قوله قد يوضع ويرد
على ذلك ان اللفظ على حده
للمبدأ الذهني يشمل غير الموضوع
فلمنع ايضا كما منع القسم
قوله وقد ناقش المحقق
في جعل البحث في المقدمة
عن اللفظ الموضوع بان
موضوع المقصود الذي
هو التقسيم اللفظي الموضوع
وموضوع المقصود يجب ان
يعلم خارجه بالبداهة او
الكسب ثم يبحث عنه فيه و
الموضوع ليس كذلك فالواجب
ان يكون البحث هنا عما يترتب
عليه العلم باللفظ الموضوع
وهو يتعلق الموضوع على
وجه مخصوص عن اللفظ

لتعريف العهد الذهني أي العلي بخوادخل السوق قال فيه الحقيقة
في ضمن واحد لا بعينه لا لنفس الحقيقة من حيث هي لأن الحقيقة
لا يدخل فيها وقد خولها في حكم النكرة وإن كان لفظه معرفة
تجري عنه أحكامها كوقوعه مبتدأ ونسبة تعيين ذلك
الفرد إلى الذهن لأن الحقيقة معهودة فيه والافادات الفرد
ليست معهودة خارجا ولا ذهنا لشمول اللفظ علة لعدم
خصه كونها استغرافية وذلك لأنه يصير المعنى عليه كل لفظ
يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وكل لفظ
صادق بالمهملة أنه غير موضوع ويفسد الأول أي من هذين
القسمين وهو كونها الحقيقة من حيث هي ان الحقائق الخ
وذلك لأن المعنى عليه حقيقة اللفظ قد يوضع مع أنه
موضوع لها لا أنها موضوعة لحقيقة اللفظ وضعها
كلمة لفظ ولم يوضع شيء يشمل غير الموضوع فيه البعض
الغير المعين الذي يتحقق فيه الجنس معين في نفس الامر
بمآنه اللفظ للموضوع وعدم تعيينه باعتبار ظاهر
اللفظ والاحتمال العقلي لا يضر ليس كذلك أي لم يعلم
خارج المقصود وفيه أنه لم يكون موضوعا بالوضع المطبق
وهذا كافي في علمه خارجه فان المراد بقولهم يجب ان يعلم
خارجه أي ولو بوجه ما على وجه مخصوص ككونه عاما
او خاصا وحاصل مناقشة البحث ان موضوع المقصود
وان كان هو اللفظ الموضوع إلا ان البحث في المقدمة هنا
ما يترتب عليه العلم باللفظ الموضوع وهو يتعلق
الموضوع على وجه مخصوص بجنس اللفظ لتمييز موضوع
البحث ويعلم منه موضوع المقصود كما هو الواجب من علم
موضوع الفرض خارجه بالبداهة او بالكسب فقوله فيما تقدم

لفظ اخذ فهو واحد من القسمين لانه منقسم للقسمين كما هو مقتضى
 الاستغراق واما عدم صحة جعلها للجنس فلانه على ارادته
 يصير المعنى جنس اللفظ قد يوضع للجمع ان الجنس موضوع
 له لانه موضوع لجنس اللفظ وحقيقته وضع لها كلمة
 لفظ ولم يوضع لشيء قلخص من ذلك ان اقسام اللام اربعة
 الاول ان يراد بمدخلها جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة
 او مجازا وهو في معنى نكرة دخل عليها كل ويقال لها لام الاستغراق
 نحو ان الانسان لفي خسر يدل قوله تعالى بعد الا الذين
 امنوا الخ لان الاستثنا يدل على العموم والاستغراق في
 المستثنى منه وهذا القسم لا يصح ارادته هنا الشمول للفظ
 حم لغیر الموضوع مع ان المقصود بالمبحث عنه في الرسالة
 اللفظ الموضوع الثاني ان يراد به نفس الحقيقة من غير
 اعتبار لشيء مما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير
 من المرأة وال فيه لتعريف الجنس ومدخلها في معنى
 علم الجنس لا ان علم الجنس يدل عليه بجموده والمعروف
 باليدل عليه بواسطة الاداة وهذا القسم لا يصح ارادته
 هنا ايضا لان الحقائق موضوع لها لا موضوعات فلا يصح قوله
 قد يوضع الثالث ان يراد به حصة ما صدق عليه من الافراد
 معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا او كناية
 بان يقدر هنا ان المصطلح مع مخاطبه في اللفظ الموضوع
 ثم قال له اللفظ قد يوضع اي اللفظ المعهود سينوا الاداة
 فيه لتعريف العهد كالتأني ومدخلها في معنى علم الشخص وهذا
 هو الذي اشار له اثم بقوله او لحصة من جنس مطلق للفظ
 الرابع ان يراد به حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن
 وهو المشار اليه بقوله اما للجنس في ضمن فرد الخ والاداة فيه

كون المعنى الاصطلاحي اعم فان ما من شأنه ان يصدر من الفم
اعم مما هو صادر من الفم بالفعل الا ان يقال انما يلزم ذلك
ان لو كان الاصطلاح اعم من معنى اصل اللغة وليس كذلك
فقولهم الاصطلاح اخص من اللغوي يعنون به انه اخص
من المعنى اللغوي الاصطلاحي امر اعلى فيكون هنا من
غير الغالب نفى عن اختياري لانه لا يجب كون المعادل لفظ
اما او يقال يكفي تقدير اختياري فقولهم او لخصه على تقدير او
اما لخصه وهذا كله مبني على انها لا بد لها من معادل لفظي
او تقدير او انها بالتفصيل مع التاكيد وفي الرضى انها ترد في
التاكيد وعليه فلا يحتاج لمعادل أصلا وحاصل ما ذكره
الشمخ حاصله بايضاح ان اللام في اللفظ من قوله اللفظ
قايوضع اما الجنس من حيث حصوله في ضمن بعض افراد
اي بعض غير معين كالتي في قوله تعالى واخاف ان ياكله
الذئب والتي في قولك ادخل السوق اذا كان في البلد اسواق
متعددة وتسمى لام العهد الذهني او لخصه معينة من
افراد جنس مطلق اللفظ وتسمى هذه اللام العهد الخارجي
اي المعهود الخارجي من حيث العلم او التقدم في الذكر كناية
او صريحا ولا يصح ان تكون هنا الاستغراق ولا للجنس لانه
على ارادة الاستغراق يكون المعنى كل لفظ قد يوضع
بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وكل لفظ صا دق
بالمحمل مع انه غير موضوع واجب عن هذا بان المراد كل لفظ
قد يوضع اي كل لفظ من الالفاظ الموضوعه بقرينة الخبر
وحينئذ يكون الاستغراق ظاهرا نعم يفسد الاستغراق
من جهة انه يصير المعنى عليه كل لفظ موضوع قد يوضع
لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وظاهر ان كل

المحمل مع انه لا تصح ارادة
هنا للاخبار عنه بقوله
قد يوضع والمحملات
لا وضع لها الا بقول الخبر
المذكور قرينة على تحصيل
اللفظ بغير المحمل قائل
اما الجنس قال ابو
البقاء هكذا في الشيخ الق
رايناها والظاهر ان
لفظة اما وقت سهوا
من قلم الناصح اذ لا اخت
هنا امر وفيه نظر لان او
في قوله او لخصه نفى عن
اختياري حد قولهم العهد
اما زوج او فرد وحاصل
ما ذكره الشمخ ان ال اما
للعهد الذهني بان اشير
بها الى حصة غير معينة
من افراد مطلق اللفظ
اي الحقيقة في ضمنها والعهد
الخارجي بان اشير بها الى
حصة معينة منها وهي
افراد اللفظ الموضوع

واللام فيه اما
الجنس من حيث
مصوله في خبر
افراد الذهني
اللفظ في خبر
اللفظ

وهذا المعنى في
الاول وهو الاول
معناه

الالفاظ انما كانت في حكم الالفاظ وليست الالفاظ حقيقة
لانها معان معقولة لا يمكن النطق بها بدليل قولهم تقديره
او هو فكل لفظة كلمة مراد ان النسبة بين الالفاظ والكلمات
العموم والخصوص المطلق لا اجتماعهما فيما شانه الصدور
من الفم وانفراد الكلمات في الضائرا الواجبة الاستتار
كلمات الله تعالى على ما تقدم وكذا كلمات الجمادات كما في
المحربات والكرامات لان المذكورات ليس شأنها الصدور
من الفم اعلم مطلقا من المعنى الاول مراده ان النسبة
بين معنى اللفظ في اصطلاح النحاة ومعناه في عرف اللغة
العموم والخصوص المطلق لا اجتماعهما في جاء زيد مثلاً
فانه لفظ في عرف اهل اللغة لانه صوت صادر من الفم
معتمد على مخارج وفي عرف النحاة ايضا لاخروف شأنها
ان تصدر من الفم وما شأنه الصدور لا ينافي الصدور
بالفعل وينفرد اللفظ في اصطلاح النحويين عنه في
عرف اللغة بكلمات الله القديمة والضائرا الواجبة الاستتار
فلا يقال ما لفظ في عرف اهل اللغة لانها ليست اصواتا
صادرة من الفم معتمدة على مخارج التبيين لان معناه
في اصل اللغة الرمي مطلقا وهو مصدر وما من شأنه
ان يصدر من الفم مرعى فهو اسم مفعول فظاهر على
مذهب السيد المتقدم وجه ظهور الاعمى عليه انه في اصل
اللغة بمعنى الرمي مطلقا وفي عرفها بمعنى الرمي من الفم
كما هو ظاهر لان الفعل غير المفعول وقوله لما عرفت اي من
ان النسبة بينها التبيين لانه في اصل اللغة الرمي مطلقا وهو
مصدر وما من شأنه ان يصدر من الفم مرعى فهو اسم مفعول
ولاشك ان الفعل مبين للمفعول في ان من المقرر كون المعنى
اللفظي اعم من الاصطلاح والذى يؤخذ من كلامهم

بوجوب الاستتار في الضائرا
كلها وظاهره انها الالفاظ حقيقة
وفي شرح الكافية وحاشية
النصر بانها في حكم الالفاظ
وليست الالفاظ حقيقة
وان كانت كلمات حقيقة
قالوا فكل لفظة كلمة وليس
كل كلمة لفظة فمرادهم كبر
وهذا المعنى أي معنى
اللفظ في اصطلاح النحاة
اعم مطلقا من المعنى الاول
اي الاول الاضافي وهو
معناه في عرف اللغة لا ي
بينه وبين الاول الحقيقي
هو معناه في اصل اللغة
التبيين وذكر ابو البقاء
ان معنى اللفظ في اصل
اللغة اعم من معنيه باعتبار
عرفها واصطلاح النحاة
اما كونه اعم من الاول فظاهر
على مذهب السيد المتقدم
لا على مذهب المتأخر اذ
بينهما التبيين كما هو
ظاهر واما كونه اعم من الثاني
فغير صحيح لما عرفت
وهو اي معنى اللفظ في
اصطلاح النحاة لا يقال
اللفظ في اصطلاحهم

كلمات الله تعالى
وكذا الضمائر التي
يجب استئثارها

ان يصدر من الهم الخ وفي كلامه نشر على ترتيب اللف
اراد بكلمات الله كلامه القديم القائم بذاته فليس لفظا وليس من شأنه الصدور المذكور بل من شأنه علمه
وان اراد به حروفا قائمة بذاته تعالى منزهة عن الترتيب والحديث والزوال فهو قول ضعيف وان جرى

عليه صاحب المواقف وقال
انه حقيق بالاعتماد ولو سلم
فليس من شأنه ان يصدر من
الهم بالفعل وان اراد الفاظ
القرآن ونحوه فهي صادرة
من الهم بالفعل وبعدها ان
يكون لاحظها قبل تكلمنا بها
لان سائر اللفاظ كذلك
او حال نزول جبريل بها وهي
حينئذ ليست صادرة من الهم
بل من شأنها الصدور منه لانها
قد صارت تصدر من الهم
بالفعل فاي حاجة داعية الى
اعتبار رجال النزول اهو
بعض شايخنا ان المراد الفاظ
القرآن واجاب عما سبق ان
ما من شأنه الصدور لا ينافي
الصدور بالفعل لكن اعتبار
ما من شأنه حينئذ يصير متنا
بالنسبة لما ذكرنا من ان
بعض المحققين اخبروا ان
المراد الكلام النفسي واجاب
عن كونه ليس من شأنه الصدور
من الهم بتقدير مضاف الى
شان نوعه وهو كلامي نوع
لغوي لا منطقي ورتب على
ذلك عدم الاحتياج لقول
الشراح او تجري الخ الا في حال
ما ذكره من الضمائر لانه دخل

لكن كلام الش في مجرى الاندراج في التعريف والجواز الشرعي
وعلمه شيء آخر وان اراد انه لا يقال له لكونه لم يندرج فهو
بعد فهم المقام مكابرة وعن الثاني بان المراد شأن النوع لولان
المانع وقد قام المانع في التقديم على انهم كثيرا يطلقون الشا
على الكثير الغالب فلا يلزم في جميع الافراد ولو لم يكن مرادهم بالشان
ما ذكره لم يكن المعدول عن الفعل الى الشأن فائدة واعلم انما اجاب
به بعض المحققين من تقدير المضاف المذكور اولى من الجواب
بان المراد ولو في بعض الاوقات وكلمات الله تعالى كذلك قائم
وان لم يكن شأنه الصدور من الهم اذ اتكلم بها الله تعالى بكنها
كذلك فيما اذا تكلم بها الانسان لان هذا الجواب لا يمتشي الا
على راي الظاهرين كاهل العربية من ان الكلمة الواحدة
بالشخص يجوز ان يتكلم بها الاكثر من واحد واما على راي
ارباب التدقيق من ان الكلمة عرض في شخصها مدخل
لشخص محله فلا يجوز ان تقوم الكلمة الواحدة الشخصية
الامتكم واحد ولا يجوز ان يتكلم بها اكثر من واحد فلا لا
يقال لاحاطة الى هذه التكلفات لان كلمات الله تعالى
ليست بالفاظ كما يدل عليه قوله فيما تقدم فلا يقال لفظه
الله بل كلمة الله فلا بأس بخروجها عن التعريف لانا نقول يلزم
حتم ان لا تكون كلمات الله كلمات تكون اللفظ ما خوذ في تعريف
الكلمة مع انها كلمات بانفاق الا ان يعنى اللفظ في تعريف الكلمة
بان يراد به الاعم من الحقيقي والحكمي ثم ان الش عدل عن التعريف
المشهور اعني ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما لانه دورى
حيث اخذ فيه التلفظ الذي هو عبارة عن بيان اللفظ لا
يقال فكذلك تعريف الش لاشتماله على الحروف لانا نقول حروف
التبهي وكذا مخارجها مشهورة ومعروفة قبل هذا التعريف
ولو اجمالا وهذا الاعتبار مع اخذها فيه بانها في حكم

بما دخل به كلمات الله على ان النخاة صرحوا بان الضمائر ليست لفظا كما سيأتي قريبا فلا يصح ادخالها
خبر وكذا الضمائر الخ اي وما حذف من مبتدأ او خبر او نعت او غير ذلك وليس الغرض
من قوله يجب استئثارها الاحتراز عن جائز الاستئثار لانه معلوم بالاولى اوهو جار على القول

ورد الاذن الشرعي باطلاقها جاز لنا ذلك اذ محل امتناع اللفظ الموهوم ما لم يرد قال المحر والحق
ان عدم قول لفظة الله لعدم الاذن الشرعي اذ اسماء الله تعالى توقيفية والا فكا تطلق الكلمة
لا باعتبار اشتغالها على اللفظ فيطلق اللفظ كذلك ولم يطلق اصلا اه قال العلامة الخاقاني على

من الفم وذلك كالضماير المستترة فان العرب لم تضع لها
لفظا حتى تكون شأنها الصدور من الفم مع انه اجري عليها
احكام ما شأنه الصدور منه كالعطف والابدال والتوكيد
كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فانه قد اكده فيه
الضمير المستتر وجوبا بلفظ انت وعطف عليه زوجك
للفصل بالضمير المنفصل واما عطفه على يصدر عطف
مغاير او عطف تفسير مرابا به التنويع في العبارة اي اما
ان يقال اللفظ في اصطلاح النحاة ما من شأنه الخ او يقال
اللفظ في ذلك الاصطلاح ما تجرى عنه احكام الذي
شأنه الصدور من الفم فيكون قوله او تجرى عليه احكامه
ايم اي صادر تجرى عليه الاحكام او غير صادر اصلا بل
قوة الصادر فيكون مساويا لقوله ما من شأنه ان يصدر
فقد مناسب لانه يصير للعنى عليه او من شأنه ان تجرى
فيهم عدم الجريان بالفعل وليس كذلك بتقدير
مضائي اي شأن نوعه المراد تنوعه كونه الذي يحل عليه
وقوله لا منطقي مراده ان النوع المنطقي الذي هو تامة تامة
لا قص ارادته هنا لانه لا يقال في ذات الله ولا في صفاته فصل
الجواب ان شأن هذا النوع الصدور من الفم باعتبار بعض
افزاده لاجمعها لان القديم ليس شأنه الصدور منه قال
العلامة الدسوقي وفيه نظر من وجهين الاول ان مقتضى
هذا الجواب ان الكلام القديم يقال له لفظ وليس كذلك
الثاني ان ما لزم النوع وكان شأنه فهو لا لزم لجميع الافراد
ضرورة ان النوع موجود في كل الافراد فيعود الى التكامل
ولزوم ان القديم شأنه الصدور من الفم واجب عن الاول
بانه ان اريد بكون القديم لا يقال له لفظا يعني شرطا فسلم

قوله اذ اسماء الله الخ هذا
الدليل اخص من المدعى
فكان الانسب ان يقول
لاذ لا ينسب اليه الاما اقله
الشارح فيه ولا فاهنا
ليس من قبيل الاسماء اه
وفي اصطلاح النحاة
عطف على قوله في الاصل
لا على قوله في حرف اللفظة
والا لقال بما من شأنه الخ
الباء على ما قائل من
المروف قال المحقق الاول
ان يقول من الحرف بلفظ
المفرد اه وفيه نظر اذ
قوله من الحرف لا يلائم قوله
او اكثر وان لا يلائم قوله واحد
فان صحبه يجعل ال في الحرف
لجنس قلنا لفظ الحروف
كذلك هذا وكان الاولى
لشارح ان يقول من حرف
واحد او اكثر لان التعبير
بالجمع لا يلائم قوله واحدا
فان اراد ان ال في الحروف
جنسية فتبطل معنى الجملة
بقضية قوله واحدا كان
او اكثر قل عليه ان الايمان
لفظ الجمع واردة اطلاقه
مع الغنية عنه بالتعبير
المدكور فتصرف تأمل

وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه الصدور من الفم
ان يصدر من الحروف
واحد او اكثر
اصلا بل
قوة الصادر
فقد مناسب
لانه يصير
للعنى عليه
او من شأنه
ان تجرى
فيهم عدم
الجريان
بالفعل
وليس
كذلك
بتقدير
مضائي
اي شأن
نوعه
المراد
تنوعه
كونه
الذي
يحل
عليه
وقوله
لا منطقي
مراده
ان النوع
المنطقي
الذي
هو تامة
تامة
لا قص
ارادته
هنا
لانه
لا يقال
في ذات
الله
ولا في
صفاته
فصل
الجواب
ان شأن
هذا النوع
الصدور
من الفم
باعتبار
بعض
افزاده
لاجمعها
لان القديم
ليس شأنه
الصدور
منه
قال
العلامة
الدسوقي
وفي
فيه
نظر
من
وجهين
الاول
ان مقتضى
هذا الجواب
ان الكلام
القديم
يقال له
لفظ
وليس
كذلك
الثاني
ان ما لزم
النوع
وكان
شأنه
فهو لا لزم
لجميع
الافراد
ضرورة
ان النوع
موجود
في كل
الافراد
فيعود
الى
التكامل
ولزوم
ان القديم
شأنه
الصدور
من الفم
واجب
عن الاول
بانه
ان اريد
بكون
القديم
لا يقال
له لفظا
يعني
شرطا
فسلم

او تجرى عطف على من شأنه كما قاله الكردي وابو البقاء اي ما ليس من شأنه ان يصدر من الفم
لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم وعطفه على ما يصدر خلافاً الاول اذ يصير المعنى
او من شأنه ان تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم وعطفه على ما يصدر خلافاً الاول اذ يصير المعنى
اي في تعريف اللفظ في اصطلاح النحاة حينئذ اي حين اعتبار ما من شأنه ان يصدر

اي في زمن ثان بما هو الخ هنا مع قوله الاتي وهذا المعنى اعم يقتضي انه منقول ايضا الى اسم المفعول لانه باين ما بالصوت المعتمد على المخرج لا بالرمي وحذنه فالواقع من اللغويين النقل ثم التخصيص وهو مذهب شيخ المحققين حيث قال اللفظ في اصل اللغة مصدر ريم

استعمل بمعنى الملفوظ كما يقال الذي صار ضرب الامراى مضروبا ان اريد انه استعمل حقيقة وان الملفوظ من خصوص الحروف كما هو المتبادر وذهب سيد المحققين الى ان اللفظ في اصل اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفم والمغنيان مصدر فافاد ان اللفظ في اللغة لم ينقل عنه الى الملفوظ بل هو باق على معناه المصدر وكلام الشارح لا يقتضى عليه فانه يقتضى بالبيان لا الأعمية التي اذعائها الشارح لان الفعل غير المفعول تامل صادر من الفم اي بالفعل من فم انسان او غيره لا مطلقا بان يكون المراد ما من شأنه لانه اصطلاح يخفى كما سيأتي فلا يقال الخ متفرع على كلا المعنيين السابقين اما على عرفها فظاهرا واما على اصلها فلا بهام ارادة عرفها الذي هو بمعنى

ليس قاصرا على غير الصوت والحرف بل يشمل الصوت كالصوت الحاصل عند وقع جسم على آخره عليه العلامة الدسوقي اما على عرفها فظاهرا لان اللفظ عليه خاص بما صدر بالفعل من الفم والله منزه عن ذلك والحاصل ان اللفظ في عرف اللغة هو الصوت المعتمد عن المخرج والصوت كيفية قائمة باهوا المتوج بسبب قرع عنيف او قلع عنيف وقد يعرض له كيفية تمتاز بها عن صوت آخر مماثلة في الحدة والثقل تميزا في السمع والمقط هو تلك الكيفية العارضة عند بعض وذلك الصوت المكيف عند جماعة من المحققين وهو المختار عند اهل اللغة ومخرجه هو المكان الذي نشأ منه الحرف وحده لا يقال اللفظة لا لعدم كون كلمة الله من الالفاظ بل لانها مبهمة شتوت الفم في جناب الله تعالى عن ذلك صلوا كبيرا بل كلمة الله وهذا كما قال الاشاعرة من انه اذا ثبت صفة لله تعالى في نفس الامر لكن في اطلاقها عليه اتيها نقص فلا يجوز اطلاقها عليه فلا يقال الله خالق القردة والخنزير وعلى قياسه المنع من اسناد الكلمة لله اي لان اللفظ مقدر في مفهوم الكلمة اذ هي اللقط الدال على معنى بخصوصه فلا يقال كلمة الله ايضا لان يقال الماخوذ في مفهوم الكلمة اللفظ باصطلاح اهل اللغة لانها هو عرف اللغة او ان الكلمة انما جاز اطلاقها وان كانت موهمة لورود الاذن باطلا فبما يخلاف اللفظ فانه لم يرد اذن باطلا فاصلا وهذا ما اشار له بقوله لكن لما ورد الخ عطف على ما من شأنه الخ حاصله ان قول الشارح او تجي عليه احكامه معطوف بيا وعلى قوله ما من شأنه عطف جملة فعلية على اسمية وهي اللفظ في اصطلاح النحاة حرف او حروف شأنها التصدور

متعلقات معنى اللفظ في اصلها تامل اي لا يجوز ان يقال في لفظة من الفاظ القرآن او غيره من الكتب المنزلة والا احاديث القدسية التي خلقها الله لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقا لم تشب اليه لانها ما الجارحة وهو منزه عنها وعلى قياسه المنع من اسناد الكلمة لله لكن لما

بما هو الخ
صادرت من الفم
من الصوت
المعتمد على
المخرج
والخطا
التي هي
او مستغلا
فلا يقال
لفظة الله
بل كلمة

هذا لا يتسبب على كون اللفظ بمعنى الرمي ولا يصح ان يراد فهو الرمي لانه في اصل اللغة لم ينقل
عن معناه المصدري اتفاقا فكان على الشارح ان يفرضه على أحد المعنيين الاتيين واما ان
تقتضيهما وقع الخلل في شرح الازهرية فانه نقل عبارة الشارح وابقاها على ظاهرها واستظهر

قلنا المراد بالدلالة في التعريفين كما سبقت الاشارة اليه للدلالة
المعتبرة في طريق الافادة والاستفادة وهذه الدلالة تحتاج
الى تعيين الالفاظ لمعانيها مطلقا وان لم يستقل فيها ذلك
في المجازات والمنفي احتياجه الى التعيين ها هنا هو اصل الدلالة
لكفاية القرينة فيها ثم ان كون وضع المجازات وضعاً نوعياً بما هو
اذا كان المعنى فيها نوع العلاقة كما هو المذهب المنصور بين الجمهور
واما اذا كان المعنى يخص العلاقة كما ذهب اليه البعض فوضع
المجازات وضع شخصي فتدبر هذا لا يتسبب على كون اللفظ
للم حاصله ان قول الشارح هو بمعنى المفعول لم يتقدم له ما يتفرغ
عليه اذ لا يتسبب عن كون اللفظ مصدراً بمعنى الرمي ان يكون
بمعنى اسم للمفعول حتى يفرض عليه على ان اللفظ في اصل اللغة لم
ينقل عن معناه المصدري اتفاقاً ورحم فكان على الشارح ان يحذفه
من هنا ويفرضه على أحد المعنيين الاتيين ونقله من المصدر الى
اسم المفعول على احدهما حقيقة عرفية بخلاف نقل الخلق الى
المخلوق فانه مجاز لغوي والفرق بينهما ان المعنى الاول في الحقيقة
العرفية مهور ولا علاقة بينهما وبين المعنى الثاني المنقول
هو اليه بحيث انه متى اطلق لا يتبادر منه الى الذهن الا المعنى
الثاني المنقول هو اليه بخلاف المجاز اللغوي فان المعنى الاول
غير متروك فيه وبينه وبين المعنى الثاني علاقة وارتباط
تكون احدهما سبباً للآخر او مسبباً عنه بحيث انه لا يستعمل
الخلق في المخلوق مثلاً لا بقرينة وعلاقة بينهما وان النقل في
الحقيقة العرفية للغويين لا اللغويين لانه مكرر مع ما قبله
لخفيه انه لا تكرار اصلا بل هذا مع ما قبله لان المصادر من الغم
ليس قاصراً على الحرف الواحد كما قيل هو اعم منه لشموله رمي
النواة ونحوها الصادر من الغم والذي ليس صادراً من الغم

على ذلك بنقل عبارات عن
الرضي وغيره لا تأتي ما ذكرنا
عند التامل الصادق
فتناول الخ تعريف على
كون اللفظ في اصل اللغة
بمعنى الرمي فالضمير فيه
عائد على اللفظ في اصل
اللغة وقوله ما يرمي
او الرمي الذي لم يكن صوتاً
او حرفاً اي سبب ذلك
لان كلا من الصوت
والحرف ليس نفس الرمي
وكذا يقال في قوله وما
هو حرف تامل وكان
الظاهر حذف قوله
وحرفاً او تفيد به لان
الصوت اعم وذكّر الخاص
بعد يحتاج لكتبة وقوله
وما هو حرف اي سبب
حرف اذ الحرف ليس نفس
الرمي مهملاً الخ
حال او خبر لكان الخ
مع اسمها صادر من
الغم لان كان الاول حذف
لانه مكرر مع ما قبله اذ
الشق الاول هو الثاني من
الترديد الاول والثاني
هو الاول منه تامل

لكن استدارك على ما ينوهم من استمرار معنى اللفظ في اصل اللغة خص اي بعد
التمويه بجملة بمعنى اسم المفعول او قبله قولان في الجاي وفي بعض النسخ ثانياً
والظاهر حذفه لاقتضائه انه خص اولاً في عرف اللغة بشئ آخر وان مع جملة ظرفاً

معين للمعنى المجازي ودل عليه بواسطة تلك القرينة وكوضع قولنا
 رحمه الله في قولنا مات فلان رحمه الله للدعاء بالرحمة لان موضوع
 بالوضع النوعي للاخبار بالرحمة وكان بينه وبين الاول تعلقا
 وهو السببية اذ الدعاء بالرحمة سبب لوصولها للتوذي الى الاخبار
 وقد وجدت قرينة مانعة عن ارادة الاخبار وهي عدم العلم بتعلق
 رحمه الله تعالى بذلك الميث فعين المركب الموضوع للاخبار اعني
 رحمه الله للدعاء بالنوع ودل عليه بالقرينة بمعنى انه يفهم
 من اللفظ بواسطة القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت
 من الواضع هذا التعيين لكان انقها للمعنى المجازي من اللفظ
 باقيا بحاله الا ترى انك اذا سمعت لفظ الحمام في قولنا رايته اسدا
 في الحمام نفهم من الاسد معنى الرجل الشجاع ولو لم تعلم تعيين الوضع
 له بازاء ذلك المعنى فلو كان انقها به بواسطة التعيين لما كان
 الامر كذلك ان قلت اذا كانت الدلالة على المعاني المجازية بواسطة
 القرين من غير مدخلة فيها التعيين الالفاظ المجازية بازاء تلك
 المعاني فلا فائدة في ذلك التعيين اصلا فكيف يصدر عن الوضع
 الحكم قلنا فائدة هذا التعيين جواز استعمال اللفظ في هذا المعنى
 المجازي وحاصله انا لانسلم ذلك بل فيه فائدة جلية هي جواز
 استعمال الالفاظ في معانيها المجازية فانه موقوف على تعيينها
 لها اذ لا يجزأ على استعمال اللغات بدون اذن من الواضع ان قلت
 انما حصلت الدلالة على المعاني المجازية بواسطة القرين من
 غير حاجة الى تعيين الالفاظ بازاها وكانت فائدة التعيين
 انما هي جواز الاستعمال لا يكون تعيينها لاجل الدلالة عليها فلا يدخل
 في الوضع بالمعنى الاول اعني تعيين الشيء للدلالة على شيء وكذا
 يخرج عن تعريف الوضع بالمعنى الثاني اعني تعيين شيء للدلالة
 بنفسه على شيء بقينه للدلالة من غير حاجة الى قيده بنفسه

ولا يخفى الخ غير طاهر لأن صاحب
المتحاج لا يميز الحقيقة من
المجاز فيحتمل أقوله ويقال هي
الرجح الخ أي مجازا وأما صاحب
الاساس فقد وضعه للتمييز
بين الحقيقة والمجاز وقوله
وفي العنزاي لأنها عند حلها
تلفظ جرثها كثيرا فيجاء بالجر
وقوله ويقال الجرو ويقال أيضا
هي اللدراك وعليهما تكون
النساء للمبالغة فهو بمعنى
المفعول

للنسب إلى فواعل معينة وأما على ما هور أي الجمهور من أنها
موضوعة للنسبة إلى فاعل ما فوضع له كل من الأفعال مع
واحد كل أيضا فلا فرق بينها وبين الأسماء من هذه الجهة
هذا التوضيح ما أشار إليه قدس سره بقوله قد يكون الوضع
النوعي بثبوت قاعدة دالة على الخ وتوضيح ما أشار إليه
بقوله وقد يكون بثبوت قاعدة دالة الخ إن الوضع النوعي
في اللفاظ المجازية يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ
معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة مانعة
عن إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا
مخصوصا بأن يكون بين ذلك المعنى وما يتعلق به علاقة
من العلاقات المعتبرة في المجاز وذلك كان يقول الواضع
كل لفظ معين للدلالة على معنى وهو معناه الحقيقي فذلك
اللفظ عند تحقق القرينة متعين لما يتعلق بذلك المعنى
تعلقا مخصوصا فدخل بهذا الوضع الإجمالي وضع لفظ الأسد
في قولنا رأيت أسدا في الحمام لمعناه المجازي وهو الرجل
الشياع لأنه لفظ موضوع بالوضع الشخصي بمعنى وهو الحيوان
المفترس وكان بينه وبين الرجل الشياع تعلق خاص وهو
الشياعة وقد تحقق قرينة مانعة عن إرادة الأول وهي لفظ
الحمام فلفظ الأسد معين لذلك المعنى المجازي ودال عليه
بواسطة تلك القرينة وكذا وضع لفظ قاتل في قولنا زيد
قاتل حين يرى أثر الضرب لا القتل لمعناه المجازي وهو
المضارب بالضرب الشديد لأنه موضوع بالوضع النوعي
لمعنى القاتل وكان بينه وبين ذلك المعنى المجازي تعلق
خاص هو المشابهة أو السببية وقد تحقق قرينة مانعة
من الأول وهو رؤية أثر الضرب لا القتل فلفظ القاتل

ولا يخفى ان هذه الاحتمالات
تفيد ان اللفظ عندهم مطلق
الرمي لا الرمي من الفم او المعنى
وفيه ان قوله لكن تلخص الخ لا
يدل على مدعاه لانه خص بشئ
مخصوص صدر من الفم وهو
الصوت المعتمد على الخرج
وهذا لا يمنع تخصيص الاول
بكونه من الفم مع عمومه لشموله
للسوت المذكور وروى النواة
منه ويخوذلك وان قوله

كالمجم واكثر المشتقات من الاسماء كما سم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والافعال من الماضي والمضارع والامر والنهي او
او تركيبة ككل المركبات سواء كان تاما او ناقصا خبريا
او انشائيا من قبل الوضع النوعي وذلك كان يقول كلما
غير الى وزن فعال او فاعلون مثلا فانه معين للدلالة على
الاكثر من اثنين من افراد مفردة فبهذا وضع الرجال لاكثر من
اثنين افراد الرجل وكذا الضاربون لاكثر من اثنين من افراد
الضارب وهكذا وكان يقول كل ما يكون على هيئة زيد فاعل
فهو معين للدلالة على ثبوت محموله موضوعه فهذا وضع زيد
قائم لهذه النسبة الجزئية وعمرو قاعد لتلك النسبة وهكذا
وكان يقول كل ما يكون على هيئة فلان فزيد فانه معين
لاختصاص الاول بالثاني فهذا وضع دار زيد لهذا الاختصاص
وبيت عمرو لذلك الاختصاص وكذا الكلام في المشتقات من
الاسماء والافعال الا ان بينهما فرقا من جهة ان كلاما من الاسماء
موضوع بهذا الوضع لمعنى واحد كلى كان يقول كل ما يكون
على هيئة فاعل فهو موضوع لذات ثبت له مدلول مصدره
فهذا وضع الضارب لذات ثبت له الضرب والكتاب لذات
ثبت له الكتابة الى غير ذلك وكل من تلك المفهومات بمعنى
واحد كلى بخلاف الافعال فان كلاما منها موضوع بهذا
الوضع لمعان جزئية غير متناهية كان يقول كل ما يكون
على هيئة فاعل فهو موضوع لنسبة مدلول مصدره الى
فاعل معين في الزمان الماضي فهذا وضع ضرب لنسب
حدث الضرب الى فواصل معينة غير متناهية كما في ضرب
زيد وضرب عمرو وضرب بكر وهكذا الى ما لا يتناهى هذا
كل ما هو المختار عند المحققين من ان صيغ الافعال موضوع

الاصناف بيانية والمراد مطلق
الرمي كما يدل عليه قوله فيما
بعد لكن خصي الخ قال المصنف
بأنه لم يلق هو الرمي من الغم
لا الرمي مطلقا كما قد يتوهم
من لفظة لرحي الدقيق لا
نه مجاز صرح به في الأساس
أمر كلامه أقول يفهم ما ذكر
في الصحاح خلافاً حيث قال
فيه قوله بل هي اسم من لافطة
يقال هو الغمز ويقال هي الغمز
ويقال الغمز لا يلفظ بالغمز
ولجوا هرا

قاعدة دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى
فهو عند القرينة المماثلة عن إرادة ذلك المعنى متعين لما
يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بواسطة
القرينة وحاصل ما أشار إليه المحقق في تلويحه يحتاج
لزيادة بسط في الكلام في توضيحه فنقول مراده قدس سره
أن الوضع النوعي قد يكون بنبوت حكم كلي من الواضع بمعنى
أنه يتصور الفاظ غير معدودة بمفهوم إجمالي ويتصور
معاني غير معدودة كذلك ويعين كلام من الأولى بأنه
كل واحد من الثانية على انقسام الأحاد إلى الأحاد بحكم
إجمالي وذلك كان يقول كل اسم ثنائي غير إلى وزن فعل
بضم الأول وفتح الثاني وسكون الباء فانه معين للدلالة
على تصغير معنى ذلك الاسم فإن هذا حكم كلي إجمالي اندرج
في موضوعه جميع ما يكون على فعل من المصغرات الغير
المتناهية ووضعت جميع المعانيها إجمالاً بان يوضع
رجل لتصغير معنى الرجل وضرب لتصغير معنى الضرب
وهكذا أو كان يقول كل اسم لفظي آخره ياء مشددة فانه
معين للدلالة على النسبة إلى معنى المحقق به فمن هذا
الوضع وضع لفظ بصري للنسبة إلى معنى البصرة وكوفي
للسبب إلى معنى الكوفة إلى غير ذلك من أسماء النسبة
وكان يقول كل اسم لفظي آخره ألف ونون في حال رفعه
كسلمان في جاء في مسلمان وبما مفتوح ما قبلها ونون في
حال نصبه وجره كسلمان في رأيت مسلمان ومررت بمسلمان
فانه معين للدلالة على اثنين من أفراد معنى المحقق به فمن
هذه الأوضع لفظ مسلمان ومسلمان للدلالة على اثنين
من أفراد المسلم ووضع جميع ما يدل بالهيئة أفرادية كانت

على ما ذهب اليه الجاهل من
عدم اختصاص الوضع باللفظ
يعرف بأنه تعيين الشيء بألفه
المعنى بحيث يفهم منه إذا
اطلق أو احس فزاد القيد
الاخير ليشمل المخطوط وغيره
أي شمولاً بطريق التصريح ولا
فالتعريفات السابقة
يشملان ما ذكرنا أيضاً بدونه
هذه الزيادة تأمل
(عنى الرى)

يقول الواضع كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى وهو معناه
الحقيقي سواء كان تعيينه بوضع شخصي كما في المصادر واسماء
الاجناس أو نوعي بالمعنى الاول كما في المشتقات والمركبات فذلك
اللفظ عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى تعلّقاً
مخصوصاً بان يكون بين ذلك المعنى وما يتعلق به علاقة من
العلاقات المعتبرة في المجاز وسيأتي لهذا الفرق زيادة توضيح
وعلى ما ذهب اليه الجاهل من اختصاصه ان الجاهل ذهب الى
عدم اختصاص الوضع باللفظ فقال الوضع هو جعل الشيء
بألفه المعنى بحيث يفهم من الشيء اذا اطلق من الفهم أو احس
اي من غيره وطليه فهو شامل لتعريفات الكناية والعقيد
والاشارات والتعصب اعني الدوال الاربع فانها موضوعات
بهذا المعنى وزاد قيداً واحس ليكون صريحاً في الشمول والا
فالتعريفات السابقة يشملان ما ذكرنا أيضاً لان الشيء في
التعريفين عام من ان يكون لفظاً او غير لفظ واطل ان المص
لم يتكلم في هذه الرسالة الاعلى الوضع الشخصي ولم يتعرض
لوضع النوعي وحاصله ان الوضع النوعي هو ما لا يتعين
فيه اللفظ الموضوع بان وضع مندرجاً تحت ضابط
كل قول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا البديل على كذا
وقد يكون اللفظ الموضوع بالنوع حقيقة وقد يكون مجازاً
قال المحقق السعد في تلويحه قد يكون الوضع النوعي بثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا متعين للدلالة
بنفسه على معنى مخصوص بالحكم بان كل اسم آخره الف
أو ياء مفتوح ما قبلها فهو لفرد من مدلول ملحوظ
باخره هذه العلامة واكثر لحقائق من هذا القبيل كالمجموع
والمصرف والمنسوب وعامة الافعال وقد يكون بثبوت

المعبرة وهذا مراده عما في شرح التخصيص والمراد له بما في التلويح
 هو ان تعيينه لمعناه ليس لاجل اصل الدلالة وقوله ان الدال
 الالتزامي الخ مثاله وضع الانسان للضاحك فان لدلالة الاشارة
 سببين احدهما كونه لازما وضع له والثاني كونه تاما وما وضع له
 واعلم ان ما ذكره العلامة العصامي في معنى الوضع اصطلاحا
 اولى كما للمحقق السديد في حاشية المطالع من ان الوضع اصطلاحا
 مشترك بين معنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء المعنى وثانيهما
 تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه لان هذا التعريف لقسم من
 الوضع لان هذا التعريف لقسم من الوضع وهو وضع اللفظ لا
 لمطلق الوضع والمعنى الاول في كلام المحقق الشريف مبني
 على ان الالفاظ المجازية موضوعات لمعانيها المجازية لانها معينة
 لها للدلالة عليها بقرينة بناء على ان المراد بالدلالة المعبرة في
 الافادة والاستفادة والنجاز تعيين لاجل هذه الدلالة وان لم
 يمكن له تعيين لاصل الدلالة كما تقدم التنبيه عليه والفرق بين
 الالفاظ الحقيقية والمجازية في الوضع ان الاولى موضوعة بوضع
 اول اي ليس مشروطا بوضع سابق والثانية موضوعة بوضع
 ثان لان المجاز مشروط بسبق وضع للمعنى الحقيقي لانه اللفظ المستعمل
 في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة فالوضع المجازي لا يتصور
 للفظ اذ لم يكن له وضع حقيقي نعم اختلفوا في ان المجاز يستلزم
 الحقيقة او لا بمعنى ان استعمال اللفظ في معنى مجازي مشروط
 بسبق استعماله في معنى حقيقي ام لا لكن بين الوضع والاستعمال
 بون بعيد واعلم ايضا ان بين الالفاظ الحقيقية والمجازية فرقا
 آخر من جهة نوعية الوضع فان الوضع النوعي في الالفاظ
 الحقيقية ان ثبت من الواضع حكم كلي بان كل لفظ يكون صفة
 كذا فهو معين للدلالة بنفسه على كذا وفي الالفاظ المجازية ان

لما اخذ في تعريف الوضع فغنى كلامه في التلويح ان تعيين المجاز
 ليس لتحصيل اصل الدلالة فانها حاصلة من غير تعيين فلو حملت
 الدلالة في التعريف عليه يكون قيد بنفسه لغوا ومعنى كلامه في
 شرح التخصيص ان تعيينه لتحصيل الدلالة المعبرة لكنه غير كاف
 فيها بل يحتاج الى انضمام قرينة فلا تنافي وعبارته بعد قوله فان
 تعيينه للدلالة عليه بقرينة كما افاده العلامة التفتازاني في
 شرح التخصيص نفسها لكن يستفاد من التلويح ان خروج تعيين
 المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون بقيد للدلالة وان قيد
 بنفسه لغوا ذحقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة
 اذ الدلالة حاصلة بالقرينة سواء كان هذا التعيين اولاً فبين
 كلاميه تناف ويمكن التضييق عنه بان لا مانع من تعدد اسباب
 دلالة شئ على شئ الا يرى ان الدال بالالزام لو وضع لمذلوله
 الا لزامي كان له سبب دلالة ولا ينافي في كون هذا الوضع للدلالة
 حصولها بدونها فاذا عين اللفظ لمعناه المجازي صار هذا التعيين
 سبباً للدلالة فلا مانع من كون التعيين لتلك الدلالة فغنى كلامه
 في التلويح ان تعيين المجاز لتحصيل اصل الدلالة فان اصل الدلالة
 حاصل من غير تعيين فهو لتحصيل نوع من الدلالة وهو
 الدلالة المعبرة في طريق الافادة والاستفادة وهي الحاصلة
 بالتعيين لاجل ذلك المذكور بخلاف تعيين الحقيقة فانه لتحصيل
 اصل الدلالة غالباً وقد يكون لتحصيل الدلالة المعبرة دون
 اصلها كما اذا عين لفظ بنفسه للازم الموصوع له او لجزئه
 فان الدلالة كانت حاصلة بدون هذا التعيين امر فقوله فيز
 كلاميه تناف وجهه انه صرح في شرح التخصيص ان تعيينه
 للدلالة وفي التلويح بان تعيينه ليس للدلالة وقد جمع العلامة
 المذكور بين كلاميه بان تعيين المجاز لمعناه لاجل الدلالة

ما هو خارج عن الشيء من القرائن اذ لا ان قلت فعلى هذا يكون
 دلالة اللفظ على معناه اى فهمه منه موقوف على العلم
 بتعيين الاول والثاني ومعلوم ان ذلك المتعين لكونه نسبة
 بينهما يتوقف على فهم كل منهما فيلزم ان يتوقف فهم
 المعنى على فهم المعنى فقد جاء الدور قلنا ان العلم بالتعيين انما
 يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا على فهمه من اللفظ فلا دور
 وعلى هذا الاوضع للجواز اى على تقدير ان يكون المراد بنفسه الاستفاد
 عن القرينة في الدلالة لا يكون اللفظ موضوعا لمعناه المجازي
 فان العلم بتعيينه له ليس كافيا في دلالة عليه بل يحتاج الى قرينة
 فخرج عن التعريف تعيينات المجازات لمعانيها المجازية مطلقا واما
 كون الاستعارات منها موضوعا لمعانيها المجازية بهذا المعنى فهو
 ليس بتحقيق بل معنى على ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار
 وهذا اما افاده العلامة التفتازاني في شرح التلخيص من ان تعيين
 المجاز للدلالة عليه بقرينة لكن يستفاد من التلويح ان خروج
 تعيين المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون بقيد الدلالة وان قد
 بنفسه لغيره لا نه حقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة اذ
 الدلالة حاصلة بالقرينة سواء كان هذا المتعين او لا فبين
 كلاميه تناقض قال بعض المحققين ويمكن التوفيق بان ما في
 التلويح مبنى على رايه وتحقيقه وما في شرح التلخيص على راي
 صاحب التلخيص كما يشعر به سياق كلامه في ذلك الشرح
 ووفق ايضا بين كلاميه العلامة العصام بوجه آخر حاصلة
 ان دلالة اللفظ المجازي على معناه قارة تطلق ويراد بها اصل
 الدلالة وهي التي لا تحتاج الى تعيين بل يكفي فيها بالقرينة وقارة
 تطلق ويراد بها الدلالة المعتبرة في طريق الافادة والاستفادة
 وهي محتاجة الى التعيين وهذه الدلالة هي المرادة بالدلالة

للدلالة عليه بنفسه
وعلى هذا لا وضع للمجاز
فان تعيينه للدلالة عليه
بقريته كما افاده العلامة
التفازاني

ولم يتنبه لاشتراط عدم القرينة وذلك لان ما اثبتته هو المعنى
الثاني وما انكره هو الاول ويجعل ما اثبتته على المعنى الاول وما
انكره على المعنى الثاني اندفع ما للعلامة العصام هنا من
ايراد الثاني بين كلامي العلامة فانه قال وما ينبغي ان ينبه عليه
انه اثبت العلامة الثاني قدس سره في التلويح الوضع للمجاز وما
فائدة جليلة الى آخر ما تقدم وذلك لان تولعها ينبغي الى اعتبار
على العلامة بالتفاني بين كلاميه في التلويح وفي شرح المفاتيح
ثم ان الوضع بالمعنى الثاني هو المشهور الذي يدور عليه تقسيم
الدلالة الوضعية واعتبار اشتراك اللفظ وانفراده ويزاد
الالفاظ وتباينها وغير ذلك لان قيد الدلالة ما خوذ فيه
مخلافه بالمعنى الاول للدلالة عليه بنفسه المراد بنفسه
ان يكون العلم بالتعيين كافيا في تلك الدلالة بمعنى ان تلك
الدلالة مشروطة بالعلم بالتعيين حتى انها اذا لم تحصل
لعدم ذلك العلم لا يقدح ذلك في الوضع الا ترى اننا سمع
كثيرا من اللغات ولا نفهم معانيها لعدم طاعتنا بتعيينها لها مع انها
موضوعاتها وهذا ظاهر ومعنى كفاية العلم في تلك الدلالة
انه متى علم ذلك التعيين حصلت تلك الدلالة من غير ان تفكر
بعد ذلك الى قرينة وهي مانعية المتكلم للدلالة لا بطريق
الوضع على تعيين المعنى المراد وعلى ان المعنى الحقيقي ليس بمراد
وتسمى الاولى قرينة معينة وهي تجري في الحقائق والمجازات
والثانية قرينة مانعة وهي مختصة بالمجازات وكل واحدة
منهما لفظية ان كانت من قبل الاقوال وحالية ان كانت من قبل
الاحوال والمراد هنا سلب مطلق القرينة فحاصل التعريف ان
الوضع تعيين الشيء بازاء المعنى لاجل انه متى علم ذلك التعيين
بعد الاول على الثاني ولا يحتاج الدلالة بعد ذلك الى انهما

ويجاب بأن المراد بجميع تقسيم
اللفظ الخ شامل أصم
أن اللفظ الخ كان عليه أن
يبين معنى الوضع لغة
وأصطلاحاً أيضاً قال العصا
الوضع لغة جعل الشيء في
جيز وأصطلاحاً مشترك
بين معنيين أحدهما تعيين
الشيء بأزاء المعنى وصلى
هذا فالجواز موضوع لمعناه
المجازي وثانيهما تعيين
الشيء بأزاء معناه

يقال وضعت عنه دينه اسقطته ووضعت الشيء بين
يديه تركته ووضع الرجل الحديث كذب فيه ووضع البعير
إذا سار ذلك الضرب المعروف من السير وأصطلاحاً
مشترك المراد بالأصطلاح اصطلاح أهل العربية لأنه في
اصطلاح الحكمة بمعنى آخر وهو الهيئة الحاصلة للجسم
بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض وإلى الأمور الخارجة
عنها كهيئة القيام والقعود بتعيين الشيء بأزاء المعنى
أي سواء كان ذلك الشيء لفظاً كزيد أو غير لفظ كنفوس
الكناية وسواء كان ذلك التعيين تعييناً شخصياً كوضع
المصادر أو نوعياً كوضع المشتقات وعلى هذا فالجواز
موضوع الخ أي على المعنى العام لمطلق الوضع فالجواز
وبيانه أن بعضهم يحدد من تعريف الوضع قيد بنفسه
وتفسره بتعيين الشيء للدلالة على شيء مطلقاً سواء كان
بنفسه أو بقرينة ويقول اللفظ المجازي موضوع بالوضع
النوعي لمعانيه المجازية لأنه معين لها للدلالة عليها بقرينة
وللحاصل أن لمطلق الوضع معنيين أحدهما عام وهو المعنى
الأول والثاني خاص وهو المعنى الثاني في المعنى الثاني
ليس اللفظ وضع أصلاً لمعناه المجازي وهذا ما قاله الشريف
قدس سره أنه ليس للجواز وضع شخصي ولا نوعي وإن وجب فيه
علاقة معتدلة بحسب نوعها وبالمعنى الأول له وضع نوعي
كوضع المشتقات وهذا التدقيق التناهي بين كلامي العلامة
المفتي زاني حيث أثبت في التلويح الوضع للجواز وشبهه فائدة
جلية وإنكره في شرح المفناح حيث قال فيه لم يثبت له بولي
به القول بكون الجواز موضوعاً وإنما قالوا أنه لا يذهب من اعتبار
نوع العلاقة ففهم منه البعض أن هذا معنى الوضع الحقيقي

يريد بها خصوص العبارات عبارة صريحة في المنع المذكور ونضها ثم رجاية جانب المعنى تقتضي ان يكون المقدمة مستند الخبر محذوف أى المقدمة هذه المعاني المذكورة من الأحكام وما يتعلق بها الى التقسيم والالفاظ الدالة عليها وما اللفظ يستدعي ان يكون الخبر هذه الالفاظ المذكورة لكن لفظة المعاني التي هي المقاصد بالذات على سبيل التبع انتهت ببعض حذف فقوله لكن الافادة الحصر في أنه لا يريد بها خصوص العبارات بل يريد بها العبارات من حيث دلالتها على المعاني أى وباعتبار تعقل الخ اشار به الى انه بالجرح عطف على خصوص ويصح رفعه عطف على معرفة من قوله ولما كان معرفة ويجاب بان المراد الخ يجب ايضا بان ال في الاعتبار الجنس أى جنس ذلك الاعتبار التحقق في الأربعة كان عليه ان يبين الخ اعلم ان جملة اللفظ قد يوضع لشخص بعينه قد اشتملت على مفردات ال واللفظ وقد يوضع والشخص والعين وقد مر الشارح الكلام على اللفظ على الكلام على ال وان كان المناسب العكس لأن كون ال للجنس او للعهد او للاستغراق انما هو باعتبار مدخولها فالكلام عليها فرع عن الكلام عليه ولم يتكلم على قد ولا على معنى الوضع لغة واصطلاحاً أما الكلام على قد فهي الخصو مثلها في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وان كان الغالب كونها مع المضارع للتقليل ويصح ان تكون للتقليل ويكون فيه اشعار بان الوضع لا يختص في المذكور هنا ولذا لم يقل أما ان يوضع الخ وأما الكلام على الوضع فقد ذكره المحقق بقوله قال العصام الخ جعل الشيء في حينه يطلق لغة ايضا ويراد به الاسقاط والترك والكذب وضرب من السير

ووجه عدم ظهور ما ذكره اننا لا نسلم ان العصام المجوز لجعل هذه العبارات خبرا يريد بها خصوص العبارات بل يريد بها من حيث دلالتها على المعاني ولا يفتح في صحة كون المعاني مستفادة بطريق التبع لان المقدمة هنا مقدمة كتاب ومدلولها الالفاظ والمعنى تبع فتشيع المحشى عليه ليس في محله وعلى تسليم ما ذكره انما لم يقل فخطا لامكان التصحيح فتقدير مضاف أى معاني اللفظ على انه على ما زعم كان الظاهر ان يقول قالوا يجب بدل قوله قالوا لى نامل باعتبار خصوص الخ أى لا باعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وتسميها وتعقل أى وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك أى هو ما وخصوصا بدافى المقدمة الخ اورد عليه ان التقسيم نفس المقدمة فيلزم طريقة الشيء في نفسه واجب بان المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم

بعضها وحيد فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل بذلك الاعتبار أى اعتبار خصوص الموضوع وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه انه لم يذكر في ابتداء المقدمة القسمين كما سيأتي للشارح معتد اعنه في ترك القسمين الاخيرين فكيف ينسب لهما انه بدأ في المقدمة بالاقسام الاربع

باعتبار خصوص
الغرض ومعرفة
وتعقل المجزى
لا كذا انما
لا كذا انما
الظرفية
نظم كذا
ذلك بدافى
المقدمة
الفتن بذلك
الشارح

وله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جازعية هذا الذي نشئ فيه) اى من الاحكام وما يتعلق بها ان اريد بالمقدمة المعاني والالفاظ الدالة عليها ان اريد بها الالفاظ والعبارات المحشوية ان يراد بهذا الذي نشئ فيه الاحكام وما يتعلق بهام مع ارادة العبارات

من المقدمة والعكس عليها
فالجل اسناد مجازي من
اسناد المدلول للدال والعكس
وإنما قصر المحشى البيان على
ما ذكره ليكون الجدل حقيقيا
والمراد بما يتعلق بالاحكام
البيان للوضع العام لخاص
بقوله وذلك بأن يعقل
الج والتمثيل بقوله وذلك
مثل اسم الإشارة نذر
فغير مناسب الخ أي لان
المقدمة ترجمة وشان الترجمة
انقطاعها عما بعدها وما بعد
الترجم احكام مقصودة في
انفسها فلا يناسب جعلها
خبرا عن شيء تابعة لما اولان
ما بعدها قد يطول فيسام
نظار تمام الفائدة وأما
ما ذكره المحشى في توجيه عدم
المناسبة فغير ظاهر ومحملة
ان المدعى حينئذ يكون
خصوصا لباريات دون
المعاني وهذا وان كان صحيحا
في نفسه لا يستقيم ههنا
لانه يلزم عليه ان لا تكون
المقدمة مستعانا بها ولا
التقسيم مستعانا عليه
واللازم باطل فكذلك المزوم
وحينئذ فالاولى ان يقول
الشراح خطأ يدل قوله فغير

خلاف ذهب بعضهم الى ان الاولى جعل المحذوف هو الخبر
وجعل المذكور هو المبتدأ لان المبتدأ هو الركن الاعظم من
ركني الاسناد فلا ينبغي حذفه فولىه فالاولى من الاحتمالين
اولها وبعضهم الى ان الاولى جعل المحذوف هو المبتدأ والمذكور
هو الخبر لانه المقصود بالافادة وذكر المبتدأ عند علمه يشبه
ان يكون عبثا وحاصل توجيه الوجهين المذكورين ان الوجه
الاول اولى لان المبتدأ مقصود لذاته ومحكوم عليه فهو
اولى بالشرف والاعتناء والخبر مقصود لغيره ومحكوم
به وقيل الوجه الثاني اولى لان الخبر محط الفائدة والمبتدأ
وان كان عمدا الا انه عند علمه يكون ذكره عبثا ولعله
لعدم ثبوت التوجيه لعدم تعرضه لجعلها مفعول فعل
محذوف وقد يوجه ايضا بان عدم تعرضه له بما فيه من
حذف ركني الاسناد وهما الفعل والفاعل بخلافه على
التقديرين اللذين ذكرهما فان لا يلزم الا حذف احدهما
وعلى هذه الاقوال فسكونها سكون وقف وان قطع النظر
عن تركيبها مع لفظ محذوف فهي من الالفاظ المفردة
فيجري فيها الاقوال الثلاثة المشهورة في الالفاظ قبل التركيب
اي لان المقدمة ترجمة الاحاصل هذا التوجيه ان
المقدمة ترجمة وقوله اللفظ الى قوله التقسيم مترجم عنه
ولا يصح الاخبار بالترجم عنه عن الترجمة لانها منقطعة
عابدها كما انه منقطع عنها لانه احكام مقصودة بالافادة
في نفسها وليست جزا من غيرها وقضية الاخبار عنها
انها غير منفصلة وهو تناق وفيه ان تكون الاحكام مقصودة
لاينافي انتساب مجموع الالفاظ الى المقدمة غاية ما فيه
ان يكون اسنادها اليها مجازا على ان المقدمة اسم للعاقي

يُؤْتِيهِمْ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ الْوَسْطَانِ الَّذِي يَأْتِيهِمْ مِنَ الْمَوْتِ وَالْجَنَّةِ

وان المقدمة تشمله منعت الضمري وسلبت الكبرى وقد
 اقصر في حاصل المنع على المقدرا الاول فقوله فان قلت الخ اراد
 عليه حاصله لا يعرف المص التنبية كما عرف الخاتمة مع ان
 كلاهما تابع لما قبله ومفهوم منه فالنتبيه مفهوم من
 المقدمة والخاتمة مفهومة من التقسيم وحاصل الجواب عنه
 ان الخاتمة لما كانت تابعة للتقسيم الذي هو شريف لانه المقصود
 بالذات استحقاق الشرف بتعريفها بخلاف التنبية فانه تابع
 للمقدمة التي هي وضيعة لانها ليست مقصودة بالذات بل
 لتعين على المقصود بالذات فلا تستحق التعريف لعدم شرفها
 فتخلص منه ان ما في بعض النسخ صحيح لان عد التنبية من
 المقدمة من حيث انفهامه منها لكونه مذكورا فيها بالقوة
 كالخاتمة بالنسبة للتقسيم لاينا في عده جزءا مستقلا تابعا
 لها من حيث الالفاظ المخصوصة وان عدم اعادته معرفة
 كما هو الاصل في استعمال المعاد للاشعار بنكته انخطاط
 رتبته لكن في شرح العلامة العصام ما نصه في الحواشي
 الشريفة الشريفة ما في بعض النسخ ليس بصحيح لالفاظه ولا
 معنى اما لفظا فلا تلو كان التنبية قسما آخر من اقسامه فينبغي
 ان يقول فيما بعد التنبية بلفظ المعرفة كما قال في باقي الاقسام
 واما معنى فلان المذكور في التنبية امر يتعلق بما ذكر في المقدمة
 غاية التعلق فكان قسما منها لاقسما آخر من الرسالة حتى تكون
 الاقسام اربعة اهم ما ذكره الفاضل عن المحقق الشريف
 وقد طلت الوجه في عدم تعريف التنبية فيما بعد فقد اندفع
 عما في بعض النسخ عدم الصحة اللفظية لم يتعرض لجعلها
 مفعول فعل محذوف اعلم اقصر على جعلها مبتدا محذوف
 الخبر وعلى عكسه وهى الاولى من الاحتمالين الاول او الثاني

فان قلت كان عليه ح ان يبييه
 معرفة كالخاتمة اوجب
 بان متبوعه وهو المقدمه
 لما كان غير متبوع فقصدا
 بخلاف متبوع الخاتمة
 انخطرت رتبته عنها فاعيد
 نكرة على خلاف اصل
 الاستعمال للعاد فترك
 هذا الاصل فيه للاشعار
 بهذه النكته وهي انخطاط
 رتبته كما افاده المحشى
 مبتدأ الخ لم يتعرض لجعلها
 مفعول فعل محذوف اى
 اقرا مثلا

وهو قوله اذا التبني الخ
وحاصل المنع ان كوك
التبني من المقدمة
لا يمنع عنه جزءا مستقلا
نا بعلها اذ عده منها من
حيث انضمامه لكونه
مذكورا فيها بالقوة وعده
جزءا مستقلا نا بعلها من
حيث الالفاظ المختصة
كالخاتمة بالنسبة للتقسيم
فقد صرح الشارح فيما
سبق بانها معلومة من
التقسيم

فيه وقيل بعدمه وقد تؤخذ لا بشرط لحوق العوارض ولا
بشرط الخلوعنها وتسمى المطلقة وهي موجودة في الذهن
وفي الخارج بالنظر الى كونها جزءا من المخلوطة فيحمل كلام العلامة
التفتازاني على الماهية المخلوطة اي الكل خلط بالشخص اي
خصص بالشخص فصار جزئيا ويحمل كلام المحقق السيد على
الماهية المجردة والا فيلزم عليه ان كل فرد من افراد الاجناس
لا يطلق عليه اسم جنسه حقيقة بل مجازا ككل آدمي لا يقال له
انسان لان حقيقة الانسان وهي الحيوان الناطق لم توجد فيه
ولو وجدت فيه لكان جزئيا بل صورة الانسان ولا رجل او امرأة
بل صورة رجل او امرأة وكل ملك لجعل بل لا يقال له ملك بل صورة
ملك وكل بني اورسول لا يقال له بني اورسول بل صورة بني او
رسول فلا يكون سيدنا محمد رسولا حقيقة وهذا كلام باطل
اخذوه من كلام الفلاسفة يشبه كلام العنادية القائلين بعدم
وجود حقائق الاشياء وبان ما وجد خيال الا ان يقال هذه
حقائق عرفية وشرعية وكلام المحقق السيد في الحقائق العقلية
وهو قوله اذا التبني الخ حاصله ان قول الش اذ التبني
دليل من الشكل الاول تحذف الش منه موضوع الكبرى والتبني
والاصل التبني جزء من المقدمة وكل ما كان كذلك فلا
معنى لعه جزءا مستقلا فقوله في الصغرى التبني جزء من
المقدمة ان كان المراد انه جزء منها من حيث انضمامه منها كانت
الصغرى مسلية لكن قوله في الكبرى وكل ما كان كذلك فلا
معنى لعه جزءا مستقلا لا يسلم لان فهم الشيء من الشيء لا يمنع
من عدم جزءا مستقلا الا ترى ان الخاتمة مفهوم من التقسيم
كما ياتي للش وقد عدها المص جزءا مستقلا وان اراد بقوله
في الصغرى التبني جزء من المقدمة انه جزء من حيث الالفاظ

من قلم الكاتب

نسب السهول للعقل الذي لا
شعوره مباغلة في بطلان
ما وقع في بعض النسخ
اي انه لظهور بطلانه
لا ينبغي ان يقع من ماعقل
ولو على سبيل السهول
لا ينبغي ان يصدر من
غير العاقل الاعلى سبيل
السهول فقول المحشى
نسب السهول الى طغيان
القلم فيه نوع ساهل
هذه او حكمة على ما وقع
بالسهول ممنوع عن دليله

للعاني الكلية واستعملت هنا في الفاظ خاصة دالة عليها استعمال
المدلول في بعض ما دل عليه اي في جزئي من جزئيات الدال وأشار
اليه الش بقوله او من اطلاق اسم المدلول الخ رابعها ان تكون
موضوعة للالفاظ الكلية واستعملت هنا في معاني خاصة
استعمال الدال في بعض مدلوله اي في جزئي من جزئيات المدلول
وذلك ان لفظ مقدمة يدل على الالفاظ المتقدمة والالفاظ
المتقدمة تدل على معاني كلية وهذه الوجه الاخير مطوى في كلام
الش ويؤخذ منه بالمقايضة على ما قبله اعني الوجه الثالث واعلم
ان ما تقدم من ان اطلاق الكلي على بعض جزئياته مجاز هو مذهب
سيد المحققين السيد ومن تبعه فانه ذهب الى ان الكلي لا
وجود له في الخارج لانه مفهوم عقلي ولو وجد في الخارج لكان
جزئيا اذ لا يعقل كون الحيوان المتعين بخصه للشركة وانما
يوجد في الذهن وما يوجد في الخارج في ضمن الاشخاص صور
تحاكي الكلي متشابهة فيوجد للعقل بواسطة تشابهها التام
وان كانت في نفس الامر كثيرة وذهب العلامة القناري الى
ومن تبعه الى ان الكلي موجود في ضمن جزئياته اي افراده في الخارج
لانعام والعام جزء الخاص كاشنان معناه حيوان ناطق وها
موجودان في زيد وعمر وغيرهما فالحيوان جزء الانساني وجزء
للوجود موجود قال بعض الافاضل ويجمع بينها بقول الحكماء
لما هي على ثلاثة اقسام مخلوطة ومجردة ومطلقة لانها قد
تؤخذ بشرط لحق العوارض لها كان تعتبرها مخلوطة بالشخص
وتسمى المخلوطة والمماهية بشرط شيء وهي موجودة كزيد وعمر
وغيرهما من افراد الانسان وقد تؤخذ بشرط الخلو عن العوارض
كان تعتبرها غير مخلوطة بالشخص وتسمى المجردة والمماهية بشرط
الخلو وهي غير موجودة خارجا اتفاقا واما في الذهن فقليل بوجودها

في احتمال مخصوصها
فهو سهو خبر ما
وقرنه بالغاء لمسابهة
الموصول لاسم الشرط
في العموم وفي الحكم عليه
بالسهو يتجاوز اذ الواقع
للمذكور ناشئ عن السهو
لا نفسه كامل

فهو سهو

مطلقة مدلولها معان مطلقة فاطلق لفظ مقدمه وهو
اسم الدال على جزئي من جزئيات المدلول وان لوحظ ان المقدمة
في الاصل اسم لمعان مطلقة يتوقف عليها الشروع في العلم
واريد منها الفاظ مخصوصة كان من اطلاق اسم للدلول
على بعض جزئيات الدال واسا رالش للاحتمالين الاولين
وهما تقديران يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة هنا
العبارات او المعاني بقوله بان يكون من قبيل اطلاق
الكل على بعض جزئياته واسا ربقوله او اطلاق اسم للدلول
للمحتمل الرابع وهو تقديران يراد بمطلق المقدمة المعاني
وبالمقدمة هنا عبارات مخصوصة لاستعمال ما هو
موضوع لمطلق المعاني في عبارات مخصوصة ولم يتعرض اليه
للاحتمال الثالث وهو ان يراد بمطلق المقدمة العبارات وبالمقدمة
هنا معاني مخصوصة وعليه فيكون من اطلاق اسم الدال على
بعض مدلوله افاده الدسوقي وفي قوله ولم يتعرض اليه الخ
اشارة الى الاعتراض عليه في تركه كما اشار لذلك المحقق ايضا
بقوله فيما تقدم ولم يتعرض اليه الخ وقد يقال لا اعتراض
لان هذا الوجه مطويع في كلامه ويؤخذ منه بالمقايضة
على ما قبله اذ بضدها تتبين الاشياء والى ذلك يشير قول
المحقق فيما تقدم وبالمقايضة على عكسه يكون الخ والحاصل
ان في لفظ مقدمة اربعة اوجه من المجازي احدها ان تكون
موضوعة للمعاني الكلية واستعملت هنا في المعاني المختصة
استعمال الكل في بعض جزئياته فانها ان تكون موضوعة
للفاظ الكلية فاستعملت هنا في الفاظ خاصة استعمال
الكل في بعض جزئياته والى هذين الاحتمالين اشار الشارح بقوله
من قبيل اطلاق الكل على بعض جزئياته فالله ان تكون موضوعة

ولذا حذر من المقابل اطلاق الكل اي اسمه على بعض جزئياته اي ان اريد به هنا
للعاني المخصوصة لاستعمالها هو موضوع لطلق المعاني في بعضها او من اصلاق
اسم المدلول اي ان اريد بها هنا العبارات المعينة لاستعمالها هو موضوع لطلق

المعاني في عبارات

مخصوصة فالمراد

بالبعض العبارات

المعينة وبما مطلق

العبارات الدالة على

مطلق المعاني المذكورة

والضمير في دلها وفي

عليه للمدلول وكتب

بعض الافاضل ما نصه

قوله على بعض جزئياته

اي على تقدير ان يراد

بكل من مطلق المقدمة

والمقدمة هنا المعاني

او العبارات وقوله من

اطلاق اسم المدلول

اي على تقدير ان يراد

بمطلقها المعاني وبمخصوصها

العبارات ولم يتعرض

الشراح لاحتمال ان يراد

بمطلقها العبارات

وبمخصوصها المعاني

وبالقياس على عكسه يكون

من اطلاق اسم الدال على

بعض مدلوله فالصور

اربعة حاصلة من ضرب

احتمالي مطلق المقدمة

ذلك هو علم في نفسه فكذلك التقسيم هنا من مبادئ علم اللغة
ومع ذلك هو علم في نفسه العبارات المعينة اي ذلها كما
هو الانسب بجعل المشار اليه بلفظ هذه العبارات الذهنية
ان قلت كما يكون قول الشئ المعاني المخصوصة ضائعا قلنا
الترديد في كلامه للاشارة الى انه لا يتعين الى آخر ما ذكره
المحقق فيما تقدم واعلم ان في مسمى نحو المقدمة من التراجم
احتمالات سبعة اما الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة باعتبار كونها مدلول الالفاظ والنقوش
باعتبار دلالتها على المعاني بتوسط الالفاظ فان النقوش
دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعاني او الالفاظ والنقوش
او الالفاظ والنقوش والمعاني والنقوش او الثلاثة واقربها
عند المحقق السيد اولها او العبارات ووصف الالفاظ
بحا بالكلية والجزئية باعتبار مدلولاتها فلا يقال ان وصف
الالفاظ بالكلية والجزئية غير صحيح لانها من صفات
المعاني كما ان الافراد والتركيب من صفات الالفاظ
فالصور المحتملة اربعة الخاضعة لها انه ان لوحظ ان المقدمة
في الاصل الفاظ قدمت امام المقصود ولا حظنا ان المقدمة
هنا مرادها الفاظ معينة قدمت امام المقصود كان اطلاق
مقدمة الذي هو كلي على هذا الجزئي من قبيل اطلاق اسم الكل
على بعض جزئياته وكذا ان لوحظ ان المقدمة في الاصل
اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في العلم وقلنا المراد منها
معان معينة وان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم للالفاظ
المقدمة على المقصود واريد منها هنا معان مخصوصة كان
من قبيل اطلاق اسم الدال على بعض المدلول اي على جزئي من
جزئيات المدلول وذلك لان لفظ مقدمة مدلوله الفاظ

متعلقان بتقديم وتقديمها بالذات ان كانت اسما للمعاني وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ
 أو كان الأولى حذف قوله أو بالواسطة لان المقصود بيان للناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى
 الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي ليس للمعاني كما علمت تأمل والمراد اشارة الى ان ما ذكر

العلم معان متعلقان بتقديمهما متعلقان بالمقاصد
 كما به عليه العلامة الدسوقي ان المعاني المدلولة للفظ
 مقدمة وهي مقدمة العلم تقدم الطالب على غيره
 في الشروع في المقاصد كانت تلك المقاصد مقصودة
 بالذات كالنقسم أو بالواسطة كالحاتمة فحصله ان
 مقدمة العلم نعتين فيها اقول كان الاولى الخ هذا مبني
 على جعل قوله بالذات أو بالواسطة متعلقا بالتقديم
 لا بالمقاصد وقد علمت انه متعلق بالمقاصد فقوله
 بالذات راجع للنقسم وقوله بالواسطة راجع لما يتعلق
 بالمقصود الذي هو الحاتمة وحده لا اعتراض

والمراد هنا خاص توضيحه ان لفظ مقدمة كل تحت جزئية
 سواء كانت بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي لان معناها
 لغة عبارات تقدمت امام المقصود واصطلاحا معان
 يتوقف الشروع عليها في العلم وكلاهما كلي وهما لا
 المقدمة المذكورة في هذا الكتاب جزئية من جزئيات
 المقدمة الكلية لان المذكور هنا اما عبارة معينة
 متقدمة امام المقصود او معان معينة يتوقف
 عليها الشروع في العلم لان معرفة المفاهيم
 الاصطلاحية أي لعدة من الالفاظ المذكورة في التقسيم
 كالحروف والموصول واسم الاشارة والضمير مما يحكم على مدلولها
 في العلوم العربية فهي ما ذكر تلك العلوم واما ما يصدق عليه
 تلك المفاهيم على وجه الاجال فانه يعرف من التقسيم
 بنظيره في المنطق اي قالوا انه من مبادئ علم الحكمة ومع ذلك
 هو علم في نفسه فكذلك التقسيم هنا من مبادئ علم اللغة ومع

من المعنيين اللغوي والاصطلاحي
 عام والمراد هنا خاص وتوهم
 المحشى ان المقدمة ههنا
 مقدمة علم فاورد عليه ان
 التقسيم ليس علما وانما هو مقدمة
 علم لانه من مبادئ علم العربية
 وذلك لان معرفة المفاهيم
 الاصطلاحية المذكورة فيه
 تكون وضع اسم الاشارة
 عاما لموضوع له خاص شيئا
 به على معاني جملة من الالفاظ
 هي مبادئ علم العربية تكون
 هذا المفرد المذكور وقد عجب
 بان المقصود وان كان مقدمة
 علم لتوقف الشروع عليه
 هو علم في نفسه ايضا كما قالوا
 نظيره في المنطق على انك قد
 قلت ما تقدم ان المقدمة ههنا
 مقدمة كتاب لا مقدمة علم فاما
 المعاني المخصوصة أو
 العبارات المعينة وصفها علم
 بالمخصوصة والعبارات بالعلم
 تفنن والمناسب لما ذكره اول
 من جعل المشار اليه بهذه اللفظة
 الذهنية ان يكون المراد بالمقدمة
 هنا التي هي جزء ذلك المشار
 اليه تلك العبارات فقط
 ولعله اشار بهذه التريديد الى

والمراد بالمقدمة
 معان المعاني
 المخصوصة أو
 العبارات المعينة
 فلا بد من شيئا
 التجوز ان يكون
 من قبيل

ان المشار اليه بهذه لا يتعين جملة على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد به المعاني ايضا ذلك
 فيكون ما ذكره اولامبيا على الرهان لا على التبيين او اشارة بالتريديد الى ما ذكره ثانيا من انه يجوز
 ان يراد بالفائدة المعاني ويكون المحل اسنادا مجازيا من قبيل لم يظهر لاقحامه معنى

واما ان ننقل من الوصفية الى اسم اول كل شئ ويتعين المراد بالاضافة كالجيش والكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب او العلم بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة اه حفيد السعد وبذلك نعلم ان التاء فيها النقل من الوصفية الى الاسمية بمعنى ان اللفظ لما صار اسما بغلبة الاستعمال بعد ان كان زحفا وصارت اسميته فرع وصفية جعلت التاء علامة لهذه الفرعية

اسم المقدمة للجيش اى للجماعة المتقدمة منه ثم منها الى اول كل شئ اى استعبرت المقدمة من الجماعة المتقدمة من الجيش لا اول كل شئ اى لخصوص مقدمة العلم او الكتاب او نقلت منها الى مقدمة العلم او الكتاب واما ان ننقل من الوصفية الى مقابل قوله فاما ان تجعل اسما وحاصله ان المنقول منه الوصفية والمنقول اليه اول كل شئ اعم من ان يكون جيشا او كتابا او علما فانقل الى مقدمة الكتاب او العلم بلا واسطة اى معان انما جعلت ما واقعة على المعاني لا على الالفاظ لقوله يتوقف والتوقف في الشروع انما يكون على مقدمة العلم وهي معان وهذا التفسير منه مجازة لكلام الشارح وان كان منافيا لغرض المص لان كلام المص في مقدمة الكتاب كترقيقه الخ بيان للمعاني التي يتوقف عليها كمال الشروع بحيث يكون الشارع على بصيرة ولما حصل ان مقدمة العلم اسم لمعان يتوقف على معرفتها اى تصورها اصل الشروع في مسائل العلم كرسمة المفيد بصوره بوجه وكونه له فائدة او كماله بحيث يكون الشارع على بصيرة تحده وموضوعه وفائدته فعلم ان اصل الشروع لا يتوقف على كل هذا بل على التصور بوجه ما والتقدير بان له فائدة ما لطائفة من الالفاظ الطائفة في الاصل صفة لما طاف بالشئ ثم جعلت اسما للجماعة اقلها ثلاث وقيل اثنان وعن المجاهد للواحد فافوق اه فترى له بها اى المقصود بمعناها وقوله وانتفاع بها فيه اى بمعناها والمقصود التباين اى المباشرة الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله اسم لطائفة من الالفاظ ومقدمة

بمعنى التفعل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقدموا اى لا تتقدموا وقوله بفاخرة مبينة اى مبينة والمراد تقدم اللازم اذى هو مطاوع قدم والافقد يكون متقدما كما في زيد تقدمه عمرو (عبارة) اى معبر بها عما اى معان وذكر الضمير في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها الشروع كترقيقه وبيان موضوعه وغايته ومقدمة العلم وليست مرادة هنا بل المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ فالتباين المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المتقدمين التباين كما هو ظاهر والمناسبة ظاهرة اى بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لتقدمها اى المعاني المدلولة لما وقوله في الذكر بضم الذا لمعنى التذكر والنقل او بالكسر بمعنى التعبير اى بدالها وهذا توجيه للنسبة بين المعنيين على اخذها من الاصل

الخ توجيه للنسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكسورة الدال اما على اخذها منه مفتوحة فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره لعله نظر لما تقدم من قلته واهتمامه عدم استحقاقها للتقدم بالذات بالذات او بالواسطة

بمعنى تقدموا
المتعدي
الاصطلاح
عبارة عما
يتوقف عليه
الشروع في العلم
والمنااسبة
التقدم في الذوات
او لتقدمها
الطالب في
الشروع في
المقاصد بالذات
او بالواسطة

البيان الفائدة وقد سبق الاعتذار عنه اما ان يكون الخ اي ذوان يكون لان العبارات ليست
الكون المذكور وانما هو صفة لها وكذا يقال في نظيره على انه لاحاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر
الصريح والمصدر المؤول فتحوال الأول على اسم الذات دون الثاني تأمل لفائدة المقصود
من إضافة المصدر للمفعول اي مقصود المصنف من الرسالة من بيان اوضاع الموصولات
واسماء الاشارة والضاير والظروف والفعل ومعانيها كمردي نقلا عن الابري (فهو التقسيم)
جعل التقسيم مقصودا لان المقصود من الرسالة تحقيق معنى الحرف وغيره وهو لا يتحقق الا
فيه اه كدعي من حيث الاعانة اي لا من حيث التبرك كالسبلة اي من أجل فالحاجة للتعليل
وفي معنى على اذا الاعانة والاستعانة وما تصرف منهما انما تعدى للمستعان عليه يعني قال تعالى
واعانة عليه قوم آخرون

اما ان يكون لفائدة
المقصود او لفائدة
ما يتحقق به ان
المراد من قوله
فان كان الاول
فيكون التقسيم
ان كان الثاني
فان كان ذلك
المراد من قوله
انما في الكلام
بأنه انشأ من
الاعانة
ووجهه
فان كان المقصود
من قوله
انما في الكلام
بأنه انشأ من
الاعانة
ووجهه
فان كان المقصود
من قوله
انما في الكلام
بأنه انشأ من
الاعانة
ووجهه

وليس من الأمور الثلاثة ويجب عنه بان الإشارة في
قوله هذه فائدة ان كانت الى المعاني المخصوصة كانت
الرسالة المعاني المذكورة في الأمور الثلاثة لا غير وان كانت
الإشارة الى اللفاظ كانت الرسالة عبارة عن جميع اللفاظ
حتى السبلة ويجب ح بان المحصور هو المقصود بالذات
من الكتاب وهو تلك الثلاثة وكون المراد حصر ما هو
المقصود في غاية الظهور اي من أجل لفظ الظاهر انها
للتقييد لا للتعليل لان التعليلية لا تقيد ان هذا الامر
آخر محترزا عنه بخلاف التقييد الطائفة لا الكتاب
بيان ان تسمية هذه الطائفة مقدمة الكتاب كسبلة
طائفة من الكتاب بابا او فصلا يعني مقدمة الكتاب
جملة من اللفاظ جعلت جزءا من الكتاب مقدما
على المقصود فالمقدم في الحقيقة جزء الكتاب
لا الكتاب بكسر الدال لا غير لان اسم
الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي واسم المفعول
لا يصاغ من اللازم بل من المتعدي صفة بلا
تراجع اي لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجملة

والله المستعان على ما تصفوه
على وجه البصرة فيه
على وفي متعلقان بالشرع
وقد فسرت معرفة لفظ الدال
ويبين في القلب وبالضمير
الادراك التام وهو المناسب
هنا فهو المقدمة الغدير
للتعلق في الكلام تقدير متعلق
اي ذو التعلق هو المقدمة
من حيث زيادة التوضيح
خرج ما يذكر للتبرك كتحف
المؤلف بالصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم اما ان
قد لا لازم اي ما حوذة منه
الختار قال حفيد السعد وانما
اخاروا اخذها من قدم اللان
دون للتعدي لان الظاهر ان
تضاف الصفة المتعدي
الى المفعول مقدمة المشتغل
بها الى ماله نوع تعلق كالكلمة

لان المقدم في الحقيقة الطائفة لا الكتاب اي فكان يقال مقدمة النفس ان كان المراد انها
تقدم نفسها او مقدمة الغير ان كان المراد انها تقدم غيرها وعلى اخذها من ذلك تكون بكسر
الدال لا غير وعلى اخذها من المتعدي يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها
على غيره او مستحقة لما اشتملت عليه من الفوائد ان يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق ان اللفظ
قليل ولعله لا يهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات فتأمل واعلم ان المقدمة
في الأصل صفة بلا نزاع ثم نقلت للاسمية فاما ان تجعل اسمها للطائفة المقدمة من الجليل ثم نقل
منها على وجه الحقيقة او المجاز الى اسم أول كل شئ ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم

ان كان المقصود
من قوله
انما في الكلام
بأنه انشأ من
الاعانة
ووجهه
فان كان المقصود
من قوله
انما في الكلام
بأنه انشأ من
الاعانة
ووجهه
فان كان المقصود
من قوله
انما في الكلام
بأنه انشأ من
الاعانة
ووجهه

(اشتغال الكل على الاجزاء) اى على كل واحد من الاجزاء لا على حتمها ولا يعود المحذور وما ذكره
 مبنى على ما صدر به من ان المراد بالفائدة العبارات الذهنية اما على ما نبه عليه بقوله ويجوز
 ان يكون مجازا الخ من ان الفائدة اسم للمعاني فكذلك ان اريد بالمقدمة واخوتها المعاني ايضا
 فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتغال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعاني
 بالعبارات بحيث لا يعترها حشو واذا اريد عكس ذلك كان من اشتغال الدال على مدلوله
 وجه الترتيب يريد به وجه ضبط الرسالة على الترتيب الذى اومأ اليه في مقام الاجمال)

وبنى وجه الضبط على الترتيب
 التى لم يوجد فيها وتنبيه
 بناء على انها ليست بصحيفة
 عنه كما يشير اليه ونحن
 نعول عليه انه محشى فقوله
 يريد به الخ اشارة الى اعتراف
 على الشارح بان بيانه ليس
 للترتيب فقط بل له وللحصر
 حيث قال فيه اذ الخارج
 ضمه لا يذكر فيها فكان على
 الشارح ان يقول وجه الضبط
 الخ وقوله على الترتيب المستفاد
 بالادارة وقوله يقول عليه
 اى يفترض عليه في عدم
 وقد اشار المحشى الى صحته
 بقوله بعد واقول جلا الخ
 ان ما يدكر فان قلت
 هذا يصدق على بعض كل من
 الثلاثة فان بعض التقسيم
 يذكّر في هذه الرسالة لافادة
 المقصود وبعض كل من الاخر
 يذكّر لافادة ما يتعلق

والمراد الخ اعلم ان هذه الكلمة بمنزلة الاستدراك فلا يؤتى بها
 الا لدفع ما يتوهم بثبوته او بثبوت ما يتوهم نفسه اشتغال
 الشئ على نفسه اى وهو فاسد لوجوب التغاير بين الطرفين
 والمظروف من اشتغال الدال الخ هذا هو الاظهر كما ان مقصود
 للشك اعطاء المعاني بظرفها الذى هو اللفاظ الى المخاطب
 بان بيانه ليس للترتيب فقط الظاهر ان وجدا لا عتراض
 على الشئ ان الترتيب هو جعل كل شئ في مرتبته ولا معنى له
 هنا فكان المناسب ان يقول وجه الاشتغال اذ هو المحدث
 عنه فهو المناسب للمتن فكان على الشارح ان يقول اى كان
 عليه ان يتعرض لحصر الرسالة في الاقسام الثلاثة على الترتيب
 الذى اومأ اليه على طريق الاجمال بقوله تشتمل الخ بان يقول
 وجه ضبط الرسالة على الترتيب الخ لا يقال طرف للحصر
 اربعة ما والا واما والعطف بلا وتقديم المفعول وليس في
 كلام المصنف واحد منها الا اننا نقول المراد بالحصر الحصر المتعارف
 عند البلغاء من ان الاختصار على الشئ في مقام البيان يفيد
 الحصر فيه والحصر المستفاد من خارجه لا من العبارة والحصر
 اسفراى علم من تتبع مقاصد الكتاب لانه يتبعه لم يوجد
 غير المقدمة والتقسيم والخاتمة ويمكن الجواب عن الشارح
 الخ ويرد على حصر الفائدة في الامور الثلاثة جملة هذه الفائدة
 تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة فان هذه الجملة من الرسالة

بالمقصود وحينئذ فلا يستقيم قوله فان كان الاول فهو التقسيم لان بعض التقسيم ليس هو التقسيم
 وكذا يقال في الاخيرين ولذا قال الشارح في شرحه الكبير ان ما يدكر وبعد جزا برأسه ويعنون
 عنه باسم فراد ما ذكر لا خارج بعض كل فانه لم يعد جزا برأسه ولم يعنون عنه باسم ويمكن
 الجواب عن الشارح بان قوله لافادة المقصود والافادة ما يتعلق بمعناه لافادة جميع المقصود
 ولا فائدة جميع ما يتعلق به معنى بالنسبة لهذا المؤلف فلا يرد ما ذكر في هذه الرسالة للاثم

وتبني مجازا عقليا ومجازا احكاميا واسنادا مجازيا فان قلت هذا المجاز عند صاحب التلخيص
خاص باسناد الفعل او معناه الى بلاس له غير ما هو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليست
فعلا ولا في معنى الفعل بل هو علم جنس كما تقدم قلت هو في معنى الفعل بالنظر لاصله
لان اسم فاعل في الاصل

باعتبار الخ) وذلك
لان من وقف عليها اذا
استحضرها ولا حظ لها
ترتب له على ذلك ثمرة
ومصلحة هي الوقوف على
المعاني التي تضمنتها
او حال) اي من فائدة لانها
علم جنس فهي معرفة والجل بعد
المعارف احوال او من اسم
الاشارة بناء على صحة مجيء
الحال من المبتدأ او من الضمير
في فائدة بالنظر لاصلها
كما ان جعلها صفة لها بالنظر
لاصلها والا فهي الآن معرفة
لا تتخلل ضميرا والجل انما تكون
صفات بعد التكرات
والمراد الخ) جواب عما عساه
يقال ان المقدمة ونحوها
من الفائدة فيلزم اشتغال
الشيء على نفسه

باعتبار ان اللفظ
في حصوله
الفاصلة
اشتمل
باعتبار بعد خبر
او حال او صفة
فائدة والجل
انما تشتمل اشتمال
الكل على الاجزا

فيه ان الكلام في اسناده لاسم الاشارة فهو مبتدأ او خبر
وليس يجري فيه المجاز العقلي على مذهب الخطيب فهو
مبنى على مذهب السكاكي من جريانه في المبتدأ والخبر
ترتب له على ذلك اي على ذلك الفعل الذي هو الملاحظة
ثمرة ومصلحة هي الوقوف على معاني تلك الالفاظ داخل
في حصول المعاني المرادة بالفائدة هنا اذ هي دالها
ودال الشيء له دخل في حصوله بلا شك او حال من فائدة
لانها علم جنس الخ اعلم ان الشك قد مرا احتمال الجبرية لا سيما
لما فيها من تكرار الاسناد الموجب لتكثير الفائدة وهذا
الاحتمال مبني على جواز تعدد الخبر وهو الاصح واعقبها
بالحالية لا ببناء كونها حالا على المشهور من ان اسماء
الكتب والتراجم من قبل علم الجنس فتكون معرفة لفظا
ومفهوما خلافا لابن مالك والجل بعد المعارف احوال

بناء على صحة مجيء الحال من المبتدأ ايضاً ان
تكون حالا من المبتدأ ظاهرا على طريقة الجمهور
بان يرتكب تقدير مضاف كان يقال الاصل
تفصيل هذه فائدة مثلاً صفة لها بالنظر
لاصلها وذلك لان اسم الجنس بكرة باعتبار الما صدق
لتناوله كل فرد على سبيل البديل ثم هي على تقديرها حالا في
محل نصب وعلى تقدير كونها صفة لفائدة او خبرا ثانيا لهذه

محلها رفع ويجوز ان تكون الجملة لا محل لها لانها مستانفة
استثنائا قايانيا واقعة في جواب سؤال مقدر كان سائلا
سال وقال على ما تشتمل تلك الفائدة فقال تشتمل الخ

اما على تعريفه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء فكون انفعالا وعلية
فمؤخر يحصل ومسجد على اخذها من فادته بمعنى صبت فؤاده انها مصيبة الفؤاد
على ما سبق فلانها الى العبارات الذهنية مصلحة تترتب الخ قال شيخنا الفرسى فيه

الشامل للحضورى والحصولى وان جعل تعريفا للعقل
الحصولى بقربة ان المقصود تعريف العلم الكاسب
والمكتسب كان التعريف على ظاهره والمراد بالعقل
قوة تدرك الغائبات بنفسها والمحسوسات بالوسائط
وبصورة الشيء ما يكون له لامتيازه سواء كان نفس
ماهية الشيء او شجالة والظرفية على الحقيقة اهر من
عبد الحكيم ببعض تصرف اما على تعريفه بانتقاش الخ
اعلم انهم عرفوه بحصول صورة الشيء فى العقل فان كان
العلم من مقولة الكيف فالمراد الصورة الحاصلة فى
العقل وفائدة جعله نفس الحصول القنبية على لزوم
الاضافة له وان كان من مقولة الانفعال فهو على ظاهره
لان المراد بحصول الصورة فى العقل انصاف بها وقوله
اباها فقولها اما على تعريفه الخ يفيد ان لم فى تعريفه
طريقتين وقد عرفت المراد من التعريف وحق فقولها
بانتقاش النفس يحل ان المراد من الحصول فى تعريفه
فيكون مساويا لتفسيره بالانصاف بالصورة بناء
على ان التعريف على ظاهره مصيبة الفؤاد اى
فؤاد المص وذهنه حيث رتبها فيه قبل الكتابة او مصيبة
فؤاد المعانى التى هي دالة عليها اى مبينة بها غاية البيان
على وجه اعلى وجه مماثل لترتيبها فى الخارج المظهر فى اللفظ
من الخيلة الى الحافظة ظاهرا ان المراد
بالحال الحافظة وحق فاطلاق المحل عليها مبالغة وجمع
المحل وان كان واحدا باعتبار تعدد الحال فيه وقال الحكماء
المراد بالمحل الاول الذى كانت فيه العقل انصاف والمراد
بالمحل الآخر العقل الحقيقى والضمير فى اخراجها ومحالها

نظر لان العبارات الذهنية
لا حروف لها حتى تصح او يخرج
من محالها اه قلت قد يدعى
ان لها حروفا وكلمات ذهنية
اذ تسليم قيام العبارات بالذات
يقضى بقيام ما تركبت منه
به والمراد بتصحيح ترتيبها
فى الذهن على وجه لو ظهر
فى اللفظ لا فاد ورايت
لبعض الفضلاء توجيها
لقوله واخراجها الخ حيث
قال والمراد باخراجها من
الخيلة الى الحافظة ومن
الحافظة الى العقل اذ الامر
المشهور به ان العقل يقال
له خارجى بمعنى انه خارج
عن المشاعر الباطنة كالمخ
اى القوة الداركة كانه
السيد على نظيره فى حاشية
شرح الشمسية اه وقد
يقال ان القوة العقلية
انما تتعلق بالمعنى بالاصدار
كما ذكره فى موضعه فظهر
ويجوز عطف على
قوله فحققة عطف جملة
فعلية على اسمية

فؤادنا مصيبة فؤادنا
الضمير فى اخراجها
محالها

فؤادنا مصيبة فؤادنا
الضمير فى اخراجها
محالها

أي عبارات ذهنية أو العبارات الذهنية التي تشير إلى حقيقة لغة وعرفا أي من جهة المعنى اللغوي والمعنى العرفي لأن ذلك يقال له حقيقة لغوية أو عرفية لأن الحقيقة في الحمل لا تسمى بذلك وإنما تسمى عقلية وكذا يقال في المجاز بخلافهما في المفرد فانهما سميان بما ذكرنا هو

منزلة المركب مع المفرد والمفرد مقدم على المركب طبعا فكذا ما هو بمنزلة المركب فلذا قدم الكلام على الموضوع والحمول لأن الحمل لا يتحقق إلا بهما معا كما أن المركب لا يتحقق إلا بالمفرد أي عبارات ذهنية الخ يشير إلى أن ما يصح كونها فكرة موصوفة وكونها موصولة أي من جهة المعنى اللغوي الخ يشير بذلك إلى أن لغة وعرفا منصوبان على التمييز لفائدة لأنهما منصوبان بنزع الخافض أي حقيقة في اللغة وفي العرف حتى يرد أن الحقيقة اللغوية والعرفية إنما يكونان في المفرد لا في الحمل والاسناد لأن الذي يكون فيه إنما هو الحقيقة العقلية والحاصل أن الحمل حقيق سواء حملت الفائدة على المعنى اللغوي لها أو المعنى العرفي لأن لغة وعرفا منصوبان على الحمل من فائدة أو على المعنى لها والمعنى وأما حمل الفائدة كما يكون المراد بها المعنى اللغوي والعرفي في الحقيقة العقلية أو العرفي على الألفاظ الذهنية حقيقة عقلية وهي اسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له وكذا يقال في المجاز أي ما قيل في الحقيقة العقلية يقال في المجاز العقلي وحاصله أن المجاز العقلي لا يسمى لغويا ولا عرفيا أي بسبب ذاتها أي باعتبار ذاتها وقطع النظر عن معناها وطبيعتها في ليست زائدة ويحتمل أن تكون زائدة والتقدير إذا العبارات انفسها بالصورة الحاصلة في الذهن إنما كانت العبارات الذهنية صورة لانت صورة الشيء مثاله والألفاظ الذهنية مثال الخارجية فالمراد بالعقل الذات المجردة وبالصورة ما يعم الخارجية والذهنية وبالحصول الحضور سواء كان بنفسه أو بمثاله هذا أن كان تعريفا للمعنى الأعم

فحقيقة لغة وعرفا
أي عبارات ذهنية
أنفسها فائدة
أما باعتبار المعنى
فكذلك هو

الكيف

واما حمل الفائدة
على ما لا يشترط فيه
فمنه

لان المدعى عموم الاولين وانما
تركها لتلازم بينها كما سبق
وكذا يقال في حذف العلة
الفائدية واما حمل الخ
عطف على مقدم راي اما الاشارة
بهذه الى العبارات فيجوز او
التقدير اما حال الطرفين
فقد عرف واما حمل الخ
على ما

الاعم ما زاد فردا ونقص قيدا والاخص ما زاد قيداً او نقص
فردا لان المدعى عموم الخ حاصله ان الدليل المذكور
وهو قوله اذن بما الخ قاصر لا ينتج المدعى وذلك لان المدعى
اربعة امور الفائدة اعم من الغرض ومن العلة الفائدية
وهنا ان دعوتان وكون الفائدة اعم من الغرض ومن العلة
الفائدية وهاتان دعوتان ايض والدليل قاصر على واحدة
وهي كون الفائدة اعم من الغرض للتلازم بينهما اى
بين الفائدة والغاية لانه يلزم من كون الفائدة اعم من
الغرض ان تكون الغاية ايض اعم منه لما عرفته من تلازم
حشيتهما وكذا يقال في حذف العلة الفائدية اى ان
ما قبل في حذف الغاية يقال في حذف العلة الفائدية
لانه يلزم من كون الفائدة اعم من الغرض ان تكون اعم من
العلة الفائدية للتلازم حشيتهما فيلزم من كون المصلحة خير
مقصودة للفاعل ان لا تكون باعثة على الفعل فقد وجدت
الفائدة دون الغرض والعلة الفائدية والحاصل
ان الشايع لم يقل او غاية في الاول لتلازم الحشيتين
اى حشيتي الفائدة والغاية ولم يقل ايض او باعثة له
عليه لتلازم حشيتي الغرض والعلة الفائدية وحشيد
فلا اعتراض على التمسك بان الدليل قاصر لا ينتج المدعى
اما الاشارة بهذه اى او اما حال الطرفين فقد صرف
وان اسم الاشارة مستعمل في العبارات الذهنية على سبيل
المجاز بالاستعارة والعلاقة المشابهة في الوضع والفائدة
لها معنيان معنى لغوي وهو المحصل والمستفاد من علم او مال
ومعنى اخر وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرة
ونتيجة وقدم الكلام على المفرد لان الجمل مع الموضوع والمحمول

استعملت تفاوت الاحوال والرتب يقال بكونه في الشرف ثم استعمل فيه فاستعمل في كل تجاوز
ووضعت حكم الى آخره والمراد هنا الاخير اي حالة كون تلك الاضافة مجاوزة الفعل ومختصة
له وقد تاتي للتعليل كما في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد اي لاجل دينه
والعلة الفاعلة بالعكس مستند وخبر والجملة حالية او العلة معطوفة على الفرض وبالعكس
مستند بخبر محال محذوفة اي

المخفض من المعاني بخصوصه او لكونه فردا من افراد مطلق
المخفض فهو مجاز بمرتبة او بمرتبتين ثم استعملت في مطلق
التخطي والتجاوز لعلاقة الزوم وقوله اذ في مكان من الشيء
تمحى المكان المخفض وقوله ثم استعمل لتفاوت الاحوال
اي استعمل في تفاوت الاحوال والرتب على سبيل المجاز المرسل
والعلاقة النقيضة والاطلاق وذلك ان الاحوال والرتب
من المعاني فاستعمل دون في المخفض منها كما في المثال المذكور
لما لكونها فردا من افراد مطلق المخفض وحينئذ فهو مجاز
مرسل بمرتبة علاقته النقيضة والاطلاق واما باعتبارها
مخصوصا وحينئذ فهو مجاز بمرتبتين مان يقال نقلت دون
من المكان المخفض الى المخفض مطلقا اعلم من ان يكون مكانا
او معنى كما استعمل في المثال لعلاقة النقيضة والاطلاق
ثم من المطلق الى المعنى بخصوصه لعلاقة الاطلاق والنقيضة
فهر مجاز مرسل بمرتبتين فاستعمل في كل تجاوز اي مطلق
التخطي والتجاوز لعلاقة الزوم اذا عرفت النسبة
بين الاولين وهما الفائدة والغاية وهي للتساوي كما في
الاتحاد في الذات والاضلاف في المفهوم وبين الاخيرين
وهما الغرض والعلة الغائية وانها للتساوي ايضا وارتب
النسبة بين الاولين والاخيرين فالاولان وهما الفائدة
والغاية الخ اي هو مطلقا لانفراد الفائدة والغاية
فيما اذا ارتب على الفعل فائدة غير مقصودة لفاعله كما اذا
نصرت بئر لاجل الماء وقبل وجوه الماء وجدت كثيرا مثلا
فصدد على الكثر انه فائدة لانه مصلحة تترتب
على فعل وغاية لانه في طرف الفعل وليس بغرض لانه غير
مطلوب لك ولا علة غائية لانه غير باعث على الحفر ثم ان

واضا فتم العلة الغائية حال
كونها ملتصقة بعكس الغرض
اي اضافوها الى الفعل دون
الفاعل حيث قالوا علة الفعل
كذلك قد يقال هذا الغليل
انما يقتضي تسمية المصلحة
الباعثة للفاعل على الاقدام
على الفعل علة فقط لا علة
غائية والوصف بغائية
ماخوذ من خارج تأمل
فالاولان قال المحقق
الفاء تفسيرية وهو معنى قول
غيره الفاء للفضيحة لانها
مفسرة بشرط مقدرة
ومفصلة اي اذا عرفت النسبة
بين الاولين والنسبة بين
الاخيرين وارتب النسبة
بين الاولين والاخيرين
فالاولان الخ مطلقا
اي هو مطلقا لا يقال بل
بينها العموم والخصوص الوجه
اذ قد يوجد الاخيرين بدونه
الاولين ايضا في صورة الفعل
لاجل شئ مع عدم ترتبه كان
محر لاجل تحصيل ماء فلم
يحصل ماء ولا علة لانا نقول
نورد القسمة في هذه الاقسام
ما حصل من الفعل بالفعل
اه كروى واقول هذه السؤالا
غير متوجه وغير صحيح حتى

يحتاج الى الجواب المذكور فليته ما قيل تأمل اذن ما يترتب على الفعل فائدة اي او غائية

والعلة الغائية
بالعكس فالاولان
اعلم من الاخيرين
مطلقا اذ رتب
ترتيب على الفعل
فائدة لا تكون
منسوبة لفاعل

حيث قالوا غرض الفاعل كذا
دون الفعل قال
السيد الشريف قدس سره
دون في الاصل ادنى مكان
من الشيء يقال هذا دونه
اي احط منه قليلا

بالحيثية التي ذكرت في جانبها وهي البعث على الفعل
غرض الفاعل كذا حاصله ان العلماء لما اضافوا الغرض
للفاعل وقالوا غرض الفاعل كذا ناسب اعتبار المقصود
للفاعل في مفهومه حيث قالوا فيه المصلحة المترتبة على الفعل
من حيث انها مطلوبة للفاعل اي مقصودة له من الفعل
ولما اضافوا العلة للفعل حيث قالوا علة الفعل كذا
ناسب اعتبار البعث على الفعل في مفهومها حيث قالوا فيه
المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه
وبهذا النقصان الدليل انما هو لا اعتبار بالحيثيتين الاخرتين
ولم يتعذر لدليل اعتبار الحيثية المذكورة في الفائدة
والحيثية المذكورة في الفائدة لظهوره لان الفائدة لما كانت
هي المستفاد والمستفاد المذكور يقال ثمرة ونتيجة ناسب
اعتبار تلك الحيثية في مفهومها ولما كانت الفائدة اخر
الشيء واخر الشرح طرفه ناسب اعتبار حيثية الطرف
في مفهومه وقد تقدم له التنبيه على ذلك هذا وفي حشر العلامة
الدسوقي ما نصه قيل الاولى لشران يقول وجه اعتبار كل
حيثية الخ لان الدليل انما يذكر في مقام الانكار ولا ينكر
هنا اللهم الا ان يقال انه قد تخيل منكرا فلذا عبر
بقوله ودليل اه وفيه ان المنكر موجود فان بعضهم ذهب
لترادف الغرض والعلة على ان الدليل بمعنى العلامة
والامارة فمن اين انه لا يستعمل الا في مقام الانكار تأمل اه
دون الفعل وذلك لان الغرض بمعنى المقصود
المستلزم للقصد الذي لا يكون الا من الفاعل لا من الفعل
ادنى مكان من الشيء اعلم ان دون في الاصل موضوعة
للمكان المخفض ثم يجوز بها عن مطلق المخفض ثم عن

فلتحقق الفائدة بدون الغاية احسب تحقق الطرفية لان المراد بالفعل الذي يكون على طرف الفعل الذي ترتب عليه
لا جميع الفعل الذي اراده الفاعل تأمل (قوله كان) انظر ما وجه حمل ذلك اصلا مشبه به رجلا فقله
من الفائدة والغاية فما مشبهها كان قيل في وجهه ومنوجه وظهوره باقامة الدليل عليه في قول الشارح

وتدليل اعتبار الخ عورض بقول
المحقق ما معناه وانما عورض الشارح
دليل الحشيتين الاخيرتين بالذات
دون الاولين لان دليل الاولين
واضح يعرف من معنى الفائدة
والغاية اللغويين اه فهذا يقضي
ان دليل الاولين واضح ودليل
الاخيرين خفي لا يتقضي الا بالاشارة
للهما لان يقال خفا الدليل
او موضوعه لا يقتضي خفاء الدليل
ما ومنوجه على انه قد لا يسلم
ويصح دليل الاولين وقولك
الحشي من معنى الفائدة والغاية
اللغويين انه اراد معناه في
كلام شارح ممنوع لانه لم يذكر
معنى الفائدة اللغوي تأمل ثم ظهر
ان كان الظاهر لا يحمل الشارح
الغرض والعلة الفاعلية مشبهها
بالمفائدة والغاية مشبهها بهما
فكان يقول وان الغرض والعلة
الفاعلية كذلك اعلم ان المذكور من
الفائدة والغاية لان وجه التشبه
وهو الاتحاد الذاتي والاختلاف
الاعتباري فيها اقوى للاتفاق
على وجود هذا الاتحاد فهما ذو
الغرض والعلة الفاعلية فقد قيل
بترادفهما كما سأت في بيان قوله
ودليل اعتبار كل حقيقة الخ قدس
(قوله ايضا) تأكيد للكافي في كفا
واما قوله كذلك فلم يظهر لي

تنافر وحاصل الجواب ان المراد بالاتحاد التساوي في الماصد
في الذات وهو انما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض
والعلة الفاعلية وهو فقولك فالفائدة الخ معناه اذ علمت ما سبق
فانحر ك ما هو في نفس الامر وليس المراد اخبرك بمضمون ما سبق
ويشير الى كون المراد بالاتحاد التساوي المذكور قوله لان
الحشيتين متلازمان في بيان الاتحاد بالذات اذ التلازم
بين الحشيتين لا يستلزم الاتحاد بالذات لكن يستلزم
المساواة فتتحقق الفائدة بدون الغاية كما ان الغاية
تتحقق بدون الفائدة اذا ترتب على الفعل ضرر كدفع غصية
فانه غاية لانه آخر الفعل وليس فائدة اذ الضرر ليس ثمرة
ونتيجة احسب تحقق الخ كما يجب ان تحقق الضرر المتقدم ليس غاية
اصطلاحا اذ هي الصلحة والضرر ليس كذلك الذي
اراده الفاعل اي وما بعده فعل مستأنف فكل مصلحة ترتبت
على فعل فهي في طرف ذلك بالفعل ونهايته انظر ما وجه الخ
وجه ذلك بان الاخيرين لما كانا قريبين في العبارة ناسب ان
يلتفت لهما فيجعلهما مشبهين بهما من معنى الفائدة الخ وذلك
لان معنى الفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال فالفائدة هي
المصلحة والمستفادة وذلك ثمرة ونتيجة ومعنى الغاية في اللغة
آخر الشيء واخر الشيء طرفه فقد قيل بترادفهما وذلك ان بعضهم قال
في تعريف الغرض هو ما يكون باعثا للفاعل على الاقدام على الفعل
وليس علة غاشية وان كان الفائدة والغاية لم يصح ان يصح
هو صحيح بل هو الظاهر لانه ذكر حكم الفائدة والغاية بقوله
فالفائدة والغاية متحدان بالذات ولم يبين حكم الغرض والعلة
الفاعلية فلوجلت الفائدة والغاية مشبهين والغرض والعلة الفاعلية
مشبهين بهما للزم عليه تشبيه المعلوم بالمجهول مع انه يجوز للتكلف

كان الغرض في
الفائدة ايضا كذلك

ان كان الغرض في
الفائدة ايضا كذلك

معناه لانه جمع اسم الاشارة انه كان الاتحاد الذاتي والاختلاف الاعتباري المضمونين من متحدان ومختلفان لم يصح
اذ الغرض جعلهما متحدين بالذات لاشل الاتحاد الخ اذ لا يحصل له وان كان الفائدة والغاية لم يصح ايضا لاقتضائه

التوجه للفعل وآخرها يقتضي أن المفعول هو الصدور
واندفع ايضاً أن المفعول لأبد وأن يكون من الأفعال
الاختيارية كالنحو للفعل والصدور ليس فعلاً
اختيارياً لأنه عبارة عن الوجود في الخارج والمراد
بالعلة هنا الباعث والحامل على الفعل والتعبر
نحذف أي حاضراً يصح أن يكون الخبر متعلقاً لأم
لاحداً على ما هو الأول عند من احتمالات ثلاثة
والجملة معطوفة أي عطفت جملة اسمية على مثلها
لما اشهد من أن الجملة إذا بدئت بحرف كان النظر
إلى ما بعد ذلك الحرف فإن كان اسماً كانت الجملة اسمية وإن
كان فعلاً كانت فعلية ثم إننا أشار بقوله وصدور الفعل
إلى أنه لا يكفي في كونها علة غائية مجرد كونها باعثة
للفاعل على الفعل ولعمري غير أن يصدرك ذلك الفعل عنه بل
الصدور شرط في كونها علة غائية تفريع على
التعاريف يصح ايضاً أن تكون فالنصيحة والتقدير إذا
عرفت تعريف كل واحدة من تلك الأربعة على الوجه
المذكور فالثالثة التساوي في الماصدق المتساوية
في الماصدق ما اتحد ماصداً واختلف مفهوماً
كما كانت والاضاحك والمترادفان ما اتحد ماصدوقاً
ومفهومهما كالنسان وبشر إذا علمت ذلك علمت أن مقتضى
الكلام السابق يدل على أن الأمور الأربعة متساوية
والتفريع المذكور يدل على أن الاثنين الأولين
متساويان والاثنين الآخرين متساويان وحاصل السؤال
إن المفرع عليه هو تساوي الأربعة والمفرع التساوي
بين الأولين وبين الآخرين وحرفين المفرع والمفرع عليه

والخبر محذوف أي حاصل والجملة
معطوفة على الجملة المضاف إليها
حيث (قوله شبيهة غائية) ونحو
علة باعثة ايضاً (قوله فالثالثة)
تفريع على التعاريف المفهومة من
التقسيم (قوله متحدان) إن
قلت الأربعة متحدة لأن سبيلها
واحد فأوجه فضل الأولين
من الآخرين قلت المراد بالمتساوية
التساوي في الماصدق وإن
الاختلاف في المفهوم وهو إنما
يتحقق بين الثابتة والثابتة
وبينها الفرق والعلة الغائية
وإنما كل من الأولين والآخرين
فلا مساوية بينهما العموم
والمقصود المطلق والكون المراد
بالاتحاد التساوي المذكور
يشير قوله لأن الاثنينين
لأن الثلاثة المذكور لا يستلزم
الاتحاد بالذات وإنما يستلزم
المساواة فإن قلت دعم الاتحاد
مشكلة بأن المسألة إذا ظهرت
قبل انتهاء الفعل فقد شغبت
على الفعل وليست على طرفه

نحو علة غائية
فالثالثة والثالثة
متحدان بالذات
متحدان بالذات

ففيه من حسنات البديع الاعتقاد وهو على الاول بمعنى اسم المفعول اي محصلة مستفادة وعلى الثاني اسم فاعل

على معيولين لعمولين مختلفين وهما الابتداء والمبتدأ وهو ممنوع
وحاصل الجواب اننا لانسلم ان العطف المذكور هنا ممنوع لان عمل
الاعتناع اذا لم يكن لحد لها مجرور اسما مطلقا لكن لا نسلم
اختلاف العاملين هنا بل هو واحد لان المبتدأ المحذوف اي
وتفسير الفائدة وذلك لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
وجر فاعلم والجواب كمالها معيول لعمول واحد وهو المبتدأ وهذا
بناء على انه من عطف المفردات اما على ان العامل في قوله في العرف
محذوف اي والفائدة في العرف والعطف من عطف الجمل فالامر
ظاهر للتقيد اي لا للتعليل كالتى في قولك اناد من حيث
انها حارة مضمرة اي هي مضمرة من اجل حرارتها فهد الحثية
كالقوى بعدها للتقيد في قوة قولنا باعتبار فنفيد ان هناك
امورا مختصة زاعنها ولذا التي ببيان الحثيات الاكبر لان
الحثية قد تكون لبيان الاطلاق كقولنا الانسان من حيث
انه انسان جسم وقد تكون للتعليل كما تقدم وكثيرا ما يستعملها
المصنفون في مقام التفسير والمعنى هنا ان الفائدة هي المصلحة
المرتبة على الفعل اي المتسببة عن الفعل باعتبار انها ثمرة
اي نتيجه لان عطف النسخة على الثمرة تفسيرى لا باعتبار
انها مرتبة على طرفه ولا باعتبار ان
القدوم اي محاذ من الاطلاق المكزوم واردة اللازم
لان الشجاعة يلزمها الاقبال والمباشرة والتوجه
والمترادف هنا التوجه للفعل فالماثلا علة والتوجه
الفعل وهو المحذور معلول لان المباشرة عليه
عطف على اسم ان اي وهو الها من انها وفي العبارة محذوف
مضاف تقديره وسبب صدور الفعل وذلك السبب هو التوجه
فلا يقال صدور العبارة يقتضيان المعلول الاقدام الذي هو

سمى ايضا الى مصيبة الفؤاد (قوله)
من فادتر اي من صدره على وجه
المصيرين او من نفسه على مذهب
الكوفي (قوله فادتر اي من صدره)
والعطف هذه العبارات مصيبة فؤاد
المصنف وهه حيث رتبها فيه
قبل الاداء او مصيبة فؤاد السامع
باعتبارها او مصيبة فؤاد السامع
كما تفرق بينهما فتنها في بنا
والفؤاد مرادف للقلب على المشهور
كما في ابن الصلاح وقيل بين القلب
وقيل بالطنين وقيل غشاؤه (قوله)
وفي العرف اي عرف العلامة لا خبر
علمه الوضع كما قيل لعدم اختصاص
هذا المعنى بغيرهم (قوله من حيث
هي ثمرة) هذه الحثية كالتى
بعدها للتقيد (قوله على الاقدام)
في التماسح الاقدام الشجاعة اي
والمراد هنا القدوم (قوله ودرج)
يحتل نفسه مطلقا على اسم ان
وجمع عطف على الاقدام ويحتمل
رفعه بالابتداء

من فادتر اي من صدره
فؤاده وفي العرف
هي المصلحة
على وجه
حيث في مرة
وتنجد وتلك
المصلحة من
حيث انها على
ظرف الفعل
تسمى
ومن حيث
مطلوبة للظاهر
بالفعل
تتبعها من حيث
انها تابعة
على الاقدام
الفعل وصدر
الفعل لا جوابا

التوجه

بعد التسمية التي به الثلاثون من عدم تكلي على السهل فان المصوبات بها وكان على الشارح ان يكتب
فان قلت هذه المسألة
عند العبادات والعبادات
التي هي من جنس العبادات
التي هي من جنس العبادات
التي هي من جنس العبادات

كالامر الواحد بعد التسمية التي به الثلاثون من عدم تكلي على السهل فان المصوبات بها وكان على الشارح ان يكتب
والامر وان لم يتكلم عليها كغيرها من بقية المتن والتسمية في الاصل مصدر صيغ ثم صارت حقيقة عرفة في السئلة
فندفع ما يقال ان اقول الشارح بعد التسمية ما ذكر في بقية المصدر اسم الله بدون الوصفين الرحمن الرحيم بل التسمية بمدة
سبب الله اي ذكر اسمهم من ان يكون مع انضمام الوصفين اولاً
اللي ذكر الضمير باعتبار لفظ ال والاي هي في قوله معنى

لا جواب عما يقال لا معنى لوقوع الشرح في مكان القبول لان ما
الشي لا يسع غيره وحاصله انه كناية عن وقوعه في نفس القبول
فكان القبول شيء محسوس محيط بالشرح من جميع الجهات
كالامر الواحد فادبر ان هذه الفوائد جهة واحدة تضبطها
اي ان المصدر عن الامور المتعددة التي كل واحدة منها فائدة
بالواحدة اشارة الى كونها منضبطة بجهة واحدة بها صارت
واحدة كما انهم عبروا عن القوانين المنطقية مع كونها كثيرة
بالقانون حيث قالوا المنطق قانون لهذا وهذا ويحتمل ان الاطلاق
المذكور لاجل مطابقة هذه في الافراد بحسب اللفظ او انه تواضع
منه احتمالات سبعة وهي النقوش والمعاني والالفاظ
والمعاني اول الجميع واختار منها الالفاظ الدالة على المعاني وذلك
لانها هي التي يمكن الاشارة اليها من كل احد من غير توقف على شيء
بخلاف النقوش فلا يتأتى الاشارة اليها من الاعشى لعدم
حصولها منه والالفاظ الخارجية اعراض تنقضي بحدوث
التطوق بها والمعاني توقف على الالفاظ استعارة
تصريحية اي تصريحية بتعبية وانما كانت الاستعارة فيه
تعبية لا اصلية لانه ليس باسم جنس لا تحققا ولا تايلا لان
معناه جزئي وايضا اصالة الاستعارة توقف على صالة
التشبيه اي على جريانه في نفس مفهومي الطرفين وهذا لا ينص
الا فيما يصلحة لان يكون موصوفا ومحكوما عليه لسبب استقلال
في الانضمام ومفهوم اسم الاشارة ليس كذلك لانه محتاج الى ضم
ضميمة المشار اليه حتى يتم انضمام ذلك المفهوم منه وانما كانت
كذلك فلا يتصور فيه التشبيه ولا الاستعارة اصالة فلا بد

الامر الواحد (العبادات)
جمع عادة قال القزويني هي العبادات
المعنى الى اللفظ بالنسبة الى الكلام
وبالعكس النسبة الى اسمها اعاد
فقول المعنى ما غنى من اللفظ ظاهر
بالنسبة السامع دون المتكلم اذ المتكلم
بالنسبة اليه ان يقال ما معنى المتكلم
لغيره عن اللفظ والتعبير الشارح
ان يقال المعنى وقصد ان حسن جواب
العبارة في اللفظ تفسير الرؤيا قال
عن الرؤيا اي من غير الطلق على اللفظ
الذي هو المعاني لانها تسمى بما في الضمير
او لا يفسر اسم واطلاقا على الالفاظ
عمق المعنى فاعلم بان المعجزة
هو المتكلم والمعنى المعبر عما في اللفظ
الالفاظ حقيقة عرفة على المعنى الاصل
بحث لا يفهم ان حقيقة وحقان السيد
للمعاني استلزاما ذكر في معنى التفت
والترجم لاختلاف المعاني الخاصة
المعنى الدالة على المعاني الخاصة وذكر
العبارة التي اوردنا ذكر الشارح من ذلك
اليه العبادات الذميمة ليس من الالفاظ
السبعة ولا يظهر ما ذكره الا ان ثبت عن
السئلة انه اورد الالفاظ المعنى الالفاظ
المطابقة والالفاظ المانع من ان يراد بها
وحيث يكون الشارح جاز على غير استلزام
لا يقال لا يصح ان يراد بها الالفاظ المعنى
الذميمة مقابلة للالفاظ لانها تستعمل
واصولا لا تقول المراد بالانقضاء تكملة
بما زاد وهو يشمل الذميمة والنافعة
الذميمة اي سواء كانت الذميمة
متقدمة على النقص او متأخرة عنه على
ولورد ان ما في الذميمة من جهة الشارح
اليها من امور مفصلة ففوت ما هو
الامر حسب مطابقة لغيره وتبين
بعد تسليم الفصل لا تقوم ولا تملك

والامر الواحد والامر الواحد والامر الواحد

ان قلت هذه المسألة
عند العبادات والعبادات
التي هي من جنس العبادات
التي هي من جنس العبادات
التي هي من جنس العبادات

ان يعبر

وقد ربيع هوز من سلطان نزول الغيث وقوله فنوال الغناء تعليلية اهر كدى (بدرة عن) قال الشاعر لاهي
عشرة الف درهم اهر قال ابن قاسم الظاهر انه تفسير للضاف فقط والعين من اسهل الذهب اهر قال الشيخ ليس وعرضه
انه لا يصح ان يكون التفسير لمجموع المضاق والمضاق اليه لا يقتضيه ان البدرة من العين عشرة الاف درهم وهو فاسد لان
العين من الذهب والدرهم من الفضة فان قلت ما معنى الاضافه في كلام الشاعر حين قلت القصص الى ان نواله من العين قد
البدرة من الدرهم فقط او من الذهب

بجامع عموم النفع واستعمل اللفظ الدال على الثاني في الاول استعارة
تمثيلية وذكر النوال تجريد الغناء تعليلية اي لان نوال الامير
ويصح ان تكون نفسانية افضحت عن شرط مفاد اراي ان اورد
بيان ذلك فنقول لك نوال الامير الخ والنوال مصدر نال الثياب
قال اي اعطى هي عشرة الاف درهم حاصله انما اختلف في العين
فقبل هي الدنانير المسبوكة وحين فقيه تناف لان البدرة
من الفضة والعين ذهب ولذلك قال ابن قاسم الظاهر انه
تفسير للمضاق فقط وحين يكون غرض الشاعر بالاضافة
ان نواله من العين قدر البدرة من الدرهم فعطاه من
الذهب يعادل بدرة من الدرهم ويجاب ايضا عن الثاني
على هذه القول بارتكاب التجريد في الكلام بان يراد بالبدرة
مجموع العدد اي فنوال الامير عدد من الذهب وقيل ان العيز
تطلق على الذهب والفضة وحين فلا اشكال من اصله
التفريق اي صفة التفريق وهو ايقاع تبان بين امرين من
نوع واحد في المدح او غيره وذلك لان النوالين من نوع واحد
وهو العطاء وقد اوقع الشاعر بينهما تباناً حيث حمل بدرة
عين على نوال الامير واعطاه وقطرة ما على نوال الغلام واعطاه
من الملك بضم الليم فعناه المتصرف بالامر والنهي في كل الامور
التعلق بالاعيان المملوكة فهو استيلاء على شيء خاص يخص
من هذا ان ملك امدح من مالك ولذلك لا يضاق الا الى عظم
كقولهم ملك العرب واليه والروم فلا يقال ملك الطيور ونحوه
والدواب بل مالك ولا يطلق الا على من قدر على التصرف بخلاف
مالك يضاق الى العظم وغيره ومن لا يملك التصرف فيما يملكه
فبينما عموم وخصوص وجمعي جمع مرسوم وقيل جمع مرسوم
الحيز الناحية اي المكان الذي يحل فيه شيء وقوله وفي جعل

يعادل بدرة من الدرهم اهر كدى
وفي النظم من محسنات البديع
التفريق وهو ايقاع تبان بين امرين
من نوع واحد في المدح او غيره
اوقع التبان بين النوالين حيث
استند بدرة عن نوال الامير
وقطرة ماء النوال الغلام (اللقح)
من الملك بضم الميم وهو المتصرف بالامر
والنهي والمالك من الملك كسره هو
التعلق بالاعيان المملوكة واعطاه
الشاعر شرحه تحفة الامير المذكور
مع وصفه بالصفات المذكورة
التي لا يتصور غالبها على مبالغة لاجل
ان يقل على ما ينبغي فيقبل عليه الحق
فبذلك الاستعارة اذ خرجت العادة
ان الملك اذا اقبل على شيء اجل عليه
اهل الزمان من طاعة وتفرع بعضهم
بعد الشهرة حدث المذمة كالكرية
وقد حدثت هنا من بعض المتأخرين
مهمهم جمع مرسوم المراد ما يكثر
فيه العطاء (قبل ان ارفع ليم)
بني ظهرت علامات الاجابة والقول
حين عزم عليه قبل تخطي به لفظ
به صوت وفي نسخة واحول وعليها
كتب الكردي اي قبل يحول عن ملكي
(فان وقع) فاعترضه تحفة
القول وهذا دواء حتى يرد عليه
ما قبل انه يلزم التناقض اهر كدى
وقول بل يصح ان يكون تأطير الثاني
ولاننا قض بان يراد بقوله قد فاء
اي محب طهي ويقول فان وقع اي
في الواقع ونفس الامر امل في
حيز القول لحيث الناحية والاشارة
بيانية وفي جعل القول حين اي ناجية
تجوز لان الحيز كما عات اسم كان
وجعل ذلك طراً للاشارة الى ان
القول محيط بما حصل مظهر فانه
احاطة الطرق بالمطروف والمطرفين
البحر امل وهو في الاصل الرماء بمعنى الطلب لانه في الخوف كما فقوله تعالى لا يرجون حسناً وقوله وارحوا
البحر الاخر والمراد ههنا المامول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (فائدة) اطلقها على مؤلفه مع اشتغالها على فائدة
اشارة الى انها القرب تناولها وشدته ارتباط بعضها ببعض

وقد ربيع هوز من سلطان نزول الغيث وقوله فنوال الغناء تعليلية اهر كدى
عشرة الف درهم اهر قال ابن قاسم الظاهر انه تفسير للضاف فقط والعين من اسهل الذهب اهر قال الشيخ ليس وعرضه
انه لا يصح ان يكون التفسير لمجموع المضاق والمضاق اليه لا يقتضيه ان البدرة من العين عشرة الاف درهم وهو فاسد لان
العين من الذهب والدرهم من الفضة فان قلت ما معنى الاضافه في كلام الشاعر حين قلت القصص الى ان نواله من العين قد
البدرة من الدرهم فقط او من الذهب

ويجوز عنه في الجملة ان سلسلة الحكام مرتبطة بوجود الحق تعالى كذا لا بنظام ملكته وبلده مرتبطة بالسلطان فلا ينفك ما به
من سوره الادب كما قاله شيخنا المولى (اشتات نيجان السلطنة) التاج الاكليل قال في الخاتمة لا كل شيء العصبية فربما
البحر اهر وسعى التاج اكليل والسلطنة كون الشخص سلطانا يضم السن وسكون اللام وقد تضم بذكر ونبوت يطلق على ايمان
منها الله مان ونبيه ومنه ان يديون ان يحملوا الله جلهم سلطانا مبينا اي حجة ظاهرة ومنها قوة الملك ومطلق القوة اخرى

انما سمي السلطان بذلك لان ظل الشيء ما يناسبه في المقدار ويحكم
عنه صورته فشيء السلطان بظل السلاطين وبين الله تعالى من
المناسبة من جهة ارتباط الاشياء قاله تعالى ترتبط به المحكمات
والموجودات لا يرد موجد لها ومتصرف فيها والسلطان يرتبط
به نظام ملكته من حيث التدبير والسياسة ويجوز عنه
في الجملة اي لاعلى التحقيق اذ الظل يحكي عنه صورته من حيث
استماله على اعضائه الخصوصية واما لونها واما عليها من الملبوس
فلا يعرف من الظل كون الشيء سلطانا لا بد عليه من تقدير
المضاف اي ذوى السلطنة وذوو السلطنة هم المملوك والاولاد
فالكون سلطانا لا نيجان له والمعنى الذي اشتات نيجان
السلطان الى راسه لتوضع عليها كون الشخص اميرا اي
ملك لا يد فيه ايضا من تقدير المضاف اي ذوى الامارة
والا فالكون اميرا لا حل له وقد سبق بيان الحكمتين الى
حاصل القول فهما ان الحكمتين تشبه حكمة وهي تحقيق العلم
واققان العمل وتطلق على العلم فقط وعلى المعرفة فقط وما سبق
في بيانها هو انها علم باحث عن احوال الموجودات الخ ما تقدم
وتنقسم الى عملية وهي المتعلقة بكيفية عمل والى علمية وهي
المتعلقة بتحقيق العلم وقيل هي المتعلقة باسماء والافلاك وقيل
هي ما وافقت الحق او علم الشرائع وقيل ان العلم ما ترجع لعل
الدور استعارة بالكناية وتخييل ويحتمل ايضا ان اضافة تخييل
للسؤال من اضافة المشبه به ولا بد من تحريه فياض عن بعض
معناه بان يراد منه كثير الصب ولا بد من تقدير في الكلام ولحي
كثير صب النوال الشبيه ذلك النوال بالسيال اي بحال فيها
ويحتمل ان في الكلام استعارة تمثيلية بان يقال شبه حال الملك
في نفعه العام وكثرة عدله بالسيال الفاض ما فيها البرئوى به

الاولى الفاسى وكل من المعينين
الاخيرين مناسب هنا والها من
البحر هام وفيه استعارة بالكناية
وتخييل حيث شبه النجان بالاناس
بجامع التكرمة واثبت الاناس في
تخيلا (واهاى امير الفخرت
من انما هاهى اي لفافرة والامارة
كون الشخص اميرا الى ملكا والفاطر
من العوز وهو الظفر بالخير
العلمية هي المعبر عنها بقدر ما يتبين
وقد سبق بيان الحكمتين ووجه تسمية
في (الفاطر اي الجامع وبين
الفاطر والفاطر الجناس الاخر)
فياض من الفاض وهو يطلق
اصطلاحا حاصل ظل فاض يصفه
دائما لا لغرض ولا لغرض ولغرض
فياض الماء عن املاء افاده
العلمة تفرغ من القرب والسيال
جمع تبييل وهو الاول المملوك ما
والنوال المعطاه وفي الكلام استعارة
بالكناية وتخييل جيد شبه النوال
بالبحر الذي يفرغ منه بالمداد
السيال تخيلا وفاض ترجم
وهاى) مبالغة ولهيب اي كثير
لهبة والعلمية

اشتات نيجان السلطنة
الها من
البحر هام وفيه استعارة بالكناية
وتخييل حيث شبه النجان بالاناس
بجامع التكرمة واثبت الاناس في
تخيلا (واهاى امير الفخرت
من انما هاهى اي لفافرة والامارة
كون الشخص اميرا الى ملكا والفاطر
من العوز وهو الظفر بالخير
العلمية هي المعبر عنها بقدر ما يتبين
وقد سبق بيان الحكمتين ووجه تسمية
في (الفاطر اي الجامع وبين
الفاطر والفاطر الجناس الاخر)
فياض من الفاض وهو يطلق
اصطلاحا حاصل ظل فاض يصفه
دائما لا لغرض ولا لغرض ولغرض
فياض الماء عن املاء افاده
العلمة تفرغ من القرب والسيال
جمع تبييل وهو الاول المملوك ما
والنوال المعطاه وفي الكلام استعارة
بالكناية وتخييل جيد شبه النوال
بالبحر الذي يفرغ منه بالمداد
السيال تخيلا وفاض ترجم
وهاى) مبالغة ولهيب اي كثير
لهبة والعلمية

الماء واستعملت في أول مستنبط من العلم اما مجاز مرسل واستعارة
 او تطلق القرحة عن القيد بنو تستعمل في المستنبط من العلم مطلقا
 اما مجاز مرسل واستعارة وعلى كل فالجواز ترجيح اما باق على حقيقته
 او مستعار من جمود الماء والمجشي اجري فيه الاستعارة الاولى
 عبر بها محمد الكريم اما مجاز مرسل لاعلاقته بالمجاورة اذ حضرة الزل
 مجلسه اي الوكيل الخاذق الحافظ لما كان يتوهم من قهرمان
 الذي معناه ما ذكر انه يتجمل وصفه بالاكرم اشارة الى انه مع كونه
 حافظا ومديرا هو كريم لا يتجمل اي كظل الله لانه يدفع الاذى
 عن الناس كما يدفع الظل اذى الشمس ويحل المظلوم اليه كما
 يلجأ المحرور الى الظل حيث شبهه بالظل فيه انه يلزم عليه
 بلع بين الطرفين على وجه يبنى عن التشبيه الا ان يقال ان جريا
 الاستعارة فيه مبنى على مذهب السعد بان يجعل المشبه مظلوا
 سلطان لا خصوص هذا السلطان الذي هو عبد الكريم بل هو
 فرد من افراد المشبه ولذلك عدل العلامة الدسوقي عما
 لمجشي حيث اجرى الاستعارة في ظل يجعله مستعملا في نعمة الله
 تعالى لا في السلطان كما صنع المجشي وعبارته من المعلوم ان
 ظل الشيء صورة تتأكي جسمه والظل يشعر بالتجسم فظاهر
 العبارة يشعر بالتجسم لله وهو محال والجواب ان المراد بالظل
 في الكلام النعمة اي نعمة الله على الانام فشبه نعمة الله بالظل لجامع
 الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة
 التصريحية وانما كان هذا الممدوح نعمة من الله واصلة للانام
 لدفعه المضار عنهم الواصلة لهم من اعدائهم ومجمله لهم على العمل
 بالشرائع فالمراد بالانام العقلاء ويقتل ان يراد بهم جميع افراد
 الحيوان فالمدوح نعمة من الله واصلة لكل الخلق لكونه سببا في
 كل خير لكونه عدلا اهـ واما ما ذكره الحفيد حاصل بالحفيد

واما جعل بعضهم له مفعولا لاجله
 وعامنه اردت فقيه نظرا لانه ليس
 مصدر كما يؤخذ من عبارة القضاة
 وعلى تسليم انه اسم مصدر لا تحف
 فليس قلبا فاعلم (الحضرة)
 عبر بها عن عبد الكريم كناية عن دوام
 حضوره (الامير اي الملك كما
 في القاموس) (القهرمان) اي
 الوكيل الخاذق الحافظ المقام بامر
 قاله ابو البقاء نقلا عن المشكاة
 ظل الله فيه تشبيه بليغ اي كظل الله
 واستعارة مصرحة حيث شبهه
 بالظل بما مع ان كلا يلجأ اليه بما يضر ولا
 شك انه يلجأ اليه من حوادث الزمان
 المؤدية بخانه الظل لما اليه من حر
 الشمس المؤذي واصافته الى الله تعالى
 لانه الناصر له واما ما ذكره الحفيد
 من انه انما وصف السلطان بذلك
 لان ظل الشيء ما يناسبه

الحضرة العلية
 الامير
 والقهرمان
 ظل الله عليه
 قاهر
 ج

لما فيه لكن هذا كله باعتبار معنى اللفظين اللغويين لا بالنظر لما نحن فيه في هذا المقام لعدم صحته لأن المراد من كلامه رحمه الله أن هذه الرسالة بلغت النهاية في تقليل اللفظ المؤدى للمعنى بحيث لا يمكن التعبير بما نقص منه وإنما بلغت غاية الاختصار على معنى أنها لو نزلت إلى ما دونها لم يحصل المراد منها فالكلام كتابية عن كونها قليلة اللفظ كثيرة المعنى وقد يقال لا ما نفع من تفسير الغاية هنا معناها اللغوي لما في معنى أنه ترتيب على المبالغة في تقليل الألفاظ الوصول إلى الحد لا يمكن التعبير بأقصر منه والأمر ظاهر أيضا بالنسبة للنهاية وذلك لأن غاية فعله من الإيجاز هو هذا وأما الاختصار والإيجاز ففيل متعاربان لا يشتركان في حذف شيء من الكلام لا حاجة إليه وقيل الاختصار الحذف من عرض الكلام وهو تكرر والإيجاز حذف طوله وهو الأطناب كما قيل وقيل الإيجاز حذف المفردات والاختصار إجم وقيل الإيجاز حذف لادليل عليه والاختصار حذف اللفظ عليه دليل هذا والراجح عند أهل اللغة أنها بمعنى واحد وهو تقليل اللفظ كثير المعنى أم لا وهل مع كثرة المعنى وهو المناسب هنا وإن الغاية والنهاية بمعنى واحد أيضا وهو آخر الشيء فالجمع بين المقاطعين للتأكيد والمبالغة في صغر حجم الرسالة عن شرح موصوف بما ذكرنا علم أن الشرح في اللغة الحفظ والفتح والفهم والبيان وهو المراد هنا مأخوذ من التشرية وهو التبيين يقال شرح فلان أمره أي أوضحه وشرح مسئلة مشكلة إذا بينها على حال من الأحوال يشير به إلى أن جملة أحصاها حالية ولم يتكلم على جملة لا يغادر وهي صفة تشرح لما شاء من أن يلجأ والظروف بعد النكرات لفظا ومعنى صفات وبعد المعارف والنكرات المخصوصة أحوال الاقتباس هو أن يتضمن الكلام شيئا من لفظ القرآن أو السنة لا على أنه منه من الأول قول ابن الرومي المأثور وقول الآخر

عن شرح موصوف بما ذكرنا
لا يغادر الخ أي لا يترك كذا صغيرة
ولا يتكلم كبيرة على حال من الأحوال
حالة ضبطها أو بيانها وفيه من محسنات
المبدع الاقتباس ولا يقدح فيه
مخالفة لمعنى الآية وهو لا يترك
الكتاب معصية صغيرة ولا كبيرة
ونظير ذلك قول ابن الرومي
لن أخطأت في مدحك ما أخطأت في غيره
لقد نزلت حاجتي * بواد غير ذي رزق
مقتبسا من قوله تعالى ربنا أني أسكنك
من ذرئتي بواد غير ذي رزق إذ معنا
بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد تحق
الشاعر إلى جناب لا خير فيه ولا نفع
(أحصاها) كان الظاهر أحصاها
بضمير التثنية لرجوعه للصغيرة
والكبيرة

لا يغادر رصفه
كبيرة الأوجه

اي في ارفع اعلى مكان في الجنة لان عليين اسم لاعلى الجنة وقيل هو اسم مكان في السماء السابعة تجتمع فيه ارواح المؤمنين كما ذكره الشيخ يسه في بعض حواشيه وكلا المعنيين مناسب هنا وقيل هو اسم لدوران الجنة الذي يدور فيه كل ما عتقه الملائكة وصحابة الثقلين وهو المراد بقوله تعالى ان كتاب الابرار في عليين الآية وهو على هذه الاقوال الثلاثة ملحق بجمع المذكر السالم وقيل جمع على اسم ملك وعليه فهو جمع حقيقة افاذ جميع ذلك شيخ مشايخنا السندوني في شرح الخلاصة (وكانت مشتبهة)

الجملة حال وقد مقدرة وكان يجمع كونها تامة ومشتبهة حال وانافسة ومشتبهة خبرها (دقيقة) ان غمقة من العنق يفتح العين وضمتها مع سكن الهمزة ونحيمها وهو البعد والمراصد صعبة فيبقى ادراكها والوصول اليها ان مع غاية الخ الغاية والنهاية ثم لا بمعنى آخر الشيء وكذا الاختصار والاحجاز بمعنى تقليل القطع سواء كثر المعنى اولا وقيل لتقليل اللفظ وتكثر المعنى ويقصم فوق بين الغاية والنهاية بان الغاية في الازمنة والنهاية في الامكنة وبين الاختصار والاحجاز بان الاختصار للحذف من عرض الكلام كان يؤدي للمعنى الذي يدل عليه بكلمة مركبة من خمسة حروف باقل منها كادية معنى المريد الواضح منه بحدس بدل منهاج والاحجاز للحذف من طول الكلام كادية المعنى المدلول عليه بربع كلمات باقل منها كادية ثبوت قيام ان زيد نفوذا زيدا قائم اب بديل زيد قائم ابوه (ولم يكن لها نداء) اي مفارقة وعنى حال في الصحاح وقوم لا يد من كذا اي لا افاق منه والمعنى ان هذه الرسالة لما اشتملت عليه من الاوصاف السابقة لا ينبغي ان تنفرد وتستغنى

بجاز مرسل فقد اطلق المازور وهو العنصر واريده لازمه وهو القوة واشق من القوة مقوى فهو بجاز مرسل يجمع لانه نقل من المرفق الى لازمه وهو القوة بجاز مرسل اصليا ثم ان ارب من القوة المقوى من اطلاق الدال على المصدر وادادة اسم الفاعل والعلاقة التعلق الاشتقاقى فهو بجاز على مجاز لوان في الكلام استعارة بالكناية بان يشبه لطق بانسان وانما العنصر تخيل اي في ارفع اعلى مكان بيان لمحصل المعنى المراد والمجاز والمجرور متعلق بمحذوف اي وجعلها في ارفع اعلى الخ وكلا المعنيين مناسب هنا اي المعنيين لعليين وهو كونه اسم مكان في اعلى الجنة وكونه اسم مكان في السماء السابعة وللحاصل انه اختلف فيه فقال مجاهد هو في السماء السابعة وقيل مكان فيها تحت العرش يقال له الدار البيضاء تجتمع فيه ارواح المؤمنين وقيل سدة السمى وقيل اسم لوح من زبرجد متعلق بالعرش مكتوب فيه اعمالهم وقيل كتاب جامع لاعمال الخير من الملائكة ومؤمنى الثقلين وقيل اسم مكان في اعلى الجنة وعلى هذه الاقوال هو ملحق بجمع المذكر السالم ومشتبهة خبرها تكلم على الفعل من حيث التمام والنقصان ولم يتكلم على الاشتمال والظاهر ان اشتمال الرسالة على المسائل من اشتمال النظر على المظروف لان اللفاظ قوال المعاني وعلى ما تقدم من ان المراد من الرسالة هنا المعاني يكون اشتمالها على المسائل من اشتمال الكل على الاجزاء بمعنى آخر شئ الخ اعلم ان الغاية والنهاية لغة اقصى الشئ وعرفا ترتيب الازر على الشئ اى حصول فائدة واختلف في الفرق بين الغاية والنهاية فقيل الغاية في الازمنة والنهاية في الامكنة وقيل الغاية في المعاني والنهاية في الذوات وقيل هما متغايران لان الغاية لما كان معنا اقصى الشئ اى ما انتهى اليه الفعل كظهور الماء مثلاً بالنسبة لحضد البشر وكان معنى النهاية جزء الشئ الاخير كما فرضية من الحضرة مثلاً التي ظهر عقبها الماء صح ان تعتبر الغاية نهاية باعتبار انها جزء اخير

ان مشتبهة على اشتمالها على المسائل من اشتمال الكل على الاجزاء

وكل مناسب هنا (الامام) يطلق على معان ايضا منها المقدم على غيره وهو المراد هنا وجميع على امام بلفظ الواحد وليس على حد عدل لانهم قالوا الامامان بل جمع مكسر (الحقق من التحقيق وهو اثبات المسئلة بدليها والبدل من التدقيق وهو تقوية الدليل المثبت للمسئلة بدليل اخر فيها بيان وقيل التحقيق اثبات المسئلة بالدليل سواء كان على وجهه دقة ام لا والتدقيق ما ثابته بدليها على وجهه فيه دقة سواء كانت الدقة لاثبات دليها المسئلة بدليل اخر او لغير ذلك وعلى هذا فالتدقيق اخص ويقتض في بعض التراكمات التدقيق وهو التدقيق بما في العلم بالحق والتمحيق وهو ان يرعى في التركيب الثبات المعاني والمقتضى البدنية والوقوف وهو وسلامة التركيب من الاعتراض (خاتم المجهدين) فيه استمارة الكافية وتخييل حيث تشبه المجهدين بالرسائل بجمع الموشح لان المجهدين ويحسون احوال المسائل كما ان الرسائل توضح احوال الباعث واثبات الخاتم الذي هو في الاصل الشخص المثبت لفتح مراده هنا المرفح تخييل لانه من لوازم التشبه به وللعنف سرورج المجهدين كان الخاتم اي الشخص المثبت لفتح مرفح الرسائل ولك تغني استمارة بقرينة تشبه بان يشبه المرفح بالفتح واستمارة اسم ويقتض منه خاتم المرفح مرفح ويصح كون خاتم مرفح اخر ويكون فيه مبالغة في مدحه بان لا توجد جده مجتهد مثله (المجهدين) جمع مجتهد من الاجتهاد وهو لغة بدل المجهود في طلب المقصود واسطلاح بدل المجهود في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة او من كلام العرب وارادة المعنيين على المعنى الاول لخاتم ظاهرة وتكون عنه من مدح المصنف ما هو حقيق به بخلافه على الثاني لا على دعوى المبالغة كما تقدم (عضد القوا والدين) اي مقصودهما والمشهورة على الانبياء في نفسه عضد الدين قال السبكي في ترجمته الامام المصنف عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الغفار القاضى عضد الدين الابن جبهة مكسورة وباء

الامام الخليل
والفائل
في كتابه

تخصيه وجميع العلامة للشافعي المشهور بالعضد عجب تلامذة عظاما المشهور في الاطراف منهم الشيخ تميم الدين الكرماني والفتاوى والضياد القري صنف شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي والموافق والفوائد الفقهية في المعاني والبيان وبها في الوضع وجرت له محبة مع صاحب حرمان فحسبه في القلعة فكانت مسجونا سنة ست وخمسين وسبعمائة و...
اعلى الله درجته (اي الامام اعلى رتبته في اعلى عليين)

قوله وما اشتهر الخ في العلم اي في كونها فائدة علم بالعلمية على الترتيب انتهى وبين العلمين والجهين للجناس
 اننا لم نخطا ولقطا ولا شئنا بدل العلم الثاني الظلم وعليها فيبين وبين العلم الجناس اللاحق (قليا) اورد
 الفاء بعد بعد تقدير الاما ونفوها لان الفاء بعد بعد عطية لاما فنزلت اما المتوهم او المقدره منزلة
 المحققة (في الامتنان) حصها بالذکر كونها محلا لظهور العلم وكتبه خالبا (ظهور) اي كظهور فهو

تشبيه بليغ (الرسالة)
 المناسبات لقول المصنف هذه
 فائدة ان يقول الشارح الفائدة
 وقد يدرك انما ترك هذه
 المناسبات اللفظية للاشارة الى
 تعظيم شأن هذه الفائدة وانها
 خريتان تسمى رسالة وتوات
 سها من مؤلفها فائدة توضع
 ونقل عن حواشي المطابع ان
 الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة
 من فن واحد والمختصر ما اشتمل
 على مسائل قليلة من فن او فروع
 والكتاب ما اشتمل على مسائل
 قليلة وكثيرة من فن او فروع
 فالرسالة اخص من الاخيرين
 مطلقا والثاني اخص من الثالث
 كذلك (المولى) يطلق
 على معان منها السيد والناسر
 ومتولى الامر والتفهي

عن مها ويكن بدليل لزوم الفاء في حينها والفاء لا تلزم الا في جواب
 الشرط وهي الناصبة للطرف ثانيا عن اما الناصبة عن فصل
 الشرط الناصبة للحقيقة قياسا على اصلها اما بجامع النياية عن
 عامل فليانابت في اللفظ جازان تكون ناشئة في العمل وقال
 غيرهم هي عاطفة لجموع الجمل التي بعدها على مجموع ما قبلها من
 الجمل وقيل هي استئنافية والفاء على هذين القولين زائدة على
 توهم اما شعرا بلزوم ما بعدها لما قبلها والعامل في الطرف
 محذوف تقديره اقول فقوله فيما تقدم او توهمها صريح فيها
 لغير الجمهور من زيادة الفاء بناء على ان الواو عاطفة او استئنافية
 وقوله قبله تقديره اما صريح في مذهب الجمهور من لزوم الفاء
 بناء على ان الواو ناشئة عن اما واذا كانت الواو ناشئة عنها لا يقال
 تقديره اما لان المقدر كالثابت ولا يجمع بين الغرض والمغرض
 ويشير لذلك قول العلامة الدسوقي في جواب اما المتوهمه
 او التي نابت عنها الواو تشبيه بليغ اي كظهور جزئي من جزئيا
 لان الشمس كلي والظاهر فرد من افرادها وان كان الكلي منحصرا
 فيه وقوله في النهار تاكيدا لفهم ما قبله نظير سمعت باذني والجامع
 عدم الخفاء في كل والحاصل ان النهار الزمن التمدد من طلوع الشمس
 الى غروبها والشمس الكوكب المضي هو كلي وجد منه فرد واحد
 فقوله ظهور الشمس اي ظهور جزئي من جزئياتها لكونه لم يوجد
 الا فردا واحدا واما الشمس الذي هو كلي فلم يظهر فالرسالة اخص
 من الاخيرين مطلقا لانها اخص من المختصر الاخص من الكتاب
 فتكون اخص من الكتاب ايضا لان الاخص من الاخص من شئ اخر
 من ذلك النوع ثم ان الظاهر ان المراد بالرسالة هنا المعاني بقربة
 قوله القافادها لان الافادة لا تستعمل الا في المعاني وان كان التقيد
 ان المراد من لفظ كتاب ورسالة مثلا الالفاظ المخصوصة الدالة

فما شاع في الاصطلاح
 في الظهور والاعتبار
 في المنابر

رسالة المفصلة
 فافادها
 مولى

اسمه في التوراة طاب وفي الانجيل ما حيى اه ولعل تخصصه لها بالذكر لشدة انكار المنسكين بهذه من الكتابين
بعثة النبي الكريم والا فاسم مذكور في غيرها ايضا فقد روي ابن عسار عن كعب الاحبار ان آدم عليه السلام
راه مكتوبا على ساق العرش وفي السموات وعلى كل قصر وعزقة في الجنة وعلى ورق شجرة طوبى وصدره المنقى
واطراف الحجب وبين اعين الملائكة فاشار الشارح الى ان كان ينبغي لهم الاذعان لتبيننا لشدة انكارهم بعثته
صل الله عليه وسلم فامل

مستاه عمدة الخلق صلى الله عليه وسلم ولعل ترك احتمال كونه نعتا
لعموم العلم نعت ولا ينبغي به مجوده وقد يقال العلم المرجح لا المنقول
الذي كان وصفا كما هنا لان علميته لا يتبع اعتبار وصفيته الاصلية
اسمه في التوراة طاب افادته الى المراد ذكر اسمه لا بعنوان
مجد صلى الله عليه وسلم فلا معنى لبطلان الخبر لان ما يكون من
تحصيل الحاصل او يراجه المتبادر منه ويرتكب التجريد في
الاباطيل بان يراجه مجرد الذات بقطع النظر عن وصفه بالباطل
المحدث في الاولين اي اجزائها وارضاؤها وكل تمزيق وقوله
والزمان في الاخبار في امساها واصباحا غير شديد فيمانه
سديد لان الساجد للثنائية فهو وصف لمجد وآله كما هو ظاهر
فواعل لفعل الخ اي من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو الاسم على
فعل الجوهر وجواهره وعلى فاعل بفتح العين كطابع وطوابع
وخاتم وخواتم او على فاعله بخلافه فواعل وقواصع والقصاصع
اعل يربوع الذي يقصع أي يدخل فيه وعلى فاعل بخوكاهل وكواهل
وقوله مع خوكاهل اي من كل اسم على فاعل بالكسر غير صفة
علما كان الجواب وجوابا ولا ككاهل وهو على الظاهر مما يلي العق
مدة ظهور الخ اي وهذا كما ترون عن دوائر الصلاة كما هو عادة
العرب من كتابتهم عن التابيد بالتحديد تقديره اما مشروط
بان يكون ما بعد الخبر امر او نهيا ناصبا لما قبله او مفسرا له كما
نصوا عليه او توهما لها فيه ايضا ان توهما اما لم يعتبره جمهور
النحاة وخالفوا لاولي ان تكون الفازائدة وبعد مفعول محذوف
اي واقول بعد ما تقدم من اشاع الخ والمقدرة منزلة المحقة
الاولى حذف لان المقدار الثالث ولا يجمع بينها وبين الواو الا
ان تجعل الواو عاطفة والحاصل ان وقع خلاف في الواو الداخلة
على النظم بعد حذف اما فقال الجمهور هي ثابتة عن اما الثابتة

مظهر بفتح الميم والماء اي
مكان ظهور الحق فهو مصدا
بمعنى المكان (وسمى
بفتح الميم والطاء اي محل بطلان
أي كفاءه لا باطل فالمراد بانها
الحقا بقرينة مقامه بغير
والا فلا معنى لبطلان الباطل
وفي جعل الال محل البطلان
جوز ان جعله حقيقة هو الباطل
والال محل طروقه اي الابطال
وكذا يقال في مظهر فان محل
الظهور هو الحق والال محل
الظهور وهو الاظهار فان قلت
ما المانع من جعل بطل محل
الابطال فيكون حقيقة قلت
عذر صلاحه مفعول مصدا
لرباعي فتدبر فان قرئ كل من
مظهر وبطل يضم الاول وقع
الثالث كان مصدا للرباعي
على حذفه تعالى باسم الله مجزا
ومرساها ومن مقام كل مجز
وقول الشاعر
* الحمد لله مسانا ومصحفا *
في كونها مصدا درمية وان
اختلف المراد منها فان ما في
الشارح المراد منه المكان وما
في الامثلة المراد منه المحدث
في الاولين والزمن في الاخير
وفي نسخة مظهر وبطل
بضم الميم في كل وكسرهما او اللام
وبالاء على صيغة الجمع وقول
بفتحهم ان الاء ثابتة ايضا على
جملها المصدر غير شديد كما
لا ينبغي (الاباطيل) جمع
باطل على عرف فاس اذ قايسه
بواحد قال لا نظا صة
فواعل لفعل وفاعل *
* وفاعله مع بخوكاهل

ولا تأخذه ان لا تأخذه

ما ظهر في الخبر في العلم

وما هنا من بخوكاهل (ما ظهر في الخبر) المراد بالخبر الاول النبات الذي لاساق له المقابل للشم وهو
النبات الذي تله ساق قال تعالى والشم والكبري سجدان وبالحق الثاني الكوكب والمراد بالعلم الاول الجبل قالت المتباد
وان صخر النبات الهادة * كما نرى في رأسه كاز * وبالثاني العلامة اي والصلاة والسلام على من ذكر مده فهو
النبات في الجبل او مده شهرة الكوكب في كونه علامة يبتدى بنقل تعالى وبالحق هم يبتدون ومن بعضهم على

من إضافة الصفة للموصوف أي الأفعال الحسنة والسيئة جمع شئمة وهي الخلق والعادة (الموصول)
في شئمة الموصول أي المعلق أو ملا الياس (الهدى) أي الإسلام أو الاهتداء (محمد)
بدل من المشتق أو عطف بيان عليه أو خبر مبتدأ محذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره
بعد وقوع في النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته (المذكور اسمه) قال ملا الياس

من إضافة الصفة للموصوف أي ما كان صفة لما كان موصوفا
والمراد الصفة والموصوف بالمعنى اللغوي فلا يقال إن الفت لا
يتقدم على المنعوت ولا يضاف اليه لا يقال في إضافة الصفة
للموصوف إضافة الشئ إلى نفسه لأن الصفة عين الموصوف لأنها
نقول إنها متغايران بدلالة الصفة على ما يدل عليه الموصوف
من المعنى القائم به على أنه لا مانع من إضافة الشئ لنفسه إذ تختلف
اللفظ كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة **شئمة**
لم يذكر مفرد محاسن وقد ذكر غيره أنه جمع حسن على غير قياس
أو جمع محسن كذهب ومذهب ومصدر ومصادر الخلق والعادة
أي الجملة والطبيعة والمراد محاسن الأفعال الأمور الظاهرة وكان
الشيء الأمور الباطنة فالنبي صلى الله عليه وسلم ظاهره وباطنه
حسن أي المعلق للأخلاق أن الموصول من الموصول وهو ارتباط
شئ بأخر والمراد هنا الارتباط المعنوي ففيه استعارة مصححة
تبعية حيث شبه الارتباط المعنوي بالوصل واستعير اسم
الوصل للارتباط المعنوي واشتق من الوصل موصول بمعنى
مرتبط أو الأهدى لأهم أن الهدى لغة الأمانة يقال هذه الهدى كذا
أمانة اليه ويقال هذه الطريق إذا أدخله فيها وسار معه حتى
بلغ المقصد وعرفا تعلق قدرة الله بوضع الأفعال موافقة
للسنن فهو كون الله هاديا لنا فهو وصف لله ويعين أن يراد به كونه
مهديا والمعنى المرتبط بالفاظه صلى الله عليه وسلم أنواع العلم
التي هي سبب في السعادة والهدى أي الإسلام والاهتداء وأصله
مصدر ووزنه نادر ليس من أوزان المصادر والمطرودة المشهورة
فيلزم يرد منه إلا التثني والهدى والهدى والبكى بالقصر وعطف
الهدى على السعادات من عطف الخاص على العام أو خبر محذوف
هذا الاحتمال هو الأرجح لاحتمالين قبله لأنه عليه يكون عمدة كما

ومكارم الشئ بالظاهرة
الموصول بالسعادة
إفهام السعادة
والهدى *

المضمر في الشئ
أضاف الحكم
وليفتي *
المذكور اسمه

جمع حكمة قال ابو الفاء وهي علم باحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر
الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال الموجودات لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض فهي
الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال الموجودات بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا مثل
الصلاة والصوم فهي الحكمة العملية انتهى ووجه النسبة كما نقله الخردى عن المولى نصر الله ان

المقصود اولاً من الحكمة
بمقتضى الادراكات بالنظر
فنسبت اليه والمقصود
ثانياً نقل الادراكات
بالمشاكل الباحثة عن العمل
فنسبت اليه (الحاسر
الافعال) الاضافة اليه كانه
يعد

اطلاق كل ما يدل على الكمال وان لم يرد على ان التحقيق ان محل التوقف على
الورود اذ كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة كان يراد بمصدرها
مجموع الذات الاقدس بقطع النظر عن المصدرية لكل فضل وكل عطاء وانما
هنا الذات المتصفية بالمصدرية لما ذكر فلا مانع من الاطلاق وهو
ظاهر جمع حكمة وهي العلوم الادبية لا الشرعية اذ لا شرع اذ ذلك
ومن معاني الحكمة ايضا النبوة والهدى والقرآن والابحار والحلم
فان باحثة الى هذا التقسيم لا يخص علم الحكمة بل يعلم
العلوم كلها وذلك لان العلوم اما نظرية اي غير متعلقة بكيفية
عمل واما عملية متعلقة بها ثم النظرية والعملية يستعملان في معان
ثلاثة احدها في تقسيم العلوم مطلقاً فالمنطق والحكمة العملية والطب
العلمي وعلم الحياكة كلها داخلية في العمل المذكور لانها باسرها متعلقة
بكيفية عمل اما ذهني كالمنطق او خارجي كالطب مثلاً وثانيها في
تقسيم الحكمة فان لم يعتبر في تعريف الحكمة قيد الاعيان كان المنطق
داخلياً في تعريف الحكمة النظرية دون العملية اذ ليس بحكمة الا
عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا
ومن هذا البحث تعلم كيفية العمل الذي هو الفكر اذ ليس يجب من تعلم
العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العمل موضوعاً في الحكمة العملية
وان اعتبر فيه ذلك القيد كان المنطق خارجاً عن القسمين معاً
وثالثها ما ذكر في تقسيم الصناعات من انها اما عملية اي تتوقف
حصولها على ممارسة العمل او نظرية لا يتوقف حصولها عليها واول
هذا يكون علم النحو والفقه والمنطق والحكمة العملية وذلك القسم
من الطب خارجة عن العملية بهذا المعنى اذ لا حاجة في حصولها
الى مزاوله الاعمال بخلاف علوم الحياطة والحياكة والحجامة
لتوقفها على الممارسة والمزاولة كالسواء والارض هذا النوع من العلم
الطبيعي مما تعلم علم السماء وهو ما يبحث فيه عن الافلاك والعناصر

لحسان الاف

في الكلام استعارة مصروفة مشحنة ونقل عن حسن جليان المراد المشتق حقيقة وإن إضافة المصدر
لما بعده بيانية أي المشتق داله من مصدر هو الفضل والحكمة ان سلت مصدرية والمراد المشتق من ذلك انظر
المتن في أي الفضل والاحكام من جميع الخلق وقيل المراد بالمصدر ذات الله التي تصدر بصدورها كل فضل
وحكمة أي المشتق اسمهم من اسما الله تعالى عليه قوله * وشق له من اسمه ليجله * فذا المراد من قوله هذا

لكن في هذا القيل نظر لعدم
ورود إطلاق المصدر عليه
نقل وقيل المراد به فاشق
والمشتق المخرج أي المخرج من
في قولهم محل صدور
الفضل والحكم (الحكم)

لغيره من ملائكة وغيرهم الدعاة واختار ابن هشام في معنيته
انه العطف أي الفعل الحسن وهو بالنسبة لله الرحمة الخ وبزيت
على هذا الخلاف انها من قبيل المشترك اللفظي على الاول وضابطه
ان يتحد اللفظ ويتعدد المعنى كعين فانها موضوع للباصرة
بوضع والجارية بوضع وللذهب بوضع وانها من قبيل المشترك
المعنوي على الثاني وضابطه ان يتحد كل من اللفظ والمعنى لكن
تعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى كاسد فانه موضوع للحيوان
المفترس ويخته افراد مشتركة فيه والتحقيق الثاني لان الاصل
غير بقدر الوضع استعارة مصروفة اعلم تبعية
بان يقال في تقريرها شبه اخراج ذاته صلى الله عليه وسلم من
قريش باشتقاق الفعل او الوصف من المصدر بجامع كثرة
الافادة في كل لان المشتق اكثر افادة من المصدر لدلالته على
الحديث والزمان والنسبة او الحدث والذات ودلالة المصدر
على مجرد الحدث وكذلك ذاته صلى الله عليه وسلم اكثر كرمًا وحكمًا
أي علوماً من قريش واستعير اسم المشبه به للنسبة واشتق
من الاشتقاق مشتق بمعنى مخرج على طريق الاستعارة المصروفة
التبعية بيانية لا يتعين ذلك بل يحتمل ان تكون لامية ثم ان
ضابط الاضافة البيانية عند قوم ان يكون بين المتضايقين عموم
وخصوص وجهي والتي للبيان ان يكون بين متضايقيها عموم
وخصوص مطلق وعند قوم لا فرق بينها ولعل كلامه رحمه الله
مبنى على هذا والا فالمصدر اعم مطلقاً من الفضل أي المشتق
داله فيه اشارة الى ان اسناد الاشتقاق اليه صلى الله عليه وسلم
مجاز عقلي ويحتمل تقدير مضاف قبل المشتق أي مدلول المشتق الخ
ان سلت مصدرية والمراد بالاشتقاق بالنسبة اليها معناه المأخوذ
وهذا القيل نظر لعدم ورود الخ يجب عنه بانه على طريقة من يجوز

الكل للبيان

والمراد به الكلمات التي بنى الكلام عليها (اصول كلمة) اي الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضاف كلمة من انما
للفرد لكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخدام كالا يضي (وظروف) اي وجعل الظروف
ظروف معاني الكلام اي بعد جعلها اجزاء لكلمة المركب منها الكلام وهذا يحاج من قوله الى البقاء في جعل الظروف
ظروف معاني الكلام نظريته بالتامل امر وبين المباني والمعاني للناس الاتق وهو اختلاف الفظان الخاصين
في حرفين متباعدي المخرج

(الصلاة) كان الاول
زيادة السلام للفروج بين
كراهة افرادها عن الآخر
ولعل مذهب الشارح عدم كراهة
الافراد ثم رأت في بعض النسخ
اثبات السلام (الشق)
شبهه صلى الله عليه وسلم به
بجامع كثرة الافادة بالنسبة
للمصدر لانه لا تتم على الحد
فقط ودلالة المشتق على الحد
والزمان والنسبة والحادث
والذات ولا شك انه صلى الله
عليه وسلم اكثر الوري اعادة
وذكر المصدر ترويح

لان في كلامه اشارة اليه والمراد به الكلمات بمجمل اي ان المراد
به الحروف بواسطة الكلمات لان الحروف تتركب منها الكلمات والكلام
ينبنى عليها الكلام اي الكلام بمعنى اللفظ تفسير لمرجع الضمير
في كلمة واعلم ان الحكم اسم جنس جمعي على المختار لا يقال الا على ما
فوق العشرة عند قولنا واعلى ثلاث كلمات فاكثر سواء اعتدوا بها
اولا وقيل اسم جنس افرادي كماء وتراب وقيل هو جمع ثم ان الاصول
جمع اصل يطلق على الكثير وعلى الغالب وعلى ما ينبنى عليه غيره
كما هو المراد هنا اي بعد جعلها اجزاء للكلمة بمعنى ان الحروف
ظروف لمعاني الكلام بعد تركب الكلمات منها وبعد تركب الكلام
من الكلمات وحق لا ينجح نظيره في البقاء في عبارة الشما بها
تفيد ان الكلام له معنى وذلك المعنى مظهر في الحروف مع ان
المعنى انما هو مظهر في الكلام نفسه وانما كان جعل الحروف
ظروفا للمعاني نعمة يجدها عليها لانها يتوصل بها الى معنى الكلام
كان الاولى زيادة السلام الى اي زيادته خطا لاجل الخروج
من كراهة الافراد ومقتضاه انه لا يخرج عن الكراهة الا اذا
اتي بها لفظا او خطا فلو تلفظ باحدهما وخط الاخر او تلفظ
باحدهما فقط او خط احدهما فقط او تلفظ باحدهما وكتبه ولم
يتلفظ بالآخر ولم يكتبه كان مكروها في الصورا لاربع فان
اتي بها لفظا فقط او اتي بها لفظا وخطا فلا كراهة ولعل
مذهب الشما اي ان الشما لا يوافق على كراهة الافراد مطلقا بل
يري انتفاء ما بالجمع لفظا ولا يري كراهة الافراد خطا ثم ان لم يتكلم
على معاني الصلاة وقد ذكرنا ان ثلاثة معاني الاول لغوي فقط
وهو الدعاء مطلقا وقيل بخير والثاني شرعي فقط وهو افعال
وافعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة
والثالث لغوي شرعي وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة والنسبة

ويعمل الحروف
على جعلها
ظروفا للمعاني
ويعمل الحروف
على جعلها
ظروفا للمعاني
ويعمل الحروف
على جعلها
ظروفا للمعاني

ويعمل الحروف
على جعلها
ظروفا للمعاني

مبني

الشخص والنوعي او على اوضاع شخصية يكون مقيدا للثاني فقط بناء على ان المركب موضوع وضعا نوعيا وهو
الراجح وقبل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثاني يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا استفاد
منه الا الوضع الشخصي والاحتمال الاول من الثلاثة احسنها لثبوت له للوضعين وعدم تكلف التجوز في
الكلام ولا يخفى ما في ذكر اوضاع وما بعده من براءة الاستهلال وحقيقتها كما قال ابن حجة كون مطلق

الماليق من غير او نظمه والا
على ما يخفى عليه يتلوه نقد
حلاوته على الذوق السليم
ووجه التسمية ان المتكلمين
عزضه من كاديه عند رفع
الصوت به ورفع الصوت لغة
الاستهلال يقال استهل المولود
صارحاً اذا رفع صوته عند الولادة
واعلم ان عبارة الشارح لا تقتضي
الجرى على القول الضعيف وهو
ان اوضاع غير الله لان تخصيص
الانسان بصفة الوضع لا يستلزم
كونه واضعاً فاندفع ما زعمه المفسر
من ان في كلام الشارح اشارة لما
ذكر كما افاده الاستاذ الكندي
(ومبانيه) جمع مبني

بالجزء او اوضاع الكلام اي بوضع كل جزء من مدلوله الذي وضع
له ثم ان عبارة الشارح على كل حال لا تقتضي الجري على القول الضعيف
وهو ان الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بصفة الوضع لا
يستلزم كونه واضعاً اي يلزم هذا لوقولنا ان المراد بصفة الوضع الهامة
ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى وهذا وان كان كلام الشارح محتملاً الا انه
غير متعين الشخصي والنوعي قد عرفت فيما تقدم ان الوضع الشخصي
ما يتعين فيه اللفظ الموضوع والنوعي ما يتعلق بكل ككل فعل وفاعل
موضوع لثبوت الحدث للفاعل لا يقال الوضع النوعي لم يذكره المص
في كتابه فلا يصح ارادته هنا في الدباجة لان القول بل يصح ارادته
هنا ولولم يذكره المص لمجرد افادة ان الاوضاع لا تنحصر في الوضع
الشخصي الذي ذكره المص يتعين عطفه على اوضاع اي ولا
يصح عطفه على الكلام لان الضمير راجع له فيلزم اضافة الشيء
الى نفسه وايضا يكون تكرار مع ما قبله ورفع الصوت لغة
المعنى والاستهلال لغة رفع الصوت بدليل قوله يقال استهل المولود الخ
وعبارة غيره الاستهلال معناه الابتداء يقال فعل كذا في مستهل الشهر اي
ابتداءه والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقاربه فانه بمعنى براءة الاستهلال
فوق ان الابتداء اي ان الكلام المبدوء بالبراعة المذكورة فاق ابتداءه
ابتداء ما لم يبتدأ بها ولغيره ايضا الاستهلال اي حسن الابتداء والبراعة
لغة التفوق من برع الرجل اذا فاق اقاربه في العلم او غيره وينسب
عنه حسن ابتداءه فاطلاق البراعة على حسن الابتداء من اطلاق السبب
على المسبب والاستهلال في الاصل اول ظهور الهلال ثم استعمل في
مطلق افتتاح الشيء كصياح المولود عند ولادته فاصافة البراعة
الى الاستهلال للملاسة اي البراعة للملاسة للاستهلال اي ابتداء
الكلام اصطلاحاً في بذكر المتكلم في اول كلامه ما يدل على مقصوده
فاندفع ما زعمه البغدادى الخ قد علمت مما تقدم ان كلام الشارح محتمل

ان في دخول الباء ثلاثة مذاهب وان الخلاف بين العلامتين انما هو في الباء المتعلقة بالعصر وما اخذ منه تأمل
 (اوضاع الكلام) الاضافة على معنى اللام وفي جعله من اضافة الصفة للوصف تكلف يجعل الجمع بمعنى المفرد
 وجعله بمعنى اسم المفعول أي الكلام الموضوع والمراد بالكلام اما حقيقته أي اللفظ المركب او الكلمات مجازا
 من اطلاق الكل واردة اجزائه وعلى الاول فحذف مبانيه اما على الكلام وحيد فيكون مفيد للوضعين

دخولها على المقصور الا انه بطريق الحقيقة عند السعد وبطريق المجاز
 او التضمن عند السيد والمراد بالاصطلاح العرف العام وان كان
 الاصطلاح اصطلاحاً هو العرف الخاص لان العرف الخاص غير
 مختص بذلك بالنسبة للعرف العام وما للمخشي هنا نحوه لا بن قاسم
 حيث قال دخول الباء يعني بعد مادة الاختصاص على المقصور قال
 السعد انه غالب الاستعمال في الاصطلاح وخالف السيد فجعل
 الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الا من لغة
 والنزاع في الغالب في الاصطلاح ورده العلامة ليس بان الذي في
 حواشي الكشاف للسيد وحواشي المطول له ان دخولها على المقصور
 اكثر في الاستعمال بناء على ان تخصيص الجود يزيد مثلاً في تمييز زيد
 به عن نظائره او افراده به فاستعمل التخصيص فيه على طريق المجاز
 واشتهر حتى صار كانه حقيقة فيه او بطريق التضمن فقل على كل
 خصصت زيدا بالجود وان كان التخصيص يقتضي بحسب مفهومه
 الاصل دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار
 الجود مقصوراً على زيد لا يتجاوزة الى غيره وهذا عري جيد الآن
 الاكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين ان في دخول الباء
 ثلاثة مذاهب قد عرفت ما كتبتاه على قوله والفارق دخول الباء
 تكلف يجعل الجمع الخ لا يقال هذا الاحتمال هو المتعين لانه لا
 معنى لتخصيصه بتصور الأوضاع للكلام لان المقصور يخصه
 بمعرفة مدلولات الالفاظ الموضوعه لا بانقول لاما نفع من كوت
 المراد خصه بادرالك وضع الله الالفاظ لهما مانه نعم قوله تعالى
 وعاد اسماء كلهما ما يؤيد انه من اضافة الصفة للوصف
 ثم ان ظاهره ان المراد بالمعرفة التصور الساذج وظاهره ان ليس المراد
 خصه بوقوع صورة الوضع الذي هو فعل الفاعل في ذهنه كما
 تقع صورة زيد في ذهنك بل المراد المعرفة التصديقية أي خصه

للعهد للاستغراق وعليه ففيه من محسنات الدين التليخ الى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها او المراد به افراد الحيوان
الناطق بحجازا من اطلاق اسم الكلى على جزئياتها وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام والكلمات
المنحصنة بل لما يعرفان وضعها اجالا قال العادى ونلزم ذلك والعهد عليه والذي يظهر ان المراد بالانسان
كان مراده الله قد علم ذلك وعرفه بغير ما يعرفه بالانسان
معرفته عدم معرفة ما يعرفه بالانسان
حيث كان المراد معرفة ما يعرفه بالانسان
وضعه الله بالانسان معرفة وذلك لان العادى كان
لما عليه ما علم من الله تعالى على الكلام
لم يثبت وضع من الملائكة والجن في الكلام
تدبر في اي كلامه في الترتيب من
العلم على المعرفة وان علمنا على الترتيب
المقصود عليه بالانسان في الكلام
والسيد وينتقل بين الملائكة والجن
الاصطلاح في هذه الملائكة والجن
الى ان الغالب في المقصود ذهب الى ان الغالب
عليه وصح الاول بعدم العلم بالمقصود
البناء بالانسان في المقصود
وما اخذ منه ونقله من العلم بين
العصام ان البناء في المقصود
فانصرف منه لا تدل على صحة التخصيص
فقال السيد ما ظاهره دخولها في المقصود
صلة المقصود في دخولها في المقصود
فيقال في معنى التميز وجعل المقصود
انها هاتك هو غرضك بالانسان في جعل الملائكة
الانسان في المقصود في المقصود
ايها المميز في المقصود في المقصود
السابقة

الآخر وهو زيد به اي بالشئ وهو الجود انهما متفقان على ان الاكثر
في الاستعمال دخولها على المقصود وان لا خلاف بينهما في الغالب في
الاصطلاح الا ان السعد يقول انها تدخل لغة على كل مع كون التخصيص
على حقيقته فيكون دخولها في الاصطلاح على المقصود بطريق الحقيقة
وبطريق المجاز والتضمن عند السيد للعهد اي والاضافة حن
في اوضاع الكلام من اضافة الصفة للموصوف ثم ان اقسام الس
اربعة الاول ان يراد بمدخولها الحقيقة من غير اعتبار شئ مما
صدق عليه من الافراد بخلاف الرجل خير من المرأة وهذا القسم لا يقع
ارادة هنا كما هو ظاهر الثاني ان يراد به الحقيقة في ضمن فرد
غير معين والاداة فيه لتعريف العهد الذهني اي العلمي الثالث
ان يراد به جميع الافراد على سبيل الشمول وهو المشار اليه بقوله او
المراد به افراد الحيوان الخ الرابع ان يراد به بعض من الافراد المعنية
في الخارج واللام فيه لتعريف العهد الخارجي ومدخولها في معنى
علم الشخص وهو المشار اليه بقوله يجعل ال للعهد مراده بالعهد
العهد الخارجي يجعل ال للاستغراق فيه ان بعض الناس لا يعرف
ذلك الا ان يراد خصه بتأهيله لمعرفة الخ فلا ينافي الخ اي بناء
على ان الجنسية لا على انها استغرافية ويصح اعتبار استغرافيتها
والاولية حن بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم من ترادف
العلم والمعرفة مقابلة قولان الاول ان العلم مختص بادراك المركبات
كادراك قيام زيد من نحو قيام زيد وكلليات كادراك معنى
الانسان والمعرفة باليسائط كادراك النقطة والجزئيات كادراك
زيد الثاني ان المعرفة تختص بالادراك المسبوق بالجهل والعلوم
بجملتها وان اختلفا عما لا يتعدى المعرفة لمفعول واحد
والعلم الاثنين في الغالب في الاصطلاح قد عرفت مما نقلناه
لك عنهما انه لا خلاف بينهما في الغالب في الاصطلاح وهو

وان لم نر ثم انه تحصل ما هنا وما ياتي في القولة الآتية ان في دخول
 الباء ثلاثة مذاهب كما سينبه عليه الاول ما هنا وهو دخولها على المقصور
 كان معنى الايراد على المقصور عليه ان كان معنى عدم عموم المعنى لشينين الثاني
 دخولها عليها ان كانت صلة المقصور وما اخذته عند العلامةين وكذلك ان كانت صلة
 وما اخذته وهو ما نقله الكردي عن العصام فينا سياقي واشار
 الى انه مذهب للسيد هذا والذي يؤخذ ما للسعد فيما كتبه في شرح
 قول صاحب التلخيص واما فضله فلخصيصه بالمسند حيث
 قال بعد جعل الباء فيه داخلة على المقصور فان قلت الذي يسبق
 الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند
 لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعبر عنه
 قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور
 هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا
 ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان
 للمعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح انصافه بكونه مسند اليه
 مختصا بان يثبت له المسند وهذه المعنى قصر المسند عليه الا ترى
 الى قولهم في اناك نعبد معناه تختصك بالعبادة لا نعبد غيرك وما
 كتبه عليه قدس سره حيث قال قوله فان قلت لم يحصل له ان الذي
 يسبق الى الفهم بحسب الوضع ويتبادر اليه هو كون الباء داخلة
 على المقصور عليه عكس ما صنعت في حل عبارة المص وقوله قلت
 نعم اي مسلم كون الباء انما تدخل على المقصور عليه بحسب الوضع ولكن
 لم يبق التخصيص هنا على معناه وحقيقته بل المراد به التميز والاول
 مجازا من سلا من باب اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم واشتهر
 ذلك في العرف حتى صار كان حقيقة فيه او تفضيلا ملاحظا فيه
 للمعنيان فتكون الباء داخلة على المقصور وهذا الاستعمال هو الغا
 في العرف وبالجمله فخصيص شيء كاجود باخر كزيد في قوة تمييز

وما اخذته عند السعد
 والمخلاف بينهما انما هو في الغالب
 الثالث وجوب دخولها على
 المقصور عليه ان كانت صلة
 التخصيص جمع هو
 قوله
 والذي يؤخذ
 مبتدأ خبره قوله فها
 ياتي انها متفقان
 انشائي
 مؤلفه

كل ما يصح تركيبه من فاعل مفتوح اللام مع تحريك العين عينته للدلالة
على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية والخامس نوعي عام لموضوع
له خاص كوضع صبيغ الافعال لمزنيات الزمن والنسبة والسادس
نوعي عام لموضوع له عام كوضع هيئات المركبات للدلالة على ثبوت
شيء لشيء والمشتقات والمجازرات واعلم انه كما اشتملت البسيلة
على اقسام الوضع الشخصي الثلاثة فقد اشتملت على بعض اقسام
النوعي وذلك لان لفظ اسم باعتبار اضافته للفظ للجلالة من
الوضع النوعي لدخوله تحت قاعدة كل اسم اضيف الى اسم آخر
يعمل فيه الجرف فهو من قبيل الوضع النوعي العام للموضوع له لان
لان المركبات تامة او ناقصة موضوعة بالوضع النوعي لصور
كلية عقلية والرحمن من الوضع النوعي العام لموضوع له عام
لان معناه ذات متصفة بالرحمة وتلك الذات مبهمه في اصل
الوضع ومثله الرحيم بعليه مامنه الاشتقاق فيه ان افادة
ترتيب الحكم على المشتق عليه مامنه الاشتقاق تفيد قصر الحد
لله على تخصيصه الانسان الخ مع انه يستحق الحمد لذاته ووصفاته
ولا حسانه والجواب عن ذلك ان التخصيص ليس علة لاستحقاق
الحامد بل هو علة لاخبار الشيخ بثبوت استحقاقه بالحامد والحاصل
ان مقتضى العبارة كلية التخصيص لثبوت الحمد لله ولا ينبغي ما في
ذلك اما اولافلان من الحمد الحمد القديم بناء على ان المراد بالحمد
ما يشمله كما هو المتبادر وليس بثبوت تعالى معللا اصلا لان التخصيص
ولا غيره وانما ثانيا فلان ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص
التخصيص بل كونه الآله الحق المنعم بجميع النعم المتصف
بالصفات الجميلة التخصيص وغيره لمن الخلق والرزق وحاصل
الجواب عنها ان المعلن هنا ليس بنفس الحكم الذي هو الثبوت المذكور
بل نشاء الثناء به على ان الجملة خبرية لفظا انشائية معنى

والذي يحصل اي لا اجل في تخصيصه لان
يؤذن بعليه مامنه الاشتقاق وتزيب الحكم على المشتق
كلومه اشارة الى انه يستحق الحمد لا لافعاله كما
يستحقه لذاته وجبذ في باب على هذا الجمل

الحمد لله

لما سئله محصوره لكونه ميان
في زوايا المبان عن بعض الازدهان
مقصوده غطيا ان اجمع عليه
ما تلقته من نقاش التقريرات
واقتطعت من ثمرات التوفقات
سالكه سبيل الابتناء ليس
لحاجة في حل المشكلات لا الاضطرار
وعلى الله التوكل وباجابة
في انجاح المقصد أو سئل

للاتمام فكل من الموضوع والموضوع له كلي وآلة الوضع كذلك نظرا
الى الموضوع له وح فقد وجد في البسملة اقسام الوضع الثلاثة
وهي الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص في وضع الباء لان الوضع
لا حظ لفظها بخصوصه وعينه للدلالة على كل جزئي من جزئيات
الاصاق المستحضرة له بالقانون الكلي العام المندرجة تحته تلك
الجزئيات وهو الاصاق الكلي والوضع الشخصي العام لموضوع
له عام في وضع لفظ اسم فانه موضوع لما دل على مسمى والوضع
الشخصي الخاص لموضوع له خاص في وضع لفظ الجلالة وأما ان
كون لفظ الجلالة من الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص
مبنى على التحقيق من انه موضوع للدلالة على ذات الواجب الوجود
بملاحظة صفاته الجزئية لانها وان كانت كلية اصاله لان الكلمة
معتبرة في مفهوم مطلق صفة الانها انحصرت خارجا في ذاته
تعالى وهذا يكفي في وضعه علم الشخص كما قالوه في تسمية المولود
قبل رؤيته فان الوالد لم يلاحظه بشخصية وإنما لاحظته بوجه
عام متخصر فيه وأما على انه علم جنس فوضعه من قبيل الوضع
العام لموضوع له عام ثم ان تلك الاقسام الثلاثة كما تجرى في
الوضع الشخصي تجري في الوضع النوعي لان ملاحظة اللفظ لها
صورتان ملاحظته بشخصه وباعتباره أي مسمى الوضع شخصيا
وملاحظته بكليتهم وسائر جزئياته وباعتباره يستحق نوعيتا
وهاتان الصورتان معتبرتان في كل من اقسام المعنى الثلاثة
فالاقسام ستة الأول وضع شخصي خاص لموضوع له خاص كوضع
العلم الشخصي والثاني وضع عام لموضوع له خاص كوضع الحرف
واسم الإشارة والموصول والضمير والثالث وضع عام لموضوع
له عام كوضع اسماء الاجناس والرابع وضع نوعي خاص لموضوع
له خاص كوضع اعلام اجناس الصيغ وذلك كان يقول الواضع

ومنه الأخبار اما بعد
 السيد الفقيه محمد الفضل
 لا تتعلق القلب بشي
 ان القاسم في النسخة
 كشف غيبات محمدات
 الفتاها مرطوبه بالاباء عن

هذا الوضع وضعا عاما للموضوع له عام كما اذا قصورت معنى الحيوان
 الناطق ووضعت لفظ الانسان بازائه والرابع ما وضع لكل باعتبار
 تعقله بخصوصية بعض الافراد وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا
 باستحالة لان الخصوصيات لا يعقل كونها امرأة لملاحظة كليتها
 بخلاف العكس ثم ان الوضع ان تعين فيه اللفظ الموضوع فخصي
 وان لم يتعين كان يقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا المعنى
 كذا فتوى ومنه الجواز وكل ما دلالة على المعنى بالهيئة كالمركب
 والمشتق والمصغر والمنسوب والمثنى والجمع والمفصل ان الوضع
 الشخصي هو ما تعين فيه اللفظ الموضوع سواء كان الموضوع له
 خاصا ملحوظا بخصوصية كوضع الاعلام اسمياتها ويسمى هذا
 الوضع وضعا خاصا للموضوع له خاص او ملحوظا بامر عام له وغيره
 من امثاله ويسمى هذا الوضع وضعا عاما للموضوع له خاص وذلك
 كوضع الحروف او عاما ملحوظا بعمومه كوضع اسماء الاجناس
 لمفوماتها الكلية ويسمى هذا وضعا عاما للموضوع له عام واما
 كون المعنى العام ملحوظا بامر خاص فيكون الوضع خاصا للموضوع
 له عام فحال اذا تم هذا فنقول وضع الباء هنا من الوضع الشخصي
 العام لموضوع له خاص ولفظ اسم من حيث هو كل موضوع لمعنى كلي
 وهو ما دل على مسمى فهو من الوضع الشخصي العام لموضوع له
 عام ولفظ الجلالة علم شخصي موضوع لمعنى في الخارج وهو الذات
 الواجب الوجود للموضوع والموضوع له جزئيات وآلة الوضع
 وهي استحضار الواضع الموضوع له باوصافه العقلية كلية اصاله
 منحصرة خارجا في ذاته تعالى وهذا بناء على ان الواضع البشري على الحقيقة من ان الوضع هو
 تعالى فلا آلة للوضع اصلا لكون الوضع قلنا وما والرحمن الرحيم
 من حيث كونها اوصافين كليان لان الصفة مدلولها كل كضارب
 وضع لذات متصفة بالضرب غير معينة ومعناها النعم او المرید

10-2-G7 1945

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان اظلي مانظرة ارباب البصائر في سلك اوضاع المباني واعلى ما
استخرجته اشارات التأمل في مصادد للعاني حمد واضع لمواد
الكائنات لاعلى مثال سبق ونحصر للانسان معرفة وضع الكلام
على اكل نظام ونسق والعبادة والسلام على الموصول بكل فخر
وعلى اله وصحبه الطيبين الاخيار (وبعد) فيقول راجي الخلو
من وضحة المساوي محمد الازهرى بن الامام العدوى المشهور بالحرارة
هذلا تعليقات شريفة وتحقيقات فائقة منيفة على حاشية
البدر الحفنى على شرح الرسالة العنصرية التي افادها المحقق العبد
في العلوم الوضعية اودعت فيها الخلاصة ما سطره الافاضل
ووشحتها بحجم غفير من مخدرات المسائل مع تحرير مبانيها وتهذيب
معانيها اسأل الله ان يجعل فيها نفع طالبيها * قال رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم اعلم انه ينبغي لكل شارح في فن ان يتكلم
على البسمة بطرف ما يناسب الفن المشروع فيه فالشارح في
علم الوضع كما هنا يبحث عنها من جهة وضع الفاظها وقبل الخوض
في ذلك تذكر لك الوضع واقسامه لتكون على بصيرة فنقول
الوضع اصطلاحاً هو تعيين شئ للدلالة على شئ ووضع اللفظ
التعيني هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقسامه
على ما سياتى للنسب اربعة لان المعنى ما مشخص او لا وعلى كل
فالوضع اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعاً لمشخص
باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً
لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظة
زيد بازائه والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه
بل بامره ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاماً لموضوع له خاص
كاسماء الاشارة وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعدداً والثالث
ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك اى على عمومه ويسمى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذا الوضع
وجعل فيها نوراً داراً الى الله
والصلاة والسلام على الموصول
المعارف وعلى العالمين
والطائف وعلى العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

Tagrīrāt rā'iqah.

هذه تقريرات رائقة وتحقيقات فائقة نفعها
للجهد الجليل وانقضا الالمى الاديب الفاضل
الامجد والهام الاوحد الشيخ محمد الانبى
نجل الفاضل المشير والبدرا الكبير الامجد
الشيخ حسن الفيلسوف الميراث
وشربها حواشى
الامام
الشيخ

بالله تعالى سيدى محمد الحنفى على شرح الرسالة الوضعيه المصنفه
للعلامه ابى القاسم السمرقندى نفعنا الله بهم وبعلمهم امين
وبها مشها الحواشى المذكورة مع الشرح المذكور



2271
.502
553

2271.502.553

'Adawī

Taqrīrāt rā'iqah

DATE

ISSUED TO

DATE ISSUED

DATE DUE

DATE ISSUED

DATE DUE

